سعيدبوالشعير

القانوت الدّستوري والنظيم السياسية والنظيم السياسية المقارنة المقارنة الثاني المحروة الثاني

النظم السيباسية - طرح ممارست في السيلط في - أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها

ديوان المطبوعات الجامعية

العظم السنياسية - طروت ممارستن السلطن - أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها

طبعة رابعة منقحة و مُحَتِّنة



ديوان المطبوعات الجاهاية الناحة المركزية ، بن معترن ، الجزائر

مقدمية

تشكل النظم تلك الادوار والاساليب السلوكية التي تكون ثقافة مجموعة اجتماعية مرتبطة مع بعضها، لذا تطلق تسمية النظام على مجموعة من الادوار التي تشكل مختلف عناصرها مجموعة متكاملة ومترابطة لا تنقصم وبهذا المعنى فان المجلس الشعبي الوطني كتنظيم يعد بمثابة نظم أدوار، فهو مشكل فعلا بادوار النواب ورؤساء اللجان واعضاء المكتب ورئيس المجلس، وهي أدوار تضمن حقوق وواجبات تتطلب مواقف وأنشطة من أجل المجلس، وهي أدوار تضمن حقوق وواجبات تتطلب مواقف وأنشطة من أجل المقيام بالوظائف المسندة للمجلس. كذالك الشأن بالنسبة لدور العضو المتربص في الحزب والمناضل والمتعاطف والمنتخب وصحافة ذلك المحزب.

غير أن مصطلح النظام يطلق عامة على مجموعة من الادوار والاساليب السلوكية التي تشكل ثقافة جماعة معينة تساعد في تعريفها. ويطلق مصطلح جزء من النظام sous-système على مجموعة الادوار الضيقة المحدودة المشكلة داخل نظام محدد، وفي هذاالمعنى فإن حزبا ما والمجلس الشعبي الوطني يشكلان جزءا من النظام. فاجزاء النظام متعددة ومختلفة يمكن أن تحدد على أساس جغرافي مثل البلدية أو الولاية اللتان تشكلان جزءا من النظام بالمقارنة مع الدولة، أو على أساس التخصص كالمجلس الشعبي الوطني والحزب ورئيس الدولة.

وهناك من يعتبر النظام السياسي والاقتصادي والعائلي ونظام الملكية كأجزاء من النظام الاجتماعي، كما أن المنظمات Organisations تشكل مجموعة داخل جماعة معينة لها من النظيم والهياكل المعقدة التي تتماشى مع موضوعها ووظائفها.

وعليه يصل الاستاذ Straus ستراوس الله أن النظام هو عبارة عن بناء يقوم على عناصر مترابطة بحيث أن أي تغيير في أحداها أو موضوعها يؤدي حتما الى تغيير في الكل.

في حين أن الاستاذ Lapierre يرى بأن النظام هو مجموعة من العناصر المرتبطة برباط متين بحيث أن كل تغيير في أحداها يؤدى الى تغيير العناصر الاخرى،

وفي هذا الاتجاه يمكن الحديث عن النظام الفلسفي باعتباره مجموعة من الافكار أو النظام الحسابي أو الفلكي باعتبارهما مجموعة من المقايس والكواكب والاجرام(٥).

وأن ارتباط عناصر نظام معين لا يعني التوازن والانسجام، فقد تكون هذه العناصر متعارضة ينتج عنها توازن وانسجام أو عدم توازن، وفي الحالة الثانية، أما أن يجد النظام مصادر جديدة لاعادة التوازن وحل المشاكل التي يتخبط فيها أو لا يجدها، وهنا يكون مجبرا على اجراء التعديلات الضرودية تجنبا لتحطيم وانهيار النظام.

أما الأستاذ ديفرجيه Duverger فيرى بأن النظام هو مجموعة الهياكل الأساسية للمنظومة الاجتماعية المعتمدة على القانون أو عرف مجموعة من البشر، فضلا عن كونه تمثيلا اجتماعيا مقيما يسمح لنا بالتأكد من مراعاة قيم المجماعة التي تعد أساس وجودها. [1]

والذي يجب ملاحظته هو أن هناك نظم رسمية دستورية ومنظمات

غير رسمية دستورية (١٥)، فالنظم هي ما سبق أن تحدثنا عنه، في حين أن

المنظمات هي تلك التي لم ينظمها الدستور، غير أن ذلك لا يعني أنها غير

شرعية ومثلها الجمعيات والجماعات الضاغطة أو الاحزاب في بعض الانظمة

التي لم ينص عليها في الدستور، فمثل هذه المنظمات تختلف عن النظم

الرسمية الدستورية كالبرلمان والانتخابات التشريعية، الا أنه من الصعوبة

بمكان القصل بين هذه وتلك لارتباط نشاطها وتقارب أهدافها، بل يمكن

أن تنتقل بعض التنظيمات الى مصاف النظم كما هو الحال بالنسبة للأحزاب

في بعض الانظمة.

⁽⁵⁾ تحن تقصد بالنظم الرسمية التستيرية ثلث التي ينظم وجودها ونشاطها الدستير مباشرة، وأن غير الرسمية لا تقصد بها غير الشرعية ذلك أنها يمكن أن تنظم بنص قانفي أو تنظيمي بطريقة غير مباشرة دون أن تذكر صراحة في الدستين.

Strum C. L.: Anthropologie structurale. Ed. plon, Paris 1958 p. 307(1)

Espierre S. W.: L'analyse du système politique, P.U.F. Paris, 1973, p.23(2)

Levroff D.G : Le système politique français, Dallos, Parie, 1975 p. 11(3)

Duverger, Institutions politiques et Droit constitutionnel, P.U.F., 1973, Paris, T.1 pp. 18 et 19.(4)

القسم الاول طرق ممارسة السلطة

تختلف الانظمة السياسية فيما بينها حول كيفية تشكيل مؤسساتها الدستورية المركزية وطريقة عملها واختصاصاتها وعلاقتها ببعضها (الباب الاول). كما تتباين بشأن مدى أولويتها على الاخرى وطبيعة إشراك الشعب في ممارسة السلطة، فهناك من الانظمة من تبنت الديمقراطية النيابية، في حين اعتمدت أخرى الديمقراطية شبه المباشرة (الباب الثاني). ولكل منها طريقتها في تنظيم كيفية ممارسة السلطة التي تعتمد على الانتخاب الذي هو مجال تدخل الاحزاب وتنافسها واداة وصولها إلى السلطة (الباب الثالث).

الفصل الأول

المؤسسة التغيذية(6)

يوجد على رأس المؤسسة التنفيدية شخص واحد (ملكا أو امبراطورا أو ديكتاتورا أو رئيس جمهورية) يهيس عليها ويطلق عليه أيضا رئيس اللولة وهو الذي يعين مساعديه، غير أن الهيمنة تلك تختلف قرنهامن نظام الى آخر، فتكون قوية ومركزة في النظام المطلق (ديكتاتورية، امبراطورية، ملكية مطلقة)، والشمولي وتندرج الى النظام الرئاسي حيث يهيمن رئيس اللولة على السلطة التنفيذية دون منازع، ثم الى النظام شبه الرئاسي الذي تشارك فيه الوزارة رئيس الدولة ممارسة السلطة التنفيذية، الى النظام البرلماني حيث الرئيس (ملكا أو رئيسا متخبا) لا يمارس اية سلطة تذكر وانما تعهد دسائير الرئيس فدروه شرفي أو كما يقال درئيس ، يسود ولا يحكم، الى حكومة الرئيس فدروه شرفي أو كما يقال درئيس ، يسود ولا يحكم، الى حكومة الجمعية التي يتعين فيها على الحكومة (ولو نظريا) التقيد بتوجيهات البرلمان.

أما فيما يتعلق بمفهوم السلطة التنفيذية فيشمل كل الموظفين الذين يشاركون في تنفيذ القوانين بدءا من رئيس الدولة حتى آخر موظف في السلم الاداري للدولة والإختصاص المعقود لها.

الباب الأول المؤسسات المركزية الأساسية للدولة

تقوم الانظمة السياسية المختلفة على مؤسسات اساسية مركزية منظمة بواسطة الدستور الذي يبين كيفية تشكيلها واختصاصاتها وعلاقتها ببعضها وهذه المؤسسات هي المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية والمؤسسة القضائية. وقد خصصنا هذا الباب للسلطات الثلاث حتى يتمكن القارىء الكريم من تكوين فكرة واضحة حول سير عمل هذه المؤسسات واختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها، تمهيدا لدراسة طرق معارسة السلطة ونعاذج من الانظمة السياسية المعاصرة.

 ⁽⁸⁾إن المكومات شخطف في كفية تشكيلها بعيث الانجدها على نبط واحد سواء من حيث الشكيل أو الاختصاص أو طبيعها القانيلة وعلى استقلالها.

في النظام غير الملكي.

يكون رئيس الدولة في الحكم الجمهوري منتخبا، غير انه يجب ايضا في هذا المجال التميز بين :

- النظام الرئاسي : حيث تتجمع في يد الرئيس السلطة التنفيذية المنفصلة عن السلطنين التشريعية والقضائية مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية " بحيث لا يحق له دعوة البرلمان (الكونجرس في الولايات المتحدة الامريكية) للانعقاد، أو انهاء دورته، أو تقديم مشاريع قوانين للبرلمان (الذي لا يجوز له أن يوجه الى الحكومة اسئلة أو استجوابات مثلما هو الحال في النظام البرلماني.

وفضلا عن ذلك يمنع على النواب الجمع بين المنصب النيابي والمحكومي ونفس القاعدة تنطبق على اعضاء الحكومة.

والذي تجب ملا حظته هو أن المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة ووزرائه في ظل هذا النظام تكون امام البرلمان.

م النظام شبه الرئاسي : هذا النظام رغم هيمنة رئيس الدولة على السلطة التنفيذية تشاركه في ممارستها الوزارة التي غالبا ما تكون مسؤولة امام البرلمان الاحتماد النظام بعض مبادىء النظام البرلماني.

- النظام الكلي : وهو النظام الذي تتصف به الدول الاشتراكية حيث تكون السلطة التنفيذية مركزة في يد رئيس الدولة (الذي غالبا ما يكون امينا عاما للحزب).

- النظام الديكتاتوري : ويتميز هذا النظام عن غيره في تجميع كل السلطات في يده فيكون بذلك هو المشرع والمتفذ والمطبق، له مساعدون لا يسلكون السلطة ولا ممارستها الا بالقدر الذي يسمح به الديكتاتور، إذ أن الوزير في الانظام النظام يختلف عن الوزير في الانظمة الليبرالية حيث يعين دون استشارته وليس له ان يستقيل، لأن ذلك معناه معارضة الحاكم

(8) لا تقميد من بواء ذلك النصل النطاق.

ومحتلف الانطاعة فيما ينها في تبعيد السيار ريس المراب

- فقد يعتمد النظام الملكي أوكان قد اعتمد (7) فيكون تولى العرش عن طريق الوراثة.

- وقد يعتمد النظام الجمهوري الذي يتم فيه اختيار الرئيس بواسطة الشعب مباشرة عن طريق الاقتراع العام المباشر والسرى، أو بواسطة ممثليه المتخبين كالبرلمان مثلما هو الحال في اليونان أو عن طريق هيئة الناخبين كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية.

ـ وقد يعتمد النظام الديكتاتوري فتنجمع كل السلطات في يده كما

المبحث الاول : السلطة التنفيدية في النظام غير البرلماني.

يقوم تشكيل السلطة التنفيذية في النظام غير البرلماني على مبدأ تجميع السلطة التنفيذية في يد جهة واحدة هي الملك أو الامبراطور أو الديكتاتور أو الرئيس.

الاعتصاصات: إن اختصاصات رئيس الدولة في النظام غير البرلماني تختلف بحسب اسلوب الحكم، فقد يكون الحكم ملكيا أو جمهوريا وقد يكون كليا أو ديكتاتوريا.

في النظام الملكي.

تختلف اختصاصات الملك بحسب ما اذا كنا في ظل نظام ملكي مطلق أو نظام ملكي دستوري.

فغي النظام الملكي المطلق تكون السلطة مركزة في يد الملك لايمارسها الا من يسمع له الملك بذلك.

أما في النظام الملكي الدستوري فالسلطة بيد الشعب بمارسها بواسطة ممثليه المنتخبين كما سنرى في النظام البرلماني.

⁽⁸⁾ صليًا يمكن ذلك بواسطة أعضاء الحزب في الرامان الذي يتمي إليه الريس.

 ⁽⁷⁾ احسمت بريطانيا النظام الملكي منذ القدم قبل ظهير المحكم الديمقراطي، أما في اسبانيا ظد احمد علما النظام بعد واقد الديكانير فرانكر.

وقد نظى الدسائم في هذه الحالة على الدريات اللواق الحاد الاجراءات اللازمة لاستنباب الوضع دون أن تقيد تصرفاته بالرأي المواقق لاحقا للبرلمان. وأن منح سلطة التدخل لرئيس الدولة في الظروف غير العادية له ما يبرره، ذلك أن المشاكل التي يحتمل أن يواجهها شعب ما تستدعي أحيانا التدخل يسرعة، بإنخاذ الاجراءات المحاصة المستعجلة لمواجهة الموقف، ولا تسمح بانتظار انعقاد الرلمان أو مناقشتها داخله وانخاذ موقف بشأنه.

قالغاية من التدخل إذن ليس الاعتداء على اختصاص البرلمان يقدر ما هي مواجهة موقف يهدد مؤسسات الدولة أو وحدثها الترابية أو غيرهما من مصالح الشعب الحيوية.

وما يجب التذكير به هو أن بعض الدساتير تنص على حتى البرلمان في تفويض سلطة التشريع لرئيس الدولة لفترة معينة غالبا ما تكون مرتبطة بظرف أو ظروف مؤقتة وأن يكون ذلك في موضوع أو مواضيع محذدة ولمدة معينة.

مشاركة البرلمان في التشريع:

إذا كانت أغلب الدساتير لا تقر حق رئيس الدولة مشاركة البرلمان في التشريع فإن هناك بعضا منها تخوله مشاركة البرلمان في التشريع إذا لم يكن معقدا، وهذا ما نصت عليه المادة 153 من الدستور الجزائري لسنة 1976 هارئيس الجمهورية أن يشرع فيما بين دورة وأخرى للمجلس الشعبي الوطني عن طريق اصدار أوامر تعرض على موافقة المجلس الشعبي الوطني في أول دورة (١٩١٥)، وهذا ما اعتمده أيضا دستور 1996 في مادته الحلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان فهذا النص يخول للرئيس المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان فهذا النص يخول للرئيس المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان فهذا النص يخول للرئيس المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان فهذا النص يخول للرئيس المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان فهذا النص يخول للرئيس المخلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان فهذا النص يخول المرئيس على تغويض مثلما هو الحال في فرنسا.

في حكمه، كما أن مشاركته في تسيير شؤون الدولة لا تعتمد على وظيفته ولكن على معايير شخصية محددة من الحاكم.

كما ان الحكومة رغم انها تهتم بالمسائل السياسية والفئية وتنفيذ توجيهات الحزب الا أن الوضع في هذه الانظمة بختلف بحيث يترك أمر دراسة وحل المسائل السياسية للحاكم دون مشاركة الحكومة التي يقتصر دورها بالتالي على تنفيذ قرارات الحاكم.

واذا كان ذلك، بوجه عام، هو شكل الحكم في النظام غير البرلماني فان رئيس الدولة فيه يتمتع باختصاصات واسعة تترتب عن ممارستها مسؤولية (10) تطبيقا للقاعدة القائلة بأنه حيث توجد السلطة توجد مسؤولية، وهي الاختصاصات التي تتعدى احيانا مجال الاختصاص التفيدي، وبحسب طبيعة النظام السياسي بحيث بمكن ان تقتصر على التدخل في الحالات غير العادية في غير اختصاصها الى مشاركة البرلمان في التشريع، وحق حله في بعض الانظمة، والاعتراض على ما سنه من تشريع خلال مدة معية.

ق. في الحالات غير العادية: نجد الدساتير تقر بأن لرئيس الدولة، الى جانب اختصاصاته التنفيذية سلطة التدخل في الحالات غير العادية (١١) باصدار نصوص تنظيمية لها قوة القانون تنظم موضوعا أو مواضيع محددة هي من اختصاص البرلمان أصلا، والسبب في ذلك يعود الى أن البرلمان غير منعقد (القاعدة والتطبيق ان البرلمان لا يتعقد طوال السنة وانما يعقد دورتين عاديتين واستثناء بعقد دورة أو دورات استثنائية)، و أن الوضع يستدعى السرعة لاتخاذ قرار (في شكل قرار أو مرسوم) معين دون انتظار انعقاد البرلمان، بشرط عرضه على البرلمان عند انعقاده لاتخاذ موقف بشأنه بالموافقة عليه فتبقى آثاره سارية أو يرفضه فيسرى عليه حكم التصرفات الباطلة ويفقد آثاره بأثر رجعي أو مستقبلا.

⁽¹²⁾ للمزيد من المعلومات حول النشريع بأوامر. أنظر وسالتًا المرجع السابق، ص: 302.

⁽¹⁰⁾ تعتبلن علم المستولية من النظام الملكي الي النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي أو الكلى أو الديكتانوي، من حيث شدتها والجهات التي تحدثها وتحاسب، عليها فديةً من البرئسان وقد تصل الي الشعب،

⁽¹¹⁾سول موضوح اغتصاصات رئيس الديئة في الحالات غير العادية، في النظام الجزائري أنظر رسافتا حلاته المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التغيانية جامعة الجزائر 1985، ص 364 وما يعدها.

حق حل البرلمان:

عقدت بعض الدسائير لرئيس الدولة حق حل البرلمان رغم انها لا تعتمد النظام البرلماني ومن بين هذه الدسائير الدستور الجزائري لسنة 1976 الذي ينص في مادته 163 على أن الرئيس الجمهورية أن يقرر في اجتماع يضم الهيئة القيادية للحزب والحكومة حل المجلس الشعبي الوطني، أو اجراء انتخابات مسبقة لها الله وكذلك دستور 1989 في مادته 120 ودستور 1996 في مادته 120 ودستور 1996

الاعتراض على القوانين:

ختلف الدسائير فيما بينها حول المصطلح المستعمل في الدمنور والمخول لرئيس الدولة اعادة النص الموافق عليه إلى البرلمان ثانية لاعادة النظر فيه، فهناك من تستعمل مصطلح حق الاعتراض، ومنها من تستعمل مصطلح ألطف هو طلب إجراء مداولة ثانية، أو قراءة ثانية، والمصطلحين يهدفان إلى الفات نظر البرلمان مرة أخرى حول قانون وافق عليه حيث يطلب منه رئيس الدولة اعادة قراءته مرة ثانية قصد ادخال تعديلات عليه أو تأكيد وجهة نظر البرلمانيين بالابقاء على النص دون تحوير، لكن بشرط أن يكون وجهة نظر البرلمانيين بالابقاء على النص دون تحوير، لكن بشرط أن يكون النواب(۱۹) وقد أكد دستور 1989 هذه السلطة بموجب المادة 118 ودستور 1996 في مادته 127.

المبحث الثاني : السلطة التنفيذية في النظام البرلماني:

يقوم تشكيل السلطة التنفيذية في النظام البرلماني على مبدأ الازدواجية الرئيس (ملكا أو منتخبا) والوزارة.

الرئيسي:

قلنا بأن الرئيس أو الملك لا يملك سلطة فعلية، ذلك أن كل التصرفات ذات الصلة بالمجال التنفيذي معقودة للوزارة، ومن ثمة فإن

التصرفات التي يجريها رئيس الدولة لا تترتب عنها مسؤوليته، وانما تترتب عنها مسؤولية الوزارة لاشتراط موافقتها أو أحد أعضائها على تصرفات رئيس الدولة حتى تكتسب الصفة القانونية والالزامية.

ومهما يكن فان رئيس الدولة، في ظل هذا النظام، يقوم بدور أساسي في استقرار النظام لترفعه عن التنافس والصراع السياسي بين الاحزاب، وهو الذي يقوم وفقا للدسائير باصدار القوانين التي يعدها ويصوت عليها البرلمان وأيرام المعاهدات واعلان الحرب والسلم والعفو العام. كما أن أغلب الدسائير تسند مهمة حل البرلمان(15) البه وكذا دعوته للاتعقاد.

الوزارة.

تتألف الوزارة في النظام البرلماني من رئيس الوزراء والوزارة. الوزير الأول أو رئيس الوزراء.

القاعدة أن الوزير الأول هو رئيس الحزب الذي يتمتع بالأغلبية البرلمانية، وباعتباره المهيمن على السلطة التنفيدية تناط به مهمة توحيد جهود الوزراء ورسم السياسة العامة للوزارة بمفرده أو بمشاركة بعض الوزراء.

الوزارة

والوزارة في هذا النظام مشكلة من الوزير الأول والوزراء الذين يتقسمون الى فتين.

الفئة الاولى مسؤولة على وزارات.

(15) هناك العلى الشعبي الذي يقصد حق الشعب في حل البراسان بنص الدشير على ذلك إذا تقدم بالقراح الدمل عدد معين، كحد أدنى من السواطنين، غير أن هناك يعض الأنظمة التي يرتبط فيها البراسان بالحكومة وبالتالي يشع عن البحل في هذه الحالة سقيط الحكومة أيضًا والاحتكام التأخين. ويسكنا أن تتسامل حول افتراض شبيه بالسابق لكته يختلف عنه من حيث النص على حق الشعب في حل البراسان أو سحيه النقة من المحكومة أو الرئيس ؟

فني حالة ما إذا امناه الشعب من نصرفات البرلمان أو الرئيس، فوفقا للميدة الديستراطي يتبني فسح السجال الشعب لكي يعبر هن رأيه يهدف الضغط على الحكومة لتغير سياستها أو طرح مشروع معارض من فقة معينة على الشعب لايداد رأيه فيه، وهنا على المحكومة أن تنفيد برأي الشعب أو تستقبل، على أن تدخل الشعب يجب أن ينظم يطريقة قائرية كالاعتراض الشعبي أو الاقتراح الشعبي.

⁽¹³⁾ أَنظر: تقصيل موضوع رسالتنا ص: 327.

⁽¹⁴⁾ أنظر: رسالتنا س: 285.

الفصل الثاني البرلمان ورقابة أعمال الحكومة

تقوم الأنظمة السياسية الديمقراطية الحرة على أسس سياسية واقتصادية وقانونية تبدو في الهيئات القائم عليها النظام السياسي ومدى وقابة أحداهما للأخرى. وسنتولى دراستها فيما يلي:

المبحث الأول: تنظيم البرلمان:

تختلف الأنظمة السياسية فيما بينها من حيث تكوين برلمانها، فقد يتكون من مجلس واحد أو من مجلسين يختص بالوظيفة التشريعية، ويمكن القول بأن البرلمان هو تلك الهيئة السياسية المشكلة من مجلس أو مجلسين يضم كل منهما عددا من النواب ويتمتع بسلطة البت في المواضيع التي تدخل في اختصاصه وأهمها التشريع والمراقبة. ولكل مجلس لجان مشكلة من عدد قليل من الأعضاء في غالب الحالات.

فالدول تختلف إذن قيما بينها بشأن عدد المجالس المشكلة للبرلمان، فهناك من أسند السلطة التشريعية إلى مجلس واحد système unicaméral به 1961، ou monocaméralisme مثل الجزائر في دساتيرها لسنوات 1963، 1976 و 1989، يتم انتخاب كل أعضائه من طرف الشعب، إلا أنه يمكن في بعض الدول استثناء تعيين عدد قليل منهم وفقا لنصوص الفئة الثانية ليس لاعضائها وزارات وإن كانوا يعاملون كاعضاء الفئة الأولى، ومهمتهم في غالب الاحيان هي مساعدة الوزير الاول أو الوزراء في بعض مهامهم المحددة كدراسة مسألة معنية وتقديم اقتراحات بشأنها وقد تسند لهم مهمة حلها.

وفيما بخص علاقة الوزراء بالبرلمان فإن النظام البرلماني (انجلترا) يقرّر ضرورة أن يكون الوزير عضوا من أعضاء البرلمان (مجلس اللوردات أو مجلس العموم في انجلترا). كما انهم مسؤولين أمام البرلمان، وإن كانت هذه المسؤولية تختلف بحسب الظروف.

فهناك المسؤولية المدنية التي تترتب على تصرفات الوزير وتلزمه تقديم تعويض عن الاضرار التي لحقت بالغير.

وهناك المسؤولية الجنائية التي تترتب عنها محاكمته وسجنه اذا ثبتت التهمة.

وهناك نوع ثالث من المسؤولية هو المسؤولية السياسية التي قد تكون فردية أو تضامنية.

ـ فردية اذا تعلقت بسياسة وزير معين.

- تضامنية اذا تعلقت بسياسة الوزارة ككل، والمسؤولية السياسية تترتب عنها الاستفائة.

الاختصاصات.

تختص الوزارة في النظام البرلماني مثل رئيس الدولة في غير النظام البرلماني بممارسة السلطة التنفيذية من تنفيد القوانين ورسم السياسة العامة للدولة وتقديم مشاريع قوانين للبرلمان.

كما تختص بادارة المرافق العمومية والاشراف على الهيئات اللامركزية اذا كانت تأخذ الدولة بنظام اللامركزية.

والجدير بالذكر أنه يجب التمييز بين المجلس الثاني السياسي والمجلس الثاني الاقتصادي⁽¹⁷⁾.

ا المجالس الثانية السياسية.

هي التي أشرنا اليها والى قلة فعاليتها في عصرنا الحاضر وهي على ثلاثة أنواع :

1 - المجالس الأرستقراطية : وهي التي مكنت الأرستقراطية من تمثيل نفسها في البرلمان بطريقة استقلالية ، والتي يعود تاريخها الى القرن الرابع عشر واستمرار وجود نموذجها في البرلمان الانحليزي والمسمى الآن بمجلس اللوردات ، ولقد تأثرت هذه المجالس بتطور الفكر الديمقراطي فققدت وجودها في بعض الدول مثل الدول الشمالية كالدانمارك وفنلدا والسويد والرويج أو قلت اختصاصاتها مثل انجلترا ، أو تحولت الى شبه ديمقراطية مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا.

2 مالمجالس الثانية الفيدرائية: وهي المجالس التي تمثل الدويلات المكونة للاتحاد حفاظا على بقاء كيانها كدول لها استقلالها المدانجلي بجانب المجلس المتخب مباشرة من طرف الشعب والمعثل له باعتباره شعبا يتمتع بجنسية الدولة الفيدرائية، وهي المجالس التي تمثل فيها الولايات بعدد مساو من النواب في بعض الدول كالولايات التحدة الأمريكية وبعدد محالف كالاتحاد السوفياتي سابقا، كندا وألمانيا العربية.

3 - المجالس الثانية الديمقراطية : وهي المجالس المتخبة على درجتين في الدول الموحدة مثل فرنساء لكن الحقيقة أنها غير ذلك نظرا لأنها مجالس تمثل مصالح الفلاحين أكثر من أهل المدن. فالبلديات التي يقل

يمثل الشعب مجلسين وإنما ممجلس واحد يعبر عن إرادته لأنه لا يعقل أن يعبر عها بإرادتي محلسين، كما برروا موقفهم على أن هذه الطريقة تقصي على احتال الإنقسام بين أعضاء المجلسين وتكفل السرعة في اتحاذ النشريعات اللارمة في وقتها المطلوب.

وهناك من أسند السلطة التشريعية إلى مجلسين، système يشكلان برلمان الدولة مثل الحرائر في bicaméral ou bicamérélisme يشكلان برلمان الدولة مثل الحرائر في دستور 1996 وانجلترا وفرنسا، غير أنهما يختلفان من حيث التكويس وعدد الأعصاء وعمر الناحب والنائب ومدة العصوية والإختصاص.

فالنسبة للتكوين يتم انتحاب كل أعضاء أحد المجلسين والذي يعتبر الممثل الحقيقي للأمة وصاحب السلطة التشريعية، أما انحلس الثاني فيتم احتيار أعضائه اما بالورائة أو بالتعيين أو بالانتحاب على درجتين، كا في فرسا، وقد يتم اختيار أعضائه بالانتخاب على درجتين والتعيين في ذات الوقب كما هو الحال في الجرائر في دستور 1996 وهو مجلس لا يقوم الا بدور ثانوي، كما هو الحال أيضا في انجنترا، ويتعلق دوره خاصة بالأمور الفنية وهذا بسبب التكوين الضعيف الذي يغلب على عاصر المجلس المنتخب، وبالنسبة للاختلاف في عمر الناخب والمائب، عاصر المجلس المتحب يكون باخبوه وأعصاؤه أقل ساعن باحبي وأعصاء فالحلس الثاني، والغرض من ذلك هو التوفيق بين الشباب والحكمة والتبصر.

أما مدة العضوية فهي أقصر في المجلس المنتخب حتى يتمكن الشعب من مراقبة ممثليه باستمرار، على حلاف المجلس الثاني الذي يكون التجديد جزئيا.

⁽¹⁷⁾ للترود من البسلونات حول المكول وملاحوات السيالين أنظر Fabra. M.H., Principes républicaine de droit constitutionnel, éd. Albatros, Paris, 1902, p 277 - 296 Deverger M.Op. Cit, p 145 - 147

ده. ليث بدري: النظم السياسية الجزء الأبل، دار التهضة العربية، 1962ء عن 257 258 . ده. متولى، حصوري هـ خليل: العربع العابق، عن : 49، 106.

⁽¹⁶⁾ أباده 90 من دسور الكويت و 97 من دستور مهير، دا متولي دا عصعور، دا حيل. المانوك الدستوري والنصم النساسية مسأة المانوك الأسكندرية صن 92

عدد سكامها عن 1500 والتي لاتمثل الربع من السكان لها أكثر من نصف متخبي الشيوخ، وهو الشرط الذي وصعه المناصرون للملكية مقابل تأييدهم للجمهورية في عصر الجمهورية الثالثة سنة 1875. و رغم التطور الذي عرفته الأنظمة الديمقرطية الا أن الرأي العام رعب في الابقاء على هذا النوع من المجالس تجنبا لاستحواذ مجلس واحد على السلطة التشريعية، وهو ما عبر عنه الشعب الفرنسي في استفتاء 1946، والاستفتاء الذي أدى الى استقالة ديغول سنة 1969.

ب - المجالس الاقتصادية الثانية :

ظهرت كطريقة لتمثيل أصحاب المهن، فقد حاولت الأنطمة الفاشية الفضاء على التمثيل السياسي لحساب التمثيل المهني، كما طبقت في الأنظمة الاشتراكية حيث أنشئت بجانب المحالس السياسية لضمان تمثيل المستخبين أو النقابات. والسبب في ذلك يعود الى أن هذه الأنظمة تقوم على فكرة الاقتصاد المخطط، وأن هذه المجالس الممثلة لجميع العمال تشارك في تحضير ووضع المخطط وهو الأسلوب الذي اتبحته يوغسلافيا سابقا(10)

ويمتاز نظام المجلسين بالتوازن الذي يحققه في الأنظمة الفدرالية باعتبار أن احدهما يمثل شعب الاتحاد والثاني بمثل الولايات كوحدات مستقلة، ويمنع من الانفراد بالسلطة التشريعية في حالة وجود مجلس واحد مما يقضى على احتمال الاستبداد.

ويمتاز هذا النظام كذلك بكونه يكفل عدم التسرع في سن القوايين حيث يتدارك أحدهما النقص الذي أغفله الآخر. كما يتدخل أحدهما لتلطيف النجو في حالة قيام خلاف بين أحدهما والسلطة التنميذية وكفالة انخفاض مستوى الكفاءات بين الأعضاء إد غالبا ما يشترط في أعضاء المجلس الثاني توافر كفاءة عالية.

۰

والذي لا شك فيه أنه لكي يتمكن البرلمان من ممارسة مهامه على الكمل وحه يجب أن يكون مستقلا عن الحكومة في أداء أعماله التي ينبغي أن تكون هامة لا تقتصر على اختصاصات بسيطة.

المبحث الثاني : اختصاصات المؤسسة التشريعية :

تمارس المؤسسة التشريعية (البرلمان) وطيفتين رئيسيتين، الوظيفة التشريعية والوظيفة الرقابية(10)

الرظيفة التشريعية :

يقوم البرلمان باعداد النصوص القانونية وذلك بدراستها داخل اللجان المختصة وساقشتها مع الحكومة واعداد تقرير حولها يعرض على الواب للتصويت عليهافإن حصلت على الأعلبية المطلوبة ارسلت الى رئيس الدولة الاصدارها ونشرها والسهر على تنفيذها.

غير أن الوظيفة التشريعية التي كان البرلمان مستحودًا عليها أصبحت ممارسة أيضا من قبل المؤسسة التنفيدية سواء عن طريق تفويض أو أنها مستمدة وحقررة في الدستور وإن كانت لمدة محددة سواء في الحالات المادية أو غير العادية. ومع ذلك فان الذي قلص من دور البرلمان في المجال التشريعي هو تحديد المجالات التي يشرع فيها، وبمعني آخر أن القاعدة أصبحت عكسية، فبعد أن كان اختصاص البرلمان غير مقيد أصبحت اختصاصاته محددة وفسح فبعد أن كان اختصاص البرلمان غير مقيد أصبحت بموجب الدساتير الحديثة (أو المجال أمام المؤسسة التفيذية التي أصبحت بموجب الدساتير الحديثة (أو أغلبها) تتدحل في مختلف المجالات باستثناء تلك المحددة والمخصصة للبرلمان والتي يمكن أن تشاركه المؤسسة التنفيذية فيها.

واذا قلنا بأن الاختصاص التشريعي للبرلمان اصبح محددا، فان ذلك الاختصاص مقيد أيضا بالاقتصار على وضع المبادى، أو الاسمى أو القواعد العامة دون التعرض للضاصيل الا اذ نص الدستور على ذلك صراحة. وهذا

⁽¹⁹⁾ان الوظيمتين قد تعارسان من قبل مجلس واحد أو مجلسين حسب الأنظمة، طور أن النظام التاني (مجلسين) يوح الاختصاص بين المجلسين، وإن كانت الهامة منها في المحمر الحديث مخودة المجلس المنتخب يواسطة الاعراج المام. أما المجلس التاني فصند له المصاحبات محمودة عائياً ما عدم بالطابع التني

⁽¹⁸⁾ ديمرجية، المرجم السابق، من 1 149.

الختامي لها حتى يتمكن البرلمان من التأكد أن الحكومة قامت تنعيذ الميرانية الموافق عليها على الوجه المقرر.

والرقابة المالية تشمل الضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين والمسائل الاخرى المنظمة لشؤون مالية الدولة أو منصلة بها ومعلمة يواسطة القانون استنادا الى الدستور.

الرظيفة الاقتصادية :

ظهرت هذه الوظيفة حديثا يسبب تلخل اللولة في النشاط الاقتصادي بحيث اصبح البرلمان يتلحل لمراقبة تلخل الحكومة في ذلك النشاط، وهذا عن طربق دراسة واقرار الحطة العامة للاقتصاد الوطني، وبذلك يتحقق تكامل بين وظيعتي اقرار الميزائية والموافقة على الخطة العامة لارتباط الوظيفتين ببعضهما، وهو ما استدعى تنظيمها بنصوص قانونية معتمدة على مبادى، وقواعد دستورية.

الرظيفة شبه القضالية :

يختص البرلمان، اضافة ثما سبق، بالفض في بعض المسائل الداخلية، كالفصل في مدى صحة عضوية الواب، وكذلك ثباط به مهمة اسقاط عضوية النواب في البرلمان لدى توافر شروط معنية نص عليها القانون.

والذي يجب ملاحطت هو أن النصوص المنظمة لهذه الوظيفة لا تخضع لرقابة القاضي لكونها دستورية لا تراقب صحتهاالا من قبل البرلمان الذي يتصرف كسلطة قضائية في تلك المسائل.

التنظيم الداعلي :

تعهد محتلف النساتير والقوانين الداحلية للبرلمانات باختصاص تنظيم ادارتها، وتنظيم اشعالها.

فبالنسبة للتنظيم الاداري يجب التمييز بين نوعين من الادارة :

الادارة بمفهومها العادي من مكاتب وموطفين اللين يصنعوك حسب

معناه ثرك مجال واسع للمؤسسة التنفيذية بالتدخل بواسطة التنظيم (المراميم أو القرارات) لشرح كيميات تنفيذ أو نطبق تلك المبادىء أو الأسس أو القواعد العامة مع ما يترتب على ذلك من صبح المجال أمام المؤسسة التنميذية لتأجيل تنفيذ القواني عن طريق التأحر في عدم اصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بكيميات تنميذ أو تطبيق القانون وتفسير ما هو غامض فيها، مما يضعف من مكانة البرلمان أمام الحكومة.

الوظيفة الرقابية :

يمارس البرلمان الى جانب الاختصاص التشريعي وظيمة المراقبة التي تتعدد وسائلها فقد تبدأ من ابداء الرغبات الى الاستلة، فالاستجراب وتقصى الحقائق والتحقيق وطرح الثقة بوزير أو الوزارة ككل.

واللجوم لى هذه الوسائل يستدعى، تجبا للتعسف، توافر شروط معنية واتباع اجراءات محددة في الدستور أو القوانين.

أما بشأن سحب الثقة فأن الدسائير المختلفة (الانظمة البرلمانية) تشترط ضمانات تتمثل في اشتراط مرور مدة محددة عن تشكيل الحكومة أو تواقر تصاب معين من الاصوات.

كما أن للبرلمان وسائل أحرى لمراقبة اعمال الحكومة، منها الموافقة على المعاهدات أو اعلان الحرب في بعض الانظمة أو اعلان حالة الطواري أو الحصار أو الحالة الاستشائية.

الرظيفة المالية :

تعتبر الوطيفة المائية ايضا من أهم الوظائف التي يختص بها البرلمان باعتبار انها تستمد وجودها من قاعدة لاضريبة بدود تمثيل والدّالّة على ارتباط البرلمان بها، فنص على حق البرلمان في مراقة المؤسسة التعيذية في كيمية تحصيل الاموال وصرفها، وذلك عن طريق اقرار الميزانية ومراقبة الحساب

المناصب التي يحتاونها يوجد على راسهم مسؤول اداري تابع مباشرة ارتبس البرلمان.

ادارة اشغال البرلمان حيث يقتضي حسن النظيم وانجاز العمل بسرعة وجود هيكلة في البرلمان في قمتها الرئيس، ثم مكتب البرلمان فلجانه المحتصة، وهي هيأكل مهمتها السهر على حسن سير العمل البرلماني، حيث تقوم بدراسة المواصيع المعروضة على البرلمان قبل عرضها على النواب وضمان الصلة المستمرة المنظمة مع الحكومة.

" أما بالنسبة لتنظيم اشغالها :

وتكون بوضع جدول اعمال كل دورة وكل جلسة على حدة واشراف الهياكل المشار البها خاصة الرئيس أو المكتب أو رئيس اللجنة على الانضباط والتقيد بجدول الاعمال.

ومن المعروف أن تحديد جدول الاعمال كقاعدة عامة، اذا كان من المتصاص البرلمان، الا أن المحكومات اصبحت لها وسائل مباشرة وغير مباشرة، للتأثير على البرلمان في إعداد جدول اعماله ومنها تقرير حق الحكومة في مشاركة البرلمان تحديد جدول اعساله، أو حقها في ترتيب المواصيع المدرجة فيه، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة التأثير الحزبي على النواب نظرا لارتباط الواب الذين يشكلون الاغلية في البرلمان بحزبهم الذي تقوده الحكومة.

المبحث الثالث: مدى استقلال البرلمان عن الحكومة:

وبيدو هذا الاستقلال في :

أولاً : من حيث النواب :

1 .. انتخاب اعضائه، فهم لا يعتلون الحكومة وانما يعتلون المتخبين، مما بحقق استقلالهم عن الهيئات الأحرى بحيث لا بحق لها تعيينهم أو عزلهم الا في حالة الحل في الانظمة البرلمائية.

2 ـ فللحاظ على مضويته ينبني على النائب أن يبقي على الثقة

التي وضعها فيه تاخبوه مما يحقق استقلاليته عن الحكومة وتستعه بالحصابة البرلمانية رغم أنه مرتبط بالحزب الذي يمثله.

3 - كما أنه لا يكون مسؤولا عن الأصال والأقوال التي يقوم بها أثناء أداء مهامه وفقا للقانون.

4. ويمنع الحكومة من متابعته جزائيا ادا كان البرلمان منعقدا الا بعد رفع الحصانة النيابية Immumté parlementaire عليه من البرلمان والمتمثلة في اللامسؤولية والحرمة الشخصية.

فاللامسؤولية يقصد منها حصانة الناتب عن رفع الدعاوى الجزائية عليه بسبب الاقوال والافعال البرلساية داخل أو خارج البرلمان، وهو ما يسمح له بممارسة وظيفته النيابية بحرية دون متابعة من الافراد أو الحكومة.

أما الحرمة الشخصية فيقصد بها كفالة حرمة النائب الشخصية، وهي متصلة باعماله داخل البرلمان وتحول دون متابعته جزائيا اثناء دورات البرلمان الا باذن هذا الاخير.

والملاحظ أن هذه الامتيازات من النظام العام يكملها الدستور ومن ثم لا يجوز للنائب أن يتنازل هنها(٢٥٥).

5 . وكذلك نجد النائب غير خاضع للإغراءات التي يحتمل أن تقدمها الحكومة والمتبثلة خاصة في منح وظائف هامة له مثلما حدث بالسبة لوالبول Walpole في المجلزا وجيزو Guzot في فرنسا، وذلك بتقرير عدم الجمع بين الوظيفتين، وفي مقابل ذلك تمنح له علاوة Indemnité تمكنه من مواجهة متطلبات الحياة طيلة مدة النيابة (21).

النبا : من حبث التسير :

كما يبدو استقلال البرلمال في تسييره، قبعد أن كانت دعوته للانعقاد قاصرة على الحكومة التي كانت تسعى لابعاده عن الاجتماع حتى لا يقوم بمراقبتها، غير أنه على اثر الصراع الذي قام بين الهيئين استطاع البرلمان

⁽²⁰⁾أنظر : هـ ادمين رياط ، الوسيط في الثانين التسعيري النام البدرة التاني. هار العلم لتسلايس بيريت (1971 ء من : 211 - 712

^{(21)،} أنظر: ديترجيد، السرجع السابق، من : 136

بعمل الحكومة، أي أن الحكومة تقيد عمل البرلمان بواسطة الأعلبية الممثلة لها فتقضي على رأي الأقلية.

وقد يري المعض بأن لهذه الأقبة حق السادرة في طرح مشروع اقتراح فانون أو تعديله لكن الحقيقة أن الكلمة الأخيرة تعود للأعسبة، مما يؤدي الى انهيار هذا الحق فصلا عن استحواد الحكومة على حق السادرة لوحدها فيما يتعلق بالمسائل المالية في غالبية الأحيان.

كما أن الحكومات أول الأمركات، رعبة منها في الحصول على الأصوات الصرورية، تعصل التصويت السرى داخل البرلمان حتى لاتحرح ممثلي الأقلية أمام أحزابهم، لكن بعد التطور وظهور الأحراب القوية بدأ اتجاه آخر يدعو الى اعتباق التصويت العلتي برفع البد بابعار من الحكومة، وهو المعمول به الآن والذي أصبحت الحكومة بواسطته تراقب ممثليها في البرلمان، الى جانب حق رئيس الدولة في الاعتراض التوقيعي على القوانين المقدمة من البرلمان لاصدارها لمدة معنية وصرورة حصولها على نسبة معينة من الأصوات تكون أكثر من نصف أصوات النواب "

ثالثا: من حيث الاختصاص:

وبدو استقلالية البرلمان فيما يتمتع به من سلطة تشريعية حبث يسن المقونين المعبرة عن سياسة الدولة والتي تتقيد الحكومة بتنفيذها دون تعديلها، وإن كانت تتمتع بحرية في التنفيذ باعتبارها مشطة السياسة الوطبة التي تحدد أهدافها. كما أن المصادقة على الميزانية وتحديد الصرائب يقيد من حرية الحكومة التي تكون ملزمة بمراعاة تصوص وأحكام وأرقام الميزانية.

وفعمالا عن ذلك فإن المصادقة على المعاهدات تعتبر بمثابة قيد على الحكومة حيث تبدو استقلالية البرلمان في تمتعه محربة المصادقة أو عدم المصادقة عليه(23).

الى جانب ما سبق نجد استقلالية البرلمان وأعضائه تتمثل في حقه في الرقابة، فالبرلمان براقب الحكيمة وأجهرتها الادارية بواسطة مباقشة

(22)أنظر : ص : 16 من هذا الكتاب

أن يحقق استغلاله، ذكر نظريقة منظمة فهو لا يجتمع السنة كاملة وانما يجتمع في دورات هي عدة اثنان تناقش فيها كل المسائل الداخلة في احتصاصه، وهذا الاستقلال في النسبير الداخلي يسمح له بالاجتماع خلال الدورات المحددة وهو مقيد بها، الا أنه حر في تنظيم وتحديد جلساته في الدورة، ومع ذلك يمكن أن يجتمع في دورة غير عادية اذا استدعت الصرورة ذلك بناء على طلب الجهة المحددة في الدمتور والتي غالبا ما تكون للحكومة أو حد أدئى من النواب.

ولكي يتمكن البرلمان من أداء مهامه على الوجه الاكمل يتبغي أن تكون له هيئات داخلية تسمى باللجان أو المجالس والرئيس ونوايه ورؤساء اللجان وادارة.

فاللجان تناقش المسائل المطروحة والرئيس يوحه المناقشات ويجتمع بالمجلس أو اللجان لدراسة مسائل يرى أنها تحتاج لبحث قبل عرضها على البرلمان، وتقرم الادارة بالأعمال الضرورية لتسهيل سير البرلمان ولجانه.

وللحفاط على رأي الأقلية من تأثير الحزب الحائز على الأغلية في البرلمان تشكل لجان برلماية تصمن تمثيل الأقلية فيها حتى تتمكن من الادلاء برأبها.

ورغم ذلك فإن مشكلة قد ظهرت في وجه البرلمانات تتمثل في تحديد جدول الأعمال ومن له الحق في ذلك، فاذا كان محددا من قبل الحكومة استحال على البرلمان التعرض لمواضيع غير راغبة فيها، ونفس النتيجة نتحقق في حالة ما اذا كان من حقها ترتيب المواضيع المدرجة ضمن جدول الأعمال, فهذا الرضع يسمح للحكومة منع البرلمان من مناقشة قضايا أخرى قبل الانتهاء من المدرجة على رأس حدول الأعمال، وهو ما يمكن الحكومة من تأجيل المواصيع التي لا تريد مناقشتها الى ما لا نهاية وحتى تقلها.

وقد يدعي البعض بأن غالبية البرلمانات حرة في تحديد جدول أعمالها مما يحقق استقلاليتها عن الحكومة، الآأن الواقع يخالف ذلك حيث أن البرلمان تسيطر عليه الأعلبية وهي التابعة للحكومة مما يؤدي الى قيامها

⁽²³⁾أنظر: در مثلي، در مصفور، دخليل، النوح النابي، ص: 123

الفصل النالث المؤسسة القضائية

اذا كانت المؤسسة النشريعية تختص بسن القوانين، والمؤسسة التنفيذية تولى تنعيذها، فإن الجهة القضائية تتكفل بتطبيقها على ما يعرض عليها من منازعات، سواء كانت بين اشخاص الفانون المخاص، أو كانت بين اشخاص القانون الخاص من جهة واشخاص الفانون العام من جهة اخرى، أو كانت بين اشخاص القانون العام فقط، كما تقوم بمراقبة اعمال المؤسستين ومدى تمائيها العام فقط، كما تقوم بمراقبة اعمال المؤسستين ومدى تمائيها مع النصتور أو القانون تعطيفا لمبدأ الشرعية الذي همو من العبادى، الاساسية للديمقراطية الذي يميزها عن الانتظمة الديكتاتورية، وإن كان تطبيقه يختلف من ننظام لآخر وكذا المتغلالية.

ومن المتقف عليه أن السلطة القضائية (المشكلة من المحاكم القضائية) تكفل احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تضعها المؤسستين التشريعية والتنفيذية، بل إن القاضي لايستطيع رفض بحث الموضوع والمطق بالحكم استباد الى غموض نص أو عدم وجوده اطلاقا، فهو مازم بالحكم في الموضوع المطروح امامه (بشرط أن يكون من اختصاصه) بالاستناد في مثل تلك الحالة على الاعراف والمبادى، العامة للقانون والعدالة أو المقود

الميزانية حيث ينانش المقات المقررة للمصالح، وسببها والهدف منها، وكذلك يطرح الأسئلة وتشكيل لجان للمراقبة وهي المعمول بها خاصة في لجان الكونجرس بالولايات المتحدة الأمريكية مثل لجنة ماك كارتي المجان الكونجرس على مشر روح العداء للشيوعية والبساريين، أو بانشاء مناصب يقوم بها شخص مستقل معين من البرلمان كالأمبدسمان والوكيل البريطاني والفرنسي (24).

⁽²⁴⁾أنظر 2 ميوستا في الحريات الباط 1981 ـ 1982.

لظام الانتخاب أو الاختيار بالقرعة :

تنبع بعض الانظمة نظام انتخاب القضاة أو اختيار ممثلين على الشعب كمستشارين في المحاكم العادية عن طريق القرعة، وقد بكون التخاب القاضي من قبل مواطني معطقة معينة مثلما هو متبع في بعض الولايات في الولايات المتحدة الامريكية، أو من قبل مجموعة مهنية تسند لها مهمة البث في النزاعات التي يمكن ان تقرم بين افرادها أو بينها وبين تنظيمات مهية أو مؤسسات مثل المجالس المهية وهيئات التحكيم بين المؤسسات العامة التجارية الاولى والثانية في فرنسا أو هيئات التحكيم بين المؤسسات العامة في الجزائر.

وهذه الطريقة في اختيار الفضاة تتماشى والمبدأ الديمقراطي القاضي باعتيار ممارسي السلطة من قبل اشعب.

تقدير النظامين :

رغم ما في الطريقتين من محاسن الا أن لكل منهما مع ذلك عيوب. ففيما يتعلق بنظام المهنة تلاحظ انه اذا كانت الادارة مقيدة في الاختيار والعرل، فإن عيب هدا النظام يمكن الادارة من حهة اخرى من الثأتير على القاصي اثناء تعيينه أو اثناء وظيفته أو لدى تأديبه.

فرغم أن الادارة تكون مجبرة على تعيين المترشع العائز في المسابقة الا أن لها الحرية في تحديد الجهة التي يمارس فيها وظبفته. كما انها تستطيع أن تؤثر عليه من حيث الترقية فلا ترقيه الا بانتهاء المدة القصوى، مما يعوت الفرصة عليه لنترقية خلال المدة الدنيا أو المتوسطة. كما أن الادارة لدى ارتكاب القاضي لحطاً تأديبي نجدها تتمتع بوسائل متعددة تمكنها من اعطاء التكيف الذي تربده للفعل المرتكب وبالتائي في تحديد العقوبة المناسبة.

كل هذا يجعل القاصي في ظل هذا النظام، رغم مزاياه، خاضعا أو تابعا نسبيا للحكومة، خاصة اذا علما باله يتبع وزارة من ورارات الحكومة.

أما فيما يتعلق بنظام الانتخاب فإن القاضي فيه أكثر تأثرا من زميله في نطام السهنة، هالثابت أن القاضي المنتحب يتأثر بالجهة التي انتخبته، مما يجعله مقيد الارادة لدى نظر المواضيع المطروحة عليه، اذ عليه أن يبحثها

والاتفاقيات المبرمة بين الافراد في اطار القانون، فهذه الاخيرة ملزمة لاطرافها. كما أن السلطة القصائية لا تتوقف عبد أصدار الحكم أو النطق به، يل تأمر بتنقيله وعلى الغير فردا أو سلطة عامة التقيد به(126).

ويتبدى استقلال القصاء عن البرلمان والحكومة، خاصة في الانطمة التي تتبع الاسوب الديمقراطي في الحكم، في كيفية اختيار القضاةوتحديد الاختصاص ومكانة المؤسسة في النظام السياسي.

المبحث الاول: كيفية اختيار القضاة:

تحتلف الانظمة فيما بينها بشأن الطريقة المعتمدة لاختيار القضاة، فقد يتبع نظام المهنة كما قد يتبع نظام الانتخاب.

نظام المهنة :

تنع اعبية الدول هذا النظام حيث يتم احتبار القضاة وفقا لشروط محددة مسقا، وعالبا ما تكون بمسابقة يتقدم لها المترشحون ويشرف عليها جامعيون سشاركة متخصصين في هئية القصاة من ذوى الكفاءة والخبرة ودلك بناءا على تصوص موضوعة تنظم كيفيات اجراء المسابقة (20).

وتقوم اللجنة الجامعية أو المختصة بترتيب المتسابقين وفقا لعملهم، وما على الادارة الا ان تتقيد بذلك الترتيب بحيث تأخذ العدد الذي تم الاعلان عنه (عدد المناصب) وها لترتيب المتسابقين المعلن عنه.

والمغنى علبه ان نظام المهنة يقيد الحكومة ليس من حيث كيفيات احتيار القصاة محسب، وانما يقيدها ايضا من حيث العزل والترقية، وذلك بسبب خصوعهم لقانون حاص بهم يحدد شروط عزلهم والمدة القصوى لترقيتهم، مما يقضي نسبيا على تصنف الحكومة فيما يتعلق بالتعيين والترقية.

33

⁽²⁶⁾أنطر : فيمرجد البرجم السابق، هي : 75

⁽²⁶⁾ يجب التعرفة بين البسانقة والاعتمال فالأولى لا يعتمد فيها بالمجمول على السفال (عشرة من مشريق مثلا) واتما يكون هناك ترتب المستحرس وتأخذ الجهة المنظمة للمسابقة ما لحتاج فقط هيف الاعتماد بالمعقدة مع مراحلة الترتيب، في حين أن الاعتمال يتجع فيه كل متحصل على المعدل

من كل الحوانب مراعيا في ذلك ليس ملابساتها فقط، وانما يراعي موقف ناحبية منها مما يبعده عن الصفة التي يجب أن يتصف بها وهي الحيدة والحذر، وأن مراعاة موقف ناخبيه لا يعني ارضاءهم ولو على حساب القانون حتى لا يثوروا ضده ولكن ارضاء لنفسه وابعادا لاحتمال عزله قبل انتهاء مدة نيابته، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية بواسطة عملية السحب Recall وتدعيما لإمكانية اعادة انتخابه من جهة أحرى لمدة ثانية وثالثة، فضلا عن أن هذا النظام من شأنه أن يسمح لعير الاكفاء تولى تلك الوظيفة الهامة. كما أن القاصي في ظل هذا النظام يحب أن تكون له، الى جانب القاعدة الشعية التي يعتمد عليها للمحافظة على الوظيفة المنتخب لها، قاعدة سياسية اعلامية يستطيع بموجها أن يؤثر على القاعدة الشعية من جهة، ويدعم مكانت من جهة أخرى، وهذا يعني الانضمام والارتباط بتنظيم سياسي ولاعرب) الذي يمكن أن يوفر له الوسائل المادية للحملات الانتخابة المقبلة والاعلامية للتأثير على الجمهور لاعادة انتخابه مرة أخرى.

وما من شك في أن الاعتماد على هذه الجهات السياسية سيؤدي الى التأثير على تصرفات القاضي وتفسير النصوص الواجب تطيقها حلى المواضيع المطروحة عليه.

المبحث الثاني: الاختصاص:

القاعدة أن القضاء مختص بالنظر في التزاعات التي تثور بين الاشخاص الطبيعية أو المعنوية المخاصة أو العامة، غير أن الانظمة السياسية تختف فيما بينها من حيث توزيع الاختصاص.

فهناك من الانطعة من تعتمد نظام وحدة القصاء بحيث ينظر القاضي في مختلف المواضيع السطروحة أمامه دون تعييز بين اطراف النزاع (شخصا طبيعيا أو معنويا خاصا أو عاما). وهناك من يحقد الاختصاص الى جهتين رئيسيتين حسب اطراف النزاع، وهو النظام الذي اعتمد نظم ازدواجية القضاة (فرنسا) بحيث تختص المحاكم العادية بفض النزاعات الذي تثور بين اشخاص القاون الخاص (طبيعية أو معنوية)، أما النزاعات الذي يكون احد

اطرافها شخصا معتويا عموم أو كان النزاع بين اشخاص معنوية عمومية الاحتصاص معقود للمحاكم الادارية ولا تتدخل فيه المحاكم العادية.

والجدير بالذكر أن الأنظمة السياسية المحتنفة قد تنشىء محكمة أو مؤسسة خاصة تعهد لها مهمة النظر في مدى دستورية القوانين التي يسنها البرلمان وفض التراعات التي يمكن أن تنور بين الحكومة والبرلمان فيما يتعلق بممارسة الاختصاص (27).

كما أن الانطعة السياسية لا تقتصر على أنشاء مثل هذه المحاكم بل نجدها حفاظا على الطبيعة الحاصة للنطام العسكري فيها، تشيء نظاما قضائيا عسكريا بختص بالنظرفي التزاعات التي تتصل بمرفق الجيش وافراده.

من هنا يبن لنا بأن الجهاز القضائي في الدولة يهتم بالفصل في التزاعات المختلفة المعروضة عليه ولا يحق له أن يدفع بعدم وجود نص يتعلق بالموضوع للتعلص من مسؤوليته.

البحث الثالث: مكانة المؤسسة القضائية في النظام السياسي:

لا يكفي في الدولة وجود مؤسسة قضائية ومنحها اختصاصات معنية وانعا ينبغي تحديد مكانة تلك المؤسسة في الدولة من حيث المؤسسات الاخرى ومن حيث الشعب.

فمكانة المؤسسة القصائية امام غيرها من المؤسسات تبين مدى استقلاليتها أو تبعيتها للحكومة أو للبرلمان.

والرأى أن هذه المؤسسة تبقى تابعة للحكومة طالما لم تفرض وجودها بمساعدة البرلمان وبواسطة اعضائها.

فالبرلمان ينبغي أن يعير اهتماما كبيرا للصوص التي تنظم مهنة القضاء، ويكون ذلك باحاطة القاضي بالضمانات الكافية التي تمكنه من معارسة وظيفته على أكمل وجه بعيدا عن كل ما من شأنه أن يؤثر على احكامه صواء قبل أو بعد النطق بها.

⁽²⁷⁾أنظر : مرضوع الرقابة على هستيرية التواتين.

الباب الشاتي أشكماك الحكومات

تستعمل كلمة الحكومة للدلالة على عدة معاني محتلمة (25)، فقد يقصد بها الوزارة باعتبارها هيئة مسؤولة أمام البرلمان والتي تشمل رئيس الوزراء والوزراء وهو التعبير الشائع في الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني.

كما تطلق تسمية الحكومة على السلطة التنفيذية باعتبارها الممارس القعلي للسلطة والتي تشمل الرئيس و الوزراء ومساعديهم لكونهم الأداة والمحرك الرئيسي لأجهزة الدولة. وقد يفهم منها نظام الحكم في الدولة أي كيفية ممارسة صاحب السيادة للسلطة السياسية العامة في الدولة وهذا هو المفهوم الذي نقصده في هذا الباب.

ومهما تعددت المفاهيم، فإن موضوع شكل المحكومات قد تناوله الباحثون بالدراسة منذ القديم وبالتحديد فلاسفة الاغريق حيث قسمها أرسطو معتمدا في ذلك على ما ذكره أستاذه أهلاطون إلى ثلاثة أشكال : ملكية وأرستقراطية وجمهورية. الأولى تخضع لسلطة شخص واحد، والثانية تخضع لحكم أقلية من الأشخاص، والثالثة هي التي يشارك في ادارتها أغلب الشعب بمفهومه السيامي.

(28) أنظر : Pabre M. H.Op. Cit., pp. 11 at 12

كما أن على اعضاء هذه المؤسسة حفاظا وتدعيما لمكانة مؤسستهم (وبالتالي مكانتهم) أن يتحملوا مسؤولياتهم العظيمة المتمثلة في احفاق الحق وابطال الباطل أو بتعبير آحركفالة احترام القوانين والانظمة وتحقيق المدالة، وهذا لن يكون الا بالتحلي بالصبر والحكمة والحيدة والحذر، مما يجعل القاضي منميزا عن غيره من المواحنين فينشأ شعور واحساس بالثقة والاطمئنان لذى المواطنين في النظام ككل واحترام وتقدير للقاضي والتقيد بأحكامه طواعية.

والثابت أن احترام المؤسسة القضائية من قبل المؤسسات الاخرى والشعب يعد الضمانة الاساسية والرئيسية لسواد حكم القانون والعداله.

ورغم ما يشوب استقلال انقضاء فان مراقبة الحاكمين ثتم وها لمبدأ الشرعية على الاعمال الحكومية والادارية ودستورية القوانين. فوقا لمبدأ الشرعية يجب خضوع القاعدة الادنى للقاعدة الأعلى منها مما يحتم ضرورة ثماشي الاعمال الحكومية والادارية مع القوانين بحيث لا تكون مخالفة لها، وهذه الاخيرة في حالة وجود دستور مكتوب جامد يجب أن تكون متماشية مع احكامه والا عدت مخالفة للدستور مما يستدعى العادها، والقول بذلك يعني أن البرلمان لا يحق له في الدول التي نقر رقابة دستورية القوانين سن قواعد مخالفة لقواعد دستورية عامة .

واذا كان الاعمال الحكوبة والادارية يجب أن تتقيد بنصوص القوانين، فانها هي الاخرى تخضع لمدأ الشرعية، بحيث تتقيد القرارات المتحدة على مسنوى البلدية بقرارات الولاية التي تتقيد هي الاحرى نقرارات الوزارة الخاضعة لقرارت ومراميم رئيس الدولة ذات الصبغة العامة.

ومن هنا فان الحكم على مدى ديمقراطية النظام وسيادة القانون يتوقف على المكانة التي تحتلها المؤسسة القضائية في الدولة ومدى كفاءة وتزاهة اعضائها واحترامها من قبل الشعب والمؤسستين (التشريعية والتفيذية) ومدى استقلاليتها عنهما لأن في ذلك ضمان الفصل الموضوعي في المنازعات وحماية الحقوق والحريات المقررة للأفراد وضمان سيادة القابون، وهذا لن يكون الضا الا بكمالة استقرار القاضي في وظيفته وعدم عزله أو نقله الا وفق نصوص القانون التي تضعها المؤسسة التشريعية.

الفصل الأول تقسيسم الحكومــات

المبحث الأول : الحكومات من حيث عضوعها للقانون.

تقدم الحكومات من حيث خضوعها أو عدم خضوعها للقانون الى قسمين : الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية.

1 - الحكومة الاستبدادية :

هي ذلك الشكل من الحكم الذي يغرض فيه الحاكم سلطانه وتنفيذ أوامره وتعليماته دون التقيد بفانون فالحاكم المستبد تمثل ارادته ورغباته مصدر القاعدة القابونية المعبرة عن ارادته، وعليه فإن أوامره واجبة النفاذ دون قيد. وقد وجد هذا النظام تطبيقا له في عصر الملكيات المطلقة في فرنسا ودافع عن اطلاقها العديد من الفقهاء للوقوف ضد مطامع الامبراطور والبابا في روما والبارونات Barons في الداخل. وبعد أن استب الأمر للملكية وظهور الأفكار الحرة ظهر اتجاه ينادي بتقبيد تلك السلطة حتى قامت الثورة الفرنسية التي المست على انقاضه حكومة ديمقراطية (30).

ثم جاء مونسكيو الذي اعتمد في كتابه وروح القوانين التقسيم النالي : الحكومة الاستدادية التي لا يحضع الحاكم فيها للقانون، والحكومة الملكية الفردية التي يتقيد فيها الحاكم بالقانون، والحكومة الجمهورية الخاضعة للارادة الشعية.

في حين قسمها الفيلسوف روسو الى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية. (29)

وستولى دراسة التقسيمات الحديثة الأشكل الحكومات (الفصل الاول)، على أن تخصص لموضوع الحكومة الديمقراطية دراسة موسعة من خلال تناول مراحل تطور الحكومة الديمقراطية في القديم (المصل الثاني)، وتطور الموذج الديمقراطي في العصر الحديث (الفصل الثالث)، وتفرد فصلا أخيرا (رابعا) لدراسة صور الديمقراطية السياسية.

⁽²⁹⁾ أنظر : د. محمد كامل إنهاء النظم السياسية ـ الديل والحكومات، دار النيشة الدرية 1969، ص : 532.

ـ أنظر: قد ثريث بديء النظم السياسية، دار ظنهفية العربية 1962. من : 147 ـ 149.

⁽³⁰⁾أطر: في معند كامل ليلاء البريع البابق، من : 550 ، 550

المعدلة أو الملعاة وتنقيد بها مما يصون فكرة خصوع الحكومة للقانون ويدعم مساندة الشعب لها.

والمعلوم أن الحكومة القانونية تنقسم الى قسمين((33) :

إ_ الحكومة القانونية المطلقة ;

وهي التي تتجمع السلطة فيها في يد شخص واحد هو الحاكم (ملكا مثلا) وفقا لقوانين الدولة التي يقررها ويتولى تنفيذها بواسطة الموطعين، وهذا ما يمييز هذا الشكل من الحكم عن الحكومة الاستبدادية التي يتنفي فيها الالتزام بالقابوث.

ب .. الحكومة القانونية المقبدة :

وهي تلك الحكومة لتي تتورع فيها السلطات بين هيئات محتلمة تتولى كل منها مراقبة الاخرى في ممارسة أعمالها بحيث لا يجوز لأي سلطة أن تتعدى على اختصاصات عبرها والا عد عملها غير دستوري يؤدي الى الماء ذلك التصرف واعتباره كأن لم يكن لمخالفته لأحكام النستور المنظم لسلطات الحكم في الدولة، ومن أمثلة الحكومة القانونية المقيدة تلك الأنظمة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات أو الانظمة الملكية الدستورية.

المبحث الثاني: الحكومات من حيث الرئيس الأعلى للدولة.

ينقسم هذا النوع من الحكومات بدوره الى قسمين · ملكية وجمهورية.

1 ـ الحكومة الملكية :

هي تلك الحكومة التي يمارس فيها الملك السلطة عن طريق الورائة لمدة غير محددة، وقد يطلق عليه اسم آخر غير الملك مثل الأمير أو السلطان أو الامبراطور(24), والمتعلق عيه أن الملك غير مسؤول عظرا لكون ذاته مصوبة من الخطأ، وعليه فإنه غير مسؤول جائيا، سواء فيها يتعلق بجريمة الحيانة

(33)أنظر : د. كامل لبائه المربع السابق، من : 552 أنظر : د. متولى هسفور خليل، المربع السابق، من : 15 ـ 16 ـ 16. (45)أنظر : د. كامل لبائه، المربع السابق، من : 634 ـ 638.

ومن المعنوم أن الحريات العامة في ذلك النظام تتعدم كلية لعدم توافر ضماناتها والسبب في ذلك هو أن الاستبداد يتناقض اطلاقا مع امكانية وجود حريات عامة.

والحدير بالذكر أن هناك من الفقهاء من يميز بين الحكومة الاستيدادية والحكومة البوليسية ((3)) ذلك أنهما وان اشتيهنا في اطلاق منطقهما بعدم خصوعهما لأن قيد في تصرفاتهما وتستعملان كل الوسائل دون مراعاة لحقوق وحريات الأفراد، فأنهما تختلفان من حيث الهدف، إد الأولى تعمل من أجل تحقيق المصلحة الشخصية للحاكم دون مراعاة لمصالح الغير، في حين أن الثانية تهدف الى تحقيق المصلحة العامة في غالب الأحيان رعم أنها لا تراعي حقوق وحريات الأفراد. وعليه فانهما تتشابهان في عدم تقييدهما من تصرفاتهما المستعملة لتحقيق الهدف، الا انها تختلفان في العاية المتوخاة من تصرفاتهما اللاقانونية.

والذي لا ريب فيه أن هذا التمييز نسبي، فكثيرا ما تكون الرسيلة مرتبطة بالعاية، فاذا كان الحاكم غير مقيد بقانون فكيف نقول بأنه يبغي من وراء تصرفه الممخالف لنقانون تحقيق مصلحة عامة اللهم الا في حالات معينة حيث يصبح القانون غير المحترم لا يتماشى ومصلحة الجماعة، أي يقف حائلا دون تحقيق مخططاتها وأهدافها.

2 . الحكومة القانونية :

هي تنك الحكومة التي تلترم وتطبق وتخضع للقوانين رغم أن لها من السلطة ما يمكنها من التحلل من تلك القوانين سواء بتعديلها أو العاثها (32) الا أنها نظرا لكونها قابوية لا تقدم على ذلك إلا باتباع الاجراءات المحددة في الدستور بواسطة الجهة المختصة حفاطا على اختصاصات السلطة الموجودة في الدولة وفقا للدستور، وحتى إن قامت بالغاء قوانين أو تعديلها مستهدفة من وراء ذلك المصلحة العامة، فإنها تسن قوانين أخرى تحل محل

⁽³¹⁾لُكِرُ : قد فيد الحديد مثل على صفورة البرج البابلة ص : 43.

⁽³²⁾أنظر : در مولى خليل همدوره البريح السابلءاس : 14.

وأخار: ٥. كامل ليلاه المرجع السايل، ص: 349.

ورغم اتفاق العقهاء على هذه الخلافات وغيرها بين شكلي الحكم، فاتهم متفقون على أن النظام الملكي لا يحقق المساواة بين المواطنين ولا يسمح لهم باختيار حاكمهم، فضلا عن كوبه يمكن غير الأكماء اعتلاء العرش، رغم ذلك فان بعضهم يرون فيه مسا في الاستقرار لأنه يجنب البلاد الاتقسامات الداخلية، الا أن هذا القول لا يمكن الأخذ به على علاته نظرا لأن ما يصلح في بلد قد لا يصلح في بلد آخر، خاصة اذا تعلق الأمر بشعب عير واعي بسبب التخلف لا يدرك ما هو في صائحه وما هو في غير صالحه. المبحث الثالث : الحكومات من حيث مصدر السيادة (١٥٠)

تنقسم الحكومات من حيث مصدر السيادة الى ثلاثة أقسام. الحكومة الفردية، والحكومة الأرستقراطية، والحكومة الديمقراطية،

1 - الحكومة الفردية :

هي ذلك الحكم الذي تتركز فيه السلطة في يد فرد واحد مهما كان اللقب المطلق عليه، ويعتقد أنه يستمد السلطة من الله أو من شخصه، وهو الحكم الذي يطلق عليه الآن مصطلح المونقراطية Monocrane المركبة من كلمتين يونانيتين هما Monos التي تعني واحد Seul و Cratos التي تعني السلطة و Pouvoir و بالتالي عالمونقراطية تدل على حكم الفرد المستحوذ على السلطة خلافا لمصطلح الديمقراطية. ولهذا الشكل من الحكم عدة صور:

أ ـ فقد تكون ملكية استبدادية Monarche tyramque اذا كان الملك لا يخضع لأية قواعد قانونية وأن سلطته لا قيد عليها بحيث تعتبر ارادته وأوامره هي القانون.

ب ـ وقد تكون ملكية قانونية مطلقة Monarchie lègale absolue في حالة ما اذا كان الملك الحاكم يخضع للقوانين القائمة ولو آن له سلطة تعديلها

(37)أنظر : ٥، لُوت يقوى، البرج السابق، من : 152 ـ 153

مأنظر : «، مثلِي» في خلِل» هـ جمغيره البرج السابق، ص : 16 ـ 27.

أخار : در كامل ثيات المرجع السابق، من : 533 ـ 576ر 720 ـ 734 ـ

التي يرتكبها اثناء او بصاحبة اداء وظيفته، او الجرائم العادية التي يعاقب عليها الأفراد وفقا للقواس السارية المفعول في المسلكة، فضلا عن أنه غير مسؤول سياسيا عن التصرفات التي يجريها فهي تترتب على الوزارة(36)، لأن الملك الايجري التصرفات المقيدة للمملكة الاعن طريق وزرائه.

2 ـ الحكومة الجمهورية :

يتولى فيها السلطة شخص متخب من قبل الشعب لمدة معينة وهو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، وهذا الانتخاب يتم بعدة طرق، فقد ينتخبه البرلمان ويكون بالتالي مسؤولا أمامه، أو الشعب بطريقة مباشرة فيستمد بالتالي سلطته من الشعب مما يجعلها واسعة جدا.

وهناك فروق بين النظامين الملكي والجمهوري(36).

أ ـ فالملكية وراثية، أما الجمهورية فحكم الرئيس لمدة محددة مرتبطة بانتخابه وتجديد ذلك من عدمه.

ب كما أن للملوك حقوقا تسمى بامتيازات تختلف عن حقوق الأمراد، في حين أن رئيساء الجمهورية لا يتمتعون بتلك الامتيازات، ذلك أن اللسائير في اسظام الجمهوري تين اختصاصاتهم بطريقة واضحة ومحددة.

ج . أن دساتير المملكة تبين كيفية نظام توارث العرش والرصابة على الملك القاصر، في حين أن دساتير النطام الجمهوري لا تنص على ذلك اطلاقا وانما تبين كيفية انتخاب الرئيس ومدته.

ه واذا كان الملك غير مسؤول فإن الرئيس مسؤول جاتيا عن الجرائم التي يرتكبها ضد الدولة والمسماة بالخيانة العظمى، وكذلك يسأل عن الجرائم العادية وإن كانت طريقة محاكمته تحتلف عن المحاكمة العادية.

هد نجد الملك مستقلا عن تأثير الأحزاب السياسية لكونه يحتل مركزا أسمى منها، أما الرئيس فكثيرا ما يستند عليها للوصول الى السلطة، مما يقلل من استقلاليته في اتخاذ القرارات.

⁻ أنظر : هـ تورى لطيف: القائرة الدستوري والطام الدستوري في المراق. مطبط علاه ورير 1. البلية الاترة المراق 1979 من 160 م 164

⁽³⁶⁾ أنظر : د. كامل لياء المرجع السابق، ص : 534.

⁽³⁶⁾أنظر: هـ ثررت يلهها البرجع السابقة مي : 158.

مأنظر: قد كامل ليات المرجع السابق، من : 514 ـ 514.

والعائها. والقول باطلاق السلطة يعني أنه لا ينازعه فيها أحد ولا يسأله أحد عن أعماله، وهذا تأكيدا لملاقة الملك بالاله واعتبار الدولة وحدة قانونية أوسع من الأمة التي هي جزء منها، وأن الملك هو العنصر الأساسي الأسمى فيها يسير النظام لوحده أو بمساعدة غيره الذين يجب أن يخضعوا له خضوعا مطلقا لكونه المسيطر على السلطة أو السيادة القومية رغم ما في ذلك من تناقض، لأن السيادة تقتضي اندماح الدولة صاحبة الشخصية المعنوية في الأمة مما يجمل الملك عصرا من عاصر السلطات.

والذي يلاحظ أن الملوك نتيجة اعتمادهم، أثناء حقبة طويلة من الزمن، على فكرة الحق الالهي قد بالغوا في التمسك بالسيادة المطلقة رغم التطور الثقافي والوعي السياسي الذي عرفته شعوبهم، مما أدى الى صراعات طويلة بين الحانبين كانت نتائجها، اما الاعتراف بحقوق وحريات الأفراد والمواطنين وانتقيد بالقواني التي تكملها، وأما الاطاحة بالملك وقيام نظام مغاير للنظام السابق.

وقد يتساءل البعض عن مقام الملكية النصتورية من هذا النطام. والحق أن هذا النوع من الحكم مقيد بالنصتور الموزع للسلطات بين الهيئات الممختلفة والتي من بيبها الملك. ويرى أنصار الملكية النصتورية بأنها أحسن والأنشاء لكون الهيئات المشاركة في الحكم مع الملك تتأثر بالتزاعات والانشقاقات والخلافات الحزبية، وأن اعتناق هذا النظام يصون وحدة اللولة من الانقسام أو ظهور سلطة مطلقة، وأنه لا يمكن تفادى تلك العيوب الا بوجود ملك لا يحضع للتأثيرات الحزبية فيحقق أو يضمن كفالة التوازن بين الصراعات ووضع حد للانشقاق بين الأحزاب، وبالتالي بين أفراد الأمة، وهو ما يحقق استمرارية التقدم الصناعي والاجتماعي والسياسي، وان كان المعارضون لهذا النوع من الحكم يأحذون عليه كونه يسمع الأشخاص غير أكماء اعتلاء المرش، مما يهدد مصالحهم ومصالح الأمة، الا أن هذا الرأي مردود عليه من أساسه الأن المسؤول على نسبير شؤون الحكم هم الوزراء، وران الملك سواء عاقلا أو ناقص الأهلية قانه لا يتصرف الا بواسطة و موافقة وزراته، فصلا عن أن الشعب لن يرضي أبدا بتولية ناقص للأهلية عليه الا

اذا كان صغير السن وعدها يعين له مجلسا لمساعدته والحفاظ على حقوق التاج.

جد وقد تكون الحكومة ديكتاتورية يستمد الحاكم قرته فيهامن شخصه ميروا ذلك على أنه يمثل الشعب، وأنه جاء لتحقيق الديمقراطية مدهما ذلك باجراء انتخابات واستفتاءات شعبية تحت غطاء تأييد حزب سياسي أو جماعة تعتنق مبادىء ومذهب الديكتاتور قصد تحقيق مصالح خاصة بهامستعملا في ذلك وسائل الاعلام والدعاية لاضفاء صفة الزعامة على نفسه، وابرار مزاياه دون عيويه، ونسق تصرفاته بحكمة، وكتابة قصة حباته ببراعة بالاسلوب البسيط في شرحها حتى يتسنى للجميع قراءتها وفهمها، مما يزيد في مكانه واحترامه، بشرط أن لا تنسب اليه عيوب وانما تسب لعيره اللين بحاولون المساس بشخصه ومصلحة الشعب، وبمعى آحر لابد من خطأ.

وهذه الطريقة من الحكم تجعل من الديكتاتور لا يمثل تطلعات الشعب وآماله فحسب، بل تجعله يجسدها فيحتوى بذلت افراد الشعب لكونه ممثلهم الأعلى المتجسد والمعبر عنهم.

ورغم ذلك فإن أنصار المذهب الحر وغيرهم لم يقتموا بمثل تلك التصرفات واصفيتها بالأعمال المزيفة التي لا علاقة لها بالديمقراطية,

ويتميز هذا النظام بكون الديكتاتور لا يتولى السلطة عن طريق الوراثة وانسا بواسطة القوة أو الكفاءة التي يتميز بها، كما أنه يعتمد على حربه وأنصاره وأعماله أساسا هادفا من وراء ذلك حسب وجهة نظر تحقيق اهداف الأمة، ولعل ما جاء في أقوال موسوليني ما يعبر عن ذلك، حيث قال بأنه اذا تعذر اضفاء الصفة الشرعية على النظام الفاشي بأنه حكومة الشعب وإن هذا النطام وضم ذلك يعمل من أجل تحقيق مصالح الشعب.

والذي لا جدال فيه أن هذا النوع من الأنعلمة بحيء على أنقاض أوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو سباسية سيئة، فيطهر الديكناتور القوى المنقذ للأمة من الانهيار والاندثار فأسباب ظهور ديكتاتورية سلبود هي الفوضى والفساد والضعف الذي أصاب فرسا، فقامت الامبراطورية الأولى ثم الثانية برئاسة لويس ناطيون، كذلك كانت الهزيمة الحربية والبؤس في ألمامها وانتشار

والماتها. والقول ماطلاق السلطة يعني أنه لا ينارعه فيها أحد ولا يسأله أحد عن أفعاله، وهذا تأكيدا لعلاقة السلك بالآله واعتبار الدولة وحدة قانوية أوسع من الأمة التي هي جزء منها، وأن الملك هو العنصر الأساسي الأسمى فيها يسير النطام لوحده أو بمساعدة غيره الذين يجب أن يخضعوا له خضوعا مطنقا لكونه المسيطر على السلطة أو السيادة القومية رغم ما في ذلك من تناقض، لأن السيادة تقتضي اللماج الدولة صاحبة الشخصية المعنوية في الأمة مما يجعل الملك عنصرا من عناصر السلطات.

والذي بلاحظ أن الملوك نتيجة اعتمادهم، أثناء حقبة طويلة من الزمن، على فكرة المحق الالهي قد بالغوا في التسمك بالسيادة المطلقة رغم التطور الثقافي والوعي السياسي الذي عرفته شعوبهم، مما أدى الى صراعات طويلة بين الجاسين كانت نتائجها، اما الاعتراف بحقوق وحريات الأفراد والمواطنين وانتقيد بالقوانين التي تكملها، وأما الاطاحة بالملك وقيام نظام مغاير للنطام السابق.

وقد يتساءل البعض عن مقام الملكية المستورية من هذا النظام. والحق أن هذا الموع من المحكم مقيد بالمستور الموزع للسلطات بين الهيئات المحتلفة والتي من بينها الملك. ويرى أنصار الملكية المستورية بأنها أحسن الأنظمة لكون الهيئات المشاركة في الحكم مع الملك تتأثر بالتزاعات والانشقاقات والخلافات المحزية، وأن اعتناق هذا النظام يصون وحدة المدولة من الانقسام أو ظهور سلطة مطلقة، وأبه لا يمكن تفادى تلك العيوب الا بوجود ملك لا يحصع للتأثيرات المحزبية فيحقق أو يضمن كمالة التوازن بين السراعات ووضع حد للانشقاق بين الأحراب، وبالتالي بين أقراد الأمة، وهو ما يحقق استمرارية المقدم المساعي والاجتماعي والسياسي، وان كان المعارضون لهذا الموغ من الحكم يأحذون عليه كونه يسمح الأشخاص غير المعارضون لهذا الموغ من الحكم يأحذون عليه كونه يسمح الأشخاص غير مردود عليه من أساسه الأن المسؤول على تسيير شؤون الحكم هم الوزراء، وأن الملك سواء عاقلا أو ناقص الأهلية قانه لا يتصرف الا بواسطة و موافقة وزرائه، فصلا عن أن الشعب لن يرضى أبدا بتولية ناقص للأهلية عليه الا

اذا كان صغير السن وعندها يعين له مجلسا لمساعدته والحفاط على حقوق التاح.

جمد وقد تكون الحكومة ديكاتورية يستمد الحاكم قوته فيهامن شخصه مبررا ذلك على أنه يمثل الشعب، وأنه جاء لتحقيق الديمقراطية مدعما ذلك باجراء انتخابات واستفتاءات شعبة تحت غطاء تأبيد حزب سياسي أو جماعة تعتنق مبادىء ومذهب الديكتاتور قعمد تحقيق مصالح خاصة بهامستعملا في ذلك وسائل الاعلام والدعاية لاضعاء صفة الزعامة على نفسه، وابرار مزاياه دون عبوبه، ونسق تصرفاته بحكمة، وكتابة قصة حاته براعة بالاسلوب البسيط في شرحها حتى يتسنى للجميع قراءتها وفهمها، مما يزيد في مكانته واحترامه، بشرط أن لا تنسب اليه عبوب وانما تسب لعبره الذين يحاولون المساس بشخصه ومصلحة الشعب، وبمعنى آخر لاباد من خطأ.

وهذه الطريقة من الحكم تجعل من الديكتانور لا يمثل تطلعات الشعب وآماله فحسب، بل تجعله يجسدها فيحتوى بدلك افراد الشعب لكوبه ممثلهم الأعلى المجسد والمعبر عنهم.

ورغم ذلك فإن أنصار المذهب الحر وعبرهم لم يقتنعوا بمثل ثلك التصرفات واصفيتها بالأعمال المزيفة التي لا علاقة لها بالديمقراطية.

ويتميز هذا النظام بكون الديكتاتور لا يتولى السلطة عن طريق الوراثة وانما بواسطة القوة أو الكفاءة التي يتميز بها، كما أنه يعتمد على حربه وأنصاره وأعماله أساسا هادفا من وراء دلك حسب وجهة نظر نحفيق اهداف الأمة، ولعل ما جاء في أقوال موسوليني ما يعبر عن ذلك، حيث قال بأنه ادا تعذو اضفاء الصفة الشرعية على النظام الفاشي بأنه حكومة الشعب فإن هذا النظام وضم ذلك يعمل من أجل تحقيق مصالح الشعب.

والذي لا جدال فيه أن هذا النوع من الأنظمة بحيء على ألقاص أوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو صياسية سيئة، فيظهر الديكنانور القرى المنقل للأمة من الانهيار والاندثار فأسباب ظهور ديكتانورية سلبود هي الفوضى والفساد والضعف الذي أصاب فرنسا، فقامت الامبراطورية الأولى ثم الثانية برئاسة لويس نابليون، كذلك كانت الهزيمة الحربية والش في ألمانيا وانتشار

الأمكار الشيوعية عاملا في قيام الديكاتورية النازية والعاشية هي كل من المانيا وايطاليا، ثم توسعت لتشمل الدول النامية ولو لمراحل متفاوتة.

مميزات الديكتاتيرية:

1 - أن الحكم فيها شخصي أي أنها تنصف بعبداً شخصة المعلطة السياسية، رغم أنها كثيرا ماتلحاً الى الانتخابات والاستفناءات وتدعى أنها ثمثل الشعب، غير أن هذه الاستفناءات يطغى عليها الطابع الشعبي الشخصي الغرض منها أخذ رأي الشعب حول شحص معين وليس حول موضوع محدد، فالهدف ادا هو تدعيم مركز الديكاتور واضفاء صغة الزعامة عليه، فضلا على انتحاء روح التنافس على البرامج والمبادىء لانعدام حرية الترشيح.

2 - كما أن الديكتانورية تأتي دائما بنطام جديد مخالف لذلك الذي قامت على انقاضه الا أنه حكم مؤقت يزول بزوال قوة الديكتانور. والى جانب ذلك تزكر السلطة في يد الحاكم دون أن تشاركه هيئات أخرى بعكس الحال في النظام الرئاسي فرغم سبطرة الرئيس على السلطة التنفيذية الا أن هاك هيئات أحرى تشاركه الحكم وتراقب اعماله، وهاته الرقابة منعدمة اطلاقا في النظام الديكتانوري حيث تنعدم المسؤولية أمام البرلمان وتتقرر عدم مسؤوليته عن كل تصرفاته أمام القصاء.

3 - ومن معرات الديكاتورية أيضا اعتماد الحاكم على القوة والعنف لتحقيق رؤياه السباسية، وذلك باذكاء حماس الأفراد في التأييد له باعتباره الوحيد الذي ينقذهم ويحقق آمالهم، الى جانب اعتماده على عوامل أخرى مثل التمييز العنصري، عرضه في ذلك إلهاء الشعب على المطالبة بحقوقه وحرياته والعيش من أجل المطامح المثالية المسطرة من طرف الديكتاتور

والحقيقة أن هذه الأنظمة تمتاز بالطغيان واعدار حقوق الأواد والقضاء على الاحزاب المعارضة، وأن هدهها هو اضفاء صفة الزعامة على الديكتاتور الذي لا يتورع في استعمال كل أساليب القوة والعنف للحفاظ على سلطته على حساب مصلحة الشعب ارضاه لنزواته، فرغم أن الديكتاتور يلعب دورا هاما في انقاذ أنته خالبا من الانهيار الا أنه يكون السبب أيصا في تهديم

كل ما ناه بسبب عدم اهتمامه بالشعب وقيمه، اذا السلطة لا يحتمط بها الا بالاخلاص في خدمة الجماعة وهو مايسمع بنقل السلطة من الشخص الحاكم الى الوظيمة، حيث تتحول الى خدمة تؤدي للشعب كله يشارك في ممارستها باهداف معتمدة على مبادى، واصحة يؤمن بها الشعب ويدافع عنها فيقع تلاحم وارتباط وانسجام بين القاعدة والقمة.

واذا كات المميزات العامة للديكتانورية هي تلك، فإن هاك من العقهاء من فضل اصافة تسمية الحكم الكلي الكلي المديكتانورية التي تنشأ عن طريق القوة وعدم الشرعية، عالمظام الكلي لا يتصف بما سبق، فبعد وفاة متاليل مثلا، نجد أن اختيار خلفه وقع بطريقة نظامية لا عنف فيها واعتبر شرعيا من طرف الشعب السوفياتي الا أن السلطة بقيت محصورة في يد الحاكم. كما نلاحظ مثل ذلك النظام في الدول الاشتراكية الأخرى وبعض الدول النامية مع قارق في قوة وضعف الشخص الحاكم رغم الطبيعة التسلطية Acaractère autoritaire بعد تجميع السلطة وتركيزها في بدء Monohthusme politique وتقليص الحريات العامة الأعراد وعلى الخصوص المعارضة وحريتي الرأي والتعبير والمنافسة السياسة والتداول على السلطة.

ومع ذلك قان ما يجب قوله هو أن تشيه الأنطمة الكلية بالأنظمة الديكاتورية هو قول معيب، فرغم الطيعة التسلطية للنطامي، الا اننا لا يمكن ان نشبه حكم موسولوني وهتلر يحكم روبسبير وليني، ذلك أن الديكتاتورية الثورية تستعمل اسلطة السيامية للقضاء على قانون سابق ووضع قانون جديد محله يتماشى مع العلاقات الاجتماعية المتغيرة، وقد تكون السلطة تجسدت في شحص معين في مرحلة معينة، الا أن ذلك لا يعي بأن التجسيد ذلك هو غاية، وإنما يمكن أن يكون وسيلة مرحلية مؤفتة لتتحقيق غاية معينة وعندها تنفصل السلطة عن الشخص الحاكم وتصبح سلطة مؤسسة رغم طغيان الطابع التسلطى عليها، وهو ما أدى إلى انهيار أغلب الأنظمة الشمولية.

الفصل الثاني الحكومة الديمقراطية

المبحث الأول : التطير التاريخي للأسلوب الديمقراطي في القديم :

الشائع في الفقه أن كلمة الديمقراطية تجد أصلها في الفكر الاغريقي القديم، وهي تتكون من مقطعين يونانيين Demos ومعناها الشعب ومعناها السلطة، وبالتالي فالديمقراطية هي صلطة الشعب، أو حكم الشعب حسب التعبير الحديث (38).

الديمقراطية في اليونان وروما :

ظهر التطبيق الأولى للديمقراطية في بعض المدن اليونانية مثل أثينا التي يتكون سكانها من ثلاث طبقات هي الأرقاء، والأحاب، والمواطنين الأحرار. وقد انفردت الطبقة الأخيرة (دون النساء والاطفال) بممارسة السلطة في المدينة بواسطة جمعية الشعب صاحبة السلطة العليا هي سن القوانين وتعيين الحكومة والنظر في المسائل الخارجية بالطريقة المباشرة حيث يجتمع المواطنون الأحراء الذين بلغوا سن العشرين في هيئة جمعية شعبية لانحاد القرارات الملازمة لتسبير شؤون المدينة.

الحكومة الأرسطواطية أو الأقلبة - Aristocratie on oligarchie

هي تمك الحكومة التي تحمع السلطة فيها بين أيدي فئة من الأفراد يستمون التي طبقة واحدة، فإن كانت هذه الطبقة من الأغنياء صميت Oligarchie وأن كانت تنتمي التي حرب واحد تسمى Ploutocratic cencitaire على حبن كان يقسمها الأغريق التي أرستقراطية اذا كانت الفئة الحاكمة تمثل أفصل الناس، وأوليعارشية ادا كانت الفئة غير صالحة. وهذا الموع من الحكومات عالما ما يطهر بعد الحكم الفردي، انقسام السلطة، فهي بالتالي تأتي في مرحلة انتقاليه بن الحكم العردي والحكم الديمقراطي، ومن الامثلة على هذه لحكومات في القديم السرطا وروما وحاليا في امريكا اللاتبة وآسيا وافريف على الرعم من نسبها لمحكم والديمقراطي؛ الدي لا ينبغي أن يتعارض مع مصلحتها؟!

على اسبرطاكان نظامها بقوم على اشخاب هيئات الدولة من قبل طبقة واحدة هي ملاك العبيد والمواشي دون عيرهم ولوكانوا مواطنين.

أمّا في روما فكانت جمهوريتها الأرستقراطية تسند مهمة ممارمة السلطة للملاك الكبار للعبيد والمواشي بمشاركة الجيش الذي يسيطر على مجلس الشيوخ(38).

أما في امريكا اللاتبية، وآسيا وافريقيا فتحكمها طبقة الاقطاعيين والبورجوازيس رعم التحول الطعيف تحو الديمقراطية في بعض دول هذه القارات.

3 . الحكومة الديمقراطية أو حكومة الشعب :

تتركز السلطة في هذا الشكل من الحكم في يد الشعب بمعنى أن السلطة تكون بيد الشعب وهو صاحب السيادة وبظرا للترحاب الذي يتلقاه هذا النظام من مختلف الشعوب فاننا سنفرد له عصلا خاصا به.

⁽³⁸⁾أنظر : الهورود القانود الاستهيامي والمؤسسات السياسية الدود الإولى المؤسة الثانية مترسم الى العربية 1977 من 303

⁽³⁸⁾ أنظر . هـ برزي لطيف، المرجم السابق، من : 166

ما حققه أثناه طهور المسيحية وحلت السلطة المطلقة الدينية محل السلطة المطلقة الزمنية السابقة على الديانة المسيحية.

ومع ذلك يمكن اعتبار الديمقراطية اليونانية البادرة الأولى للديمقراطية الحديثة التي نادى بها الفلاسعة بعد المهصة الأوروبية للوقوف ضد الملكية المطلقة وتطبيق مبدأ تقييد السلطة وخضوع الحاكم للقانون. وطهر تطبيق هذه الأمكار فيما بعد على اثر الثورات التي قامت في أمريكا وأوربا التي ضممت اعلاناتها ودمائيرها مبدأسيادة الأمة والمساواة بين المواطنين وأن القانون بعد التعبير عن الارادة العامة للأمة.

الديمقراطية في الاسلام:

ين ظهور المسبحية والنورات الأوروبية ظهور دين جديد لعب دورا كبيرا في تطوير وتدعيم الديمقراطية، اله الدين الاسلامي، الذي كان ثورة على العبودية والطعيان بتقريره الحرية والمساواة بين الأفراد وأصبحت الحرية والمساواة نتيجتين متلازمتين لاعتناق الاسلام. واذا قلنا بأن للاسلام دورا في تدعيم الديمقراطية فهذا لا يعني أن المدولة الاسلامية طقت الميادي، الديمقراطية المحديثة المعروفة في الدول الليبرالية، ذلك أن دينا منح الفرد حقوقا تجاه الجماعة والعكس، وهذا ما لم تعمله الديمقراطية المحديثة، ورغم اختلاف أساليب التطبيق بين لديمقراطية الاسلامية والديمقراطية الليبرالية، اختلاف أساليب التطبيق بين لديمقراطية الاسلامية والديمقراطية الليبرالية، أو منحة، وانما هي حقوق بواجبات أقرها الاسلام على المحاكم والمحكوم الالتزام بها، وان كان مبدأ الشري الذي يطبع النطام الإسلامي يجد تطبيقا نوعيا له قبل الإسلام وبعد المحلفاء الراشدين.

واذا كان المقصود بالدبمقراطية في الإسلام هو اعتماد مبدأ الشورى الذي يعني لغوبا تبادل الرأي حول موضوع أو مواضيع معينة ويقصد به في الاصطلاح فلسفة في الحكم ولتعامل بين افراد المجتمع، والذي يعتبر أحد مبادى، فلسفة الحكم في الإسلام، فإن انظمة الحكم التي كانت سائدة قبل الإسلام، رغم اعتمادها في كثير من الحالات على التنظيم القبلي حيث فقد العرد قيمته داحل الجماعه، اعتمات هي الاخرى مبدأ الشورى وهدا

ومايجب ملاحظته هو أن الديمقراطية هاته كانت ضيقة تقتصر على المواطني وتبعد الأعلبية الكبرى من السكان من النساء والمتكونة والأرقاء، والأجانب، (40) مضلا عن ذوبال الفرد في الحماعة التي يمكنها تقييد حقوق الغرد وحرباته ادا كانت تتعارض مع مصلحة الجماعة، بل إن لها أن تنفيه لها تبين لها أن وجوده سيكون سببا في ظهور حكم فردى نتيحة تأييد مجموعة له.

وهو الوضع الذي ساد أيضا في روما سواء في عصرها الملكي أو الجمهوري، حيث كانت تسير الدولة بواسطة اللجان والسجالس الشعبية الى ان استأثر القياصرة على السلطة واطلقوا يدهم في معارستها دون قيد.

وبالنسبة لدور الديانات السماوية في تأكيد مبدأ الديمقراطية والمطالبة بتطبيقه، فاننا نلاحظ أن الديانة المسيحية، رغم أنها تفصل بين المسائل الدينية والدنيوية تطبيقا لقول المسيح عليه السلام ودع ما لقيصر لقيصر ومالله لله، الا أنها طالبت بالفضيلة والأحلاق الحميدة وضرورة تعليق المدالة بين أمراد المجتمع. كما أن المسيحية كانت تطالب بتجنب عبادة الملوك مما ماعدة على تحقيق الفصل بين صعة المواطن الدي عليه أن يتقبل سلطة الحاكم الزمنية، واصفة الانسان الذي يتمتع بقيمة في ذاته له عقل وروح وضمير يفكر بحرية ويؤمن ويعتنق العقيدة التي اختارها لمنفسه، وهذا كله ساعد على تأكيد كرامة الانسان التي حص بها من عند الله، عأدي ذلك الى الحد من سلطان الملوك على الأفراد في الشؤون الدينية مما ولد في تفوسهم نيجة من سلطان الملوك على الأفراد في الشؤون الدينية مما ولد في تفوسهم نيجة حرية العقيدة والفكر انجاها الى المطالبة بالعديد من المحقوق والحريات.

وبعد سفوط الامبراطورية في الغرب سنة 476، أصيبت الأمكار تلك بكسة رهيبة، فغامت الاقطاعية وانقسم المجتمع الى ملاك وأقنان، ثم سيطر وجال الدين على السلطة الدينية ثم السياسية فقامت الكاثوليكية بأعمال بشعة ضد من لا يؤمن بالديانة المسيحية ومن يخرج عن تعاليمها، فققد الانسان

Profes. (M.) et Boulouis (J). Institutous politiques et droit constitutionnel, Dullez, بالمراج (40) (40) و مار (40) و ما

ورشاورهم في الأمرة (سورة 3 الآية 159)، دوأمرهم شورى بيسهمة (سورة 42 الآية 38)، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يشاور اصحابه في الأمور الهامة واخذ برأي بعصهم وثبعه في ذلك الخلفاء الراشدون فقد جاء في حديث للببي صلى الله عليه وسلم واستعينوا على امركم بالشورى، وقال على بن أبي طالب كرم الله وجهه ومشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم، وطبق السدأ أول الأمر في عصر الرسول بعد المباعية الأولى في العتبة للرسول صلى الله عليه وسلم من قبل وفد ضم جماعة من الاوس والحزرج، ذلك الوعد الذي وصف بالوعد المقائدي وليس القبلي، حيث بموجب تلك المباعية اعلوا عن انضمامهم ودخولهم في الإسلام على أساس عقائدي، والذي تأكد بالدستور الأول الذي وضع يوم هاجر مسلمو مكة الى المدينة، وهذا كتاب من محمد النبي (ص) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تعهم فلحق بهم وحاهد بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تعهم فلحق بهم وحاهد معهم. انهم أمة واحدة من دون الناص.

ومن هنا نجد هذه الوثيقة قد آكدت على مبدأ الشورى الذي جاء في القرآن وجعل منه فلسفة حكم وحياة (٤٥).

وقد كان الصحابة العشرة اصحاب الشورى واستمروا كدلك حتى مقتل على بن ابي طالب، غير ان الحكم فيما بعد قضى على مبدأ الشورى أو الدور القيادي للجماعة وخاصة الصحابة في تسيير شؤون اللولة الإسلامية، وإن كان قد ظهر للوجود بين الحين والآخر (على فترات) مثلما حدث اثناء حكم عمر بن عبد العزيز الذي شكل مجلسا للشورى من عشرة من ابناء الصحابة، ومن ثم تحولت الشورى في بعض الاحيان من فلسفة حكم الى تقليد لممارسة السلطة.

ورغم الحلاف الذي ظهر بين المسلمين بشأن الامامة خاصة بعد ظهور المفاهب السياسية، فإن ذلك لم يحل دون العمل بالمبدل، وال كان هناك قارق الحكام المسلمين حول الاكثار أو التقبل من استعماله.

(43)امينطي القيرى في هيد الرسل ومرح والنشاء الزائدين الاربع هم : أير يكره هنره خليء عثبات، طلحة، الزير، عبد الرحبان بن موت، سند بن أبي وتاس، سنيد بن زيد بن تبيل، أبر عيدة عامر بن النجاح وأبي 10) ما أكده القرآن الكريم، إذ أننا نجد انظمة اليمن قديما اقرت الشورى كنظام للحكم وهذا في عصر الملكة بلقيس، فقد جاء في القرآن الكريم ديايها الملأ افتري في أمري ما كنت قاطعة أمراحتى تشهدونه، وكذلك موسى عليه السلام دواحعل لي وربرا من أهلي هارون أخي أشد به ازري واشركه في أمريء، وقد ثبت بان مجالس الشورى كانت موجودة قبل الإسلام، فقد كان لقيلة تدمر مجلسين احدهما للشيوخ بضم المتقدمين في السن من ذوى الثروة والجاه، والثاني للعشائر يضم الشباب، ولدى القتبانيين في السن ايضا مجلسا للشورى يسمى بدار الشورى أو المشاور المتكون من رؤساء القائل مهمتهم تقديم المشورة للملك، وكان لهم دستور ينظم العلاقات بين الحكام والافراد. وفي مكة اقام بن كلاب حكما يعتمد الشورى، بعد أن طود بني خواعة، وفي مكة اقام بن كلاب حكما يعتمد الشورى، بعد أن طود بني خواعة، حيث أسس دار الدوة بالقرب من الكعبة، وكان أوجه قريش يتداولون حول شؤون المدينة مهما كانت طبيعتها (الله).

واذا انتقانا الى منطقة المعرب العربي قبل الإسلام ايضا، فان الأمر لا يختلف عن المشرق، ذلك أن هذه المنطقة لم تكن تخضع كلية للبرنطيين، وإنما هناك بعضا منها بقي محكوما بواسطة انائه حكما اعتمد مبدأ الشورى بين مختلف القبائل التي تعاونت فيما بينها لحكم نفسها بواسطة المشورة في ظل القبيلة، والغرض من هذا الاسلوب في الحكم هو كمالة النوارن بين القبائل من جهة والحفاظ على حق كل قبيلة أو احزاء منها من القبيلة الغرى، ويتدى ذلك في تمثيل كل عائلة أو قبيلة في مجلس اعيان القبيلة التي ينتخب شيخها من قبل الاعيان والذي لا يتحد أي قرار هام الا بعد استشارتهم (182).

وبسجيء الإسلام تأكد مبدأ الشورى، لكن بمفهوم أوسع وأوصح حيث عد جزءا من نظام الحكم، قصد تعويد المسلمين على معالجة الأمور بحكمة بعد التشاور الذي ينير ويوضع الصواب من الخطأ، ومن ثم فهي (الشورى) جزء من فلسفة الحكم في الإسلام، وهذا ماأكده القرآن والسنة

⁽⁴¹⁾ الثان أثال في مؤلم الرضان العربي الثاني بالجزائرة حارس 1981

⁽⁴²⁾ أنظر مقال عبد السيد عاجرات في الدية البرلمائية الدرية الثانية 1981 المزائرة ميماً الشوى في خلام المحكم بالمغرب العربي علال العمر الرسوط

ومهما يكن من امر فإن مجالس الشوري يقبت موجودة وازدادت اهميتها بشأن تولية الحاكم، مثلما حدث لابي الخطاب الدي بايعه اهل طرابلس بواسطة المشابخ (44) وتعيين عبد الرحمان بن رستم الهارسي بعد ابي الخطاب من بين خمسة مقترحين من دوى العلم، وهو الذي جعل الامامة شورى في سعة من المسلمين كلفوا بتعيين خليفة بن رستم، فوقع اختيارهم على ابنه عبد الرهاب بعد أن رفض مسعود الاندلسي تولي الامارة، كما ازداد تمسك المسلمين في المغرب بمندأ الشورى في عصر يوسف بن تاشفين، ثم في دولة الموحدين خاصة اثناء حكم ابن تومرت حيث شكلت ثلاثة مجالس، مجلس اهل العشرة الذي تعرض عليه الامور العظام، ومجلس الخمسين الدي تعرض عليه المسائل الاقل اهمية، وتبعهم في ذلك الحقصيون والريابون والمرينيون وعلى رأسهم ابي الحسن المريني الذين لجأوا أكثر الى استشارة العلماء، وس بيسهم أبن خلدون واخيه يحي، وارداد دور المشايخ بعد هجرة العلماء المسلمين من الاندلس الى المغرب، (45) وهذا ما سار عليه الأمير عبد القادر الجزائري الذي اعتمد مبدأ الشورى والبيعة، وشكل مجلسا للفقهاء لتقديم المشورة في مختلف القضايا التي تهم الدولة والمجتمع، بل اما نجد حتى الآن بعض الجهات من الوطن تعتمد هذا الطَّام في وادي ميزاب بجماعتها وتسييرها الذاتي⁽⁴⁸⁾.

ولما كانت الشورى نظاما للحكم في الإسلام، فان الانظمة الإسلامية الحديثة ـ مع الأسف ـ جنحت عن هذا الحكم واعتمدت نظام البرلسامات التي يطغى عليها الطبع الاوروبي الغربي ويبعدها عن نظام الشورى والاجماع، وأن محاولة البعض تشبيه هذه الانظمة بالنظام الاسلامي ـ ارصاء للمسلمين والحكام وتقليدا للعرب ـ يعتبر منافيا لطبيعة الاسلام ويتعارض مع

(44)الاهبان وفيرهم الدين يتستمين بالله الاهائي حيث كانوا يشكلون الهبيد التشريمية

(45)أنثر : مثال عبد المديد ساجيات، المرجع السابق.

(46)أنظر : عبد السجيد مزيان : الشيوى في جماعات ما بعد الإنشاء السلطانية 1981

الحكم فيه، ذلك أن ذوي الرأى (أهل الحل والعقد) أو الاجماع في الإسلام لايعبر عن الارادة العامة وامما يعبر عن الارادة الالهية، كما أنه لايعبر عن هيئة الناخبين لانه تعبير العلماء.

ومن هنا فإن المحكم في الإسلام لا يقوم على ارادة الامة أو الشعب - حسب المفاهيم غير الإسلامية - وانما على احكام الشريعة الإسلامية، دلك أن الحاكم والمسلمين مقيدين باحكام القرآن والسنة وأن التمثيل فيه يعتمد على القدرة العلمية مما يتجافى مع احكام النصائير غير الإسلامية التي تقصي بأن ارادة وضع القانون من احتصاص البرلمان دون أية قود الهية.

ومهما يكن من أمر فإن نظام الشورى . ذو الطبيعة الخاصة .. هو من الوسائل التي تطبع الحكم الاسلامي بطيعة حاصة. وتتبدى مظاهر الديمقراطية في الإسلام على الخصوص قيما يلي :

1 - خضوع الدولة للقانون :

حيث يتطلب الدين الإسلامي صرورة خضوع المدولة لحكم الله المتمثل في احكام القرآن غير القابلة للالعاء أو التعديل والتي تعلو على الافراد حاكمين ومحكومين، وبالتالي على القواعد الوضعية القابلة للالعاء والتعديل، وإن قول ابني بكر الصديق رصي الله عنه واطيعوني ما اطعت الله ورسوله فيكم فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم،، وقول عمر بن الخطاب ومن رأى مسكم في اعوجاجا فليقومه، فقام أحد المسلمين شاهرا سيفة قائلا، دوالله لو رأينا فيك أعوجاجا لقوماء بسيومنا هذه، فحمد عمر الله، على هذا الموقف الذي يتماشى مع احكام القرآن. وحديث النبني (ص) وان احب الناس الى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلسا إمام عادل، وأن أبعض الناس الى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلسا إمام عادل، وأن أبعض الناس الى الله يوم القيامة وأشدهم عذابا إمام جائزه، بل إن الخليمة رعم انه هو الذي يعين القضاة فانه يحاكم من قبلهم باعتبارهم قضاة الامة وليس قصاته.

إن ما سبق ذكره يؤكد ضرورة خضوع الحاكم لاحكام الشريعية وعدم المخروج عمها، بل أن ما جاء على لسان أبي بكر وعمر يؤكد حق الامة على ابعاد الحاكم ادا ما خرج عن احكام الشريعة، بل امهما بقولهما يطالبان

المبحث الثاني : تطور النموذج الديمةراطي خلاك النهضة الصناعة -

بادىء ذي بده يجب علينا قل الخوض في موضوعنا التنبية الى أن العمورة التي يقدمها العقهاء عن السوذح الديمقراطي تحنل عن التطبيق العملي له، ودليدا على ذلك هو البرلسانات التي تحتل وها للمبدأ المركز الأساسي في الظام، الا أنها عمل تلعب دورا ضعيفا جدا في الأنظمة الديمقراطية. كما أن الموذح الديمقراطي الذي كان سائدا مند الثورة المرنسية وما قبل الحرب العالمية الثانية يختلف اختلافا بنا عن الموذح الحديث الذي أثرت عليه التقبية والتكولوجي اللتان ساعدتا على تعيير أساليب الحكم وحتى أساليب الحياة في تلك المجتمعات.

والحقيقة أن عذا الطام كان نتيجة تطور تاريخي طويل فتأثر مثلما رأينا بالأنظمة القديمة، كما تأثر بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمجتمعات ما بعد الاقطاعية وقبل الثورة الفرسبية، حيث تجد بعص الشعوب ثبتت بعض أنظمتها السابقة، لكنها طورتها مما يتماشى ومصالحها والعصر ومثل ذلك الملكية التي أبقي عليها لكن بإدخال تعديلات كبيرة بالتدريح على اختصاصات الملك حذفا لصالح البرلمان.

عوامل ظهور النموذج الديمقراطي الحديث:

إن النموذج الديمقراطي تكون في ظل الطام الأرستقراطي و الملكي الذي سيطر على أوربا قبل الثورة الفرنسية نتيجة التقدم الذي عرفته الزراعة والتجارة والصناعة فظهرت الحاجة الى التعاون والتقل من أحل المتاحرة، فازداد نشاط التجار وأصحاب رؤوس الأموال ورحال الاعمال، هشأت بالتالي طبقة جديدة تتميز عن الطبقات الاخرى تقيم في المدن سميت بالبرحوازية التي اعتبرت الربح المحرك الأساسي للأقتصاد عدلا من استعلال الأراصي الواسعة التي اعتمدها النظام الاقطاعي، وهو ما أدى الى طهور علاقات وقيم اجتماعية حديدة، الا أن هذا التطور اقتصر على بربطانيا، فلم يشمل أور ما الابعد الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، حيث كانت البداية الأولى لظهورها في القرن الحادي عشر عندما تمكن البرجوازيون من إنتزاع بعصى الحريات في تسير البديات الخارجة عن السلطة الأساقمة والاقطاعين

المسلمين بمراقبة تصرفاتهما والتورة عليهما اذا خالما احكام الشريعة الإسلامية، وهي مطالب لا نجد لها أثرا في العصر الحديث لدى الحكام في بلاد الإسلام، بل ان كل محاولة لمراقبتهم في عصرنا الحاضر تكيف على انها عصيان أو تمرد على النظام ومحاولة قلب لنظام الحكم لصالح قوى رجعية أو يسارية متطرفة أو لصالح دولة اجنية، مما يمكن الحكام من معاقبة كل من حاول رفع صوته ضد تصرفات الحكام السافية لاحكام الشريعة ويواسطة وسائلها الاعلامية تستطيع اقاع اغلية الشعب (غير الواعي) بعدالة احكامها.

والحق أن القولين يؤكدان ديمقراطية النظام الإسلامي ويعتبران إلى جانب الاحاديث والتصرفات الاخرى العديدة من الحلفاء الراشدين دليلا على خضوع الحاكم والافراد للقانون وتطبيق الديمقراطية، اذ أن في القول دعوة لعرل القاصي و الحاكم ادا حرجا عن احكام الشريعة الإسلامية.

2 .. رقابة تطبيق الشريعة :

حيث يقر الإسلام حق كل فرد في مراقبة صاحب السلطة حول تطبيق الحكام الشريعة دون تمييز بينه وبين الاشحاص العاديين، وهذه الرقابة شبيهة تسبيا بالرقابة على دستورية القوانين المعروفة في اللسائير الوضعية وخاصة في الانظمة الليرائية.

3 . سيادة الامة وفقا لاحكام الشريعية :

لقد أقر الإسلام سيادة الامة ولكن وهذا لاحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لا يحوز للامة أن تتفق على ما يجامى احكام القرآن والسنة، أي انها تستطيع أن تعدل أو تلمى أي حكم من احكام الشريعة، في حين أن معدأ سيادة الامة في العصر الحديث يعيد أن السلطة والسيادة للامة التي لا قيد عليها فهي تحتار الحكم ـ ولو نظريا ـ وتسن وتعدل وتلغى القوانين دون قيد عليها.

الاتطاعية والبورجوازية، هذه الأخيرة كانت مجالسها تجتمع للبت في المبالع منظمها كالاقطاعية في شكل مساعدة للملك لكمها وصعت خطة مكنتها من الاستحواذ على السلطة المالية ثم التشريعية.

الرقابة المالية:

كانت مجالس الدولة في بريطانيا تجنمع بين الحين والآخر لمساعدة المملك ماليا من أجل مواجهة النفقات المتزايدة التي فرصها العصر، لكنها بالمقابل تطالبه بتقديم حسابات عن كيفية استعمال تلك الأموال كتبرير لطلباته المتزايده، غير أنها لم تفف عد حد طلب تقديم حسابات بل نجد أنها لجأت إلى أسلوب أشد يتمثل في إقرار حقها في مراقبة تحصيل الضرائب وتقديم البيانات الكافية عن كيفية استعمال تلك الأموال، وكمرحلة ثالثة بدأت تطالب الملك بمراقبة الحسابات. (40)

المرحلة الثاثث	البرحة الثابة	المرحلة الأولى
مراقية	مراقية تحصيل	تقديم الحسابات عن كبعبة
الحسابات	المراثب	صرف المساعدات

بعد هذه الخطة التي سمحت للبورجوازية السيطرة على السلطة المائية، حاولت ربطها بالجانب السياسي وفلحت في خطتها أيضا.

وسيرت بواسطة قصاة منتخيل من قبل اشحاص تنوع فيهم شروط معينة تشمثل أساسا في الانتماء العائلي والسلاءة العالية ويتمتع سكامها بالاستقلال عن الاقطاعين، فضلا عن أنهم يشكلون بأنفسهم مليشيات خاصة لمواجهة كل معتد على المدينة، كما أن لهم محاكم خاصة ويدفعون ضرائب لتسبير مصالح البلدية العمومية، مما ساهم هي تركيز نظام الديمقراطية البرجوازية محصد و المحدد المواتقة البرجوازية أن تتعدى نطاق تمثيلها في البلديات الى النطاق حين استطاعت البرجوازية أن تتعدى نطاق تمثيلها في البلديات الى النطاق الوطمي، ثم انتشرت هذه المجالس التي تشبه الى حد كبير المجالس الكبيرة ومحالس الملك، الا أن ما يميزها كونها تتشكل من سكان المدن البرجوازيين أطلقت عليها أسماء محتلفة كلها ندل على أنها هيئة تمثل الشعب أي أطلقت عليها أسماء محتلفة كلها ندل على أنها هيئة تمثل الشعب أي البرلمان، وهي عادة ثلاث في كل المدول : مجالس الأساقفة، ومجالس الأشراف، ومجالس الرجوازيين، ونجد الى حانبها المزارعين الأحوار في الأمرافي المحفضة عطح الها يتم انتخابها بصفة استقلالية وكدلك اجتماعاتها.

الصراع بين المجالس المتخبة والملك :

لقد هرفت المجتمعات الأورية تطورا كبيرا نتيجة ازدهار الصناعة والتجارية وارديار النبادل التجاري بين الدول ، وبالتالي أصبحت الدولة مجرة على انشاء مرافق جديدة أو توسيع ما هو موجود لمواجهة المنطلبات المتزايدة للأمن داخل المدن وعلى الحدود والتفتح على الحارج، خاصة وأن الملك يريد السيطرة على كل ما يجري داخل مملكته، ولى يكون له دلك الا تطوير أسلحة جيوشه واقامة ادارة قوية والبحث عن أسواق جديدة، وهذا لن يتحقق الا بتوافر الأموال اللازمة التي لا توجد الا عند البورجوازيين.

فبالاضافة الى ماكانت تقدمه الطبقة الاقطاعية من المساعدة لجأ الملك الى أسلوب آخر يتمثل في فرض ضرائب على المواطنين والطبقتين

⁽⁴⁷⁾ أنظر : Duverger, Op. Cit., T1, pp. 31 et sutv.

د أنظر : در همميره در مثلي، در خليل، العرجع السابق، ص : 176 ـ 177

[.] كارد دلماني : تاريخ الحدارة الأورية؛ ترجمة توبي وفية، متشوات هريمات 1982ء من : 30، 32

⁽⁴⁸⁾أنظر: هوريود المرجع السابق، من : 206.

⁻ أنظر : قد طبيعة الجرف، عظرية نادولة والأسس المامة للتنظيم السرامي؛ الكتاب الأولى، مكبة القاهرة المطبط. 1960 م. س. ، 219 م. 221

⁻ أنظر: قد مترقيء عد همشور، جد عقيل، البريخ السابق، في 178 ـ 178

تمثلت الحطة الثانية في ربط الجانب السياسي بالجانب المالي، حيث لجأت المجالس المنتخبة (البورجوازية) الى فكرة المظالم والعرائض واقرار الحقوق، دلك أنها كانت في الطور الأول من المرحلة الثانية تطالب الملك في مقابل الحصول على الأموال المطلوبة قبول مظلمة تلعت فيها انتباهه الى بعص التجاوزات والاعتداءات التي تمارسها السلطة على المواطين عليه أن يفصل فيها، أما الطور الثاني فيتمثل في ربط الموافقة على الأموال المطلوبة باقرار حق أو عدة حقوق، وهو ما نتح عنه انتقال السلطة السياسية وخاصة التشريعية الى البرلمان.

ولعل تضحية الملك البريطاني بكثير من وزرائه خالال 1340 ـ 1371 لدليل على مدى النوذ الذي أصبحت تتمتع به هذه المنجالس، بل إن برلمان هذا البلد استطاع أن يجبر الملك على محاكمة بعص الأشحاص أمام مجلس اللوردات 1376 بتهمة سوء تسير الأموال العمومية، تلك المحاكمة الي اعتبرت مصدرا لترجيه التهمة لذوي السلطة أمام اللورادات، كما استطاعت المجالس في فرنسا أن تفرض مجلسا للوصاية على ملك القاصر غبر أن هذه المجالس رغم ما عرفته أوربا من تطور في مجال الأمكار الحرة التي تقر وتؤكد صرورة الاعتداد بارادة الشعب لم تستطع بسبب مكرة الوحدة والانفصال عن السلطة الروحية في روما والحروب بين مختلف هذه الشموب والوقوف أمام المثلاث باستثاء البرلمان البريطاني بين مختلف هذه الشموب والوقوف أمام المثلاث باستثاء البرلمان البريطاني الذي استمر بمارس سلطانه الجديدة ويوسع فيها الى حد أنه توصل الى اعدام الملك شارل الأول سنة 1649 وقيام جمهورية كرومويل أوليفيي O. Cromwel المؤقة تم عودة الملكية الضعيفة. (44)

(49)أنظر : هوري، المرجم السابق، ص : 206.

Lahamière (R) et Demichel (A), Les regimes purlementaires européens, P U F - Coll. THEMIS, Paris, 1966 p.105

Deverger Op. Cit, p. 35

موقف الطبقة الأوسنقراطية من الصراع بين الملك والبورجوازية .

كانت الطبقة الأستقراطية تعتمد في حياتها على الفلاحة ومسامدتها المملك، لكن التطور الذي أصاب عالم التجارة والصباعة وطهور الآلات الحديثة تمكن من نفوس أعصاء هذه الطبقة ودفعهم الى التحلي عن الأسلوب القديم في استعلال الأرض وتنى الاستعلال الحديث واحتمار الأموال بما يحقق أكبر قسط من الربح، فتأكدت بذلك العلاقة المادية بين هذه الطبقة والطبقة البورجوازية وطهور العامل المشترك الثابي الذي يحمع بيهما (عامل التحديث + عامل الربح)، مما ساهم في تكوين قوة برلمانيه تستطيع أن تقرض نفسها ويجودها أمام رجال الدين والملك وبعض الاقطاعيين، وبالتالي انهارت فكرة الاقطاعيين، وبالتالي فؤذ البرلمان الانجليزي الذي أصبح يمارس منطانه المحددة بالص أو العرف فوذ تدخل من الملك وتأكد ذلك في القرن السامع عشر (1640 ـ 1649)، دون تدخل من الملك وتأكد ذلك في القرن السامع عشر (1640 ـ 1649)، حيث بدأ الواب يجتمعون في شكل لجان، وأخيرا استحود البرلمان نهائيا على الاختصاص التشريعي ابتداء من سنة 1707

القيم الجديدة وأثرها على النظام السياسي :

لقد كان ثنلك الصراعات التي شاركت فيها مختلف الطبقات في بريطانيا أثر على النظام السياسي حيث ظهر، شجة تغب الطقة البورجوازية بتحالف الطبقات الأخرى معها بموذجا جديدا من النظام بتمثل في طهور الوزارة التي يرأسها شخص يدعى الوزير الأول، الدي بحب أن يكون متمتعا بالأغلية في مجلس العموم باعتبار أن أعضاءه متحين ويمثلون السلطة الاقتصادية ويتمتعون بنفوذ سياسي كبير. الا أن هذا لوصع في الأقطار الأروبية الأخرى لم يكن متشابها مع النظام البريطاني، فعد الصراع بين البورجوازية والمثلك استطاعت الفئة الأخيرة وحاصة في فرنساء تحت ستار الوحدة الوطية والاستقلال عن روماء أن تسيطر على الأوصاع وتقصي على المعارضة ودلك باقامة نظام استدادي لا يعترف بأبسط المحقرق، . مد ساهم في ظهور صراع باقامة نظام استدادي لا يعترف بأبسط المحقرق، . مد ساهم في ظهور صراع

Duverger, Op. Cit. p. 37-(50)

فوى لكنه خفي بين السلطة والشعب، غير انه ما لبث ان تحول الى صراع ظاهري كان البادرة الأولى لظهور تلك الأفكار الحرة التي جاءت على لسان كتاب القرن 17 و 18 أمثال روسو، كوندرسي، وقولتبر، وجون ميلتون شاعر كرومويل، وجوزج فوكس منشىء المجموعة البروتستانية (1647)، في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمسماة بالكاكير Quakers معارضة الملكية والأشراف (16).

وقد تمثلت هذه الأمكار الحرة في الدعوة الى الحرية والمساواة وبه السلطة أو الحن الالهي المعلل. فكانت بذلك تنضمن قيما جديدة فاعتنقها الشعب، وبالتطور حلت محل القيم السابقة، والسبب في دلك يعود الى تماشي هذه الأمكار مع التطور الاقتصادي وازدهار المساعة والتجارة، فضلا عن تماشيها مع مطامع الشعب نحو التحرر والمساواة، فكانت ثورة ثقافية حقيقية تبذ الابديولوجية القديمة بمبادئها وأسسها ومظاهرها، فحل الحق محل الامتيازات والسطة، وحلت حرية الرأي والتعيير محل التعصب الديني والماكي، وحلت المنافسة الاقتصادية والمصلحة الفردية والربع محل النظام الاقطاعي والزراعة التقنيدية والحياة الجماعية والأفكار الاقتصادية، كما أن الوكالة حلت محل سلطة الأشراف والملوك الوراثية، مما ساهم في ظهور الجمهوريات التي اعتبرت موضة العصر وأكدتها الثورتين الأمريكية والفرنسية باعتبارها أحسن الأنظمة التي تتماشي مع القيم الجديدة.

الثورة الأمريكية :

لقد كانت الثورة الأمريكية عبارة عن ثورة السكان ضد الأشراف والشركات التجارية بقيادة بعض المفكرين والبورجوازيس الذين تفطنوا لشرط نجاح الثورة والمنمثل في اعتناق المجتمع لايدبولوجية توحدهم ضد المحتل الانجليري، ووجدوا جادتهم في الأفكار العلسفية الحرة المعتقة في أوريا، فاعتبرت الحرية والاستقلال وتقرير المصير المبادىء الأساسية للشورة

-82-

(61) أنظر : . Deverger, Op. Ot. p. 32

الأمريكية، وبالنالي أصبحت الثورة عبارة عن مقاومة مجتمع ليبرالي جديد لنظام ملكي وأرستفراطي قديم (62).

الثورة الفرنسية :

كان للنورة الفرنسية دور بالغ الأهمية، على المستوى المحلي والدولي في تحرير الفرد مغرا الاهتمامها به وتأكيد ذلك في اعلان حقوق الانسان والمواطل الذي تضمن حقوقة ضد السلطة الاستبدادية وسيطرة الأرستقراطية وغطرسة المظام الملكي.

والدي لا شك فيه أن تعنت النطام الملكي واستبداده هما اللذان كانا السبب المباشر في اعتناق الأفراد لتلك الأمكار والدفاع عنها، مكانت بذلك ثورة على النظام واسقاطة بل وامتد مفعولها الى الدول الأورية الأخرى(63)

وبحلول النصف الثاني من القرن الناسع عشر، تمكنت البورجوازية من السيطرة على مقاليد الحكم وحلت محل الأرستقراطية، فظهرت البرلمانات في أوربا (بلجيكا سنة 1835، الأراضي المنخفضة سنة 1848، السويد 1866)، حيث لم يبق من الدول التي لم تعتق المظام البرلماني سوى ألمانيا وابطاليا والنمسا (64).

من هنا يمكن القول بأن الايديولوجية المعتنقة من قبل هذه الأنظمة هي الليبرالية التي تحمل معنيين: سياسي واقتصادي(66).

المعنى السياسي: يقصد بالمعنى السياسي لليبرالية قيام الأنظمة السياسية على مادى، اساسية تتمثل في سيادة الأمة، والانتخاب، والبرلمان، واستقلالية القضاء، والحريات العمومية، وتعدد الأحزاب، واقرار مدأ الاقتراع العام بين 1914 ـ 1918. وهي المادى، التي تسمح للمواطين من التمتع ، بنوع من الاستقلالية وامتلاك وسائل للنأثير على الحكومة، غير أن ذلك لا

⁽⁶²⁾أنظر : قد طبيعة الجرف؛ البرجج السابل، من : 222 ـ 223.

⁽⁶³⁾أنظر : هـ طمية البرف، البرجع السابق، ص : 228.

Deverger, Op. Cit., pp. 39 - 40. ; [54]

⁽⁶⁶⁾ أنظر : .43 - 43.

يعي روال آثار الطام المنكي فقد أبقي على عاصر منه تتمثل في الملك والمجلس الأعلى.

المعنى الاقتصادي يقصد باللبرالية بالمفهوم الاقتصادي الرأسمالية القائمة على السلكية الفردية بوسائل لانتاح المحكومة بقاعدة الشافس والحرية. وبمعنى آخر حربة كل فرد في اختيار المهنة التي يريدها.

وبظرا لترابط النشاط السياسي بالنشاط الاقتصادي، فان الوزراء والنواب لا يمارسون وطائعهم نظريقة استقلالية، بل نجدهم يحضعون لتأثير أصحاب الأموال، قرغم امكانية الاعتماد على منتخبهم للتخفيف من ضغوط الرأسماليين المادية والمعوية، الا أن هذه الطبقة الأحيرة بوسائلها أيضا تمارس صعفها أبصا على الناحين، وهو ما يقلل من امكانية اعتماد الممثلين على الشعب والأحراب، الا ادا كان هذا الشعب واعيا ومدركا لأهداف الرأسمالين، وكثيرا ما يدرك دلك الشعب الأوربي وشعب أمريكا الشمالية بفضل ما يتمتع به من وعي، ذلك مما يؤكد المقولة التي معادها أن السلطة في هذه الأنظمة ترتكز على الشعب والأموال، كما تستمد جلورها من النطام الانحليزي، وان كانت هاك نظم تختلف عنه كالنظام الأمريكي الذي اعتمد مبدأ الفصل بين السلطات الموصوع من قبل مونتسكيو. حيث مجده استبدل الملك مالرئيس، وأقر استقلالية البرلمان (الكونجرس) عن الرئيس أما في غير دلك فالنظام البرلماني هو السائد حيث الحكومة تمثل الأعلبية وتستطيع حل البرلمان في مقابل سبحب الثقة منها. أما الملك عدوره شرفي، بل حتى الأنطمة التي خرجت عن النظام الملكي وأقرت النظام الجمهوري نجد أعليها أشأت الى جاب الرئيس وظيمة وزير أول يكون مسؤولا ووزراءه أمام البرلمان.

أما البرلمان فكانت لها الأولوية على الحكومة باعتبارها ممثلة الارادة الشعبية، وال كانت موجهة أول الأمر من قبل الأشراف أو وفق تقاليدهم، ذلك أن الأحراب آنداء كانت أحزاب اطارات تعتقر للتنظيم وتنمير باستقلالية النواب عن الأحراب التي ينتمول اليها باستناء الحلترا، حيث أن النائب مقيد بتوجيهات قادة الحزب ومئزم بالتصويت لعمالح مشاريع حزبه المقلمة للبرلمان. غير هذه الاستقلالية لم تستمر بل تجدها، بظهور مساوىء النظام البوحوارى وطهور العلقة العاملة وأحرابها الجماهيرية التي مدأت تشارك في

المحكم في مطلع القرن العشرين، بدأت تمقد تلك الاستقلالية وتأكدت ضرورة تدخل الدولة في الكثير من المجالات دون الاقتصار على ميادين الدفاع والأمن والقضاء، والسبب في دلك يعود الى ظهور الأرمات الاقتصادية الداخلية والعالمية وكثيرة البطالة وضرورة التعاون مع الدول الأحرى، وهو ما يستدعي قيام دولة قوية تهتم بكل ما يهم مختلف التشكيلات الاجتماعية المكونة للمجتمع.

من خلال ما مبق يتصح لنا توافق البنية الاقتصادية مع البنية السياسية، فكانت المساواة والحرية واحتبار المهنة والتحكم فيها مقابلة للمساواة القانوية، وكانت حرية الاختراع مقابلة لحرية التعبير، وكان تنافس الشركات يقابله تنافس الأحراب، ومجالس أصحاب الأسهم تقابلها المجالس المنتخة، وتقابل صلطة المديرين المنتخبين أو المعينين السلطة التنفيدية.

وفقا لما سبق يمكن القول بأن الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية شبئان متداخلان ومترابطان لا ينقصمان. عبر أن الواقع أثبت عبر ذلك حيث أن الملكية الخاصة تساهم في تحقيق اللامساواة متيجة لعامل الارث والقوة الجسمانية والذكاء وحسن التصرف، حتى ولو كانت المساواة في تلك الأموال في المرحلة الأرنى مطبقة، فانها لن تستمر، بل ستنتع عبها لا مساواة بين أولئك الأفراد تتولد عنها طبقة جديدة صميت من قبل مطبقة، والتي اعتبرها أقوى التنظيمات التي ظهرت على اليابسة، وهذا تماشيا مع قول و ستاندال Stendhal من أن السك في فرنسا يوحد على رأس الدولة، هذا يعني أن السلطة الاقتصادية التي يمارسها أصحاب الشركات الاحتكارية وأصحاب البوك هي المحدد يمارسها أصحاب الشركات الاحتكارية وأصحاب البوك هي المحدد

من هنا ننتهي الى أن اللامساواة في نجاح المبادرة الفردية تنتج عنها لا مساواة في المؤسسة الكبيرة لل مساواة في المؤسسة المؤسسة الكبيرة للمؤسسة الصغيرة، وبالتالي ظهور أقلية مرتبطة ببعضها بفعل المصلحة وتكتلها من أجل السيطرة أو التأثير على السلطة السياسية بطريقة غير مباشرة بواسطة الموظفين والاطارات ومسؤولي الأحراب، باعتبارهم حلقة وصل بين الحكام والناخيين، ولا أدل ذلك من دور الأحراب في الابقاء على الصلة بين الماخين

الفصل الثالث على المعر الحديث على المعر الحديث

لقد كان للحرب العالمية الأولى وماأصاب العالم الرأسمالي من نكسات أثر بالغ الغور على النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي، فقد امتازت مرحلة ما بين الحربين بالصراعات السياسية والأقتصادية. مما أدى الى ظهور نظام، رغم ارتكازه على المذهب الفردي، مغاير في قيمه مع الواقع، فحل نظام الادارة الجماعية والتخطيط محل المنافسة الحرة، واعتمد على وسائل الإعلام في فرض منترجه والمطالبة بقيام دولة قوية تنظم الانتاح والنوريع والنبادل وانشاء أحزاب جماهيرية منظمة، بدلا من اقتصارها على الدور التقليدي والمنافسة بين أحزاب غير منظمة، وهو ما أدى بالعديد من الكتاب الى اطلاق تسمية جديد على هذا النظام الجديد أنه و الديمقراطية الهية و، فصلا عن ظهور نموذج حديد من الديمقراطية الماركسية.

المبحث الأول: الديمقراطية الفية أو الديمقراطية القائمة على التنظيم الفني في الأنظمة الليرائية

انه النظام القائم على الشظيم وتدخل الدولة في مختلف المجلات، والسبب في ذلك يعود إلى أن اشخاذ القرار لم يعد من اختصاص الجهة السنتخبة أو مالك المؤسسة، وإنما يشارك في ذلك فيون ليسوا من المستخبين أو المالكين وإنما يعرون عن الرغبة في التوجيه المسطر من القمة لصالح المعطور

والسلطتين السياسية والاقتصادية. وكذلك نحد الموظعين في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتمد نظام الغنائم أو ما يسمى بنظام الوظيفة العمومية المفتوحة، ورسائل الأعلام والمثقمين، يقومون بهذا الدور لارتباط مصالحهم بالسلطة مما يعزز هدا النظام ويؤكد بقاءه واستمرار تطوره في ضوه المبادىء الاساسية التي تقوم عليها الانظمة الليرالية بما يتلاءم والتطور التكنولوجي والعلمي الذي تعرفه تلك الانظمة.

والهيكنة الهية المتماشية مع العصر تحت غطاء الاعلام والدعاية والاشهار، وهو ما أدى إلى طهور عنة اجتماعية مشكلة من الهيين ولاطارات استطاعت بفضل ما تملكه من معلومات أن تسيطر على مقاليد السلطة التي أصبحت مرتبطة بالادارة والدولة أكثر من أرتباطها بالمالكين، سيما بعد توسع نشاط الشركات داخليا وحارجيا، مما دفع بالدولة الى التدخل لتطيم التجارة داخليا وخارجيا وحماية مصالح هذه الشركات في الدفارج خاصة وأنها لاتستطيع أن تعامل مع الدولة الأجنية أو شركاتها الاعم طريق حكوماتها. (66)

التظام الاقتصادي في ظل الديمقراطية الفنية :

ان الهبكنة الفنة مثلما يرى و جالبرايط المحلومات المحلومات المحلومات الفرورية لتسيير المؤسسة دون الاقتصار على المالكين لها، نظرا لأن كبر حجمها يتطلب معلومات فنة دقيقة ذات علاقة بالانتاح ومشاكل التخطيط والتقديرات والتنظيم، مما يستدعي الاستعانة بمجموعة من الأشخاص كل متخصص في مجال معين يهم المؤسسة، وعليه فالسلطة لم تعد بيد الملاك بحيث تحول أصحاب الأسهم الى جمعيات توافق على البرامج الموصوعة من قبل الهبين، غير أن هذا لا يمي الهيار النظام التقليدي، فالمؤسسات والوحدات الصعيرة لاترال موحودة ومسيرة بالعلق التقليدي، والأسالب الحديثة للتسيير (65).

النظام السياسي في ظل اللهمقراطية الفنية :

بعد أن ولت مكرة الدولة الحارسة وأقر تلخل الدولة في تسيير المؤسسات وتقديم الخلمات الاجتماعية للمواطنين، مما أدى الى تقلص دور البرلمان لصالح السلطة التنفيذية وبالتالي تغلب الميدان التطيمي أو اللاتحى على الجاب التشريعي، فأصبحت المشاكل تحل بواسطة المراسيم التي تتخدها الحكومة. ولم بعد يتدخل البرلمان إلا لوضع القواعد العامة التي

Deverget, Op. Cit., pp. 52 - 53 ; [kil (66)]

ID, pp. 53 - 54;此(67)

عالبا ما تقدم كمشاريع من قبل الحكومة، وما على البرلمان الا المواطة لارتباط أعلبيته بالحكومة التي تقود حزبها وخضوعها لقواعد الانضباط والتصويت لصالح الحزب الذي تنتمى اليه.

واذا كانت ضرورة التطور فرضت على الدولة التدخل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي واحتكار السلطة من قبل الحكومة، قان هذه الأخيرة أكدت سيطرتها ضرورات النظيم لمواجهة المتطلبات المتزايدة للمواطبين، فقد كأنت الحكومة ملزمة بانشاء الادارات المختلفة لتلبية الحاجات، مما ساهم في ظهور حهاز اداري قوي مكن الحكومة فيما بعد من احتكار المعلومات وبالتائي الانفراد في اتخاذ القرارات المناسبة، وبذلك لم يعد هناك مجال للقول بأن النظام البرلماني يختلف عن النظام الرئاسي هي طريقة احتيار رئيس الحكومة واستقلاليته عن البرلمان أو مدته، وإنما يمكن القول بأن التمييز يكمن في مدى استقلالية البرلمانات عن الحكومة، ففي الرلايات المتحدة الامريكية لا نجد تأثيرا بين الهيئتين الا بالطرق غير المباشرة حلافا للظام البرلماني التي تخضع فيها البرلمانات للحكومة قائدة الحزب، فبمجرد طرح مشروع من قبل الحكومة أمام البرلمان معناه مطالبة ممثلي الحزب بالتصويت لصالح المشروع، مما يحول تلك البرلمانات إلى مجالس لتسجيل مشاريع الحكومة على حد تعبير ديفرجيه (60).

والملاحظ أن السلطة السياسية، شأبها شأن السلطة الاقتصادية نجلها ممارسة من قبل مجموعة لا تقتصر على أعضاء الحكومة وانما تشارك في انخاذها هيئات أخرى، كالقابات والجماعات الضاغطة والملاك، والهيئات المهنية، والاستشارية، وكذلك الفنين والاداريين والهيئات المتخصصين في المتخبة وغيرها، مما يؤكد سيطرة الحكومة بمساعدة المتخصصين في محتلف المجالات.

(58) أنظر: Duverger, Op. Cit., p. 60

المبحث الثاني: الديمقراطية الاجتماعية

لقد كان التطور الذي عرفته الصناعة وبروز الطبقة العاملة كقوة لها من القدرة ما يمكنها من التأثير أو الاطاحة بالنظام السياسي، أثر بالغ على العلاقة بين العلبقة العاملة والطبقة البورجوارية، حيث بدأت هذه الأحيرة تعير اهتمامها لمشاكل العمال، تحت ضغط الأمكار الاشتراكية والمطالب العمالية وحوفا من فقدان السلطة، فبدأت تمترف ببعض االحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسية التي كانت ترى فيها الطبقة العاملة حرية شكلية لا تتحقق الا بتوافر الوسائل الي تمكن التمتع مهذه الحرية من شمارستها بما يتماشي والمساواة القعلية كتوفير العمل والعلاج وتمثيل العمال ومشاركتهم في تسيير المؤسسات (69)

وقد اعتقت هذه الديمقراطية الاجتماعية من قبل الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى التي تطعى عليها الجواب المادية، وهي تعيد المجتمع الذي تنعدم فيه الامتيازات الاقتصادية مصدر الثروة، وتعتمد هذه الديمقراطية على عبدأ ضرورة تحقيق المساواة العملية التي لا تقتصر على المساواة السياسية بل تمتد لتشمل المساواة في الحظوظ وهذا يعني النظام الأمثل في ظل العدالة.

واذا كان هذا بوجه عام هو مفهوم الديمقراطية الاجتماعية، فإن الدول التي تعتنق التي اعتنقتهالم تقتصر على الدول الاشتراكية، بل بدأت كل الدول التي تعتنق الديمقراطية السياسية تأخذ بمظاهر الديمقراطية الاجتماعية، ويتبدى ذلك في التشريعات التي تهتم بوضعية العمال هادفة الي التقليص من الفوارق الواسعة بين الطبقات والفئات المشكلة للمجتمع، وهذا ما تلاحظه مثلا في الدستور الفرنسي الأخير (1958) الذي نص على حق العمل، وحرية الانضمام للنقابات، وكمالة الأسرة من قبل الدولة وكذا الفرد، فضلا عن الحماية الصحية والتأمين والراحة والتعليم المجاني (٥٥).

(59)أنظر: 44- Burdenu G. Op. Cit, pp.73

Burdens (G), Droit constitutionnel et institutions:اَنظر : السريط من البطومات عن طرنسا.politogues, 3° ett., Paris, 1969, pp. 66-67-71

الحلاصة أن جانبي الديمقراطية ضروريات في العصر الحالي لتحقيق مطالح الشعب والحفاظ على مكتساته، وبمعنى آحر الاستمرار في تأكيد سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطة، وأن يكون هدف الحكومة دائما هو تحقيق المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية التي تحتلف مداها من نظام لآخر، لاسيما بعد سقوط الظام الشيوعي حيث تقلصت فكرة العدالة الاجتماعية فصالح حقوق الانسان.

المبحث الثالث: الديمقراطية الماركسية:

برى الفكر الماركسي بأن البادى، التي تعتمد عليها الديمقراطية التقليدية غير قادرة على تحقيقها، وأن الوسائل التي تحقق الديمقراطية المحقيقية هي ذات طبيعة مادية، فالانسان حسب الفلسفة الماركسية خاضع لمحتميات تجعل منه ما هو عليه، فأفكاره ومشاعره هي مرآة أو منترج لوضعيته الاجتماعية وأسلوب حياته. ومع أنه موجه الا أنه لم يمنع من البحث عن المحرية التي يجب أن يحصلها، ولكن ذلك مرتبط بادراكه للقيود المفروصة عليه بوسائل معينة بجب أن يسيطر عليها هي الأخير حتى يتمكن من تحقيق حربته. وفي هذا الاتجاه على الانسان أن يبحث عن أسلوب جديد للحياة، وهذا لن يكون الا بالكفاح من أجل القصاء على أسلوب الحياة المفروض عليه، تماشيا مع النطور الديائيكتيكي المقائم على العكرة التي تواجه فكرة عليه، تماشيا مع النطور الديائيكتيكي المقائم على العكرة التي تواجه فكرة عليه، تماشيا مع النطور الديائيكتيكي المقائم على العكرة التي تواجه فكرة

أخرى فينتج عن هذا التصاد فكرة جديدة. (٥٠) وهكدا يتحقق المجتمع السعيد الشيوعي حيث الديمقراطية الحقيقية، غير أن هذا الهدف لن يتحقق بدون صراع بين الطبقات، هذا الصراع الذي هو عامل أساسي للتطور التاريخي مرتبط بأسلوب الانتاج السائد في مرحلة معينة والعلاقات الاقتصادية الباجمة عنه حيث تريد كل طبقة مسيطرة آبذاك الابقاء على تلك الأوضاع للحماط على امتيازاتها، غير أن القوى المنتجة بفضل الوعي والتطور تتوصل في المهاية للاطاحة بالنخام القائم، وبمعنى آخر ان كل نطام قائم على التماير بين الطبقات محكوم عليه بالانهيار، هذا الانهيار الذي هو نتيجة للنطور التقني

ومن المعلوم أن حتمية الصراع بين الطبقات لا يحكم عليه، فالمادية التاريخية لا تبرره واسما تلاحظة فقط وتشرحه، وادا كان الصراع حتميا، فانه يمكن أن يتدخل الانسان للاسراع به، وهو ما يؤكد عالمية النظرية على حد رأي الماركسيين. ففي العصر الحديث نجد البورجوازية هي صاحة الامتيازات، وأن تطور وسائل الانتاح سيزيد قوة الطبقة العاملة التي تعي دورها المنوط بها نتبجة النطور التاريحي الحتمى فتقوم بالثورة للقصاء على سيطرة البورجوازية، غير أنها ستواجه في ثورتها نطام الدولة الدي ما هو الا جهاز قمعي يستعمل من طرف البورجوازية للقضاء على كل معارض أو مهدد لمصالحها (63). وعليه فالدولة ليست تنظيما مستقلاء فهي مثل القانون والأخلاق واللدين ببية فوقية تعبر وتحمي مصالح وأسلوب حياة الجماعة التي أقامتها لصالحها. وأن الثورة التي تطبح بها ما هي الا اجراءا لتحقيق العملية الدياليكتيكية التي تهدف الى هدم البنيات الفوقية، باعتبار أنها لم تعد مسايره للبنيات التحتية المكونة بواسطة أسلوب وفنيات الانتاح، لذلك فان الثورة لا تكون وسيلة الجماعة كاملة، وإنما وسيلة الطبقة المستغلة، فهي بالتالي في أساسها ليست ديمقراطية وانما شرطا لتحقيق الديمقراطية حيث بقضائها على الملكية الخاصة لوسائل الانتاح نزيل مصدر الامتيازات التي تتمتع بها الطبقة

ID, p. 123 + (62)

المالكة فتحقق بذلك المساواة الععلية بين الأفراد التي لا تقتصر على المساواة القابوبية، بل تشمل أيصا المساواة في الحطوط والوسائل وبالتالي تقيم مجتمعا لا طبقياء حيث ترى الماركسية أنها الاطار الوحيد لاسعاد الفردء وبالتبجة زوال الوظيفة السياسة، لأن القضاء على التمايزيين الطبقات يؤدي الى زوال الدولة قلا تطرح فيما بعد مسألة النظم السياسي وتنحل على حد تعبير أنجاز وادارة الأشباء محل حكومة الأشخاص». (64)

غير أن هذه المرحلة عال انتظارها . ال كانت سنتحقق . وعليه وجب على فقهاء النظام السوماتي وبس الماركسيس ادحال الدولة مرة أحرى في آهاق المنجزات الاشتراكية، ومع الديمقراطية، حيث يرون أنه اذا نقيت الدولة بعد قيام الثورة العمالية وانتصارها، فان ذلك الغرص منه مواحهة احتمال تفخل البورجوازية العالمية لافشال المسيرة الاشتراكية، ولذا يجب أن يبقى خلام الدولة طالما بقيت المحاصرة الرأسمالية تهدد الاشتراكية. كما أن جهاز اللولة يسهل مهمة مركزية التوحيهات وتنسيق الجهود لاقامة المجتمع السميد(66) الذي طال انتطاره

فالدولة ادن وطا لرأي الفقه الاشتراكي باقية وكدا السلطة السياسية ورسائل ممارستها(66). لكن هنا يجب الانتباء الى أن هذا الشكل الجديد من النظام سيعطى مقهوما وبعدا جديدين للديمقراطية، فهذه الدولة التي طهرت بعد الثورة هي دولة محتمع متجانس، إنها تبقى سية فوقبة لكمها تكون منسجمة مع البنية التحتية، وبالتالي يمكن تحقيق الديمقراطية نتيحة للقصاء على الملكية الخاصة وقيام مجتمع متجانس لا طقية فيه ولا صراع بين الجماعات، وأن المهمة الأولى للسلطة الشعبية هي حماية هذا التجانس الاجتماعي عن طريق توحيد الأخلاق والأفكار الأقتصادية والروحية للمجموعة، غير أن هذه الدولة شأمها شأن الدول الحرة تعترف بالحقوق والحريات الشخصية الى جانب العمومية، رعم أحذها ببيداً تعليب المسلحة

Bardens G. La démouratie, Ed. Souil, 1970, p. 122 ; 14 (61) (65)أنظر: . Burdeau G., Op. Cit. pp. 126 - 127.

⁽⁶³⁾أنظر: هيريوه المرجع السابق، ص: 818.

⁽⁶⁴⁾ أنظر : Prefot at Boulouis, Op. Cit. 6' éd., p. 160.

أطر: د. لوث يدون، البرجم البنايل، ص: 193.192.

⁽⁶⁶⁾ملا ما أكنه هستير 1977 اللي لم يشر الى فكرة نوال الديلا

الجماعة على مصلحة الفرد، وهذا ما نلاحظة في النصوص المستورية لمختف الدول الإسرائية في تعدادها . واد كانت تختلف فيما بينها حول حق الملكية . البعص يعترف بالملكية الاستهلاكية أو الشحصية، والبعض الآخر يمددها للملكية الخاصة عير المستغلة . بجد حق التجمع وحرية التعكير والمساواة أمام القانون والعدالة وحرية الصحافة والتميير الى غير ذلك من الحقوق والحريات مؤكدة .. الى جانب الحقوق الاجتماعية لكن الفارق يَكُمُنُ في شروط ممارسة هذه المحقوق الحقوق الاجتماعية لكن الفارق يَكُمُنُ في شروط ممارسة هذه المحقوق الحقوق الاجتماعية لكن الفارق يَكُمُنُ في شروط ممارسة هذه المحقوق الحقوق الاجتماعية لكن الفارق يَكُمُنُ في شروط ممارسة هذه المحقوق.

فالحقوق المنصوص عليها لا يمكن ان تمارس من أجل المساس بالنظام القائم، أو تكون متعارضة معه، هذا القيد نجده مؤكدا في كل دسائير اللول الاشتراكية والذي معناه اعطاء معهوم دى اتجاه واحد للحرية يتماشى مع المشاركة الفعلية للمتمتعين بها، وذلك الانسجام والتجانس الذي يتميز به المجتمع الاشتراكي. فالحق كما يرى بعض الفقه لا قيمة له الا اذا كان يخدم سياسية معنية. فالنظام السوفياتي ليس حولة الحقوق، إذ الأهم ليس القانون وانما النظام السوفياتي والمذهب الماركسي اللينيني الذي يعتمد عليه المخالي من الطبقات (60).

لذلك لا يمكن ممارسة تلك المحقوق الا اذا كانت متماشية مع المغلم السياسي، وعليه فعسمانها يمكن في حماية النطام، وفي طل هذه الشروط لا تكون المحقوق وسائل للتفرقة واسا وسائل تدفع المواطن الى المشاركة الفعلة لتطبيق سياسة النظام ومطامح المجتمع الاشتراكي.

والديمقراطية الماركسية اذن تريد أن تخلق الانسان الدي تحتاج اليه من أجل اقامة الاشتراكية؟!

(67) موروره المرجع السابق، ص: 132 Burdesu G, Op. Cit. pp 126 - 127

(68)آغار : 1D., p. 128

ومن المعروف أن هاك، مبد الانطلاق، اعتلافا بين عقلية الجماهير والأهداف التي حددتها الماركسية للحكام، وعليه فاما أن تترك السلطة للأشخاص على ما هم عليه على حساب الأشتراكية أو أن تقوم مجموعة واعية بالأفكار الثورية تفرض قراراتها بإردة منفردة على حساب الديمقراطية. والحل الوحيد لتجنب هذا المأرق هو تغيير الانسان من أجل أن تتطابق ارادته مع ارادة الحكام.

ومن هنا يمكن القول بأن الديمقراطية الماركسية ليست نطاما سياسيا مجردا، إنها مقامة من أجل الانسان الشيوعي الذي تصنعه، وسيلتها هي دلك المجموعة التي تشكل نواة الحزب الواحد الطلائمي ضمير الطبقة العاملة فهو هيئة التأطير الفائمة على تسلسل هرمي جامد وسضبط، وما دام الحزب هو ضمير الطبقة العاملة فانه المعبر عن الايديولوجية البروليتاريا. وقد تمكن الحزب الشيوعي السوفياتي، بفضل هذا النفسير الحديث للديمقراطية التي يمكن أن تقوم في ظل دولة الطبقة العاملة، الانتقال من الديمقراطية الماركسية النظرية الى والديمقراطية السوفياتية، بطريقة سلمية (59 عير أن الهيار الانظمة الشيوعية توك هذه النظرية مجرد أفكار، وتحول الاتحاد السوفياتي سنة 1991 إلى دول ليبرائية.

المبحث الرابع: الديمقراطيات الشعية

يقصد بنظام الديمقراطيات الشعبية تلك الأنطمة التي يسير معظمها في علك الاتحاد السونياتي وتهدف الى تحقيق المجتمع الاشتراكي، قاعدتها حرية الرأي وامكانية تشكيل حكومة تصم مختلف الفئات والطوائف والطبقات خاصة المهنية منها، والعرض من ذلك هو السماح للشباب والقابات أن تحل محل الطبقة الأرستقراطية المحافظة. غير أن هذا التعبير في حقيقة الأمر لم يستعمل من قبل هذه الدول الاشتراكية بل نجده مستعملا من قبل الأحزاب فاترعة الدبية كحزب الشعب الإبطالي والحزب الديمقراطي الشعبي الفرنسي تمييزا لها عن الأحران

Burdossi G. Op. Cit, p. 137. ; 声(69)

المبحث الخامس : مدى تأثر واختلاف الأنظمة الكلبة والديكتاتيرية على الديمقراطية الليوالية(٢٤)

انتهينا الى أن المفهوم التقليدي للديمقراطية تعرض للكثير من التأثيرات خاصة منها ما يتعلق بالنطور في المجالات المحتلفة، والحاجة الى التقسيم الدقيق للعمل، وبالتالي التخصص، مما يستدعي مشاركة بعض الأشحاص في التأثير على مجريات الأحداث، دور أن يكونوا ممثلين للشعب أو الهيئات المهنية، وانما بحكم وظائفهم التي تمكهم من الحصول على معلومات دقيقة يستطيعون التأثير على مصادر اتخاذ القرار السياسي أو الاقتصادي، وبالتالي انهارت المقولة التي مفادها أن الديمقراطية الليرالية هي سلطة الشعب المباشرة أو الممارسة من قبل ممثليه الى غير ذلك من المبادىء التي اعتمدت عليها اليورجوازية لاقامة هذا النظام.

واذا كان ذلك هو الوضع بالنسبة للأنظمة اللبرالية عال الأعطمة الكلية والديكتاتورية هي الأخرى، تجبا للعديد من الانتقادات الموحهة لها، قد أخلت ببعض مبادىء الديمقراطية بمفهومها اللبرالي مع تعديلات أدخلت طيها بما يتماشي وايديولوجيتها كالاقتراع العام، بحيث أصبحت كل حكومة لا تعتمد على انتخاب المواطنين لا تعد شرعية في نظر المجتمع، ولا يهم اذا كان المترشح فردا أو أكثر، ولعل السبب في دلك يعود الى ايجاد مصدر تستند عليه الحكومة في تسير شؤون المحتمع بعاد الهبار العكرة القائلة بأل السلطة مستمدة من الله أو أنها ورائية، وهو ما يسمح بكل علم بوصف حكومته على أنها شرعية وديمقراطية، وحتى لو وجدت بعض الاستفادات كعدم الاعتراف لبعض المواطنين بعض الانتحاب في الإلبات التحدة الأمريكية أو المنشقين في الانتحاد السوفياتي سابقا، أو الاعتراف بالسلطة المطبقة المطبقة المطبقة من واحد كالرعيم أثناء الحكم النازي في ألماب، والقائم على فكرة منح

(22) آطر : Duverger M. Op. Cit, p.64

والديمغراطية الشعبية مرتبطة أصلا بتلك الدول الأوربية الشرقية خاصة التي نبذت النظام اللبيرالي ولم تعتمد النظام الشيوعي بكل عاصره ومكوناته، فرغم ايمانها بضرورة التحول بحو المحتمع الشيوعي، الا أنها تؤمن بوحدة فات الشيوعيين والوطنيين والتقدميين الى غير ذلك من التسميات التي شكلت المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الدازي وحقها في تسيير دفة الحكم وذلك بمشاركتها في الحياة السياسية (٢٥٥).

ولئن كانت الفئة المشكلة من الشيوعيين قبلة العدد في بعض الدول مالمقارنة مع الفئات الأحرى، الا أن دورها في التأثير على النظام السياسي بمساعدة الاتحاد السوفياتي وحسن تنظيمها مكنها من السيطرة على السلطة بمساعدة عناصر وطنية تابعة وخاضعة.

واذا قل بأن الديمقراطية الشعبية معناها مشاركة مختلف الفئات في ممارسة السلطة فان دلك بعني أبصا الاعتراف في ظل هذه الديمقراطية بالحقوق والحريات السياسية، لذا يمكن القول بأنها ديمقراطية اجتماعية متطورة. [71]

لكن هذا المفهوم لم يستمر بل أدخلت عليه تعديلات ايدبولوجية، فقد حاولت ونجحت في الأخير الهئات المشكلة للشيوعيين من ابعاد الفئات الأخرى وخاصة الوطنين بعد أن استندت عليهم واستعملتهم للوصول الى السلطة، وهي الآن مسيطرة فعلا على السلطة بواسطة أحزابها القوية، فرغم وجود أحراب أخرى الا أبها موائية لها ولا تأثير لها على السلطة، بل نجدها تابعة للأحراب الشيوعية التي تؤمن باندماجها مستقبلا في النظام السوفيائي وتحقيق المجتمع الشيوعية ونبقن هذه الأحزاب ـ بعد أزمة المجر في منة الطرق للوصول الى الشيوعية ونبقن هذه الأحزاب ـ بعد أزمة المجر في منة 1956 وتشيكوسلوفاكيا في سنة 1968 وبولنيا سنة 1982 ـ من أن الاتحاد السوفيائي سوف لن يسمح لها باختيار أو انتهاج غير الايديولوجية التي يرتضيها، ومع ذلك استطاعت شعوب هذه الانظمة في ستي 1989 و 1990 أن تعليح ومع ذلك استطاعت شعوب هذه الانظمة في ستي 1989 و 1990 أن تعليح بالشيوعية وتقيم انظمة حرة.

يقعبد بالنظام الكلي أو الشمولي ذاك الذي يترلى فيه السابلة بديا ولمه وسدى الحزب بدل الهياات الرسبية المستحدة مستورياء واركز السنبتين والدراف، سا المستحدة مستورياء واركز السنبتين والدراف، سا يجهله القائد والسريد المراد الاجتماعية يستهورها الواسم

Preiot at Boulouts. Op. Cit. 7 éd. pp. 169 - 170 + 31(70)

⁷¹³⁾ أنظرُ - محمد كامل ليلاء البطم المهامية والمولة والحكوماتي، وار النهقية 1969، ص 1991 . 1991

الفصل الرابع صور النيمقراطية السياسية

بالنظر الى مظاهر مزارلة السيادة من قبل الشعب يمكن القول بان هناك ديمقراطية مباشرة وشبه مباشرة ونيابية.

المبحث الأول: الديمقراطية المباشرة: La démocratic directe

صاد هذا النموذج من الحكم في القديم والذي يعني تسير شؤون الدولة بواسطة الشعب مباشرة دون المابة غيره، وقد ساد هذا النظام في اليونان حيث كان يجتمع المواطنون الاحرار في شكل جمعيات كالجمعية الشعبية الشعبية التعلقة بالتشريع.

ومن المعروف ان هذا النوع من الحكم لم يعرف تطبيقا كاملا له حتى في اثبنا عظرا لكون الوظائف الادارية والقضائية لم تكر ممارمة من قبل الشعب رغم اقرار مبدأ الديمقراطية والمساواة بين المواطنين في تولي مثل تلك الوظائف، وعليه فان الوظيفة التشريعية هي الوظيفة الوحيدة التي كانت تمارس من قبل الشعب داخل الجمعية.

Daverger, Op. Cit., T1, pp. 31 et suiv. ; jkf (73)

الشعب الثقة له عن طريق الاستعناد، أو اقتصار ممارسة السلطة على مجموعة من الأشخاص كالنخبة.

وبتمعننا في البحث نجد نقاطا أساسية تحتلف فيها الأنظمة الكلية والفاشية عن الديمقراطية. فالفاشية تناقض الديمقراطية بدعوتها الى منع السلطة لشخص واحد بمساعدة مجموعة من الأشخاص تدعى النخبة، فهي لا تعرف بالمساواة بين المواطبين أنفسهم وبينهم وبين غيرهم.

أما الأنظمة الكلية التقليدية فتخالف الديمقراطية في استنادها على حكم رجل واحد، هو الديكتاتور المعتمد على الجيش أو حزب أو جماعة خاصة، في حين أن الأنظمة الشبوعية تفترق عن الديمقراطية الليرائية في اعتمادها على الواقع رغم وجود دستور وبرلمان، فهي ترى بأن الديمقراطية لا تحقق المساواة الحقيقية طالما كانت الملكية في يد مجموعة من الأشخاص، ولتحقيق المساواة يجب تطبيق النظام الاشتراكي القائم على الملكية الهامة، هذا النظام الذي يعد مرحلة انتقالية تسيطر فيها ديكتاتورية البروليتاريا للقضاء على كل العراقيل التي نشأت نتيجة النظام الرأسمائي تمهيلا المراقيل الي نشأت نتيجة النظام الرأسمائي تمهيلا تتحقق. والذي لا ربب فيه أن كل الأنظمة نتعرض للغنغوط من جانب شعوبها، وأنه يحكم على شعينها بالغرض الذي ترمي الى تحقيقه من جراء شعوبها، ذلك أن قوة الحاكم لا تدوم الا اذا استطاع أن يحول تلك القوة تلخلها، ذلك أن قوة الحاكم لا تدوم الا اذا استطاع أن يحول تلك القوة الى حق والطاعة الى واجب.

بالنظراة فالمصفورة ها متوليء ها عليل، المرجع السابق، من از 176 ر 177

[.] كاود دلماني : تاريخ العضارة الاورية، ترجمة توليل وجة، مشورات عريدات 1982، ص : 30، 22

العيش هي الخيال والتقليل من الانتقادات الموجهة للمسؤولين لوكان في ظل نظام تمثيلي هو قول فيه جانب من الصواب، غير أن هذا الاسلوب من جهة أخرى يصعب تطبيقه يسبب تزايد عدد المسكان ومهام الدولة التي تقتضي التخصص الذي لانجده الا عند القليلين من افراد الشعب، كما تقتضي بعض تلك المهام السرية التامة، مما يقتضي عدم اهشائها، وان اتباع اسلوب الديمقراطية المباشرة سيلحق اضرار كبيرة بالدولة.

المبحث الثاني: الديمقراطية النيابية: La démocratie représentative

يقصد بالحكم النيابي ذلك الرع من الحكم الذي بواسطته يختار الشعب اشخاصا يمثلونه في الدولة ويسيرون دفة الحكم ويصوتون باسمه ولحسامه، والقول بهذا يعني ان الشعب لا يتخذ القرارات المتعلقة بالوظيفة الاسامية في الدولة المتمثلة في التشريع وابما يكتفي بانتخاب ممثلين عبه يشرعون باسمه.

وإذا كان النظام النيابي قد ظهر كحل لمسألة استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة والحفاظ على مبدأ حكم الشعب، فإنه لم ينشأ على أساس مبدأ فلسفي أو نتيجة افكار نظرية معينة، وإنما ترجع نشأته الى ظروف ونطورات تاريخية كانت انجلترا مهدها الاول (٢٥)، حيث بدت صورته الأولى في مجالس استشارية تقدم الاستشارة للملك، وإن لم تكن لها أية اختصاصات محددة بسبب تمتع الملك بالسلطة المطلقة، و معرور الزمن وتعقد أوجه الحياة استلزم على الملك اللجوء باستمرار لمثل هذه المجالس الى أن استقرت واصبحت تمارس اختصاصات معينه ثم انتقلت السلطة من الملك اليها.

مبررات الاعمد بالنظام النيابي:

اذا كان أغلب النفهاء ورجال السياسة يسلمون باستحالة تطبيق

(76) أنظر : هورود البرجع النبايق، ص : 206

Lalumière (R) et Demohel (A), Les regimes purlementaires européens, P U F - Coll. THEMIS,

Paris, 1966 p.105

Duverger Op. Cit, p. 35

أما في العصر الحديث أن عانا لا مجد تطبيق للديمقراطية المباشرة الا في معفى المقاطعات السويسرية وهي Unterwald, Glans, Appenzell عن طريق اجتماع مكامها لمساقشة المسائل التي تهمهم واتخاذ قرار بشأنها.

والحق أن هذه الطريقة هي الأخرى تقتصر على المعجال التشريعي، الما المحال المعدي وانقصالي فبحثار الشعب من يقوم عليهما عن طريق الانتحاب أثناء الحمعية العامة التي تدوس ونقر مشاريع القواين المعدة من قبل محلس المقاطعة Conseil cantonal كما يحتار الشعب ممثلي المقاطعة على مستوى الاتحاد المركزي

والذي لا حدال فيه أنه في عصرنا الحاضر وحتى في القديم يستحيل تطبيق نظام الديدة راحية المساشرة الفعلية لصعوبة جمع المواطنين ومناقشة موضوع معير ولتوصل الى اتعاق حوله ودلك نسبب تزايد عدد السكان، ذلك أن مفهوم الديمقراطية الساشرة على ما تعتقد، لا يقتصر على موافقة الشعب على ما يعرض عليه من مشاريع من قبل متحصصين، فهنا نكون بصدد ديمقراطية شكلية يقتصر دور الشعب فيها على الموافقة، أما الديمقراطية الحقة في حيث يمارس الشعب السيادة مباشرة ندما يظهور الفكرة الحاصة بموضوع معيل مرورا بوضع المشروع المتعلق بها الى المناقشة فالموافقة عليها وهذا ما يتماشى حقا مع الديمقراطية المباشرة شكلا ومضمونا.

من ها منتهي الى أن هذا السوذج من الحكم لم يطبق وان بعض اشكاله فقط، تقتصر على مجال معين (التشريع)، وجدت لها ارضية في البا قديما وفي المقاطعات المشار اليها في سويسرا في العصر الحديث.

تقييم هذا النبوذج من الحكم :

لعل لقول بان هذا الاسلوب من الحكم يحقق مبدأ السيادة الشعبية ويجعل المواطن يواجه الواقع، مما يدفعه الى تحمل مسؤولياته والانتعاد عن

⁽⁷⁴⁾أنظر و هوريود المرجع السابق، ص 1 206

ر أنظر : ق. طبيعة الجرف، نظرية الدولة والأسس الدامة كالتظيم السياسي، الكتاب الابل، مكبة القاهرة المعدية. 1960 م. مار : 2 2 م. 221

بالنظر : در متليء در عصمويه در خليل، المرجع السابق، ص : 178 ــ 179

الغابة : 1

تقوم هذه النظرية على اعتراض وجود شخصين هما الموكل (الشعب) والنائب أو الوكيل (النواب أو البرلمان)، حيث يوكل الأول باعتباره صاحب السيادة الثاني لاجراء التصرفات القانونية باسمه ولحسابه، وهذا معناه انصراف النتائج المترتبة على تصرفات الوكيل، وكأن هذا الاخير هو الذي قام بالتصرفات التي قام بها موكله.

النبر هذه النظرية :

لا جدال في ان اعتدد الفقه العرنسي هذه النظرية كان الهدف منه رضى الفكرة القائلة بان النظام النيابي يتعارض مع مبدأ الديمقراطية.

وما يؤخذ على انصار هذه النظرية اعتمادهم على الوكالة في القانون الخاص في تفسير تصرفات النائب عن الشعب مقارنة بتصرفات الوكيل في القانون الخاص لمصالح الموكل، اذ في الحالة الاخيرة نجد الوكيل يتصرف فعلا ياسم ولحساب الموكل مع طرف ثالث أجنبي عنهما خلافا للحالة الأولى فول النائب يتصرف فعلا باسم الشعب لكن حيال من يتصرف ؟ ما هو الطرف الثالث على المحكومة التي هي تابعة للبرلمان أم تجاه من ؟

كما ان هذه النظرية، وهي تجعل من الشعب وحدة واحدة أنابت غيرها للتصرف باسمها يعني الاعتراف لها بالشخصية المعنوية التي لا تمنع الا للدولة.

ان الأخذ بها يعني اقرر انتقال إرادة الشعب الى ارادة الواب، مع الارادة مرتبطة بصاحبها وبانتقالها تفقد وجودها، وهو ما دافع عنه رجال النورة الغرنسية بقولهم أن السيادة أسوة بالارادة لا تكون قابلة للتنازل Inalienable ولا للتقادمimprescriptible لان الارادة لا تستطيع التعيير الا عما يرتده صاحبها(٢٥).

الديمقراطية المباشرة في العصر الحديث، فان مونتسكيو وان كان يشاطرهم الرأي، إلا أنه يرى بان أهمية النمثيل غير ناتجة من الصعوبة المادية المتمثلة في جمع المواطبين، وانما ايضا ترجع لقلة الوعي الثقافي والمستوى التعليمي لدى غالبية اواد الشعب، ومن ثم يصعب على الشعب معرفة المصلحة العامة المشتركة للجميع، ويرى أيضا بأن ميزة التمثيل تتجلى في سهولة مناقشة المواضيع المطروحة والتي تهم المواطبين، وإن التخصص المهني وقلة الوقت لدية بحيث يقضي معظم وقنه في عمله وقضاء حاجباته الاجتماعية، مما يحول دون تخصيصه لوقت كاف للمسائل السياسية، كما أنه يرى بان الشعب يحس دائم اختيار ممثليه، وهو ما دفع بالملامة دوجي تعقيبا على قول مونتيكو، الى القول بأنه لو عاش بداية القرن العشرين لما جاء باستتاج من هذا القبيل على الإطلاق.

وخلافا لذلك نجد روسو يعارض الحكم التمثيلي، لان الارادة المامة تهدف الخاصة تهدف حسب رأيه الى التعضيل في حين أن الارادة العامة تهدف الى المساواة، (76) ولعل العبارة المشهورة له حول النظام البريطاني لدليل على معارضته لافكار مونتيسكيو حول الحكم التمثيلي، ويتجلى ذلك في قوله بان والشعب الانجليزي يطن انه حرء انه كذلك اثناء انتخاب اعضاء البرلمان تقط وبمجرد انتخابهم يتحول الى عبد، فهو لاشيء Le peuple anglam « Le peuple anglam عبد، فهو لاشيء pense être libre; il ne l'est que durant l'élection des membres du parlement: (77) sitôt qu'ils sont élus it est esclave, il n'est rien»

ولما كان هذا النظام يقضي بأن يمارس الشعب بواسطة معثليه سلطة التشريع دون سلطتي النفيذ، والقضاء فقد ثار التساؤل حول مدى تعيير البرلمان (معثل الشعب) المنتخب عن ارادة الشعب بالمدلول القانوني ؟ وحول هذا التساؤل إنقسم العقهاء الى قسمين رئيسيين الأول اعتمد عظرية النيابة والثاني اعتمد نطرية العضو.

Davergez, Op. Ch. p. 37 (76)

الطر 2 (77) أطر 1 Dwerger, Op. Cit, p. 32

2 ـ تظرية العضو :

تعاديا للانتفادات التي وجهت النظرية البابة ظهرت هذه النظرية المبتكرة من قبل الالمان (٢٥)، والتي معادها ان الأمة شخص معنوي هو الشخص الجماعي المتكون من مجموع افرادها والذي له ارادة جماعية واحدة يعبر عنها بواسطة اعضائه (٤٥٥)، ومن ثم قانه لا وجود للنيانة لأن البرلمان أو أعضاءه ما هم إلا أعضاء في جسم العضو مستدلين في ذلك على أن الإسان له أعضاء تشكل جسمه لا تنقصم، كذلك الشأن بالنسبة للأمة أو الدولة، وهذا معناه أن البرلمان ما هو إلا عضو في هذا الجسم الواحد، وبالتالي لا وجود لتعدد الإرادات، وإنما هناك إرادة واحدة هي إرادة الأمة، ومن ثمة فون الهيئات القائمة في الدولة ما هي إلا أعصاء من أعضاء الدولة (٤٥).

تقدير هذه النظرية :

مامن شك في أن كل نظرية اعتمدت على معطيات وكانت هناك عرامل هي التي دفعت اصحابها إلى اعتمادها والدفاع عنها.

فاذا كانت نظرية النيابة تجد اسبابها العامة في توطيد الديمقراطية وتجنب الحكم المطلق في فرنسا وانجلترا، فان نظرية العضو جاء بها العقه الالماني لغرض تدعيم دولتهم والحفاط على وحدتها من النزعات الانشقاقية.

وما يؤحد على هذه النظرية هو تشبيه الامة أو الدولة بالانسان الطبيعي من حيث التكوين وهو تصوير خاطئي، كما وانها تقول بان ممثلي الامة لا يتمنعون باستقلالية عن الامة ولا يسلكون ارادة منفصلة عنها شأنهم شأن اعضاء جسم الانسان، وهو قول مرموس لان أعضاء جسم الانسان مرتبطة به فعلا، أما الممثل عهو مفصل عن الامة وله ذانيته وارادته الحاصة المجسدة في انعصاله الجسماني وحقه في القيام بالتصرفات القانونية الخاصة به دون وساطة أو انتظار مشاركة أو موافقة أعضاء الامة الآخرين.

(78)أنظر : در طمية البرف، البرجع البابق، ص : 228

(80)أغل : Dirverger, Op. Cit., pp. 39 - 40.

(81) أهار : ، 43 - 1D, 42 - 43.

وما يؤخد أيصا على هذه النظرية هو المحاطر التي تترتب على المرح بين إرادة الحكام والمحكومين وتكييف تصرفات الحاكم أو الحكام أو ما يريدون على أنها تصرفات تعبر عن إرادة الأمة مهما كانت جائرة مع ما يترتب على ذلك من مساس خطير بجيداً الديمقراطية والحرية.

ونظرة لاعتاد ان الشعب هو عضو في الدولة باعتبارها الأصل في النظرية، هان العضو يكون خاصعا للشحص الدي هو الدولة التي تسن القوانين ويلترم بها الشعب أو الأمة، وبالتالي فإن هذه النظرية تؤدي إلى تقرير خضوع الشعب أو الأمة إلى مشيئة الدولة صانعة القانون ومقيدة لتصرفات أعصائها (الأمة أو الشعب) مع ما يترتب على دلك من انعارض مع الميدا الديمقراطي الأسامي المتمثل في حكم الشعب وسيادته.

أركان النظام اليابي:

يقوم النظام النيابي ١٩٦٠ على أركان أساسية تميره عن الديمقراطية المباشرة وشنه المباشرة مع الحماط على المبدأ الديمقراطي المتمثل في حكم الشعب، وان كان بواسطة نواب له متنخين من قبله يمارسون السلطة بإسمه وقيامه على تجديد ممثليه في فترات معينة استقلالية نسبية للنواب تجاه الشعب

أولا: وجود برلمان منتخب من قمل الشعب:

من الأركان الأساسية للنظام النيابي وجود برلمان منتخب من قبل الشعب تماشيا مع المبدأ الديمقراطي القاصي بأن السيادة للشعب، ومن ثم فان الانتحاب شرطا لتكويل برلمان في البطام البيابي، عير أنه يسعي انتسيه إلى أنه لا يشترط أن يكون كل أعصاء البرلمان منتحبين وابما يكتمي فقط بان تكول أعلية أعضائه منتحبة، كما أنه يبغي التمييز بين الأنظمة التي تأخذ بطام المحلس الواحد (المشكل للبرلمان) مثل الجرائر في ظل دساتير 1963 و المشكل للبرلمان مثل الجرائر في ظل دساتير 1963 و المشكيل البرلمان مثل دستور 1996 و الحلير، وفريسا للبرلمان كما هو الحال في الجرائر في ظل دستور 1996 والمحلير، وفريسا

⁽⁸²⁾ أنظر: عبدالمنيد متولى، ود. سعد عصفور، وه. محسن عليل، الرجع السابق، ص: 112. اللسب التالي وما يعده

وغيرهما، بعيب تجد في هذه الأنظمة أحد المجلسين منتجب من قبل الشعب مناشرة، والناني اما امه منتخب على درجتين أو ممين جزئيا أو كليا

ثانيا: المارسة الفعلية للاختصاصات المحددة في الدستور:

لا يكمي انتحاب أعضاء البرلمان حتى نكون بصدد نظام نياني، وانما يشترط الى حانب ذلك أن بجارس هذا البرلمان فعليا احتصاصاته انحددة في الدستور، وهذا لن يكون الا إذا كان البرلمان يتمتع بنوع من الاستقلالية عن المؤسسة التعبدية حتى لا يتحول إلى هيئة استشارية، مما يقصى على أهم عصر المؤسسة التعبدية حتى لا يتحول إلى هيئة استشارية، مما يقصى على أهم عصر من عناصر الحكم البياني ولو تواقر عصر الانتخاب، إذ العبرة ليس باحتيار أشحاص فقط وانما بجب أن يمارسوا السلطة باسم الشعب وهي الهدف الأحيرة.

فالنظاء النيابي إدن يقتضي ان يمارس البرلمان احتصاص البشريع والمراقبة بطريقة استقلابية عن الشعب الذي لا يشارك ممثليه في المشريع لان صحه حق المشاركة في النشريع يصفي على النظام طبيعة حاصة فلا تكون عد داك في طل مطام نيابي واتما في ظل ديمقراطية شبه مباشرة.

ثالثا: تأنِّيت اليابة:

لما كان البرلمان متنجباً من قبل الشعب يجارس سلطات باسمه لامه هو صاحب الاحتصاص الأصيل، فامه حفاظاً على نفك السبطة وتدعيما لمديمقراطية يقتصي الحال ان يحدد تكويل البرلمان لدى مرور مدة معية حتى تبقى الصنة مستمرة بن الشعب والبرلمان من جهة، وحتى يكون هذا الأخير معبرا باستمرار على مطامح واتحاهات الشعب مل جهة ثابية ولا يتحول إلى هيئة تتمتع بسمصات مطلقة لا قيد عليها ولا مراقب.

فتجدید البرلمان عصر ضروري للحفاظ على الدیمقراطية وتعزیزها على طریق المراقبة الشعبیة سوات بتحدید الثقة في من یستحق ورفضها لعبره، على أبه یستحسن آن لا تکون مدة البابة قصیرة أو طویلة حداء لان حعلها قصیرة جعل البائت مرتبطا بل حاصما لتأثیرات باحیه من حیث المطلوب و تحدید سحاد، ثم یقبل من حاصم فی عشن نشخت با کسته و لاقعب با

ارضاء افراد دائرته الانتخابية ولو من الباحية السياسية ، كما ان جعلها طويلة الملة تضعف مراقبة الشعب للنواب وتؤثر سلبا على مبدأ التعثيل الشعبي.

ومن هنا فان التجديد المفضل يكون خلال مدة متوسطة، وهو ما سارت عليه الانظمة السياسية المختلفة بحيث نجد دساتيرها فرضت تجديد البرلمان بعد أربع أو خمس سنوت.

وابعا : امطلالية النواب في البرلمان تجاه الشعب نسبيا :

سبق ان رأينا مان البرلمان في المغلام النيابي يجب ان يكون متحبا في اغلبه على الاقل، وان يمارس سلطة فعلية حسب مقتضى اللسنور وان لا يشارك الشعب في ذلك، والقول بهذا يعني تمنع الواب يعد انتخابهم بنوع من الاستقلالية عن الشعب الذي لا يتدخل لاقتراح قوانين أو الأعتراض عليها أو حل البرلمان شعبيا أو الاستفتاء أو عزل النائب وهي الحصائص التي تتميز بها الديمقراطية المباشرة.

واذا كان البرلمان يتمتع بنوع من الاستقلالية عن الشعب بحيث اصبح هو نائه والممثل له والمعبر عن ارادته، فان تكييف العلاقة بنه وبين الشعب لم يتفق حولها المقهاء فقد كيفها البعض على انها وكالة الزامية، ورأى الحض الآحر بان العلة بين الناخب الحرون بامها وكالة عامة، في حين رأى العض الآحر بان العلة بين الناخب والمستخب تنتهي بمجرد الادلاء بالرأى لاحتيار النائب وذلك بتكييف الانتخاب على أنه مجرد إختيار لا غير.

نظرية الوكالة الالزامية :

مادت هذه النظرية قبل النورة الفرنسية ووجدت تطبيقا لها في انجلترا وفرنسا(63)، ومعاد هذه النظرية ان الانتحاب يتج عه توكيل من الناخب لنائبهم للقيام بالتصرف باسمهم ولحسابهم، ونظرا لكون البرلمان يتكون من

⁽⁶³⁾كان بواب المقاطعات والمدن في البجائرا يمثلون تلك الدوائر في السجلس الكبير ثم في مجلس المسوء واحصاء الهرجات البابلة الزياية قبل التروة في فرسا ممثون الناعبي دوائرهم وليس فلتعب واكماه.

أنظر در فؤد السائر، البرجع السابق، من 376

على مصالح الوطن مع ما يترتب على ذلك من اتجاه نحو تعزيز الجهويه وزرع روح الانفصال بدلا من تدعيم الوحدة الوطنية.

- الأخذ بهذه النظرية بتجافى مع منع البرلمان سلطة التقريره قاذا كان الواب مقيدين بتوجيهات ناخبيهم، قان البرلمان بالنتيجة لايعدو مماوسا لاختصاص مستقل ولا بتمتع باستقلالية عن الشعب مما يحرجا من مجال الديمقراطية البابية، دلك ان القرارات تتحذ خارج البرلمان، وأن اجتماع المواب يكون ليس بهدف الساقشة واتخاذ القرار وأنما بهدف المناقشة مع أن القرار تم اتحاده مسقا من قبل الشعب، وهو امر بتجافى والمنطق لتسبيق مرحلة اتحاذ القرار على مناقشته.

_ ان هذه الظرية تحول النائب الى خادم لناخبيه وليس ممثلا لهم.

2 . نظرية الوكالة العامة للبرلمان :

تقوم هذه النظرية على اساس ان النواب في البرلمان لا يمثلون الدوائر الانتحابة التي انتحبوا فيها وانما يمثلون، بمجرد انتخابهم، الامة، وبذلك نجد هذه النظرية تختلف عن نظرية الوكالة الالرامية لاعتمادها فكرة الوكالة العامة المتميزة عن الوكالة في القانون الخاص اد النواب بمجرد انتخابهم يغدون مستقلين عن متخبي دائرتهم لا يمثلونها واسا يمثلون ذلك الكائن الاجتماعي الذي هو الامة.

تقدير الطرية :

واذا ما تفحصنا هذه المظرية في الواقع نجد أن السيادة انتقلت من الأمة البرلمان وهو هدف البورجوازية، ذلك أن تقييد حق الانتخاب بجعله وظيفة ومنع السيادة للبرلمان كان لهما أثر بالع الغور على تقييد سلطة الشعب ووضعها بين أيدى مجموعة من الأفراد تتمثل في البرلمان. ومع ذلك فقد تقبلها الشعب للدور الذي لعبته في تقييد مراقبة السلطة المطلقة، فصلا عن أن النواب لا زالوا يتأثرون بآراء منتحبيهم في الدوائر ادا رغبوا في الترشيع والغوز مرة أخرى، وخضوعهم أيضا للأحزاب التي رشحتهم. كما أن فكرة الأمة وتحدد قد ولت وتراجعت، لأن المحقيقة هي انقسام أفرادها الى عدة

عدد من النواب وهم بدورهم يمثلون الدوائر الانتخابة التي انتخبرا فيها، فإلهم يعدوك ممثلين للخبيهم في تلك الدوائر، وبمعنى آخر النائب المنتحب في دائرة معينة لنمثيل سكان ثلث الدائرة في البرلمان لا يصبح بعد انتحابه ممثلا للشعب باكمله وإنما يبقى ممثلا لشعب الدائرة التي يمثلها، وبالتالي يكون المعبر عن ارادتها ومصالحها في البرلمان لانه يستمد سلطته من سكان الدائرة وليس، الشعب.

وبد أن النائب مرتبط بالموكل، فان حق المراقبة والمتابعة من قبل الموكل للنائب على مدى تقيده بتوجيهانه والتعير الصحيح عن ارادته تكون حقا من حقيق الموكل مما يستشع تبعيه الدائب للموكل تبعية كاملة. بحيث بلتزم النائب بتعليمات وتوجيهات باخيه ويلتزم بتنفيذها وانه لايدلى برأيه في المواصيع التي تثار في البرلمان الا بعد معرفة رأي ناخيه فيها وعليه ان بقدم حسابا دوريا عن عمله لناخيه.

والقرل بهذا النوع من الالتزام يعني أن النائب معرض باستمرار للعزل من قبل ناخيه اذا لم يعد اهلا لتمثيلهم والتميير عن ارادتهم، بل أن تصرفاته التي تضر بمصلحة ناخيه نتج عنها مسؤولية مدنية، واذا حققت مصلحة فان الجماعة يمكن ان تصرف له مكامأة مقابل ذلك بل ان هذا الوع من الركالة يقتضي أن يدفع واتب النائب من قبل ناخيه.

تقدير النظرية :

رغم ما في هذه النظرية من تعبير عن الديمقراطية بتقرير حق الشعب في مراقبة نوابه باستمرار وحقه في عزلهم، الا انها تعرضت لانتقادات شديدة هزت اركانها ومنها :

م لجوه اصحابها في تكبيف العلاقة بين النائب والشعب الى القانون المخاص مع ان تلك العلاقة ذات طبيعة خاصة تخفيع للقانون العام الذي لا يجعل النائب في مركز تعاقدى وإنما تحكمه علاقة قانونية وتنظيمية Begale. See drona et devoura والماجيات et réglementaire.

مان الاخط بهذه النظرية يؤدي الى منح الاولوية للمصالح المحلية على المصالح الوطنية، وهو ما يشجع النواب على تفصيل مصالح دوالرهم

طفات ووثات كل منها تبعي تحقيق أو الدفاع عن مصالحها ، وبالتالي المساس سعبالح عيرها، مما يولد تناقسا وتناجرا بين أفراد هذه الأمة وتصبح الجماعة والفرد خاضعة في تصرفانها لمصالحها من أجل تحقيق مصالح الأمة (١٥٠).

وقد وجهت انتقادات أخرى لهذه النظرية منها، ان البرلمان في المحقيقة لا بمثل الأمة كامنة وانما يمثل اغلية افراد الشعب المعبرين عن رأيهم بالانتحاب، فضلا عن أن تصرفات البرلمان ليست كلها معبرة عن ارادة الأمة إذ في بعض الاحيان يسن البرلمان قانونا لا يرضى اعليية الشعب بل احياما يعارضه، وتكييف العلاقة بين الطرفين على انها وكالة يعنى بطلان تلك القوانين لكونها لا تعبر عن ارادة المنبب أو الموكل.

3 . نظرية الانتخاب مجرد اختيار :

تقوم هذه نظرية على ان الانتخاب ليس منشئا لوكالة، وانما هو مجرد اختبار لأفصل المترشحين الذين تتوقر فيهم الصفات التي يراها الشعب بان صاحبها سبكون افصل ممثل له، ومن ثم فان العلاقة بين النواب والتخبيل تبقى عند حد الادلاء ناصواتهم ونعدها يغدوا النائب مستقلا طيلة المترة التشريعية المنتخب لها.

وقد جاءت هذه النظرية لتقرر للنائب استقلاليته وتخصيص جهده ووقته لحدمة مصلحة المجتمع.

(84) الراستير البرسي المداورسة 1958 بعداً سيادة الامة وبالتالي التمثيل الدم لكن حدث تصرف من قبل رئيس الجمهورية المرسية في سنة 1962 (3 جربلية) يحالم بعداً الدغيل الدام. نقد أحدر أدرا 1962 الدي يستع له سلطات عامة تتعلق بالجزائر أنهى به مهام نواب المحافظات الجزائرية، وقدم تخسيرا نهذا التصرف مقاده ان الجزائر استقلت منذ 8 جربينية، وعليه قان بواب العزائر الجزائرية لا يسكنهم الجلوس في الجمعية الوطنية الترسية، الحجج عدد من النواب محتمدين على جفاً التعثيل المام وعلى ما المجزائرة وعليه المنافقة بيانية الارسية الوطنية التربية التربية التربية منافرسية داخل الجمعية رضم التقال عالمي المنطقين المنافقة التربية وقيه قال المصال جزء من الزب الوطني حسب وأيهم لا يؤدى الى فصل معاليه الا الما استقال طوانية لكن تربير الوري الاول كان يحدد على عراس اوادية فسكان الجزائر والجود في الانتصال خلافا لسكان المنطقين، لكن عدا القبل مرمومي حسب الرأي الأول لأن وكالتهم نابعة من الانتخاب وليس من المحدير المستقيل الاكليم وهذا يساوس مع طرية الدخل المام.

أشار : Guehet, Op. Cit., p. 127

والحقيقة ان هذه النظرية اذا كانت تساهم في تقرير استقلالية الواب من متخبيهم الا انها افرطت في دلك حيث ان النائب مهما نوع استقلاله هن ناخبيه فان تلك الاستقلالية لا تصل الى حد القطيعة بعد الانتخاب، ذلك انه يبقى مرتبطا مع ناحبيه سواء باحترام اتجاهاتهم ومطامحهم ولو أبها غير ملزمة، كما أنه مرتبط بهم لأن أمل اعادة انتخابه في الفترات التشريعية المقبلة معلق على تجاوبه مع اتجاه الشهب ومدى تعبيره عن آماله ومطامحه. كما ان الدسائير في الأنظمة البرلمانية نقر حق الحكومة حل البرلمان والاحتكام للناخبين وتأقيت ملة النيابة مما يؤكد نسبية استقلالية النواب عن الناخبين.

غييم النظريات الثلاث :

اذا تمعنا تشكيلة البرلمان باعتباره مشكل مى مختلف هئات وتواحي البلاد، وإن مهمته هي التعبير عن ارادة الشعب بسن القوانين وطبيعة العلاقة القائمة بين النواب وناخيبهم، فهي ليست مجرد علاقة قانوبية لاصطباغها بمعطيات اجتماعية وسياسية على الخصوص دلث ان الواب ماهم الا أعضاء وجزه من هذا المجتمع مما يمكن معه القول بان العلاقة بين الطرفين ليست فات طبيعة قانونية مقدر ما هي ذات طبيعة سياسية تؤدى الى قيام علاقة تكاملية ومنسجمة بين الطرفين، الناحين يؤثرون على الواب والواب بدورهم لا يخضعون خضوعا مطلقا للناخيين بل يتصرفون وفق المصلحة العامة، اذ لا يخضعون خضوعا مطلقا للناخيين بل يتصرفون وفق المصلحة العامة، اذ ان اغلية الشعب في بعض الحالات ـ نادرة ـ تتأثر يتزوات عابرة لا تعبر عن الرادتها الحقيقية الموضوعية خاصة لدى الشعوب النامية مما يحتم على الرادتها الحقيقية الموضوعية خاصة لدى الشعوب النامية مما يحتم على البرلمان عدم مراعاة تلك التزوات في ممارسة سلطاته.

ومن ثم فان العلاقة القائمة بين الطرفين ـ وهي تكاملية وتوارية ـ لاتكون سوى علاقة ذات طبيعة سياسية أو على الاقل بطغى عليها الطابع السياسي.

المبحث الثالث: الديمقراطية شبه المباشرة La dimocratie semi-directe.

ان الديمقراطية شبه المباشرة سميت كذلك لجمعها بين الدسقراطية الساشرة والبيابة.

الاقداح الشعبي للقوانين أو المبادرة الشعبية للقوانين : Proposition de lois ou initiative populaire de lois.

هو طريقة دمتورية تسمح ثعدد معين من الناعين اقتراح قانون وتقديمه للبرلمان لماقشته والبت في، غير أن شكل الاقتراح قد يكون معقدا باشتراط تقديمه مبوبا ومصاغا في مواد أو يكون عاما الاقتصار على تبيان موضوعه أو الفكرة التي يدور حولها ويترك الأمر للرلمان لصياغته ووضعه في شكل مواد، ثم مناقشته واتخاذ موقف بشأبه بالموضة أو الرفص، غير أن الدساتير تختلف فيما بينها، فقد تكتفي بموافقة البرلمان لكي يكتسب القانون الموافق الالزامية بان يصبح نافذ المفعول، وقد تتطلب عرض القانون الموافق أو المرفوض على الشعب وعندها تكون الكلمة الأحبرة للشعب ولا يكون امام البرلمان الا الانصباع لرأى الشعب (بالموافقة أو الرفص)، بل قد تنص البرلمان ويعرضان على الشعب (اقتراح قانون آخر مواحه للثاني من قبل البرلمان ويعرضان على الشعب (اقتراح الشعب واقتراح البرلمان) للمفاضلة ينتهما مما يؤدي الى ابعاد الاقتراح الذي رفص والتقبد بدلك الذي لقي قبولا

وقد وجد هذا النموذج من التشريع تطبيقا له في ولايات سويسرا في المجالين الدستوري والتشريعي وحتى على المستوى المركزي في المجال الدستوري فقط (مادة 121 من الدستور) حيث يشترط تقديم الاقتراح من قبل 100 ألف مواطن ابتداء من سنة 1977 بعد ان كان العدد المطلوب هو 50 ألف، ومن ثم يعرض النص على البرلمان (الفيدرالي) للموافقة عليه كما نجد نظام الاقتراح في معظم الدويلات المشكلة لدولايات المتحدة الامريكية ونجد بعضها لا تعرض الاقتراحات الموافق عليها من قبل شعب على البرلمان بل تصبح نافدة وملزمة بمجرد موافقة الشعب عليها.

فعي طل هذا النظام نجد هيئات تمثيلية متنخبة من قبل الشعب تمارس السبطة ماسمه ولحسابه كما هو الحال في النظام النيابي، لكنه الى جانب ذلك يعتمد مشاركة الشعب المباشرة في ممارسة السلطة بطرق مختلفة.

وتنبدى مظاهر مشاركة الشعب في تسيير شؤونه العامة الى جانب البرلمان في الآتي :

أولا: الاعتراض الشعبي على القوانين:

بقصد بالاعتراض الشعبي حق مجموعة محددة من المواطنين الاعتراص حلال مدة معنة على القوانين التي وافق عليها ممثلوا الشعب واكتسبت العنفة القانوية وبقي امر سريانها معلق على عدم الاعتراض عليها خلال المدة المحددة في الدمنور بمرور تلك المدة تصبح نافدة المفعول.

اما اذا اعترض عليها عدد يساوى او يفوق العدد المحدد، فانها تعرض على الشعب لاحذ رأيه بشأمها ويؤحذ باغلبية الاصوات المعبرة، اما الممتعين او المتغيبين فتعتبر اصوائهم غير معارضة، ومن ثم فان نسبة المعارضة تحسب مى عدد المسحلين دون اعتبار لما اذا كانوا قد عبروا عن رأيهم أم لا.

والملاحظ ان الأعتراض على القانون، وان توفر العدد المطلوب أو الكثر، فان ذلك لا يؤدي الى اسقاط القانون الموضوع من قبل البرثمان وانما يوقف نعاذه الى ان يدلي الشعب برأية فيه وعندها يصبح نافذ المفعول أو ملنى بحسب نتيجة الاستفتاء.

والامثلة على نطام الاعتراض الشعبي قليلة واخذ به أول الأمر دستور 1793 القرنسي الذي حدد المدة بأربعين يوما بعد موافقة البرلمان على القابون (25).

الإستفناء الشعبي : Référendem populaire.

بقصد بالاستفتاء الشعبي الاحتكام للشعب في امر معين قد يكون مشروع أو اقتراح قانون (دستور أو قانون عادى) أو موضوعا يتعلق بسياسة الدولة، وهذا معناه ان موافقة البرلمان ادا كانت مشروطة في الدستور، لا تكفي وانما يجب حتى يكتمب الموضوع القوة الالزامية موافقة الشعب عليه.

وإذا قلنا بان الاستفتاء تتعدد مواضيعه ضعنى ذلك ان له صورا

صور الاستفتاء الشعبي :

للاستفناء الشعبي صور ثلاث، فقد يكون استفناء شعبيا دستوريا وعندها يسمى بالاستفناء الدستورى، وقد يكون تشريعيا يتعلق بقوانين عادية ويسمى عند ذاك بالاستفناء التشريعي، وقد يكون سياسيا يتعلق بموضوع له صلة بقرار أو خطة معينة في مسألة من مسائل السياسة العامة للدولة.

وقد يكون هذا الاستفتاء سابقا أو لاحقا على عرض الموضوع على البرئمان.

وتجدر الملاحظة أن الاستفتاء يختلف عن الاعتراض في كون الاخير بهدف الى الفاء قانون، أما الأول فالهدف منه الموافقة. كما أن الاستعتاء يختلف عن الاعتراض في كونه يعتد بموافقة الأغلبية أو معارضتها اعتمادا على الأشخاص المعبرين عن رأبهم أى الذين صوتوا فقط، في حين أن الاعتراض يعتد باغلبية المسجلين موافقين أو غير معترضين على الاقل.

مدى الزامية الاستفتاء :

ينقسم الاستفتاء من حيث مدى الزاميته الى استفتاء اجباري بنص الدستور حيث لامجال أمام مؤسسات الدولة الا عرض الموضوع على الشعب لأخذ رأيه فيه، والمثل على ذلك اشتراط استفتاء الشعب في تعديل للدستور، ففي هذه الحالة يكون الاستفتاء اجباريا بحيث لايصح التعديل دستوريا الا باستفتاء الشعب حوله. قد يكون استفتاء اختياريا وفي هذه الحالة فان الدستور

يترك الأمر لمؤسسات الدولة المختصة (رئيس الدولة أو البرلمان أو عدد من الناخبين) لاتخاذ قرارها يشأن اللجوه أو عدم اللجؤ الى الشعب.

كما تجب التفرقة بين انواع الاستفتاء من حيث قوتها القانونية، فهاك الاستفتاء الملزم الدي يجبر مؤسسات الدولة على التقيد متاتجه، وهناك الاستفتاء الاستشاري الذي لا تنقيد تلك المؤسسات بنتائجه، وان كان دلك سيعود بالاثر السلسي عليها، ذلك أن عدم مراعاة رأي أعلية الشعب قد يفيد عدم تقتها في الشعب مع ما يترتب على ذلك من تعارض مع المبدأ القاضي بأن مؤسسات الدولة تعبر عن ارادة الشعب.

التميز بين الاستفتاء referendum والاستفتاء الشخصي أو السياسي plébuscite فالأول يقصد به عرض موضوع معين على الشعب للادلاء برأيه فيه وأما الثاني فالمراد مه معرفة رأي الشعب حول شخص معين(186).

والحقيقة أن التفرقة بين الصورتين واضحة من حيث أساب واهداف اللجوه الى استفتاء الشعب.

فالسبب والهدف في الاستفتاء الشعبي هو اشراك الشعب تسيير شؤون الدولة فعليا والمحافظة على الديمقراطية وتعميقها، في حين أن السبب والهدف في الاستفتاء الشخصي هو تغطية الممارسة الديكاتورية ومحاولة اضماء صفة الشرعية على تصرفات الحاكم باعلان التأييد له أو الموافقة على مشروعاته التي لاتعرض على الشعب الا اذا تيقن الحاكم الديكتاتور بأن الشعب ليس له الخيار وأنه مجبر على الموافقة أو الرفض سايريده الحاكم ويدعم موقعه وزعامته التي صحها لفسه بالقوة والبطش وكبت الحريات، وهذا ما فلاحظه في أنطمة الدول النامية حيث قائد الحركة الانقلابية يتولى فيها السلطة عن طريق القوة والعنف للقضاء على معارضيه يحكم البلاد بقسوة ويضفي على نفسه صفة المنقد للبلاد وزعيمها مواعدا شعبه بدمئور واحترام ويضفي على نفسه صفة المنقد للبلاد وزعيمها مواعدا شعبه بدمئور واحترام الحقوق والحريات وهو وعد يمكن وصفه بأنه بين قوى وضعيف، لأن الحاكم حينذاك نجده يفرض شروطه ولا يجد الشعب الا الموافقة، لأنه يرى في

⁽⁸⁶⁾أنظر : الفكائرة فيد النسيد مثلَّىء ومعنى تقلَّل، وسند مصلور النزم السابق، ص : 116 من التَّسم التاني.

الحاكم صورة والمنقدو، عبر أنه بعد أن يستنب له الرضع تجده يضع دستورا (حتى لا نقول يسح دستورا) للشعب ويكون هو المرشح الوحيد لرئاسة اللنولة والحكم وفقا لتلث الوثيقة التي أعدت من قبله كبذلة خاصة له، فلا يجد الشعب أمامه إلا الموافقة عبى تولى الحاكم السلطة بطريقة شرعية ووفقا للستور غير له من الاستمرار في الحصوع لنحكم غير الشرعي أو تحمل نتائج معارصته لأسلوب الحكم الذي طرحه الحاكم عليه، ومن ثم يكون الاستفتاء شخصيا أكثر منه شعبيا لأن الاختيار يكون اصلا على الحاكم ومشروعه.

كما بجب أن بالاحظ بأن انظمة الدول النامية كثيرا ما تطرح مواضيع عامة وعامصة لاستماء شعوبها عبيها مستعملة في ذلك وسائل الاعلام المحتلفة لعرص بجاحها ونتيجة عموضها يبحد كل موطن ما يتماشى مع اتجاهه أو لا يحد فيها معارضة واصحة لاتجاهه كما تفسره وسائل الاعلام، اصف الى ذلك تفشى الأمية وانتعام الساقشات الديمقراطية، قان الشعب لا يجد أمامه الا الموافقة على رأي الحاكم الذي لا يكتفي بتشويه الرأى العام واتجاهه وكيت الحريات وتركيز السلطة، بل انه يلجأ الى تزوير ننائج الاستفتاء، اد لا يجد في هذه الانظمة الا نادرا نسة الموافقين على مشروع الحاكم تقل عن 95٪ من المسجلين، وهو ما يلاحظ أيصا في الأنظمة الاشتراكية، مع ال هذه السبة بصحب تحقيقها نتيحة للعيابات وتنقل المواطنين داحل البلد وخارجه، الى جانب الوقيات التي يصعب حصرها اثناء ايام الانتحاب لمعرفة نستهم، فضلا عن احتمال وقوع الاخطاء في الحساب والمعارضين الدين لا يرد ذكرهم احيانا، مما يؤدي الى التأكيد بان السب المعلة في هذه الدول هي نسب مبالع فيها وغير مقبولة منطقيا مع مايترتب على ذلك من تأكيد انتقاه الديمقراطية الحقة في هذه الانظمة.

إقالة المنتخبين (النواب) :

تأكيدا للديمقراطية وحكم الشعب وارتباط النواب بناخبيهم، جاءت بعض الدساتير مقررة حتى الشعب في الدلة النواب ادا ما تبين له أمهم حرجوا عن الهدف الذي اختيروا من احل تحقيقه، وحفاظا على استقرار النظام وتجنبا

لأى تصرف عير موضوعي، فإن الدماتير تشترط لممارسة هذا الحق موافقة وتوقيع نسبة معينة من الماخيس كالربع أو الحمس (6)، غير ان هذا الاجراء ولو تحقق بأن اقبل نابا مثلا، فإن ذلك لا يعني أنه أبعد عن الحياة السياسية بل من حقه ان يترشح بعد اقالته للانتخابات الموالية ولنعس المنصب الذي أقيل منه، وفي حالة نجاحه فإن المتسبين في عزله يغرض عليهم دفع مصاريف اعادة انتحابه كحزاء لتصرفهم غير السليم، وتجنبا لمثل تلك التصرفات وضمانا لتسديد الغرامة فإن الدساتير تقر ضرورة دفع كفالة مالية من قبل المطالبين بالإقالة بحدد مآلها بعد النتائج الانتخابية، قاما ان تعاد لاصحابها ادا لم يغز المقال، أو تسدد بها نفقات اعادة انتخابه أذا نجع.

الحل الشميي :

يقصد بالحل الشعبي حق عدد من افراد الشعب طلب حل المجلس المنتخب من قبل الشعب.

ومن هنا يمكن القول بان الحل الشعبي للمجلس البيابي لا يقتصر على اقالة نائب وانما يمتد الى المجلس بأكمله، كما ابه يختلف عن طريقة اقدلة النائب في أن طلب الحل ليس هو الاحراء الأول والبهائي، دلك انه مرتبط بشرط عرض الطلب (مقدم من قبل عدد من المواطين) على الشعب للادلاء برأيه، فإما ان يؤكد الطلب فينحل المجلس واما أن يعارض فيعتبر ذلك بمثابة تجديد للثقة (68).

⁽⁸⁷⁾أنظر : در فؤاد العقارة الدريع السابق، ص : 351.

[،] البلاحظ أنه الاقالة Recall في الزلايات البتينية الابريكية لا تقصر على النواب بن تقسل ايميا البوظفين والقمياة المنتخب

⁽⁶⁸⁾ تأخط بهذا الاستوب بعض الرلايات السويسرية.

عزل رئيس الجمهورية :

يقصد بهذا النظام تقرير حق الشعب دستوريا في عزل رئيس الجمهورية ادا بان للشعب انه حاد عن المهمة التي لأجل القيام بها، غير ان هذا الاجراء لا يكون نهائيا ولا ينتج آثاره الا بعد موافقة اغلية الشعب على ذلك بعد موافقة مجلس الواب. وقد اشع هذا الأسلوب في عرل رئيس الجمهورية في دستور فيمر الألماني 1919، وادا عارض الشعب ذلك حل مجلس الواب الراشاج كحزاء على طله الدي عارضه وعد ذلك بمثابة تجديد قارئيس.

تلك اذن هي مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة، غير ان هذا لايعني بانه يجب الاعتراف بكل الأساليب السالمة الذكر، وانما يكتفي تواهر بعضها فقط لكي يتحقق نطام الديمقراطية شبه المباشرة.

تقييم اساليب الديمقراطية شبه المباشرة:

اذا كان الطام شبه المباشر بمناز في كونه يمكن الشعب من مشاركة هيئاته المنتخبة في ممارسة المسلطة، ويقلل من تاثير الاحراب في توجيه الراي العام واستحواذ المجالس المنتخبة على السلطة طيلة مدة انتخابها، وانه كدلك يحقق الانسجام والتطابق بين رأي المجالس المنتخبة والشعب حول القوانين بحيث لايترك الامر للرلمان الذي قد لايعبر في بعض الاحيان عن رأي الاغلبية عن الشعب، وأنه أخيرا يساهم في استقرار الحكومة والحكم الشرعي بعيدا عن الحل الشعبي أو الثورة أو الانقلاب، فإن هذا الاسلوب الشرعي بعيدا عن الحل الشعبي المرتفع والخبرة، وهو شرط لايتوفر لدى اعلية الشعب كما ان المواضيع التي تعرض على الشعب لاتاقش وان نوقشت المنا على مستوى مناقشات النواب في المجلس النيابي. وهناك ايضا من يرى بان هذا النظام يؤدي الى تزايد دعوة الناخيين للادلاء برايهم في مواضيع كان من المفروص تركها للمجالس التي تم انتخابها لهذا العرض مما يقلل من هيبة تلك المجالس من جهة وتربع في نفوس الناخيين روح الملل

والنفور وبالنالي العروف عن الادلاء بالرأي، اضع الى دلك تزايد نعقات الدولة حيث تحصص اموال طائلة لنلك الحملات والادلاء بالرأي.

ورغم وجاهة هذه الانتفادات، الا انها مع ذلك غير كافية لتحطيم ايحابيات هذا العظام، ذلك انه يمكن تلافي تلك الانتفادات بمراعاة بعض المسائل منها تبحنب اللحوه الى الشعب في كل مرة وفي كل الحالات والاقتصار على طرح مواصيع همة عليه تجليه مع اشعاره بالمسؤولية الملقاة على عائقه فضلا على تبسيط الموصوع حتى تتمكن على الاقل الاعلبية من فهم مضمونه وهدفه.

كما أن الانتقادات الموجهة لهذا النظام بشأن مناقشة المواضيع المعروضة عليه بطريقة بسيطة وغير حدية، فان هذا المأخذ يمكن ابضا تلافيه بواسطة وسائل الاعلام المختلفة التي تطلع الشعب على وجهات النظر المختلفة مما يسمح له في الأخير من تكوين رأي جاد حول الموضوع.

⁽⁶⁹⁾ الدكائرة عبد البديد مترفيء حسمين خليلء البرجع السابق، ص : \$11.

العصل الاول التمثيل الشعبي

ويشمل تطور التمثيل الشمبي ومضمون الإنتخاب وطرق استعماله.

المبحث الأول : تطور التمثيل الشعبي :

ماد في العصر القديم خلام يسمى بالديمقراطية المباشرة الذي يعني تسيير شؤون الدولة بواسطة الشعب مباشرة دون انابة غيره، وقد ساد هذا النطام في اليونان حيث كان يجتمع المواطنون الأحرار في شكل جمعيات كالجمعية الشعبية Ecicsa لاتخاذ القرارات الضرورية لتسيير شؤونهم، فضلا عن تعين القضاة ومراقبة مجلس الخمسمائة. وبعد انهيار هذا النظام ساد الحكم الفردي باستثناء فترات معينة في روما والدولة الاسلامية الى أن جامت الثورة الفكرية التي اعتمدت الديمقراطية كأماس للحكم الشعبي وارتبط مفهومها الفكرية التي اعتمدت الديمقراطي بالانتخاب، حتى أن الكتاب المحدثين لا يطلقون تسمية النظام الديمقراطي الا على تلك التي يتم فيها انتحاب الهيئات الحاكمة بواسطة الشعب. وقد استطاعت البرجوازية أن تعرض هذا المبدأ للقضاء على السلطة الرراثية استطاعت البرجوازية أن تعرض هذا المبدأ للقضاء على السلطة الرراثية والأستقراطية والدينية، الا أنها كانت متخوفة هي الأخرى من الطبقات الشعبية فحاولت وضع قود على الانتخابات حفاظا على سلطتها ومصالحها، ولكنها أفرت أن الأفراد احرار ومتساوون، وأنه لا يحق ونقا لذلك أن يسيروا من طرف شخص واحد دون الرضا عنه بالانتخاب عليه.

الباب الشائث مميزات الديمقراطية

لعل ما يميز الديمقراطيات بصفة عامة هو قيامها على قواعد تتمثل في التمثيل والانتخاب الشعبي بواسطة الاقتراع العام لممثلي الشعب وسنتولى دراسة هذه النقاط الثلاث فيما يلي :

- 100 -

والحقيقة ان الرأيين تقصهما الدقة، فاعتبار الانتخاب حقا شحصيا يحول دون تقييده، مع أن المشرع يستطيع تقييده وتنطيمه. أما اعتباره وظيفة فان ذلك لا يمنع المشرع أيصا من توسيعه على أكبر عدد من المواطيين بامم المصلحة العامة، وان كان العض يتساءل ايضا عن مدى شرعية تنظيم المشرع توظيفة هي التي كانت مبيا في تشأته أو ظهوره.

وقد ظهر نتيجة لذلك موقف جديد كيف الانتخاب على انه سلطة قانونية يقررها المشرع للمواطنين للمشاركة في احتيار السلطات العامة في الدولة. فالسلطة القانونية مقررة من أجل الجماعة وليس من أجل الفرد، وللمشرع صلطة تعديل مضمونها وطرق استعمالها.

المبحث الثالث : أساليب أو نظم الانتخاب :

توجد عدة أساليب أو نظم للانتخاب يمكن اجمالها فيما يلي :

أولاً : الاقتراع المقيد والاقتراع العام :

أ ـ الاقتراع المقيد : لم يظهر الاقتراع العام في الدول الديمقراطية الا معد
 تطور اصاب الاقتراع المقيد⁽¹⁰⁾ الذي أخذ شكلين أساسين :

القيد المالي وقيد الكلامة: وهما القيدان الواردان في الدستور أو قانون الانتخاب الدان يتطلبان توافر شروط معنية في الشخص حتى يتمكن لا من ممارسة هذا الحق، وأهم هذه الشروط هي توافر مصاب مالي معين أو كفاءة أو هما معا.

القيد المالي: فبالنسبة لتوافر مصاب مالي معين نجد أن القانون يشترط، لكي يمارس المواطن تلك السبطة، أن يكون مالكا لثروة مالية معينة قد تكون نقدية أو عقارية، والسبب في ذلك، أن الثروة تربطه أكثر من غيره بالوطن، وأنه يساهم حلاقا لعير المالك في تحمل مفقات الدولة وله المصلحة في الدفاع عن الوطن، كما أن امتلاكه لتلك الثروة تدل على كفاءته في ادارة شؤون الدولة لأنه أثبت قدرته في ادارة وحفظ أمواله، وهذا ما عبر عنه أحد الكتاب الفرنسين في القرن 19 René Remond بقوله:

(91)أنظر: در ثريت يعني، البرجع البنايق، ص: 201-216

وللتوفيق بين الحرية والمساواة، من جهة، والقيود التي يجب فرضها على الاتخابات في حالات معينة ادا كانت تهدر مصالح الطبقة الحاكمة اجتهد الفقه وجاء بنظريات تتماشى والمبدأين وهما نظرتين الوكالة الالرامية والوكالة العامة التي سبق الحديث عنهما.

المبحث الثاني : مضمون الانتخاب :

لقد عرفت نظم الحكم القديمة والحديثة وخاصة الديمقراطية الليرائية مها الانتخاب، الا أن هذه الوسيلة أشتهرت في النظم العربية نتيجة استحالة تطبيق الديمقراطية المماشرة بعد أن انتقدت من قبل الدولة اليونائية القديمة باعتبارها لا تحفق المساواة بين المواطبين في تولي السلطة، فاعتمدوا القرعة في تولي الوظائف العامة، وكذلك الديمقراطية المباشرة في ممارسة السلطة تكون بواسطة الجمعية الشعبية المكونة من المواطنين الأحرار.

والانتخاب كما سبق أن رأينا كيف من قبل البعض على أنه حق، في حين ان البعض الآخر اعتبره وظيفة وقد استد الصار الرأيين على حجج يمكن اجمالها في الآتي :

الرأي القائل بأن الانتحاب حتى شخصي لكل مواطن نتيجة تمتعه بحقوق سياسية الى جانب الحقوق المدنية، وبالنالي امتلاكه لجرء من السيادة يمارسه عن طريق الانتخاب، مما يقرر حتى الاقتراع العام وعدم حرمان أي مواطن يتمتع بالحقوق السياسية من ممارسته، وكذلك له حرية استعماله أو الامتناع عن ممارسته.

أما الرأي القائل بأن الانتخاب وطيفة فيرتكز على وحدة السيادة غير الفابلة للتجرئة مما يحرم المواطن من التمتع يحق الانتحاب، فالمواطون من التمتع يحق الانتحاب، فالمواطون يمارسون وظيفة كلفوا بها من طرف الأمة التي لها الحق في تحديد من يمارس تلك الوظيفة مواه نتيجة انتماءاتهم الوظيفية أو المالية، وكذلك اجبارهم على ممارستها. (90)

⁽⁹⁰⁾أطراد نوي لطيف البرجم المايق، من 196-97

ن آغاز : Guchet Op. Cit. pp. 151 - 152

Masclet (J.C.), Le depute sous la ve republique, L.G.D.J., Paris, 1979, (thèse d'Eus), p.5 Juli .

"" التميير بين المواطن وغيره، فلا يعقل مساواة الأثنين في ممارسة المحقوق الأساسية المتعير بين المواطن وغيره، فلا يعقل مساواة الأثنين في ممارسة المحقوق السياسية، بل ان معظم الدول تأمير حتى بين المواطنين الأصليبي والمتحسن عدث تشترط ضرورة انقصاه مدة معينة تسمح للمتجسن بالارتباط أكثر بوطعه

الجديد واختبار مدى اخلاصه له.

2. شرط العبس: لقد كان ابعاد النساء عن ممارسة حق الانتحاب أو الاقتراع العام أمرا مقبولا لذى معظم الدول حتى المتقدمة منها، حيث لم تكن تسمع الا للرجال بممارسة ذلك الحق، ولقد كانت أول دولة اعترفت بعق السناء في الانتخاب هي نيوزلدا سنة 1892، والرويج سنة 1907، وأستراليا سنة 1914، والدانمارك سنة 1915، والسويد عام 1920، ثم الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1920، وقد اعترفت به بعص ولايات الولايات المتحدة الامريكية ابتداء من سنة 1890، ثم امتد هذا الحق الى يريطانيا سنة 1928، وفرنسا سنة 1944.

ولعل السبب الذي دفع بالمشرع الى عدم الاعتراف الا مؤخرا للساء بهذا الحق هو اعتقاده بأن هباك اختلافا في الادوار التي يلعها الجنسان، وهو ما أقرته الاستفناءات التي وقعت في سويسرا التي لم تعترف للساء بحق الانتخاب على المستوى الفيدرالي الا منذ 1971. (٥٥)

3 ـ شرط السن : تشترط كل القوانين الانتخابية في العالم ضرورة توافر سن معينة لكي يصبح المواطن ناخبا، واد كانت هذه القوانين تختلف فيما بينها حول السن المحددة وهي تتراوح غالبا بين 18 و 25 سنة. (64)

شرط التمتع بالمحقوق المدنية والسياسية : ان انتفاء ذلك الشرط يسمع للدولة بحرمان فئات معينة من المواطين من ممارسة حق الانتخاب والتي يمكن حصرها فيما يلي : "On n'accedera à la plenitude des droits politiques qu'au dessus d'un niveau déterminé de plenitude attesté soit par le montant de revenu annuel, soit par . (182) la somme des impôts à acquitter"

الا أن هذا القيد كان يخالف مبدأ المساواة ويسمح لطبقة

الا أن هذا القيد كان يخالف مبدأ المساواة ويسمح لطبقة البورحوازية بتولي السلطة والعاد غيرها، مما كان سبنا في الغاء هذا القيد باستناء بعض الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الامريكية العرص منه ابعاد السود من ممارسة حق الانتخاب.

قيد الكفاءة: أما تقيد الانتخاب بالكفاءة فيهدف الى منح سلطات أوسع للمواطن لكفء على المواطن البسيط، ومثل ذلك اشتراط قانون الانتخاب مسترى من التعليم أو شهادة معينة. وقد اتبعت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية بالجنوب، كذلك كانت تشترط للتمتع بحق الإنتخاب أن يكون المواطن ملمًا بالقراءة والكتابة أو يكون قادرا على تفسير الاستور.

والملاحظ أن هذه الطريقة اذا كانت تتنافى هي الأخرى مع الديمقراطية الا أنها استعملت في بعض الدول مثل فرسا في عصر الملكية سنة 1830 التي اعترفت لأعضاء الأكاديمية وصباط الصف من أجل التخفيف من شرط النصاب المالي بحق الانتخاب.

وتظرا للعيوب السالف ذكرها وصغط الرأي العام، ظهر أسلوب الاقتراع العام أول الأمر في سويسرا سنة 1830 وفي فرنسا سنة 1848 ثم ألمانيا سنة 1871 وبريطانيا سنة 1918.

ب مالاقتراع المعام : اذا كان الاقتراع العام قد ساد في معظم دول العالم ،
 الا أن هذا لا يعني انتفاء قيود معينة تعرض على الشحص لممارسة حق الانتخاب.

(92) أنظر : Cité pur Gochet, Op. Cit., p. 151.

⁽⁹³⁾أتثار : هوريو، البرجع البايل، ص : 257.

⁽⁹⁴⁾أنظر : هورود الدرجع البابق، ص - 258.

قلة وانعدام التمييز : تحرم القوانين على الأطفال والمصابين بأمراض عقلية ممارسة حتى الانتحاب لانعدام التمييز، الا أنه تجب التفرقة هنا بين الأطفال الصغار الذين لم يلغوا من الرشد والمواطنين الذين بلعوا هذا السن لكنهم لا يتمتعون بقواهم العقلية ، فهؤلاء لا يحتى لهم ممارسة هذا الحتى طالما بقي العارض متوفرا. ولتجنب تعسف الادارة تتطلب القوابين أن يقرر هذا العارض ويرفع من جهة قضائية.

- الأشخاص المحكوم عليهم: ان القوانين تنص على حرمان مرتكبي الجرائم المحله بالشرف من الانتخاب، ونظرا لخطورة هذا الهيد فانه يتطلب ضرورة تحديد الجرائم السائعة تجنبا لتعسف الادارة التي يمكن أن تعتبر كل تصرف مخالفا للقابون كقانون المرور مثلا، أو أن المخالف لسياسة الحكومة بمثابة جريمة مانعة لممارسة حق الانتخاب، مما يؤدي الى حرمان كل من يرفع صوته ويدلي برأيه ضد النظام فيبعد عن الديمقراطية ويصح الانتخاب مجرد عملية شكلية لا قيمة لها.

أعضاء الجيش . ان بعص الدول تحرم الجيش من الانتخاب مثل الجمهورية العرنسية الثالثة بدعوى أن الغرض من ذلك هو ابعاد الجيش عن تأثير الصباط من جهة ، وابعاده من التدخل في الأمور السياسية واقتصار دوره على الدفاع عن التراب الوطني من جهة أحرى. وقد عبب على هذا القيد أن حرمان الجندي من الانتخاب يعني انتقاص صفة المواطنة عليه رغم أنه يقوم بدور أكثر من المدني ، فضلا عن أن تطبيق الخدمة العسكرية ومشاركة الجيش في التنمية الوطبية يقضي على هذا القيد، الأن الجندي لم يعد مرتبطا بواجب الدفاع وحماية الوطن فحسب ، بل أصبح ملزما بالمشاركة في التنمية الوطنية في جميع المجالات.

النيا : الانتخاب والطابع الديمقراطي للانظمة السياسية :

يعتبر الانتخاب أداة من أدوات ممارسة السلطة والمراقبة التي يمارسها الشعب على مؤسسات الدولة لا سيما التداولية منها.

وما من شك في أن الانشعال الأساسي بشأن العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والأنظمة السياسية يتمثل في مدى ضمان الأولى للطابع الديمقراطي للثانية، دلك أن العظام الانتخابي عصر من عناصر العظام السياسي ككل، ولا يمكن اعتبر الانتخاب بالتالي مجرد اختيار شخص واسا هو اختيار برمامج واتجاه معين، ويما أن العظام الانتخابي له علاقة تكاملية مع النظام السياسي، فإنه بالضرورة يؤثر على الأحزاب السياسية سواه بتوزيعها أو زيادة عددها أو تضييقه.

وبما أن النظام الانتخابي يتحقق بموجب نصوص قانونية تسمى بقانون الانتخابات، فإنه ينبغي علينا محاولة تقديم تعريف لذلك القانون، إنه محموعة القواعد القانوية المبية لصفة المواطن، بالمفهوم السياسي، والمميزة لمختلف النماذح الانتحابية داخل الدولة وتنظيم سير العملية الانتخابية. وهذه القواعد تختلف من حيث المكان والزمان، لأنها مرآة للطبيعة المعيقة للظام السياسي السائد، ومن ثمة يصعب الخروج باستتاجات مشتركة، لأن القانون السياسي وضع وقل رؤيا حزب أو أحزاب حاكمة وبغرض تدعيم مركزها واعادة هوز مرشحيها، وهذا لا يتجافى مع السياسة وإن كان يؤثر على الديمقراطية.

ومن هنا فإن اعتماد نظام انتخابي معين لا يعني ضمان إقامة حكم ديمقراطي لما للادوات والرسائل الأخرى من دور في الموضوع ولما يعترى المنظم الانتخابية من نقائص لانعدام وحود نظام يحقق اجماعا حوله من قبل الأطراف (أحراب وأحران) المتنافسة. ومع ذلك يمكن القول بأنه لإقامة نظام ديمقراطي مستقر، يجب تجب الانطلاق لدى إقامة أو إعادة تشكيل مؤسسات من أفكار خاصة مسبقة لشخص أو مجموعة حاكمة أو مؤثرة أو من تجربة دولة ما، وإنما يجب مراعاة الطروف السائدة والآراء المختلفة (المؤثرة وذات المصلحة والمهتمة) وما يطمع اليه المجتمع ويكرس سيادته في اختيار النظام والمؤسسات والأفراد.

واذا كانت هناك كما ذكرنا شروط معينة لممارسة حتى الانتحاب، قان الذي لاشك فيه هو أن المواطن لا ينقى منتظرا الى يوم الانتحاب للتأكد من

أنه يتمنع أو هو محروم من دلك الحق بل على الادارة ان تقوم قبل ذلك بفحص سجل السكان ومدى تمنعهم بحقوقهم السياسية، وعلى ضوه ذلك البحث تصع قائمة تتضمن المواطنين دوي الحق في الانتحاب وفقا للقوابين المحددة لتلك العملية والجهة المحتصة، وهي القائمة التي تخضع دائما بصفة دورية للزيادة أو للتقصان حسب الحالات، عادا عقد أحد الأشخاص حقه في الانتحاب نتيجة عدم توافر الشروط القانوية شطب اسمه من القائمة والعكس اذا توفرت الشروط المحددة أضيف لها، وادا كن من شأن هذه العملية المساس بحقوق المواطنين، فإن القوانين الانتحابية تعرض على الادارة بشر هذه القوائم وحق المواطنين في مراقبة أعمالها والطعن فيها أمام الجهة المحددة.

كما أن الادرة التي تقوم بتقسيم البلاد الى دوائر انتخابية خاصة اذا كان الأمر يتعلق باسخاب أعصاء البرلمان فتمسح مقاعد معينة لكل دائرة حسب عدد السكان أو أهمية المسطقة، ويبغي أن تحدد الدوائر بقانون ينطبق مع التقسيم الادارى للدولة حتى لا تترك بد السلطة التنفيذية دون فيد فتقسم الدولة الى دوائر وهقا لما يتامشى وسياستها ويحقق إضعاف المعارضة وذلك بواسطة تمزيقها الى عدة دوائر لا يمكمها من التأثير على الانتحابات.

وتجدر الاشارة الى انه لتحقيق الديمقراطية وتشكيل برلمان تمثل فيه كل مصالح واتجاهات الشعب، يجب أن تقسم اللبولة الى دوائر صعيرة قدر المستطاع حتى يتسنى للشعب معرفة المترشحين وبالتالي يتحمل مسؤولية اختيار نوابه، إلا أن هذه الطريفة يشوبها عيب خاصة في اللبول ذات التعداد السكاتي الكبير، اذ أن تقسيم الدولة الى دوائر صغيرة يؤدي الى كثرة النواب مما يعرقل عمل البرلمان ويقعل من فعاليته بسبب تأثر الواب بالجهة التي يتعون اليها.

الثا ـ الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر : (95)

إن الانتخاب المباشر هو ذلك الذي يقوم به الناخبون مباشرة لاختيار ممثليهم. أما الانتحاب عير المباشر فهو الذي يقوم به جمهور الناحبين باختيار

(95)أنظر : هـ. لريت بدي، البرجع البابق، ص : 220 ـ 226

مندوبين عنهم يتولون انتخاب ممثليهم من المترشحين، فالطريقة الألى تكون على درجة واحدة، في حين أن الثانية تكون على درحتين.

والمتفق عليه أنه نظرا لتعدر ممارسة الديمتراطية المساشرة، فان الطريقة الأقرب هي الانتخاب المباشر، إد أنها تمكن الماحبين من احتيار ممثليهم دون واسطة، اللهم الا ما ثعلق بدور الأحراب ورسائل الأعلام فيكون بذلك البرلمان ممثلا للامة، فصلا عن تجب الضغوط التي يمكن أن تمارس على الناخبين كثرة عددهم.

ومع ذلك فإن الانتخاب غير المباشر رغم أن ممارسيه يخضعون لتأثيرات الأحزاب وذوى المصالح الا أنه يمكن المدويين من معرفة المترشحين أحسن من الناخبين في الأسلوب المباشر، الى جانب صلاحيته في اللمول النامية نتيجة ضعف الوعي السياسي لدى أعلية أفراد الشعب بحلاف الدول المتقدمة.

ونتيجة لعيوب الانتخاب غير المباشر فانه استبعد من التطبيق، اللهم الا في الدول التي نها مجلسين، فيتم عالبا احتبار أحدهما بالطريقة المباشرة والثاني بالطريقة غير المباشرة.

رابعا . الانتخاب الفردي أو الاسمي أو على الاسم الواحد Scrutia uninominal والانتخاب. القائمة (60). Scrutia de tiste

الانتخاب الفردي أو على الاسم الواحد يكون حيث نقسم الملولة الى دواتر انتخابية صغيرة ثمثل بنائب واحد، فيكون على الناخبين التصويت على شخص واحد لاغير. وبمتاز سماطته حيث تسهل مهمة الدحب في اختيار الشخص الدي يراه أهلا لتمثيله وهذا بفضل انتقسيم الصغير للدائرة الذي يسمح للماخب معرفة المترشحين معرفة حيدة. أما عبويه فتتمثل في احتمال تفضيل المصالح الشخصية على المصالح الوطي من حاسد الماحد وكذلك

⁽⁹⁰⁾أنظر : هم هوروه المرجع المايق، ص : 204

سأنظر : قد ثروت يدريء البرجع السابق، من : 226 ـ 231

بأنظر : هـ. ترين لطيف، البريغ السابق، ص : 108 ـ 109

سهولة ارتشائة، فصلا عن احتمال تدخل الادارة بما لها من سلطة للضعط عليه نتيجة صغر الدائرة.

أما الانتخاب بالقائمة فيكون حيث تقسم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة يمثلها عدد من الواب يقوم المنتخبون باحتيارهم من بين الأسماء المدرجين ضمن القائمة أو القوائم الانتخابية التي تحتلف باحتلاف الأنظمة.

فهناك نظام القوائم المعلقة listes bloquées ونظام قوائم المزج المزج Système des bstes panachage. في المحالة الأولى يخير المنتخب بين احدى القوائم بكاملها دون شطب فيها أما في المحالة الثانية قانه غير مقيد بقائمة معينة حيث يحق له أن يختار الذين يراهم أهلا لتمثيله سواء من قائمة واحدة أو عدة قوائم.

ويمتاز هذا الأصلوب يعدم معرفة الناعبين للنواب مما يحقق استقلاليتهم وعدم الضغط عليهم واعتارهم يستلوب الأمة وهو ما يتطابق والطام النيابي، وبالمقبل يقلل من ضغط المرشحين والادارة على هيئة الناعبين مما يحقق استقلاليتها وحربتها، كما يمتاز بكونه يجعل من الانتخاب منافسة من أجل تطبيق برامج وتحقيق أهداف بدلا من المنافسة بين الأفراد في الانتخاب، الفردي، فضلا عن تمكين الناخبين من حربة الاختيار في الانتخاب بالقائمة عكس الحال في الانتخاب الفردي.

ورغم هده المزايا فإن هذه الطريقة لم تحل من الهيوب، لعل أهمها أن الأحزاب كثيرا ما تضع على رأس القائمة شخصا معروفا بنخدع به الناخبون لارتباطه بالحزب أكثر من مصلحة الأمة، وأن عدم معرفة المرشحين من قبل الناخبين لا يحقق التمثيل الحقيقي للرأي العام وبالتالي الأمة.

خامساً ـ الانتخاب العلني والانتخاب السري : (٥٦)

لقد كان الانتخاب العلني قديما مفضلا، فهو على حد قول روبسبير Robespierre أسلوب يطور شجاعة المواطن وحسه المدني، ويمكن المواطنين العمالحين من مراقبة الانتهازيين. لكن التطور أثبت عجزه بحيث يسمح

للسلطة وذوي النفود بكل أنواعه الانتقام من المعارضين، وهو ما أدى الى تعضيل التصويت السري الذي يبعد المواطن عن كل أنواع تلك الضغوط.

كما أن القوانين الانتخابية، ضمانا لاحترام العملية الانتخابية، كملت للمواطنين حق الطعن في الانتخابات وهو على نوعين :

 الطعن القضائي ويتماشى مع صلاحيات القاضي حيث ينظر القاصي الاداري في فرنسا في تلك الطعون بينما يختص بذلك القاضي العادي في انجائرا.

ـ الطعن السياسي، فتقوم به الجهة المنتخبة ذائها، لأن الانتخاب يدخل ضمن ممارسة السيادة لا يجرز للقاضي التدخل فيها.

⁽⁸⁷⁾ أنظر : قد ثروت يعوي: البرجع السابق: ص: 243 ـ 246.

الساري المقعول، والذي عالما ما ينص على أنه في مثل هذه الحالة يتعين إما اعادة الانتحاب بين الأواثل الذين حصلوا على أعلبية الأصوات أو اعادته بالكامل لكن دون التقيد بسيداً الأعلبية المطلقة وانما يكتمي فيه بالحصول على أكثرية الأصوات.

واذا قلنا بأن هذه الطريقة تتطلب ضرورة الحصول على أكثر من سمف، أي 50 + 1 اداكانت الأصوات 200 أو 50 من الأصوات الصحيحة زائد صوت واحد (99)، فما هو الحل بالنسبة للحالة التي تكون فيها الأصوات الصحيحة فردية، هما نتيجة لعدم امكانية تقسيم الصوت الفردي فائنا نضطر الى الأخذ بفكرة الاكثرمن نصف العدد. ولنعترض أن عدد الأصوات الصحيحة هي 999 فهما الأغلبية المطلقة لا تكون النصف زائد واحد (500،5) وانما العدد المطلوب هو الأكثر أي 500 قما فوق.

2 ـ الأغلبية البسيطة:

أما الأغلبية البسيطة فينتخب فيها المترشح أو المترشحون (حسب المقاعد) الحاصلون على أكثر الأصوات دون الاعتداد سا اذا كانت تمثل النصف أو أكثر أو أقل.

ومهما كانت نوعية الأعليية فان هذه الطريقة تستعمل في الانتخاب الفردي، كما تستعمل في الإنتخاب بالقائمة، وأنها كثيرا ما تحرج بتنائج عكسية في الدور الثاني، حيث يتضامن الصار المرشحين التالين للأول ويمنحون أصواتهم لأحد ممثليهم مما يؤدي الى انهزام ذلك المترشع الذي احتل المرتبة الأولى، ونفس المثال يمكن أن يطبق في حالة تطبيق نطام الانتحاب بالقائمة.

والذي يعاب على هذه الطريقة أنها لا تعطي أية أهمية للأصوات الأخرى رغم أهميتها وبالتالي فانها لا تتفق مع الديمقراطية التي تقتضي أن تمثل جميع فتات الشعب في البرلمان كذلك فان هذا النظام قد يسمح في

الفصل الثاني أساليب تحديد النتائج الانتخابية

ال شبجة الاشحابات تتحدد باحدى الطريقتين المتبعتين من النظم الانتخابية، وهي نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي. (88)

المبحث الأول : نظام الأغلبية :

ان عذا النظام يصلح في أسلوب الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة، وهو الدي يسمح للمرشع أو المترشحين ـ اذا كانت الدائرة يمثلها أكثر من واحد ـ الذين يحوزون على أكثر الأصوات بالفوز في الانتحابات، وهناك صورتان لنظام الأغلية، هما الأعلية المطلقة الانتحابات، وهناك صورتان لنظام الأغلية، هما الأعلية المطلقة

1 - الأغلبية المطلقة :

فالأغلية المطلقة معناها حصول المترشع على أكثر من تصف الأصوات الصحيحة، والا أعيدت الانتحابات مرة ثابية وفقا للنظام الانتحابي

(98)أنظر خوريز، البرجع السابق، من 264

أظر: قد تريت يدري، الدرج السابق، ص: 231 ـ 244 ـ

أنظر : قد مثوليء قد مصفورة قد خابل المرجع السابق، من : 4 4 45

أنظر : د.نوری لطیعیه 109 ـ 110

⁽⁹⁹⁾لاحظة بان هناك من الطلبة من لا يعير بين (5٪ من الأمنوات و 250 زاك صوت واحده مع أن القارق بين الاكين واضح ودر أهنية بالغة عنهمة الذا كانت الأمنوات تعدى 200 صوت، فاذا فرضنا بأن الأصوات المناسسة كانت 20 مايين اللاطلية السطنة هي 10 ملايين وصوت واحد.

الطم ذات الاحزاب المتعددة لحزب بالفوز مع أنه حصل على أقل الأصوات اذا ما قارناها بالأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الأحرى فيكفي حصول حرب معين على 51٪ من الأصوات في دائرة انتحابية للفوز بجميع المقاعد ولا يحصل صاحب سبة 49٪ على أي مقعد، أو أن يحصل على 51٪ من الأصوات في 51٪ من الدوائر قان ذلك يؤدي به الى الفوز بالأغلية البرلمانية رغم أن الحزب المعارض قد يحصل على 90٪ من الأصوات في الدوائر الأحرى وهذا ما يتعارض مع النطام الديمقراطي مما حدى بالكثير من الكول الى الأخد ينظام التمثيل النسبي.

المبحث الثاني : نظام التمثيل النسبي :

ان النظام يتماشى وأسلوب الانتخاب بالقائمة حيث توزع المقاعد البيابية في الدوائر وفقا لعدد النخبين، كما يتماشى مع مبدأ تمثيل الاقليات السياسية، فاذا كانت هناك دائرة لها 10 نواب وبها 4 أحراب وأسفرت التائج عن 60% لحزب (أ) و 20% لحزب (ب) و 10% لحرب (ج) و 10% لحزب (د) لتوزعت المقاعد كالنالي : حزب (أ) يفوز بستة مقاعد، وحزب (ب) بمقعدين، وحزب (ج) سقمد واحد، وكذلك حزب (د) في حين أمنا لو أحذنا بيظام الأغلبية لحاز الحزب (أ) كل المقاعد المقررة للدائرة وحرمت الأحراب التي حصلت في مجموعها على 40% من الأصوات وهي نسبة لا يستهان بها.

ونطام التمثيل النسبي قد يكون بالقوائم المعلقة Laste's bloquées بأحذ بالمزج بين عدة قوائم Panachage فني الحالة الأولى يكون الناخب مقيدا بالتعمويات على قائمة واحدة دون تعديل فيها. أما في الحالة الثانية فان الناخب حر في اختيار المترشحين ولو كانوا مقيدين في قوائم مختلفة لعدة احزاب. الا أن ما يؤخذ على النظام الأول هو أنه يقيد من حرية المحيين الصالح الأحزاب بعكس الثابي، ذلك أن الماخب في الحالة الأولى لا يشطب المترشحين أو أقل مما يترك حرية تحديد العائزين الى الحزب المعد للقائمة، المترشحين أو أقل مما يترك حرية تحديد العائزين الى الحزب المعد للقائمة، وغالبا ما يختار الناجحون حسب ترتيبهم في القائمة أي رقم 1 و 2...الخ، أو تترك حرية ترتبب المترشحين للناخب الدي وان كان مقيدا بالقائمة إلا

أن من حقه ترتب المترشحين حسب تعضيله الشخصي مما يقال من تلخل الأحزاب فيفوز المترشحين الذين حصلوا على المراتب الأولى وهي الطريقة المسماة بالتصويت التفضيلي Vote preférentiel على خلاف ذلك في حالة الأحذ بالمنزح حيث يرتب المترشحون حسب الأصوات التي حصلوا عليها فيفوز الذين يحتلون المراتب الأولى حسب المقاعد المحددة. (100)

والحقيقة أن نظام النمي السبي لا يؤدي الى توزيع الاصوات مثلما قدمنا بالتدقيق، لذلك فان اصوات الاحزاب تحسب كاملة في ارحاء الدوائر المشكلة للدولة وعدها تقسم الأصوات على عدد المقاعد التي بقيت في الدوائر المختمة، والمشكلة التي تثور هنا هو ان الباقي يؤدي الى احار الأحزاب المتنافسة لتحديد قائمة وطبة للاشخاص الذبن سيستفيدون من الباقي في الدوائر الانتخابية.

وإدا كان نظام التعثيل النسبي يؤدي الى توزيع المقاعد المتنافس عليها بحسب الاصوات المحصل عليها في الدائره الانتخابية الواحده مثلما ذكرنا أنفا، فإن هناك طريقة تعتبر أقرب لتمثيل حقيقي للشعب. وهي أن تشكل اللاد دائره انتخابية واحده R. P Intégrale وكل حزب يقدم قائمة وطنية لمرشحيه، وعلى ضوء ما يحصل كل حرب من الأصوات تمنع له مقاعد مناسبه لتلك الأصوات.

وما يعاب على هذه الطريقة بالخصوص؛ الى جانب حيوب أخرى ذكرنا أكثرها لدى الحديث عن التمثل النسبي، هو أن المواطنين يصعب عليهم التركيز والاطلاع على أسماء مرشحي الاحزاب، بل وحتى مرشحي حزب واحد (القائمة بها مرشحين يساوي عدد مقاعد البرلمان) بالنسبة للمثقف فما بالنا بالأمي. كما أن هذه الطريقة كما ذكرنا آنفا ينتج عنها برلمان غير منسجم لكونها تسمح لأغلبية الاحزاب من الحصول على مقاعد، وبالتالي يصعب على حزب أوقائمة أن تحوز الأعلبية. والاخطر من دلك أن الشعب بموجب

⁽¹⁰⁰⁾ بالملاكلة أن خام الأغلية السيطة كان مر الساك في أوربا باستناء فرسا التي كانت تأمد بنظام الاطلية السطاقة ، ولم يظهر الدينيل السببي الافي أوعر الترب التاسم عشر في بعض مقاطعات سوسرا وفي بعجيكا سنة 1899 وفيرها، ثم يعد المرب المالمية التائية أعدت به فرسا وإطاليا وأثمانيا المتربية ولم كأمذ به فيجاوا واليلايات المدينة.

السابق، المقعد الاول و الثاني لصالح الحزب أ لكونه تحصل على 43 ألف صوت أما الحزب الثاني (ب) فيحوز على مقعد واحد فقط (28 الع صوت). في حين الحزب جد لن يسح له أي مقعد في التوزيع الأول لكوبه لم يتحصل على العدد الانتحابي الموحد للاصوات الذي هو 20 ألف، وكدلك الحال بالنسه للحزب د. وبذلك نكون قد وزعنا 3 مقاعد من بين 5 المشافس عليها. ولاتمام التوزيع وفقا لنظم المعدل الأقوى. نقوم بتوزيع مقعد مفترض والذي نجد لديه معدلا أقوى يفوز بالمقعد الرابع تم نتع نفس العملية لتوزيع المقعد الحامس وذلك على النحو النالي :

43 ألف / 2 حسب العدد الانتخابي الموحد زائد (+) مقعد واحد (المفترض) قسمدل كل مقعد هو 14333 (اى 43 ألف ٪ 3) تقريبا. وبالتالى 43 ألف / 3.

28 ألف / 1 حسب العدد الانتخابي الموحد زائد (+) مقعد واحد (المفترض) فمعدل كل مقعد هو 14 ألف (28 ألف ½ 2), وباالتالي 28 ألف / 2.

19 ألف / 0 (صفر) مقعد حسب العدد الانتخابي الموحد الذي هو 20 ألف زائد (+) مقعد واحد (المفترض) وبالتالي 19 ألف.

10 آلاف / (صفر) مقعد حسب العدد الانتحابى الموحد زائد (+) مقعد واحد المفترض وبالتالي 10 آلاف.

النتيجه هي أن المعدل الأقوى هو 19 ألف ومن ثمه يعوز بالمقعد الرابع المتنافس عليه.

ولتوزيع المفعد الخامس نعيد نفس العملية، وبذلك يتحصل حزب أعليه لأن معد له أنوى 14333 تقريبا بالمقارنه مع غيره.

ونكون النتيجه كالتالي :

حزب أ 3 مقاعد، حزب ب = 1 حزب ج = 1 حزب د = 0

نظام Hondt البلجيكي :

وهو النظام الذي يعتمد على عدد الاصوات التي حصلت عليها كل فاتمة على ان تقسم وفقا لعدد منتال 2-2-3-4 الى حيث نتمكن من

هده الطريقه يفقد حربة الاختيار لصالح الاحزاب المتنافسه التي لاتتورع في وضع زعمائها على رأس القائمة، على الرغم من احتمال عدم رضا مناصري الحزب ومناضليه لاولئك الاشخاص، مما ينقل حربة احتيار المعتبين من الشعب إلى قيادات الاحزاب، والعبيين الاخيرين يصلقان على التمثيل النسبى بمختلف اوجهه

نظام الباقي الأكثر أو الاقوى :

وهو نظام لا يلجأ الى أسلوب الجمع الوطني وانما في الدائرة الواحدة، فادا كانت هناك 5 معاعد و 100 الف صوت معناه ان 20 ألف هي العدد الموحد ، للحصول على مقعد واحد، فاذا حدث ان حصل احد الأحزاب على 50 ألف معناه ان له مقعدين وينقي له 10 الاف صوت ومن يحصل على المقاعد الأخرى هو ذلك الحزب الذي حصل على اكثرية الأصوات.

مثلا : حزب (أ) 43 ألف، حزب (ب) 28 ألف، حزب (ج) 19 ألف، حزب (د) 10 آلف.

ادن 100 ألف، وما دام العدد الانتخابي الموحد هو 20 ألف نظرا لوجود 5 مقاعد.

فالتوزيع يكون كالتالي :

43 الف = 2 ويبقى 3 الآف

28 الله = 1 وينى 8 الآف

19 الف = 0 ريبتي 19 الآف

10 أات = 0 وينمى 10 الالأت.

فاذا تفحصنا الاصوات الباقية رجد الاكثرية عبد حزب ج 19 ألف، ود 10 الآف. وبتطبيق نظام الباقي الاكثر فان حزبي ج . و . د يحصلان على مقعد لكن واحد منهما. كما أنه يكون في صالح الذي يحصل على اقل الاصوات والقرية ون العدد السوحد دون أن يحققه حيث يترك له بقية كثيرة.

نظام المعدل الأقرى Système de la plun forte moyenne : هذا النظام بعدد اسلوب منح المقاعد حسب المعدل الاقرى فيكون، حسب المثال

لاحزاب اخرى يشكل معارضه لكل محاوله للانفراد بالسلطة من قبل حزب واحد. ومع ذلك فقد أحد عليه كونه يسمح بتمكك البرلمان نتيجة كونه مشكلا من عدد من الأحراب مما يقلل من فعاليته ويؤدي الى قيام الأزمات الورارية التي لا تعود على الأمة بالخبر، ولا أدل على ذلك من الأرمات التي تعرفها جمهورية ايطائيا مند نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كانت السبب في مقوط العديد من الحكومات.

توزيع المقاعد كلها في الدائرة أو الدولة وهدا عن طريق تحديد المعاميل المشتركة، ويتحديد العدد الموحد نبدأ في توريع المقاعد على صوته .

الحزب (د)	الحزب (ج)	الحزب (ب)	الحزب (أ)	
10,000	19 000	28 000	43 000	-1
5 000	9 500	14 000	21 500	. 2
3 333	6 666	9 666	14 333	_ 3
2 500	4 750	7 000	10 750	_4

فالاعداد الكبرى المتنبالية حسب المقناعيد الخمنس هي المالاعداد 14 333 وبالتالي لنا خمس اعداد فتكبن المقاعد ؛

والذي يلاحظ على هذا النطام هو انه قريب جدا من نظام المعدل الأقوى.

تقييم النظامين:

ان اختلاف الدول بشأن الأحد بأحد النظامين يعود الى احتلاف الفقه بشأن مدى تماشيها مع الديمقراطية، فعلى حين يرى أنصار نظام الأغلية بأنه يحقق الانسجام بين البرلمان والحكومة ويقضي على الأزمات الوزارية الماتجة عن كثرة الأحزاب الممثنة في البرلمان وتعطيل العمل التشريعي بسبب وجود تبارات محتلمة يصعب معها التوصل الى اتفاق بشأن المواضيع المدروسة في آجال محددة، هذا فصلا عن بسطة الانتحابات في نظام الأغلية.

يرى أنصار التمثيل السبي، أن النظام الأمثل لكوبه يحقق تمثيل الأمة في البرلمان نتيجة تواجد عناصر تمثل الاتجاهات السياسية الرئيسية في الدولة ويقضي على استحواد حزب واحد على السلطة، ذلك أن وجود ممثلين الحزب الحاكم في بريطانيا. لذلك مني هذا الاسلوب بالانتخاب المباشر الذي يحقق الديمقراطية المباشرة بالمفهوم الحديث. (١٥٥)

أما النوع الثاني فيطلق عليه تسمية ديمقراطية الوساطة، ذلك أن الناخب يدلى برأيه أما الاختيار فيكون بواسطة الأحزاب.

غير أن هذا لا يعني إقتصار اختيار الحكام على الناحبين والأحزاب، بل مجد الى حانبهم مشاركة رجال الصناعة والأموال والتكوفراطبين وادارات الأحزاب.

ونظرا للدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الانتخابات، ارتأينا التعرض لاشكالها قبل بحث مدى دورها في الانتحابات.

المبحث الأول : أنواع الأحزاب السياسية :

لقد كانت السلطة والحرية والصراع بينهما المصدر الأساسي لشاط الأحزاب وهي لاتزال كذلك حتى الآد. فكل التنظيمات السياسية الحزبية أنشئت للدفاع عن الحرية ضد السلطة الاستبدادية، ومن أحل الوصول الى السلطة أو الحفاظ عليها، ونجد بادرة الأحراب في الدولة الاسلامية خاصة بعد حكم الخليعة عثمان بن عفان رضي الله عمه، مع فارق في المفهوم والايديولوجية مع الأحزاب الحديثة، ثم في أوريا حاصة في بريطانيا وفرنسا يظهور اللجان البرلمائية والمجمعيات المكرية، ثم الخلايا السرية القائمة على التنظيم المحكم في الأحزاب الشيوعية.

وهو ما يفرض عليها التطرق ولو بإيجار لشأة الأحزاب وتعريفها قبل تناول أبواعها.

الفصل الثالث الأحزاب والجماعات الضاغطة وتأثيرها على الانتخابات

توملنا في الصفحات السابقة الى اثبات أن الشعب لم يعد دائما المختار المعلي للحكام بسبب تفحل عدد من الهيئات وخاصة منها الأحزاب والجماعات الضاغطة والمهية والاعلام خاصة في الدول التي بها أحزاب متعددة كايطاليا مثلا. ومن هنا يمكن القول بأن عملية الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية لم تعد المحدد الرئيسي الذي يقرر مصير الفائزين، والسب في ذلك يعود الى أن الانتخاب الذي يقوم به أفراد الشعب لم يعد يعتمد على الاتجاهات الحقيقية للناخبين وإنما أصبح خاضعا لتأثيرات واتجاهات وسائل الأعلام والأحزاب، وبالتالي حلت الأحزاب نسبيا محل الناخبين في اختيار الحكام، فحيث تتعدد الأحزاب يتشتت رأي الناخبين مما يترك مجال الاختيار وتشكيل الحكومات للأحراب (التلافية مثل ابطاليا حيث يأتلف البسار ضد اليمين في البرلمان وتشكيل الحكومة)، خلافا للدول التي بها أحراب قليلة قوية كبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، فرغم ما للوسائل سالفة الذكر من تأثير على الناخبين، الا أنهم يشاركون فعليا بشكل او تآخر في تقرير مصير المرشحين بالتعبير عن اختيار سياسي فعلى لإيمان القرد به أو لكونه قريب من اختياراته على أقل تقدير وليس الادلاء بالرأي فقط، وهو ما يتماشى والديمقراطية بمفهومها الحديث. ومن الأمثلة على هذا النوع من الاعتبار المباشر انتخابات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس المرنسي واختيار

أطر و ما تعلق و ما معقورة ما تغليل؛ البريح النابق، من 100،

نشأة الاحزاب السياسية وتعريفها :

إن نشأة الأحزاب السياسية تجد مصدر وسبب نشأتها اساسا في الاقتراع العام بواسطة المجموعات البرلمانية ذات الايديولوجيات المختلفه والمشكلة للبرلمان، أو اللجان الانتخابية التي كانت تشكل للتعريف بالموشحين التابعين لها، أو بواسطة الجمعيات الفكرية والنوادى الشعبية وعلى رأسها القابات. ويمكن تعريف الأحراب السياسية بأنها تنظيم يتشكل من مجموعة من الافراد تبنى رؤيا سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام على نشر أمكارها ووضعها موضع التنميذ، وتهدف س وراء دلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولى السلطة أوعلى الأقل المشاركة في قراراتها.

وما من شك في أنه لدراسه الأحزاب السياسية يجب، خلافا لماذهب إليه العقه الدستورى وعلماء السياسه، عدم الاقتصار على المدلول التنظيمي كما صل ميشال Michels أو Weber ويبر أو ديفرجيه Duverger أو المدلول الوظيفي الذي يراد به الوصول الى السلطة مثلما يرى ريمون آرون R. Aron أو المدلول الايديولوجي بالتركيز على المبادىء والاهداف كما فعل يرك E. Burk وإنما ينبغي اعارة الاهتمام لكل هذه المدلولات وإن كانت تختلف من حيث أثر أي من المدلولات من حزب لآخر. ولعل وحود أحراب تتصارع على السلطه دون خلاف في المبادىء عموما مثلما هو الحال في الولايات المتحده الامريكية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري. أو الصراع حول موضوعات ثانويه مع اختلاف في التنظيم كما هو في بريطانيا بين حزبي العمال والمحافظين، أو الصراع والخلاف الحاد حول المبادىء بين الاحراب الشيوعية والمحافظة، مايدل دلاله قاطعة على أنه لايبغي إهمال أي عامل من عوامل التأثير على العمل السياسي، وإن كانت الأحزاب تتفق مع بعصها في أنها كلها تبعي من وراء مضالها وصراعها وتنافسها الوصول إلى الحكم أو التأثير في القرارات التي تتحذها السلطة.

وإذا انتقلنا الى أنواع الاحزاب السياسية، فانه يمكن تقسيمها من حيث القلسفة إلى حيث القلسفة إلى محافظة واشتراكية، (102) وسوف نتسى التقسيم الأخير دون أهمال للأول

1 . الأحزاب المعاقظة : Les Partis Conservateurs

ظهرت في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وتتميز باهتمامها بموعية وليس عدد المتتمين سواء بانتماءاتهم العائلية أو شروتهم لسد نفقات الحملات الانتخابية.

كما أنها لا تتطلع للجماهير لما يتمتع أعضاؤها من امتيازات خاصة وارتباطهم بالأمكار التقليدية، فصلا عن افتقارها لايديولوجية واضحة وقيام ميزانياتها على المنح والهبات.

أما هيكلتها القاعدية فتعتمد على اللجان المحلية المشكلة من أعصاء معينين أو مرشحين، وتتمتع باستقلاليه كبيرة عن الهيئات المركزية، الا أن التطيم المحكم لطريقة الانتخبات قد أثر على هذه الاستقلاليه. (103)

2 ـ الأحزاب الاشتراكية : Les Partie Socialistes

لقد ظهرت هذه الأحراب أثناء الحكم اليورجوازي وتطورت واتسع نطاقها نتيجة مساوىء البطام الرأسمالي، غير أنها القسمت على نفسها، فطهرت أنواع جديدة من الأحزاب تستمد بعض مبادثها من الاشتراكية، الاأن اغليتها لا صلة لها على الاطلاق بالاشتراكية كالأحزاب الماشية والأحراب العمالية أو الاشتراكية في بعض الدول.

نوعا الأحزاب الاشتراكية :

تقسم الأحزاب الاشتراكية الى احزاب جماهيرية وأحزاب طلائعية (١٥٥٠).

⁽¹⁰²⁾ أنظر : م. فيفريهم، مشائل الى علم السياسة، ترجمة سابي الدوري ويسال الأطبي، هار الجمل ودار جمشق ص 148 وبايندها

⁽¹⁰³⁾ أنظر : Deverger Op. Cit., p. 86

¹D p. 87 - 90. ; jul (104)

الأحراب الشيوعية فإن ذلك لم يكن يعني أنها أحراب منافسة للحزب الحاكم بل امها مجرد منظمات تابعة ومنقادة.

أما الأحزاب الهاشلة، فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، وتسير بكونها أيضا أحزاب جماهيرية، لكمها تقسم أعصاءها الى قسمين، العليشيا الرسمية وتشكل من العناصر الأساسية، والعليشيا الاحتياطية. وهذان النوعان حبارة عن جيش مدني معد عدادا عسكريا ويرتدي لباسا كلباس الجيش يتميز بالعنف والانضباط الصارم قاعدة تنظيمه الخلية المتضمة عددا قليلا من الأشخاص عالبا ما يقطنون عمارة واحدة أو حيا واحدا حتى يسهل جمعهم لمواجهة ما يمكن أن يهدد النظام القاشي.

بعد هذا السرد والتعداد المختصر جدا للأحزاب السياسية لنا أن نتساءل عن مدى تماشي نظام تعدد الأحراب مع أنظمة الدول النامية.

الحقيقة أنه اذا كانت الأحزاب ضرورية لممارسة الديمقراطية في اللبول المتقدمة، قان الوضع بالسبة للدول النامية بخناف بشكل واسع جدا بسبب مظاهر التخلف التي تعرقل نمو الأفكار الديمقراطية, وأمل أهم هذه المظاهر تتمثل في عدم توافر الحاحيات الأساسية للعيش مما يحول الحياة بين الأفراد الى صراع من أجل البقاء واقتناء الأشياء دون اهتمام بالوسيلة المستعملة، فضلا عن تفشي الجهل والأمية والمدام الوحدة بين أفراد المجتمع التي من شآمها المساهمة في قيام أمة ودولة قوية، بل اننا نجد معظم هذه الشعوب قائمة على العصبية القبلية والعشائرية، مما يقضي بالتالي على امكانية قيام تنافس سياسي ديمقراطي في تلك المجتمعات. وقد حاولت بعض الدول النامية تقليد الدول المتقدمة بأن أنشأت أحزابا متعددة أو شيوعية ماركسية الا أنها مشلت في ذلك سبب كثرة عوامل المرقة وقلة عوامل الوحدة و الرعي السياسي، وهو ما يؤدي الى ظهور خلافات وصراعات بل وحروب بين الفئات المسمية لتلك الأحزاب، كما أن اتباع أساوب الحزب الواحد الماركسي اللينيي نشأت عه مشاكل أيصا بسب التحلف المتمثل أساسا في اتعدام القاعدة الشرية (الطفة) والمادية (الصاعة) والمعوية (الوعي) تتمثل أساسا في عدم وجود ترابط متكامل بين الشمب والحكام، ووحود جهاز بيروقراطي مانع لقيام ذلك الارتباط بين القاعدة والقمة، بل ان مثل هذه

فلأحراب الاشتراكة الجماهيرية تعتمد على العمال، وهي معتوحة للجماهير وتتكون ميزانيتها من الاشتراكات التي يدفعها المنخرطود، كما تتميز عن عيرها من حيث الهيكلة الفاعدية فهي تقوع على النظيم القاعدي المتمثل في القسم ولهاايديولوجية معندلة تهدف في مرحمة أولية الى حماية الأعليية من استعلال الأقلية وأخيرا تحقيق رفاهية المجتمع في جانبها العظرى، غير انها من حيث الممارسة كانت أدوات في بد اولعاشية سياسية مشكلة من قادة الحزب والبيروقراطيين والتقوقراطيين.

وتحدر الاشارة الى أن هناك أحزابا تدعي بأنها اشتراكية الا أنها في حقيقة الأمر لا صلة لها بالاشتراكية ومثل ذلك الحزب العمالي البريطاني أو الحزب الاشتراكي العرنسي اللدين كثيرا ما دافعا عن مصالح طبقة الورحوازية واستغلال شعوب بأكملها.

أما الأحزاب الشيوعية فشأنها شأن الأحزاب الاشتراكية، الغرض منها هو توسيع فكرة الديمقراطية، وهي وليدة الانقسام الذي حدث في الاحزاب الاشتراكية، غير أنها وان كانت تعتمد على قاعدة عريضة من الجماهير، الا أنها تتميز من ناحية اعتناقها لايديولوجية أكثر وضوحا ولو من الناحية النظرية، فضلا عن اقتصار الانخراط فيها على الأفراد الذين يمثلون طلبعة الطبقة العاملة الواعية، وقيام تنظيمها وهيكننها في القاعدة على خلية المؤسسة المشكلة من علد قبيل من المناضلين، والسب في ذلك يعود الى أن المصالح المادية للعمال، حسب وجهة النظر الماركية، تحتل الأولوية على مصالح الحي والمصالح السياسية، كما تتميز هذه الأحزاب مقيامها على المركزية الديمقراطية التي تعني انتحاب هيئات الحزب من القاعدة الى القمة والترام الهيئات الأدنى بنفيذ قرارات الهيئات العليا وضرورة تقارير دورية عن نشاط الهيئات أمام منتخيها والهيئات الأعلى منها وكدلك تميزها بالانضباط الصارم الذي كان من الاساب الرئيسية في ظهور أعظمه شمولية بطغى عليها الطابع الذي كان من الاساب الرئيسية في ظهور أعظمه شمولية بطغى عليها الطابع الديكتاتوري.

وما تتميز به هذه الأحزاب كقاعدة عامة خاصة في الأنظمة الاشتراكية . هو احتكارها السلطة دون مافس لها، بل انها لا تعترف بأي حزب ينافسها السلطة، وان وجدت أحزاب في أوربا الشرقية سابقا بجانب

الأحزاب يمكن أن تؤدي الى تمريق ما هو موجود قبل طهور تلك الأحزاب الإنسلاخ فلسفتها عن ثقافة تلك السجتيمات,

ونتيجة للعيوب التي سبق ذكرها وغيرها، نجد بعض الدول رغم اعتاقها النظيم الحربي الا أنها حرجت عن البطرية العربية والشيوعية، وذلك بتجنب مساوىء الاتجاهين المتعارضين فأقامت أحزابا اشتراكية قاعدتها الايديولوجية الاشتراكية لمعتدلة. معتمدة على كل الفئات المشكنة للمجتمع وعدم الاقتصار على نشاط معين، أبها تهتم بالصناعة والفلاحة هدفها التوفيق بين مصالح مختلف فثات الشعب المجدة وراء شخص واحد يعتبر رمرا للرحدة الوطبية، غير أن قادة تلك الاحزاب سبب تأثرهم عقافة غربية عن المجتمع ومحاولتهم فرصها على الشعب حالت دون ذلك فقشلت هي الاحرى في احتواء الشعب وتجنيدها، مماتسبب في انعصال بين القاعدة والقمة وظهور طبقة سياسية بجانبها بيروقراطية سنبيه لم تزد في أوضاع المجتمع إلا تدهورا و تخلفا لالعلاق ممارسي السلطه على انفسهم ورفضهم قبول التداول على السلطة والرأي الآخر مختفين اما وراء مشروعية ثورية أوتاريخية ومعتمدين أصلا على الجيش والشرطة (القمع) للبقاء في السلطة ومهمايكن فالاحزاب السياسية ضرورية، اذ بدونها لا توجد ديمقراطية، وهذه الديمقراطية لا يمكن ان تجد عالمها الاحيث يكون الفرد غير جائع ويتمتع بحرية في طل نطام لايقيد الحربة إلا بالقدر الذي يحقق ممارستها في اطار سلمي

المبحث الثاني : دور الأحزاب السيامية في التمثيل السيامي.

تقوم الأحزاب السياسية مدور أساسي في التمثيل السياسي ويتمثل دلك في قيامها بدور الرسيط بين الناخبين والمنتخبين (١٥٥٠).

1- دور الأحزاب السياسية تجاه الناحبين :

ان الأحزاب السياسية تتولى مهسة التوعية حول السياسة المتبعة من طرف الحكام وموقفها منهاء كما توضح ايديولوجيتها للشعب وبرامجها قصد

زيادة عدد المسخرطين فيها، وبالتابي العور على عيرها. فمن المعروف أنه لكي يستمر بقاؤها يجب أن تكون معرة عن مشاعر ومطالع وآمال طبقة أو فئة أو مجموعة من القثات، مما يعزز قاعدتها ويضم بقاءها ويدعم نجاحها ويتمي ويطور ايديولوجيتها بما يتماشى والتطور.

ومن هنا نجد الأحزاب تضمن بقاءها طالما يقيت معيرة وموجهة لرأي المجموعة التي تمثلها، وهي بذلك تمكن أعضاءها وحتى غيرهم من التعرف على المترشحين وتوجيه اختياراتهم (١٥٠).

ويسكن القول بأن البادرة الأولى للحملات الانتخابية في اطار حزب معين ظهرت بوضوح عند قيام الأحزاب الاشتراكية في القرن التاسع عشر، حبث كانت تبنى حملات ضد الطقة الأرستقراطية المعروف ممثلوها مبينة عبوبها. كما أنها تتولى احتيار المترشحين لتمثيلها في محتلف الهيئات المحلية والوطنية

فالترشيحات في الأحزاب المحافظة تكون بواسطة اللجان ثم تطور هذا الأسلوب بواسطة الانتخابات الأولية كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية. أما الأحراب الاشتراكية فتختار مرشحيها بواسطة المؤتمر الذي يشارك فيه مناصلوا الحزب أو ممثل عن مجموعة من المناضلين في الأقسام مع القيادة الحزبية يناقشون فيه برئامج وسياسه الحرب في مختلف المجالات.

2 - دور الأحزاب تجاه النواب (المعالين):

تلعب الاحزاب دور الوسيط بين النواب والمنتخبين بواسطة وسائلها ومناضليها في الدائرة الانتخابية، فهي تحيط النائب علما بكل ما يجري داخل الدائرة الانتخابية ومطامح وشعور السكان.

كما أنها تقوم بتعزيز العلاقة بين النائب وناخبيه باحطارهم بنشاطات النائب رغم أنه يقضى غالبًا أيام الراحة في دائرته الانتخابية.

ومن المعروف أنه كلما كانت العلاقة بين الحزب والناثب متينة كلما كان ذلك في صالحهما حفاظا على سمعه الحزب وتأكيد حسن اختياره

⁽¹⁰⁸⁾ أنظر: 21 pp., 21

Duverger, Op Cit, p 91 - 96.

الرأي المعارض :

يرى هذا الرأي بان الأحزاب السياسية لا تعدو ان تكون تنظيمات الساهم في زعزعة الوحدة الوطية باعتبار انها تدعو الى التنافس والتباحر وتث روح الانقسام بين المواطبين، كما انها بتلخلاتها السلبية المتمثلة في معارضة ما يقدمه عيرها تؤثر على الرأي العام فتشوهه ولا يعبح تعييره حرا.

والى جانب ذلك نجد الأحزاب السياسية تعمل لتحقيق مصلحة اعضائها الخاصة اذا لم نقل نبادتها فقط، مما يؤثر على المصلحة العامة. وفصلا عن ذلك فان الأحراب السياسية بسبب ضرورة اعتناقها لايدبولوجية معينة تصبح متأثرة بغيرها من الأحزاب الاجنية، وقد تتحول الى تنظيمات عميلة تتلقى الترجيهات من الخارج، خاصة في الدول النامية حديثة الاستقلال التي ارتبطت احزابها اثناء الكفاح من أجل الاستقلال باحزاب مياسية اجنبية قدمت لها يد المساعدة. واخيرا فان الأحراب رغم تظاهر تنظيمها ونشاطها بالديمقراطية لا انها بمجرد تولي السلطة تعزف عن تلك الصعة وتتحول الى احزاب ديكاتورية لا تتواني في استعمال كما الوسائل للتأثير على غيرها من الأحزاب والعمل باية طريقة على كسب ثقة الشعب حفاظا على السلطة.

الرأي المؤيث:

يرى هذا الرأي بان الأحزاب السياسية هي مدارس تثقيقية حيث يتخرج منها رجال سياسة محكين قادرين على تسيير شؤون الدولة بسهولة، كما وانها عاملا من عوامل مراقبة اعمال الحكومة باطلاع الجمهور على مشاريع الحكومة وتصرفاتها وتكييفها مع المصلحة العامة، وفصلا عما سبق فان وجود الأحزاب السياسية يبرهن على وجود ديمقراطية فعلية شرط أن

وامكانية تحديد انتجاب النائب، وحفاظا على هذه الثقة وتدعيمها طهرت المجموعات الرسانية التي توع اعضاءها على لجان البرلمان لمعرفة كل ما يجري داخله من سابشات وآراء المعارضة قصد وضع الحطة المناسة. الا أنه تجب الملاحظة بأن هناك فرق بين الأحراب المربة حيث يكون النائب حرا في انتجابه والأحراب الجامدة التي يكون الأعصاء مقيدين بالتصويت حرا في انتجابه والأحراب الجامدة التي يكون الأعصاء مقيدين بالتصويت للها لصالح مشروع الحرب الذي ينتمون اليه حاصة بعد اقرار التصويت برمع اليد.

ورعم ما تتمتع به لأحراب من تأثير على المحين والمنتخين، فابها ليست الحهة الوحيدة الممارك بدئ التأثير، فوسائل الأعلام تلعب دورا هاما في أداء تلك المهمة كما أن أصحاب رؤوس الأموال يؤثرون على الباخيين والمنتحين سبب به يقدمونه من أموال للأحراب المحافظة حاصة، كذلك بجد هاك حهة أحرى تمارس تأثير بالع الأهمية في عصرنا الحاصر على الناحيين وابواب والمناصلين، انها ادارة الأحزاب الحماهيرية القوية التي تتكون من اداريين واطارات مسيرين للحهار الاداري والسياسي للحزب، وهو ما ينتج عه صراع بين منتخبي اطارات الحزب وبين منتخبي الشعب المحزب) وهذا الوضع يؤدي، نتيجة قوة الحزب، الى تبعية الواب لاطارات الحزب المنتحين من طرف المناضلين للقيام بمسؤوليات سياسية فتحول الحزب المنتحين من طرف المناضلين للقيام بمسؤوليات سياسية فتحول بذلك النيابة التي بمنحها الناحبون للنائب الى الحزب.

ورغم دلك فان الحزب والواب متيقنون من أن الحفاظ على العلاقة بيهم وبين الناحيس وتدعيمها هو الكفيل بالحفاظ على بقاء الحزب وأمل بيمهم وبين الناحيس وتدعيمها من شأنه أن يخفف من حدة ذلك الصراع.

الأحزاب السياسية بين المؤيدين والمعارضين :

لقد كانت ولا تزال الأحراب السياسية إحدى الشطيمات الرئيسية في الدولة التي تطلع المواطين على تصرفات الحكومة، وكانت ولا تزال ايضا من العوامل الرئيسية في استقرار الحكومات أو الإطاحة بها، الى جانب ذلك قد تكون سببا في خلق فوضى ونث روح الانقسام والانشقاق. لذلك نجد رجال السياسة والقانون انقسموا فرنقس احدهما يعارض وجود الأحراب والثاني يؤيد وجودها.

المبحث الرابع: الجماعات الضاغطة (مفهومها وأنواعها ومميراتها) (١٥٠٠

المتفق عليه أنه لا يمكن أن يكون هناك وأى أو نشاط معين لايمكس أو يمثل وأي أو رغبات جماعة معينة إن لم نقل جماعات عدة، ذلك انه قد استقر الرأي حاليا لدى معظم المفكرين، نتيجة لبحوثهم وتجاربهم، ان الغرد جزء من الجماعة التي يتمي اليها، وأنه بالتالي يتأثر بأفكارها. وفضلا عن حاجة الانسان الى التحمع، مجد هذ الاسان يحاول أن ينسجم مع الأفراد الآخرين خصوصا أولئك الذين يحملون نفس الأفكار ولهم نفس المصالح التي يداهم عنها هذا الفرد. وبالتيجه فان أي وأي يبدو شخصيا أو فرديا نجده في الحقيقة وأيد اجتماعيا يعبر عن وأي الجماعة التي ينتسب أليها الفرد أو يرغب في الانتساب اليها، وكلما ارداد الشخص تمسكا بقيم اليها الفرد أو يرغب في الانتساب اليها، وكلما ارداد الشخص تمسكا بقيم المجماعة ومعاييرها كانت فرصة ثقبله لما يتمارض معها نادرة المحدوث.

وتعتبر الاتجاهات النفسية التي تتكون في الجماعات الأولية، كالأسرة مثلا، اتجاهات جذرية متأصد، الأنها تؤثر في نفسية الانسان وتصطخ بها شخصيته، فلقد أثبتت التحارب أن الجزء الأكبر من الشخصية يتكون قبل بلوغ الانسان من الرشد.

أما الاتجاهات التي تتكون في الجماعات الثانوية، كالأحزاب والنقابات فتشكل ما يسمى بالاتجاهات السطحية أو الهامشية. بكرن رائدها في عملها هو المنافسة السياسية السلمية مما يساهم في توهيسة الشعب وخلق رأي عنام مستنيس من جهسة، وتسدهم الموحدة السوطنيسة بتنميسة وتعسزيستر الشعسور السوطني والتمسك بالوحدة الوطبية.

المبحث الثالث : الوسائل الأخرى :

تستعمل الى جانب الأحزاب السياسية وسائل أخرى المتأثير على الانتخابية على الانتخابات (الماحين)، فوسائل الاعلام تستعمل للحملات الانتخابية وهي في الدول الليرالية مملوكة هي أغلبها من قبل الخواص مما يجعلها تنحاز لحزب أو فئة معينة، ومثل ذلك وسائل الأعلام في الولايات المتحلة الأمريكية حيث نجد أغلبها ملكا لأعضاء يشمون للحزب الديمقراطي، ومع ذلك نجد بعض الدول الليرالية مثل بريطانيا تحاول تحقيق المساواة بين المترشحين فتطبق القواعد العامة بشأن الحملات الانتخابية في استعمال وسائل الأعلام المملوكة من طرف الدولة، وتحديد أماكن المشر، وتحقيق حرية الرأي والتمير.

الى جانب وسائل الأعلام نجد أسائيب أخرى منها الفعط على الناخين وهو الأسلوب المتبع في الدول النامية، حيث تستعمل أساليب النهديد والفغط بوسائل الاكراه المادية كالاعتداء والسجن والطرد من العمل أو المعنوية بالجزاءات البدينية والمعنوية، بيل واستعمال الفيش وتحيريف نشائج الانتحابات، فعلا عن تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث بشتت ذلك التقسيم معارضي الحكومة ويقلل من عدد الدوائر الانتخابية الأصوات.

⁽¹⁰⁷⁾أمَثرُا البرجع الثانية :

أرلا ۽ الکتب 📇

 ^{(4) -} د أحمد بدر صوت الشعب ددير الرأي العام في السياسة العامة، وكالة المعلومات 27 شارح فهد السالم الكريت 1973

⁽²⁾ ـ قد حمرة عبد النطيق : الأملام والدماية, طبعة 1968

⁽³⁾ سجان ميتر : الجماحات النباطلة : ترجمة يهيج شمان: مكبة الفكر الجلس.

 ^{(4) -} بورس دياريه : الأحزاب الساسة، ترسة على مثلد وعيد الحسن سحد ترجم عن الطبقة السابسة
 1969

Duverger, Op. Cit., ... (5)

نا . مقالات :

Jovan Djordjevic Le problème de l'opinson dans les democratios socialistes, sa. Opinion publique, Centre des sciences politiques de L'institut d'études puridiques, Nice, France.

والاتجاهات الجذرية التي تكس في نواة الشخصية يصعب تغييرها مهما كانت براعة الاعلامي أو الداعية، لأنها لصيقة الفرد. أما الأتجاهات الهامشية أو لسطحية فهي الأمل الذي يرحوه الاعلامي والدي يسعى جهد طاقته للتأثر فها.

وقد كشفت التحارب والبحوث أيصا عن أثر قادة الرأى، ودعاة الفكر والقيادات السياسية والاجتماعية داحل الجماعات على الجاهات أفراد هذه الجماعات.

ويعتبر قادة الرأي أيضا همرة وصل بين أجهزة الأعلام والجمهور العام وبالعكس. وهذا ما يطلق عليه اصطلاح سريان الأعلام على مرحلتين أو خطوتين.

المطلب الأول : مفهوم الجماعات الضاغطة وأنواعها :

قلنا بأن هناك اتجاهات جدرية متأصلة تتكون في الجماعات الأولية كالأسرة، وانجاهات هامشية أو سطحية تتكون في الجماعات الثانوية كالأحزاب والنقابات والجمعيات والتي من بيها الجماعات الصاعطة، وهذه الجماعات أو المجموعات تضم فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعات وأفراد.

والجمعات الضاغطة هي تلك الجماعات التي تضم مجموعة من اللس يتحدون في عدة صعات، تجمعهم بعضهم ببعض مصلحة أو مصالح معينة، ولكنهم لا يهدفون الى تحقيق أرباح تحارية أو الاستلاء على السلطة كما هو الحال بالنسبة للشركات التجارية أو الأحزاب السياسية.

وهناك جماعات بعيدة نوعا ما عن الشاط الحكومي، كالجمعيات الدينية وجمعيات حقوق الانسان، وحماية الطفولة، في حين بجد جماعات أحرى لها انصال مباشر بالنشاط السيامي كما هو الحال بالنسبة لجمعيات الهيئات المهية أو صغار الصناع والتجار، والتي قد تسمى الى الضغط - وكثيرا ما تفعل ذلك - على السلطة الشريعية أو السلطات العامة من أجل تحقيق أخراضها.

ومهما يكن من أمره فانه من المسلم به أن هناك مثاث من الجماعات التي تختلف في حجمها وأهميتها ودورها في التأثير على الرأي العام والسياسة العامة.

وترجع تسمية هذه الجماعات بالجماعات الضاعطة الى تأثيرها أو ضغطها الذي تسارسه على الرأي العام والسياسة العامة، وإن كانت تحتلف عن بعضها في هذه الدرجة من التأثير والضغط، اذ هباك من تمارس ضغطها بصورة مستمرة ومتوعة، بينها نجد البعض الآحر منها لا تمارس هذا الضعط الا بصفة متقطعة ونتبجة ظروف طارئة.

ومايهمنابصمة أساسية هي الجماعات القوية الكبيرة التي تعمل على تشكيل الرأى العام والتأثيرفي إلسياسة العامة.

واذا ما القينا نظرة عن وحهة نظر المفكرين الاشتراكيين فانا نجد جوفان دجورجفيك Jovan Djordpeve اليوعسلافي لا يعترف بالرأي الذي يعبر عن مصالح بعض الجماعات الضاعطة حيث يقول وأن هذا الرأي لا يكون رأيا عاما البتة، ويضرب لذلك مثلا بحركة بوجاد Mouvement Poupade التي طهرت في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت تضم أصحاب الحوانيت الصغيرة وتطالب بتخفيض الضرائب المعروضة على هذا القطاع، وكان يتزعمها الميبير بوجاد، ويرى أنه مهما كانت خطورة قضية الضرائب هانه، ومهما كان ما عبرت عنه بعض الصحف الفرنسية من خلال تكريسها مقالات واسعة لمعالجتها، ومهما كانت عمومية علمه المشكلة. فان ذلك لا يعد رأيا عاما، لانه يستبعد الرأي في معناه المتكامل ويعبر عن مركز بعض الجماعات ذات الأهمية الفيشلة.

ويضيف قائلا ـ للرد على بعض الآراء ـ بأن الرأي العام في الدول الاشتراكية ، فضلا عن مشاركته في تسبير الشؤون العامة ، والاقتراع العام يمتد أيضا الى التنظيمات الاجتماعية الأخرى كما هو الحال في مرحلة اشراك الرأي العام في تسبير شؤون الدولة الاقتصادية والاجتماعية والتقافية والسياسية والصحية والادارية ، الى غير ذلك من الأنشطة ، وهذه الآراء لا تعد من قبيل آراء جماعات الضغط وانما هي جزء لا يتجزأ من طريقة المشاركة في اتخاد

القرارات، مكل جماعة تتحذ قراراتها بطريقة ماشرة بواسطة الجمعيات السحلية أو بطريقة غير مباشرة ودلك عن طريق المجالس التمثيلية، ذلك أن اختصاص الدولة بتقلص أو كان من المفروص أن يتقلص يوما بعد يوم الى أن تستقل به الجماعة في كل جمعية أو تعارنية أو مؤسسة.

وفي هذا الصدد _ وبعد أن رد على انتقادات المفكرين الرأسمالين _ يتقد الكاتب أيما بعض الأنظمة الأشتراكية التي تراجعت عن موافقها _ حصوصا بعد الحرب العالمية الثانية _ ودلك بزيادة مهام الدولة وتقليص سلطة المحليات وبالنالي القصاء على الرأي العام وحصوصا في المجال السياسي والاقتصادي، مما زاد في كثرة العيوب من بيروقراطية ومركزية السلطة وكثرة الرعامة والمصلحة الخاصة. وهو ما جعل هذه الأنظمة تتحول من اشتراكية الى دكتاتورية، وبذلك يكون جورجفيك أصاب في قوله، لكن بصفة جرث. لان النقد ذاك لا يوجه حقيقة لنظام اشتراكي محدد وانما لكل الانظمة التي تبنت الاشتراكية سواء في أوربا أو آسيا أو غيرهما الأمر الذي أدى إلى انهيارها.

وفي المحقيقة فإن للجماعات الضاغطة دورا لا يمكن نكرانه أو تجاهله في التأثير على إتجاهات الرأي العام وترجيهة وحهة معينة تنحقق مصالحها في معظم الأحيان.

وما يمكن قوله والتأكيد عليه، هو أن الجماعات الصاغطة قد وجدت منذ أمد بعيد، فهي ليست ظاهرة جديدة في عصرنا الحالي، كما وأنها موجودة في معظم بلاد العالم سواء المتقدمة منها أو المتخلفة.

وعلى أية حال فان هذه الجماعات؛ وان كانت تعمل على تحقيق أهداف أعضائها أساسا، فإنه يمكن رغم ذلك تقسيمها الى نوعين: جماعات المصالح وجماعات الأفكار.

فالأولى تشمل جماعات التجار، والأعمال، والعمال، والزراعة، والزراعة، والدين، والمهن، وكذلك الجماعات العرقية.

وترجد في معظم البلدان مثل هذه الجماعات كالعرف التجارية، واتحادات الصناع والتجار، والزراع، سواء أولئك اللين يعملون في انتاج المواد الخام، أو تصنيعها، أو مقلها، أو تسويقها، أو الجماعات التي تسيطر على

وسائل التمويل، أو التأمين أو البوك، ويدخل صمن هذه الجماعات الشركات الكبيرة وأصحابها.. والقابات المهية الطبية والهندسية والعلمية ونقابات المحامين والعمال والمعلمين والصحفيين الى غير ذلك من الهيئات والجمعيات.

ومن أهم هذه المجموعات في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرها ثروة المجموعات المحترفة أو الجمعيات المختلفة لمنتجي الحليب والقطن Federation National Farmers والجمعيات المختلفة لمنتجي الحليب والقطن وغير ذلك من المنتجات الزراعية، وكذلك جمعيات العرف التجارية واتحادات عمال الحديد وأصحاب مصانع السيارات وأصحاب البنوك والتأمينات. وأحيرا نقابات العمال «Congress of Industrial Organisation» بالنسبة المناعة.

أما جماعات الأفكار فتعيز عن جماعات المصالح بأن هذه الأخيرة تقيم تنظيمها على أساس مصالح عريضة معينة كالشاط التجاري أو المهني أو الديني أو العرقي.. الخ. وهذه المصالح هي التي تجمع أعضاء هذه الجماعة رغم احتلاف سياساتهم ومواقفهم الحزبية.

أما جماعات الأفكار فتضم أفرادا بشكلون جماعة للدفاع عن فكرة أو أفكار معينة كجماعات حطر الخمول والمحافطة على آداب المرور. والحكومة المعتورية.

وعلى الرغم من أن هاك فروقا بين جماعات المصالح وجماعات الأمكار، فكثيرا ما يصعب تصنيف بعض الجماعات نظرا لكونها تقرم بنشاطات المصلحة والفكرة معا مثل جمعيات المحاربين القدامى في الولايات المتحدة الأمريكية American Légion ذات الإنجاه المحافظ والتي تعد من أقرى مجموعات الضغط في هذا البلد، كذلك نجد جمعية بات الثورة الأمريكية واتحادات الشباب، وهاك أيصا المجموعات الديبية وجمعيات الآداب والحقرق الانسانية. وبين هاته المجموعات نجد جمعيات الأطباء والمحامين والمهندسين الذين يداهعون في آن واحد عن مصالحهم الخاصة وأفكار سياسية واجتماعية.

أحزابا سياسية، أما ادًا اشتركت في احتيار الممثلين والحكام فهي تؤدي وطبعة الأحزاب السياسية.

ويرى اليمص الآحر أن الجماعات الصاعطة تتمتع عادة بتأييد أعداد قليلة من الناس، في حين أن الأحزاب السياسية تتمتع عادة بتأييد شعبي أكبر.

ورغم صواب هذا الرأي نوعا ما الا أنه لا يعد رأيا قاطعا، فالاحراب تنشأ هي الأحرى بعدد قليل من الناس أول الأمر، فضلا عن أن هناك من الأحزاب الصعيرة التي تبقى على حالها أو تزول تساما، وخصوصا في الدول ذات الأحزاب المتعددة.

وأخيرا هناك من يرى بأن الجماعات الضاغطة بما لها من أساليب مختلفة، بخلاف الأحزاب، يمكن أن تؤدي الى تمزيق الشعب الى طوائف متصارعة، فضلا عن أن ضعطها على المسؤولين الحكوميين بأساليب مشوعة من شأمه أن يجعلهم غير قادرين على اداء وظيفتهم بأمانة وفاعلية.

ومهما يكن من أمر هذه الآراء أو تلك، عابه يمكن القول بصغة عامة أن الجماعات الصاغطة تحتلف عن الأحراب السياسية في كوب أن الموارد المادية للحماعات الضاغطة تكون عادة محدودة وليس الأمر كدلك بالنسبة للأحزاب السياسية. كما أن جماعات الصعط تحتلف عن الأحزاب باعتبار أنها تحاول كسب موضوع معين عند تدخلها كإصدار قانون لصالحها أو العاء قانون يضر بمصالحها. أي أن هدفها عادة محدود جدا. أما الأحزاب السياسية فأهدافها عديدة وبرامحها الحزبية تتناول كافة الموصوعات المتعنقة بالمسائل المامة.

كذلك تبجد الجماعات الصاغطة تحاول التأثير على السياسية العامة لصالحها وهي خارج الحكم. أما الأحراب السياسية عهي تحاول كسب تأييد الرأي العام للاستيلاء على السلطة.

وأخيرا تجد الجماعات الضاغطة ليست منظمة على أساس ديمقراطي، فكثيرا ما يكون قائد الجماعة هو المسيطر على أعمالها وقراراتها، عكس الأحزاب السياسية التي تتمم بالطابع الديمقراطي في اتخاذ القرارات في هالب الاحيان.

ويرى الأستاذ دى فرجيه أن الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن احصاؤها نظرا لكثرة عددها واختلاف أوحه نشاطها وانقسامها الى نوعين : جماعات تعمل داخل الولايات وأخرى تعمل على النطاق الوطي. ويرى أن السجموعة الثابة تتكون من حوالي 2000 مجموعة.

المطلب الثاني : مميزات الجماعات الضاغطة.

قلنا بأن الجماعات الضاعطة هي تلك الجماعات التي تضم مجموعة من الأقراد يتحدون في عدة صفاة وتجمعهم ببعض مصلحة أو مصالح معينة ولكمهم لا يهدفون الى تحقيق أرباح تجارية أو الاستيلاء على السلطة.

ومن هنا يتضبع لنا أن جماعات الضغط تختلف عن الشركات التجارية في كونها لا تهدف الى تحقيق أرباح بالمعنى المعروف في التجارة والا أصبحت في عداد الشركات. كما أنها تدامع أساسا عم مصالح وصفات معنوية وان كانت ترتبط بها مصالح مادية أيضا. وفصلا عن ذلك قابها تعمل على تحقيق أهداف ومصالح الأفراد الذين يضمهم تنظيم معين، في حين أن الشركات التجارية التي لها نفس التجارة تحاول كل منها الاستيلاء على السوق التجارية.

ومع ذلك فاننا نجد هذه الجماعات تلقي مع الشركات النجارية ،
باعتبار أن كلا من المجموعتين تحاول قدر طاقتها تحطيم محاولات الأطراف
الأخرى التي تعمل مصالحها ولو باستعمال الرشوة. كذلك نجد هذه
الجماعات لا ترغب في الاستبلاء على السلطة مثلما هو الشأن بالسبة
للأحزاب السياسة التي تهدف أساسا الى قبادة أو ادارة المؤسسات السياسية
عن طريق استعمال محتلف الوسائل الديمقراطية. ثم أنها لا تتحمل المسؤولية
الناجمة عن سود تسيير الأجهزة الحكومية عكس الأحراب. ورغم صعوبة
التفرقة بين الجماعات لصاعطة والأحراب الا من حيث النقطة الأولى، فإن
هناك من يرى بأن الحركات التي لها برامج محددة وقيادة وانتماء وولاء منظم،
ولكنها تترك اختيار المحتلين والحكام للأحزاب السياسية الموجودة، لاتعد

وتلتقي الأحزاب السياسية مع الجماعات الصاعطة لأن كلا منهما تعتبر ذات أهمية بالسبة للحكومة، نطرا لأنها تقوم بدور ربط الصلة بين المواطين والمحكومة وبالعكس. وتؤثران كذلك على وسائل الأعلام، وقد تتعدى مهامها أحيانا النطاق الوطني كمسائدة الأحزاب وجماعات الضغط في الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل.

وأخيرا تلقي أيصا الجماعات الصاغطة مع الأحزاب السياسية في الأتظمة ذات الحكم المطلق، مثل الحرب النازى في ألمانيا سابقا والحزب الفاشي في إيطالبا، في كونها تستعمل أحيانا النهديد المباشر وغير المباشر، بل وقد تستعمل العنف في بعض الحالات.

من كل ما سبق يتضح لنا أن جماعات الضعط لها دوركبير في التأثير على الرأي العام والحكومة على حد سواء، وذلك لما لها من أموال، هذه الأموال التي تسهل لها استعمال جميع وسائل الأعلام لطرح قصاباها في كل وقت، وبالتالي الحصول على تعاطف الرأي العام معها، فضلا عن امكانية اطلاعها على بعض الأسرار الحكومة التي يمكن أن تهدد بواسطتها الحكومة ادا لم تلب مطالبها وذلك بشرها، وهو ما يجمل الحكومات تنساق لرأيها وثلبي مطالبها ورغانها.

ولقد زاد في أهمبة هذه الجماعات تمركز وسائل الانتاح في يد قلة قلية من الناس من جهة، واتحاد الطبقات العاملة في الصباعة أو العلاحة أو الخدمات من جهة أخرى، مما جعل الحكومات لا تتجرأ على المواحهة مثل هذه الجماعات الا من خلال استصدار العديد من القوانين الخاصة بالرشوة والتشهير ولقذف والاستخدام غير الشرعي للبريد ومحاولة اعطاء العرصة لجميع الفئات للتعبير عن مطالبها ووجهات نظرها بطريقة متكافئة. كما عملت بعض الحكومات على تمثيل أصحاب المهن والحرف والعئات المختلفة في السلطة التشريعية، ومحاولة توعية الجماهير بالصالح العام.

ويرى المفكرون الاشتراكبون أن مشكلة الحماعات الضاغطة لا بمكن حلها الا يحل مشكلة سوه توزيع الثروة. في حين يرى البعص الآحر الطريقة الوحيدة للقضاء على الجماعات الضاعطة هي اتباع الأساليب الاشتراكية والشيوعية، حيث تذوب هذه الجماعات في كيان الدولة التي تقوم بإنتاح

وتوزيع الثروة، ومن ثم تتحول هذه الجماعات الى أداة للحكومة تعاونها في تحقيق الصائح العام، غير أن هذه الافكار لم ثر النور ولم يكتب لها النجاح لعدم مراعاتها للطبيعة البشرية في وجهها الثاني المعلوع بحب الذات وتعضيل المصالح الشخصية على مصلحة الجماعة.

نموذج من لدخلات الجماعات الضاغطة في المجال السياسي:

قامت الصحفية جان روزان Jane Rosane بدراسة حول الجماعات الضاعطة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية ونشرتها في الصحيفة التي تعمل فيها وهي الجارديان Guardian سنة 1977، وهناك التحقيق الذي قام به اسعد حيدر في مجلة المستقل العدد 334 لسنة 1983، ويمكن أن نقدم للطائب بوجه خاص والقارى، بوجه عام مردا لبعض الأعمال والشاطات والاحصائيات كما وردت في التحقيقين تاركين مسألة التحليل ومدى بعد تدخل هذه الجماعات للقارى.

يبلغ عدد اليهود الامريكيين ستة ملايين أي 3٪ من السكان، ولهم 32 منظمة أهمها :

ل - اللجة الأمريكية الاسرائيلية التي تمارس الضغط على الكونجرس وهي المسماة Aspac والمقيمة بالشارع الخامس في نيويورك, والمشكلة من 44 ألف عصو منتشرين في الولايات الـ 50 لها لجنة تنفيذية من 50 أمريكيا ثلثهم من رؤساء المؤسسات اليهودية.

2 - جمعية المداء اليهودي المتحد وهي عبارة عن صندوق الجباية أي تجمع التبرعات لصالح اسرائيل.

 3 - المجمع الأمريكي اليهودى الذي يقوم بتشاطه فيحول القوار الأمريكي الى قرار لمصلحة اسرائيل.

ترجيه الرئيس الامريكي من قبل اللوبي بعد اختياره :

الجميع يعلم بأن انتحاب الرئيس الأمريكي لا يتم بطريقة مباشرة وانسا بواسطة مجموعة تمثل الناخبين، ونطرا لتركز اليهود في المدن الهامة 78٪ (يويورك، بسلمانيا، أوهايو، طوريدا، والليوي) ولشاطهم الحاص فامهم

التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للعالم منذ 1948 الى 1983 والبائعة 251286 مليون دولار.

المبحث الخامس : مدى تماشي نظام الحزبين ونظام تعدد الاحزاب مع طريقي الأغلبية والتمثيل.

إن الانتخاب وفقا للأعلبية يتماشى وطام الحزبين في حين أن نطام تعدد الأحزاب يتماشى وأسلوب التمثيل النسبي، أو الانتخاب على درجتين حيث تتعدد الأحزاب وتساندها أحيانا منظمات حليفة لها.

فحيث لا وجود الا لحزبين قوين كانجلترا مثلا، رغم وجود حزب الأحرار والحزب الاجتماعي الديمقراطي، مجد الأغلبية نتحقق في دور واحد، على حين أنه في تعدد الأحزاب نجد التمثيل يكون أكثر ديمقراطية عبد الأخذ بنظام التمثيل النسبي.

أما طريقة الأعلبية أو اتباع الدور الثاني فانه يسمع سيطرة الأحراب الكيرى على حساب الصغيرة التي تكول مجبرة على الائتلاف مع أحد هذه الأحزاب الكبيرة فتصبح تحت رحمتها، وتقل معارضتها و بالنائي تفقد التعبير عن ناخبيها، ويكون همها هو محاولة الحصول على مقعد أو مصب بالورارة، وبمعنى آحر اقامة حكومة التلافية من حزبين أو أكثر نتبحة أنمدام العراد أحد الأحزاب بالأغلبة.

وان تطبيق نظام الأعلية يتماشى مع الديمقراطية الماشرة الحديثة، وهذا لن يتأتي الاحيث لا وجود الا لحزبين قوبين مثل الجلترا وأمريكا، الا أن هذا لا يعني تشابه النظامين، فالأحزاب الانحليرية حمدة أعصاؤها مقيلون في النصويت على خلاف أعضاء الحربي الديمقراطي والجمهورى في أمريكا، ويترتب على ذلك أن الوزير الأول البريطابي يتمتع بالأعلية البرلماية التي تسانده الا اذا تدخل شخصيا محدثا أرمة داحل الحرب فتكون البرلماية التي تسانده الا اذا تدخل شخصيا محدثا أرمة داحل الحرب فتكون التيجة الأولى هي تنحيته، على خلاف الحال بالسنة للولايات المتحدة الأمريكية فأعضاء الكونجرس أي الواب أو الشيوح يصوتون وفق اتجاهاتهم الأمريكية فأعضاء الكونجرس أي الواب أو الشيوح يصوتون وفق اتجاهاتهم وتعفيلاتهم الشخصية دون استشارة الحزب الذي ينتمون اليه، وهذا ما يسمح لنا بالقول أنه في الجلترا حيث ازدّواجية الحرب ونقبد الاعصاء مي

يسيطرون على 181 صوتا من المجموعة الممثلة للشعب في انتحاب الرئيس الذي يحتاج الى 270 صوتا فقط للمون

فبمجرد حصول المترشح على تأييد اللوبي اليهودي معناه أنه كسب 65٪ من أمل النجاح في حملته الانتخابية.

ومن الأمثلة على دور اللوبي اليهودي أن السياتور السابق ما كلوسكي كتب هي صحيفة لوس أنجلس تايمس وأن أي شيء يناصر يبغن (رئيس وزراء اسرائيل حتى سنة 1983)، ومهما طلب بيغين من اليهود الأمريكين أن يناصروه مان واللوسيء اليهودي الأمريكي سبقفز الى مساندته ومناصرته، فكلفه ذلك الابعاد، وكذلك الحال بالسبة لويليام فيلمرابط سنائور أركانساس.

واللوبي اليهودي الأمريكي يلعب دوراكبيرا في تسديد فاتورة الحملة الانتحابية، فغي مسة 1974 نجد اليهود قد دفعوا ما يعادل 60٪ من نفقات الحملة الانتحابية لمرشحي الحزب الديسقراطي و 40٪ من تفقات الحملة الانتحابية لمرشحي الحزب الجمهوري.

كما أن تدخل اللوبي اليهودي الأمريكي لا يتوقف عند فوز المرشع، بل يعرض عليه تعيين مساعدين له في مناصب كتابة الدولة، وحتى السفراء حيث نجد الرئيس ربعن لدى تعييه 149 معيرا كان من ينهم 20 مفيرا يهوديا موزعين على أهم الدول التي تشكل مفاتيح العالم كألمانيا الغربية والمجر وبوليفيا.

واذا انتقانا الى الهيئة التشريعية مجد اللوبي اليهودي يملك 60 صوتا من بينهم 28 يهوديا برئاسة جاكوب جافيتس.

والحقيقة أن اللوبي اليهودي، وبالتالي اسرائيل، هو المسير الفعلي السياسة الأمريكية كلما تعلق الأمر بموقف هذه الدولة تجاه الدول العربية. كما أبها هي المستفيد الأول من مساعدات هذه الدولة القوية، فغي منة 1981 استفادت اسرئيل من مساعدة أمريكية تقدر بألفين ومائتي مليون دولار، وفي 1982 رغم حرب لبنان راد الكونغرس 300 مليون دولان ومذ 10 منوات دخل ثك 3/2 المساعدات ضمن خانة والهدية، والباقي يسدد في 40 عاما بغائدة 3٪ خقط، وقد حصلت اسرائيل على 10٪ من مجموع المساعدات

القسم الثاني

أمس الأنظمة السيامية الليبرالية

تعير العقد الاخير من اغرن العشرين بعودة سيطرة الفلسفة الليرالية المتجددة بفعل التطور الذي عرف الأنظمة الحرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الاسان والمطالبة باحترامها وتطبيقها في الدول الأحرى خاصه الاشتراكية منها التي لم تعد قادرة على الاستجابه لمطالب شعوبها، بسب ضعف قاعدتها الاقتصاديه، وفشل ايديولوجيها الشيوعية، وتعسف حكامها بمساعده البيروقراطية ووسائل القمع من جيش وشرطة، الأمر الذي أدى إلى انهيارها كنمط للحكم ودخولها عوة في النمط الديمقراطي الليرالي، وهو مايدفعنا إلى الاقتصار على تعاول الاسس في النمط الديمقراطي الليرالي، وهو مايدفعنا إلى الاقتصار على تعاول الاسس الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والتنظيمية للانظمة الليرالية (الباب الاولى) بالدراسة ـ دون غيرها (المنافية مختصرة توطئة لبحث بعض الدراسة الحديثة للأنظمة السياسية وتكييف أي نظام لا يمكن أن يكون مقبولا ومنطقيا إلا تناول المظاهر السياسية والقانونية والعملية التي تطبع هذا

الانتخاب يجمل من الشعب هو السحير للأغلبية وهو ما يحقق الديمقراطية المباشرة الحديثة، بخلاف الحال في الولايات المتحدة الأمريكية فحرية الناحب تجعل اختيار أعضاء البرلمان يتم بطريقة عبر مباشرة باستناء اختيار الرئيس: وأن حرية الانتخاب في هذه الدولة يرتبها ضمن الدول متعددة الأحزاب.

⁽¹⁰⁸⁾ تشعريد من المعلومات وبصعة موسعة حول الأسسى الأقتصادية والاجتماعية والايديووجية الأنظسة الاعتراكية وأنظلة الدول النامية وبظام المحكم فيها أنظر كتابًا القابود الدستوري والنظم السياسية المعارنة الجزء التامي ط 1 المؤسسة الوطنية التكانب، وديوان المعلومات المجامعية 1988 المجرائر.

الساب الأول أمس الانظمة السياسية الليوالية

تقوم الانظمة السياسية الليرالية المتقدمة على أسس اقتصادية واجتماعية وايديولوجية وتنظيمية تميرها عن غيرها من الأنظمة.

البطام أو داك خلال مراحل وجوده وتفاعله مع الواقع المتعير المؤثر في الجاب القانوني المتعيز بالاستقرارة والذي يدوره يعتبر الإطار العام المحدد لمعالم مختلف النشاطات في ذلك المطام.

مما أدى الى قيام المجتمع الاستهلاكي الدي لم يترك للفرد دورا يذكر بواسطة التربية ووسائل الاعلام والدعاية، ويتميز الى حاب ذلك النظام الاقتصادي الليرالي بتطور الملكية العامة، فبعد أن كانت مقتصرة على الانشطة عير المربحة كالطرق والسكك الحديدية ومجارى المياه والمستشفيات والمدارس، ويمعني أوصح كان دورها هوسد النقص الناتج عي هذا النظام، بدأت تتطور بفعل عجز المبادرة الفردية خاصة بعد ظهور الضمان الاجتماعي والتكوين المهنى وغيرهما من الانشطة الضرورية لحياة الاقراد وغير المربحة، فضلا عن تلخل الدولة لتحل محل الشركات الخاصة في تسيير يعض الانشطة أو تدعيم القوة الشرائية للمواطن غرضها في ذلك هو حماية مصالح الضعفاء والعاملين هي الانشطة غير المربحة، ثم استدعت ضرورة الحياة العصرية تدخل الدولة في البحوث والصناعات الفيية الدقيقة التي تتطلب أموالا طائلة وتنسيق محكم دون احتمال ربح، كدلك نجد الدولة أصبحت تتدخل لتطيم الحياة الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي، وتحديد السياسة الاقتصادية بواسطة اجهزتها الخاصة بالتخطيط والاحصاء وفرض الصرائب وتخفيضها على الانشطة المختلعة تبعا لتطورها السريع أو تأخرها عن مسايرة التطور، والى جانب ذلك فان الدولة تتدخل في الانشطة الاقتصادية بواسطة السلطة التي تتمتع بها في فرض أسلوب معين للتعاون مع الخارح وفرض القيود التي تراها مناسبة للحماظ على مصالح شعبها ولوعلى حساب صاحب المال.

مدى العلاقة بين الديمقراطية اللبيرالية والتطور التقني :

لقد كانت الفكرة الكلاسيكية الليرالية السائدة هي أن الانظمة السياسية تتأثر ليس بالبناء الاقتصادي ولكن بحتميات ايديولوجية واخلاقية، ثم جاءت الماركسية التي أكدت على العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وساهمت في تفهم المشكلة، الا أن المفكرين الغربين لم يقتنعوا بهذه المظرية برمنها فجازًا بنظرية جديدة مفادها أن الانظمة السياسية مرتبطة بمستوى التعلود الاقتصادي، فلم يعد وفقا لذلك المحلاف بين الاشتراكية والرأسمالية وإنما بين الدول المتقدمة والدول المتحلفة، وأن الاولى هي التي تصلح فيها الانظمة الليرالية، حيث تقل التناقصات والمخلافات الحادة بين الطبقات بفعل وفع

الفصل الاول

الأمس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الحرةالديمقراطية

تعتبر الديمقراطية الليبيرالية مجموعة نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، هذه المجموعة تشكل ايديولوجية تحتوى افكارا تتطوي على وضع وتقسير أسلوب اقامة نظم تحكم الدولة حياة الأفراد، هذا الشظيم هو مجموعة من العلاقات المتطورة بشكل تدريجي بطيء ومتماسك.

البحث الاول الاساس الاقتصادي

أن الانظمة الرأسمالية نقوم على أسسس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي عرفت تطورا جدريا خاصة في القرن 19 اثناء الثورة الصناعية، وما تبعتها من أكتشافات علمية، وما احدثه التكنولوجيا في عالمنا المعاصر من تطوير لهذا النظام الذي أطلق عليه تسمية الرأسمالية الصناعية.

هذه الرأسمالية التي قامت على الآلة البخارية والفحم والاختراعات الفنية داحل اطار عائلي في جو تسوده المافسة ويحكمه مبدأ واتركه يعمل أتركه يمره واقتصار دور الدولة على انشطة محددة دون غيرها، ثم جاء دور الكهرباء والبترول والطاقة الروية والطائرات والادمعة الالكترونية، وظهور الاستثمارات الصخمة والشركات الكرى والتسيير العقلاتي القائم على التحطيط والتظيم بدلا من المافسة، نتج عنها زيادة هائلة في الانتاج،

مستوى حياة الجميع عن طريق مضاعفة الانتاج سبب التطور، وبالتالي تحقيق مطالب وحاجات المواطنين الاساسية بل وحتى الثانوية منها. كل هذا يؤدي الى التقليل من التناقضات والحلافات الجوهرية بين الطقات بسبب المدرة، خلافا للدول النامية حيث تعيش الطبقة الواسعة في حرمان بخلاف فئة محظوظة تعيش في بذخ مما يتولد عه نقور بينهما وظهور خلافات حادة وكراهية يتبع عهد تحوف الطبقة الغنية من ثورة الطبقة العقيرة الأمر الذي بدفع بها الى استعمال القوة والبطش لحماية مصالحها على حساب الديمقراطية (100).

فحين نفارن عاملا يملك سيارة متوسطة مع برجوازى يملك سيارة فخمة تبعد الاثب لهما وسيلة نقل رغم اختلاف في النوعية هنا تقل حدة المحلات بين الطبقات بخلاف الحال لوقارنا هلاحا أو عاملا أو عاطلا لايملك ما يسد به رمقه ولا يمكر اطلاقا في احتمال امتلاكه لسيارة قديمة مع برجوازى يعيش في البذخ ويملك سيارات عدة، حيثك لا يعقل أن نتصور بأن الحلاف بين الاثبين يكون على نفس الوتيرة والدرجة للحالة الاولى، دلك أن الخلاف، يكون نسبيا وحول الوعية أما في الحالة الثانية فيكون الخلاف في الاساس. ولعل انحفاض حدة الصراع والخلافات تسمح بتطبق الديمقراطية والمناسبة السياسية ضمن أطر سياسية محددة كالانتحابات والاستمتاءات، وهذا لن يتأتى الا عي مجتمع وصل أعضاؤه الى مرحلة معينة من الوعي ولهم مستوى يتأتى الا عي مجتمع وصل أعضاؤه الى مرحلة معينة من الوعي ولهم مستوى وتمي روح الديمقراطية وقبول رأي الغير، والخوج من العرلة والانغلاق، والعمل على تسخير الالة لحدمة الانسان، كل ذلك يحقق لدى الافراد وعيا وادواكا للمشاكل بطريقة موضوعية واستقلائية في التفكير.

واذا كان ما سق ذكره فيه من الحقيقة الكثير فان ذلك لا يعني أن الديمقراطية لا توحد الا في الدول المتقدمة، فالديمقراطية الحقة ظهرت في دول صعيفة مثل أثبا، والدولة الاسلامية عند ظهورها ولو أن الحكم كان ذو طبيعة خاصة وفي العديد من مدن افريقيا الشمالية التي كانت تسيرها

(110)أغاره الدينغراطية في الإسلام في النفاص بأنواع السكومات.

الموضوع الواحد.

الجماعة ، وإنَّ كَانْتُ هِذَهِ المجتمعاتِ قَلْيَلَةُ السَّكَانُ وَنَعِيشُ حِياةً بِسِيطَةً "``'

كما أن أولى الدول المتطورة لاتنفي فيها الديكتاتورية، فألمانيا النازية كانت

أكثر الدول تطورا، لكن حكمها كان ديكتاتوريا مطلقا، وهماك اتجاه حديث

يؤيد بعض هذه الانتقادات ويرى بأن النطور يتولد عنه تعقيد المشاكل التي

يتطلب لايجاد حل لها تدخل متخصصين هم القادرين لرحدهم على فهمها

ووضعها في اطارها المحدد، وإيجاد الحلول المناسبة، وبالتالي قان ذلك

يؤدي الى استبعاد فكرة الديمقراطية اذ لاتستطيع الامة وممثلوها التدخل أو

المشاركة في تسبير شؤون الدولة، مما يدعم السلطة بفعل تركيزها لدى

الجهات المتخصصة، ويقلل من استخلالية الهيئات اللامركزية، فتترك

المواطنين يحجمون عن الوقوف في وجه قرارات السلطة دون أن تستعمل هذه

والمهنية والمؤسسات العامة ولخاصة، يجعل من قيادتها وسيلة للضغط على

أعضائها، وهذا ما يدفعنا إلى القول مع معظم الكتاب ـ لكن بتحفظ ـ أن

التكنوقراطيين والبيروقراطيين هم الممارسين المعليين للسلطة. غير أنه رغم ما

في هذا الاتجاه من صواب، الا أنه يضخم المشكنة أكثر مما هي عليه،

فالتطور الفني عقد المشاكل فعلاء لكنه من جهة أحرى رفع مستوى وعي

وادراك المواطنين، وأن تعقد لامور سبب دقتها الفية لايتطلب ضرورة فهمها

من قبل الجميع، فالشعب والبرلمان والحزب تهمهم الحطوط العامة للبرنامح

أو لخطة معينة ، أما المسائل الفنية فتبقى من إختصاص الفنيين الذين لايشك

في نزاعتهم الا نادرا جدا بسبب تعدد الاشخاص القائمين على دراسة

كما أن التظيم المحكم بسبب التطور الفني للمنظمات السياسية

الاخيرة الاساليب المعروفة كالشرطة والجيش.

M. Duverger, Immutations politiques et droit constructionnel, P.U.F., T.1, Paris 1973 p. 261 (108)

المبحث الثاني: الاساس الاجتماعي.

إن دراسة الاسلوب الديمقراطي اللبيرالي تدهما الى الاعتراف بوجود طبقة سياسية Classe polinque تعرف بأنها تلك السجموعة الاجتماعية التي تقوم بدور الوسيط بين الحكام والمحكومين، وهي تختلف عن رحال السياسة الذين هم تلك المجموعة من الاعوان Agents الذين يشاركون في النضال من أجل الوصول الى السلطة. والطبقة السياسية توجد في الأنظمة السياسية اللبيرالية في حين أن وجال السياسة موجودون في كل الأنظمة (١١١١).

هذه الطقة التي لم تطهر طفرة واحدة واسا نتيجة تطور طويل يجد مصدره في الطقة الارستقراطية ثم البرجوازية، وهي تنضمن المنتخبين المحلين الذين يتمتعون بحره من عملية اتحاذ القرار السياسي، وكذلك الاشخاص الذين يمارسوك ويساعدون على نشاطات مهية محتلفة كممثلى التقابة والجماعات المهنية والموظفون السامون والجامعيون.

وهناك المجموعة الثالثة وهي المتصمنة لرجال السياسة الذين مارسوا عدة مرات وظائف ثيابية في البرلمان أو وظائف وزارية.

وهذه الطبقة تقوم على فكرة الوحدة والتضامن واعتاق الايديولوجية الليبرائية، غير أن هذا لايعني انفرادها بهذه الايديولوجية اد أن الاحزاب العمائية ومنظماتها وممثليها يعتنقونها كأسلوب للحكم، كما أنها تقوم مدور ثمثيل القوات السياسية المختلعة المصالح لأبها مرآة لكل القوات السياسية الموجودة، وتعتير وسيلة لتطبيق الارادة السياسية للامة ماعتبارها منتخبة، مما يدفعها الى العمل لتحقيق مصالح الافراد ولو جزئيا والتوفيق بينها، وعليه فان هذه الطبقة بزوالها يتقهقر النظام السياسي ويضعف. والتساؤل الذي يطرح نفسه هو من يحكم وما دور هذه الطبقة في نظرية النخة (١١٥).

مع أند طلباء الاجتماع الاتريكين والاريوبيود يميزون بين النخبة ظافلة وبين العبقية Los pore التي هي مجموعة من البخية

G. Burdeau, Traité de science politique, T. 3, LGDJ Paris 1968 p. 65

ومن بعده باريتو Pareto وبرنهام Burnham وقالبرايط Galbrasth ودال Dhal . فالسبة لمفكري القرن 19 وعلى رأسهم ميشال Michel وباريتو

V Pareto وموسكا Mosca يغفون على أن كل الانظمة السياسية وشبه

السياسية (كالأحزاب والنقابات) ليست هي الواقع الا ديمقراطية بعلب عليها

الطابع الأولغارشي، وأن حكم الاقلية، وأن كل مجتمع نجد بداحلية أقلية

متجانسة ومتماسكة هي مصدر القرارات السياسية الاساسية، ويقدمون الادلة

على نظرياتهم، وان كانت مختلفة، الا أنها تنفق على أن تاريح المجتمع

الشعب (من الشعب والي الشعب)، ولكن عند ما تتوصل مجموعة الي حد

معين من البعد أو الاتساع Dimennon فان سيادة الشعب تصبح مستحيلة

فنيا. وأن الممثلين هم أعصاء المنظمة وبالتالي فان الانتماء الى مظمه يعمى

تكوين مجموعة متميزة وبالتالي أقلية مسيرة وأعلبية مسيرة، وبتطور المنطمة

وتعقدها يصعب على الاغلبة ممارسة حق الرقابة على الاقلية نتيجة فلة الرقت

واعدام السلطة أو وسائل ماجمة لممارستها، وأن النخبة تسيطر على الاغلبية

فالمفكر مبشال يرى بأن النظرية الديمقراطية تقوم على مدأ حكومة

هو تاريخ النخبة من أجل السلطة.

لما تتمتع به من قدرة التنظيم الذي هو نتيجة لتقسيم العمل وكذلك اختلاف التخصص

أما موسكا فيرى انقسام المجتمع الى قسمين، الاول هو الاغلبية المحكومة، والثاني هو الاقلية النخبة الحاكمة التي تتميز بوحدتها ونجانسها، فضلا عن تنظيمها المحكم وقدرتها على رقابة كل القوى الاجتماعية في وقت معين دينية أو أقتصادية أو فكرية.

أما باريتو، فيرى في كتابه Traté de sociologie générale بأن ما يميز السخبة عن غيرها هو التفوق الطبيعي Supérionté naturelle الذي تستع به هذه السحبة عن الضعفاء، إنه التفوق النمسي، لكنه يرى بأن النخبة لاتتمتع كلها بالسلطة. وهو لم يتخذ موقفا ضذ النخبة البرجوازية حلافا للكتاب الاخرين وانما كان يعتبر مواقفها تتماشى وجبنها.

J. P. Cot et J. P. Mousser, Pour une sociologie politique. Ed. Seuil Pura 1974 p. 129 - 132

(112)هناك من أطلق أصطلاح الصعرة بدلاً من النحبة في مقابل اصطلاح Edina أنظر البرقمات العربية المشرقية

(111)

قالمحة لذيه في الولايات المتحدة الامريكية تتصمن تلات موسسات المتحددة المريكية تتصمن تلات موسسات السياسية.

فالمؤسسة المسكرية دولة داخل دولة لما لها من دور في التأثير على الصناعة والسياسية وما تقوم به من احتراعات تسكمها من التمتع نوع من الاستقلال مع التأثير في غيرها.

أما المؤسسة الصناعية فتشمل مسيرى الشركات الكبرى لما لها من تأثير على حياة المجتمع وحتى على المستوى الدولى، مما يولد شعورا لديهم بأن مصالح الامة مرتبطة مع مصالح شركاتهم.

في حين المؤسسة السياسية، تشمل مجموعة رجال السياسية وأهمهم الرئيس ومساعدوه والواب ورعماء الحزب والمسؤولون السامون في الادارة.

وعد ميلس أن مشأ السلطة يجد مصدره في العلاقات التي تربط هذه المؤسسات الثلاث فيما بينها وهي علاقات غير شخصية غالباء ويرى بأن هذه المخبة التي تملك السلطة أبعدت الاغلبية المدفوعة بقوة لم تستطع فهمها أو مراقبتها.

وقد عارض دال Dhal من جامعة بال yale لأوحهة نظر ميلس عند ما أجرى بحثا حول بناء السلطة في مدينة صعيرة هي نبوها في مكانها الا أجرى بحثا حول بناء السلطة في مدينة صعيرة هي نبوها في مكانها الا وأثبت بأن نطاما سياسيا تقوده مجموعة متحدة من القادة لم تترك مكانها الا بعد مرور نصف قرن تقريبا لمجموعات متعددة مختلفة، ويرى بأن للشعب قورا غير مباشر، ذلك أنه اذا كانت القلة هي التي تحكم فان الشعب غير مستبعد من المشاركة باعتبار أن الأحراب السياسية، لكي تتولى السلطة، يجب عليها أن تنال رضا الشعب عنها، وهذا عن طريق تأييدها بأصواتها للوصول الى السلطة.

أعداء النظام المستوري الديمقراطي: الذي يلاحط هو تأثير النخبة على الاوضاع الاقتصادية وإبعاد البرلمان، فبواسطة ما تتمتع به من سلطة سياسية وادارية تؤثر وثوجه الحياة الاقتصادية الوطبية وهذا ما يمير الديمقراطية الفنية الحديثة عن الديمقراطية الليبرلية التي سادت بالامس، اذ أن البرلمان يصبح مبعدا نسبيا عن اتحاد القرارات الاقتصادية أو المشاركة فيها بسب وجود

ويعتبر باربتو مبشرًا للحكم العاشي، وإن كان لم يتخد موقفا مؤبدا له فقد كتب رسالة الى صديق له في مارس 1923 يقول فبها بأن الحركة العاشية هي التي تخلص ابطاليا من مرضها لكنه في 23 سبتمبر كت مقالا يطالب فيه بحرية الصحافة وأن تتخذ الحكومة موقفا معتدلا(113).

أما بيرنهام فيرى في كتابه عصر المنظمين شيخة توزيع أسهم الشركات بأن البرجوازيين الراسماليين قد عوصوا بالمديرين نتيجة توزيع أسهم الشركات بين عدد كبير من المساهمين، فلم يعد مالكها هو المدير وابما انتقلت السلطة الى يد قلة من المديرين، ويرى بأن هناك أربعة أنواع من المسيرين في الشركات الحديثة الكبرى. هم أصحاب الاموال المهتمين بالبورصة، والفنيين ملاك المعرفة، والبائمين الذين يضمنون تصريف المنتوح، وعلى رأس الكل المنظمين Managers، والمنظم هو دلك الشحص الذي يعرف كيف ينظم ويسير سواء حزبا أو شابة أو شركة. وأن السلطة في المجتمعات الحديثة بين أبدى هؤلاء المنظمين، وقد طور هذه الافكار الاستاذ جود قالبرابط الذي يرى في كتابه Le nouvel Etat industriel بأن هذه المؤسسة، وأطلق على هذا البطام تسمية البناء الفنى على هذا البطام.

ورغم تقسيم نظريات المخبة للمجتمع الى فتين، أغلبية في مواحهة أقلية حاكمة، فان المشكل الذي يطرح نفسه هو هل هذه النخبة تشكل مجموعة متجانسة أو محتلفة، ومعنى أصبع هل هناك مخبة واحدة أو أكثر ؟

فادا عدنا ليرنهام نجده لايمترف إلا بمخبة واحدة وهي المديرين. أما ريزمان Remman في كتابه La foule solitaire فيرى أن هناك عدد س المجموعات تتقاسم السلطة، هانقرارات الحكومية ليست عمل نخبة موحدة، وإنما هي نتيجة لملاقات قوة بين قوة بين مختلف المجموعات الضاغطة.

ثم أحد النقاش وحها بظهور ميلس W Milles وهو L'elite du pouvoir ثم أحد النقاش وحها بظهور ميلس W Milles الذي ضمته أفكارا جديدة، وان كان يعترف بوجود نخبة، الا أنه لايرى فيها طقة بمفهومها الماركسي وادما مجموعة نظم أساسية. «Groupe de statut»،

J. Touchard, Histoire des institutions politiques. P.U.P., Paris, T2, 1970, p. 819(713)

المكانياتهم ودفع النول بريدون المشاركة الله الما عمل وتد والعام الرعوسية التي يتأوها والم من اد من عموى الاراد والعرف من معو العديم البساعي . الافكا واخاى الضرائب، مدم كذلك والم المدمة وقد مساحها وما ما يستغل و / الليرالية العمدينة . - المديراية سر المراكا المراكا المام المراكا المراكات يى بأن الليمقرا / Mill ، وخاصة شارية كرا عمر null . الم المحدة فإنسولة أن يمل لتحاليا لمواطنين يجب اللية في ظل السيراك عم الما برا دوة الد المعر عرمنى الأند العريات وحق أن يتمتعوا بالفضيلة، وأمر من الافكارج الاسعار المواطنين، لكنه الاقتراع العام فحب يه واعد الملة مو الماون الذي يم لانيا : ر لا يرى في اللسيسقراطية ريد أك سد. وال و بة ب السلاولي من يلان ستق لاعر، علا يعقر التي شاخ ميطلون أحراد ومند ما وين رك أساسه في المساولة في عوجد الاودم ومن هم/ مثلا أن تفرض الاعلى من على أنه الانسال واة نعران والايديولام البيرالية صَياتِينَ : المقام الم تتهي الى أن الموطن بي بر لظاء الم في الس عارت في الر 18 كايد عن الاستباه بنسن الحرية، ارة والامتثال، خبواسطة الاست بسر لظاء ال المرية العمساولة عمل الا في الريواضع أن المثلام والعرب لا بدك صلهما. مبا نحو الم معلم المديد من الكاب المالة المستال 1767 م انظام والعام لاقيمة له لمون د، البرالية الرابقة على 1844 ويخل ومتهم المبحث كال (IBIS) and boltic SELECT LIN الطابع الفردي للطام المر يقوم علر والمنابة والمربة الشرية الشرية الشرية يرفض المنام، فهو أولعم أ النطام على اعتباد أن الفرد مو لاباس وأنه ال ا قوله قد نزقت ا المسان، وهذا يم من التنظيم الاجتماعي طان كي د الاحبوسة للدولةء للأفراد، مع بالعربار /ني أن الفلسفة العردية فذا م فكوساسة لأو مالهتلول ملي من الان 1) المع ك العامة والمسساواة "1 الربية ولا ين عارمة السام الحامة والمستاوة السامة المقيله والمطاليم كلة تسمع لهم بمراقبة الوري وم المالية في الحق الد الِدُ أَفَرَاهُ وَلَيْ فرودة المسمع لهي بمراقب الرام ومات الاله على فرض أمرودة المالمتناع عن فرض أمرو على عربات WYI L حياة المجتمع ذلك. 28 (1)4) 5 LGDA 12 hour ham service betrale PUF, Para 191 (115) 12 W located Trans de Science politique 1970. 1 167

الشعبية، اذا كانوا يريدون المشاركة في السلطة، العمل والتوفير وابراز الشعبية، ودفع الفرائب.

الافكار الليرائية الحديثة: يمثل هذه الليرائية قبيطا D.J. المنافع و Gambeita وخاصة شارنية Charmer الذي يرى والمنافعة في ظل الليرائية هي قبل كل شيء دولة القانون، حيث المواطنين يجب أن يتمتعوا بالمغيلة، والهدف من هذه الامكار ليس اطلاق المراطنين يجب أن يتمتعوا بالمغيلة، والهدف من هذه الامكار ليس اطلاق المراطنين يجب أن يتمتعوا بالمغيلة، والهدف من هذه الامكار ليس اطلاق المراطنين، لكنه لا يرى في الديمقراطية صيادة أكبر عدد، وإنما هي سيادة المواطنين، لكنه لا يرى في الديمقراطية صيادة أكبر عدد، وإنما هي سيادة القانون الذي يجد أساسه في المساواة، حيث حق أحد الافراد يقيد حق الاعر، قلا يحقل مثلا أن تقرض الاغلية عقيدة معبنة على أقلية (178)

ومن هنا نتتهي الى أن المواطن في ظل الظام الليبرالي له فضيلتين : المقاومة والامتثال، فبواسطة الامتثال يضمن النظام، وبالمقاومة يضمن الحرية، وواضح أن النظام والحرية لا بمكن فصلهما، فالحرية لا تحقق الا في النظام والنطام لاقيمة له بدون حرية.

المبحث الثاني الطابع الفردي للظام الحر

يقوم هذا النظام على اعتبار أن الفرد هو الاساس وأنه الغاية من النظام، فهو أولى من التنظيم الاجتماعي وإن كان هذا الاحير ضرورة بالسية للانسان، وهذا يعني أن العلسفة العردية تقوم على عكرة ممارسة الاعراد للسلطة وتمتعهم بالحريات العامة والمساواة (117).

المشاركة في ممارسة السلطة: ان المشاركة لاغلبية السكان في مسارسة السلطة تسمع لهم بمراقبة الرسائل ومنها المالية التي تمتلكها اللولة، والمطائبة بالامتناع عن فرض قبود على حريات الاقراد الا اذا أمتدعت ضرورة حياة المجتمع ذلك.

من أعلال حقوق الانسال والمواطل لا يجور الاعتداء عليها وانها مقلمة (١٥٠) وأنه واذا كان الأمر كدلك فان الانسال حرفي انشاء المؤسسة التي يختارها، وأنه حرفي المتاجرة مع من يريد، والغرض من ذلك هو الغاء النظام الجماعي أو التعاوني واقامة وادارة المؤسسة الحاصة وفقا لرغبة صاحبها، وهذا ما يستق حرية التعليم في العمل وحرية الاجور. كما أنه يهدف الى حرية المبادلات، وتماشيا مع ما يحقق المصلحة الشخصية فليس للنولة أن تتلحل لتحديد الاسعار أو فرض ضرائب أو تعضيل البعض على البعض الاخر.

النيا: الليرالية السياسية. / Le Libéralisme politique.

إن الليبرائية السياسية ملخصة في المادة الاولى من اعلان حقرق الانسان والمواطن التي تنص على أن الناس خلقوا وسيطلون أحرارا ومتساوين في الحقوق، فكلمتى الحرية والمساواة تعبران عن الايديولوجية الليرائية.

والحقيقة أن كلمة اللبرالية ظهرت في القرن 18 كتعبير عن الاتجاه نحو الحرية، وارتبطت بعد ذلك الحرية بالمساواة.

- الافكار الليرالية التقليفية: جاء بها العديد من الكتاب ومنهم لوك، وتوكفيل، ولكن أبن جامين كنونستان 1830/1767 الاعمام الدول البيرالية السابقة على 1848، فهو برفض في كتابه مبادىء السياسية «Prneapes poluques» (1815) كل تدخل للدولة، رغم عنرافه بها، في حرية الرأي والعقيفة والملكية والحرية الشخصية للأفراد، ويرى أن كل سلطة تحاول ذلك تعتبر حسب قوله قد مزقت سنه سلطتها (1815).

أن هذه الحرية مفررة سيجة نظام التمثيل القائم على حق الانتخاب المقيد، بحيث لايمارس إلامش يدفع الضرائب، أما غيره فلا يتمتع بهذا الحق السيامي. لذلك نجده وس معه يعارضون السيادة الشعبية ولا يعترفون بها الا للملاك البرجوازين، وهو ما دمع قيزو Guzot الى مطالبة أفراد الطبقات

F.P. Penoit, în démocratie libérale, P.U.F., Paris 1978, p.: 114-57. (116)

N B. Ghorall, Op. Cit., p. 50 - 59 G. Burdons. Truité de Science politique TS LGDJ, Paris (177).

M. Duverger, Op. Cit, pp 227 - 228 (114)

N.R. Ghozali In systèmes politiques comparés, (cours polycopies), 1980-1981 (115 Alexe- p. 54

وعليه يجب توافر الحرية السياسية، وممارسة السلطة، والمسؤولية، فبالنسبة للحرية السياسية تجدها مصدر كل السلطات، وتنظيمه يكون بواسطة الانتحابات الحرة التي تعنى التفويص المؤقت للسلطة، هذا التفويض هو الذي يسمح لمثلى الشعب بتسيير شؤون اللولة لمدة محددة، ويرى الفقه الديمقراطي العربي ضرورة تقييد مدة النيابة وقتيا، وعدم السماح بتجديد الترشيح بصفة دائمة على الأقل بالنسبة للرئاسة

وأما ممارسة السلطة فتكون بواسطة الاغلبية التي من حقها تدعيم نفسها أو إنفسامها، ففي النظم، حيث تتعاون السلطات بجد هذه الاغلية للبرلمان، أما في النظم شبه الرئاسية فيحتمل أن تكون الاغلبية رئاسية.

والاغلبية البرلمانية تكون عند حصول حزب أو التلاف حربي على اكثر من نصف عدد الواب وحضوعهم للانضباط في التصويت، بحيث يتقيدون بتوحيهات الحزب أو الاحراب الالتلاعية، في حين أن الاعلبية الرئاسية ظهرت في المجمهورية الخامسة الفرنسية حين تختار الاغلبية بواسطة الاقتراع العام المباشر منذ 1969 رئيس الجمهورية الذي يدعم مركزه في حالة وجود أغلبية برلمانية لصالحه.

واما أن تكون السلطة مسؤولة فهو مبدأ مقرر في النظام الديمقراطي الليبرالي، حبث بخضع الحكام لمراقبة من قبل البرلساسين، وذلك في شكل اسئلة شفهية وكتابية التي قد تتحول الى مناقشة عامة ومتابعة، والعرض من ذلك هو أن تقدم الحكومة تبريرات عن تصرفاتها أمام الرأي العام.

2. الحريات العامة ضمانا ضد السلطة : هذه الحريات مستملة من هكرة أولوية الفرد على الدولة، ويمكن تقسيمها الى حريات مدنية أو حريات شخصية وحريات عمومية.

فالحريات المدية تخص النشاط الفردي مثل عدم الاعتداء على محل السكن، وحربة المراسلات، وحربة الذهاب والاياب، والحريات المائلية كالزراج والطلاق، فضلا عن امكانية ادماج حق الضمان ضه اعتداءات السلطة.

أما الحربات العمومية فتخص الشاط الجماعي كحربة الصحافة والتعير والنجمع والمظاهرة، وهي تلعب دورا هاما في المجال السياسي، فلولا المحربات لما جرت الانتحابات ولما سارت مؤسسات الدولة الليبرالية.

المساواة: أن نطم الطبقات مقبول بل محبد في المجتمعات الليوالية، لكنه مطالب بتحقيق نوع من المساواة.

والسبب في ذلك هو أن قبول تقسيم المجتمع الى طقات يعتبر عامل على في الايديولوجية البيرائية، ذلك أن تسلسل الطبقات على شكل هرمى يتوك الامل بتحقيق الهدف الذي يصبوا اله كل فرد في طبقة ما ممكنا، لكن بشرط توافر امكانيات فعلية للانتقال من طبقة لاخرى أسمى منها، والتقليل من اللامساواة، الا أن الجانب النظرى للفكر الحر لم يتحقق فعلا في المجال الواقعي في كل الحالات.

المبحث الثالث الإيديولوجيات الاخرى مدى تأثير الإيديولوجية الليبرالية بالايديولوجيات الاخرى

لم تتمكن الإيدبولوجية الليرالية التحلص من النظام والايدبولوجيات السحافطة. كما أن ظهور الايدبولوجية الاشتراكية وكشفها للكثير من عبوبها، جعلها واقعيا تدخل بعض عناصرها ضمن نظمها المختلفة السياسية أو الاقتصادية، مما يدهما الى تتقرير بانعدام وجود نظام ديمقراطي ليبرالي مستقل عن الايدبولوجيات الاخرى السائدة في هذا العالم. (118) بالمفهوم التقليدي.

الملاقة بين الايديولوجين المحافظة والحرة: كان الصراع بين السلمين قائماء ولكنه قل نتبجة ظهور المذهب الاشتراكي حيث دفعتها مصالحها الى الاتحاد والوقوف ضد هذه الافكار الجديدة.

- مرحلة الصراع: لقد ظهر النظام الحر على أنقاض الصراع الذي كان قائما بين الاحرار والمحافظين، حيث كان الاحرار المشكلين من الطقة

M. Duverger, Op. Cit., p 234 at 5.(118)

G. Burdass, Traite de science politique T.S. LGDJ, Paris, 1970. p. 401 at 5

البورجوارية والتحار والمنقمين، يأملون في بناء مجتمع تسوده الحرية. أما المحافظين فيكونون من الطبقة الاستقراطية القائمة على الامتيازات الورائية والاملاك العقارية المسيطرة على الريف والملاحبن بمساعدة رجال الدين، فتحول الصراع الى صراع بين المدن والارياف، كل منهما يمثل ايديولوجية وطاما اقتصاديا محتلمين، البرجوزية تحاول أن تسيطر، وبجانبها الطبقة المتقمة، على الاقتصاد ونقل مركزه الى المدن. بخلاف الارستقراطية التي تحاول الابقاء على الاوصاع باعتبارها صاحبه السلطة، وهو ما أدى الى امتداد هذا الصراع الى السلطة والسيطرة على دفة الحكم، وحادث الكلمة الاخيرة في نهاية الامرالي الطبقة البرجوارية التي أراحت الاستقراطية عن السلطة، واحتلت المساعة الصدارة مكان الراعة، فتقلصت سلطات الارستمراطيين وامتيرانهم لحساب البرحوارية، الا أن هذا لا يعني انهيار تلك الطبقة، فقد وامتيرانهم لحساب البرحوارية، الا أن هذا لا يعني انهيار تلك الطبقة، فقد مقد محافظة على امتيارانها واستمر الصراع قائما بينها رغم ضغفه بمساعدة الملكة ـ شد البرجوازية التي تحالفت مع العمال ضد الملوك.

البرجوارية القضاء على الملكية، وتقطت لقوة الاشتراكيين فعادت وتحالفت مع الارستقراطية ضد الاشتراكيين، مما أدى الى قيام اصطرابات خطيرة في موسا في جوان 1848 قمعها الجنوال E Cavargnace» ورئيس السلطة التنفيذية (والذي هرم بواسطة لوى تابليون بوبابرت في الانتخابات الرئاسية ثم أنشأ في ديسمبر نطاما قيصرية)(1911)، وسنة 1875 عدما قضى أدولف تيرس الكومون.

لكن هذا لا يمنى أن الارستقراطية قد اتحدت بهائيا مع الليبرائين، فهي لا تزال محافظة على معص مبادئها، وان كانت قد أدخلت عليها تعديلات، فالنظام الفاشي حل محل الحكم الارستقراطي، والحكم الالهي هذه الانظمة لا تزال تقاوم الاحكار الاشتراكية والشيوعية بكل قوة حتى أن الليبراليس الذين يضعون الحرية السياسية قبل الحرية الاقتصادية نجدهم حين

بلاحظون تهديدا للاستقراطية من قبل الاشتراكيين والشيوعيين يقعون مؤيدين بلاحظون مضحين بالحرية السياسية لحساب الملكية الحاصة.

والى جانب هذا نجد الملوك ومجلس اللوردات والتنظيم العسكري الصادم وهي نظم تجد أساسها الحكم الاستقراطي.

2 المعلاقة بين الايدبولوجية الليبرالية والاشتراكية لقد ظهرت الايدبولوجية الاشتراكية في أوروبا العربية أثناء الثورة الصناعبة وخاصة في القرن 19 حين برزت للوجود طفة جديدة هي طبقة البرولبتاريا التي حانت طويلا من الاستعلال، وقد كان لهذه الايديولوجية أثر على الايديولوجية الحرة التي عيف عدة مراحل في علاقتها مع الايديولوجية الاشتراكية.

مرحلة التعاون البدائي: رأينا بأنه كان هناك تعاون بين البرجوارية والاشتراكية في مقاومة الارستقراطية، لكن هذا التعاون مبنى على مصالح عاصة لكل جهة، فالبورحوازيون كانوا يرون بأن الاستقراطيين والملوك يشكلون قوة لا يستهان بها وأن الاشتراكيين ضعفاء وما دام هدفهم هو السلطة فانهم اتحدوا لمواحهة السلطة القوية الحاكمة.

وكان الاحرار يرون بأن وصولهم الى السلطة يسمح لهم بفرض شروطهم فيما بعد والتحكم في الحركة الاشتراكية بعد استعمالها. أما الاشتراكيون فكاموا يعتقدون بأن هذا التعاون ضرورى للقضاء على السلطة المطلقة المستبدة، وأن اقامة سلطة ليرالية تتحقق فيها حرية الرأي والتعبير وحرية النقابة تسهل الانتقال في أقرب وقت الى المجتمع الاشتراكي، فضلا عن أن الديمقراطية البرجوازية تعتبر مرحلة ضرورية لتحقيق الاشتراكي، فضلا

موطة الصراع: بعد أن استولت البرجوازية على السلطة ظهرت بعض الافكار مفادها أن هذا النظام لا يحقق المساواة ولا الحرية وأن ما يدعيه هو محرد شكليات تخمى ورادها نظاما استعلاليا، وأن الثورة هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذا الاستعلال، وبالتالي هان النزاع لا يمكن حله الا من طريق العنف للقضاء على البرحوازية والملكية الخاصة واقامة المجتمع الاشتراكي

- مرحلة التقارب : أن الاحراب الاشتراكية والعمالية لم تتخذ موقعا موحدا من الثورة، فهناك أحزاب تؤمن بامكانية تحول السجتمع بواسطة

(119) أنظر السبح يتم كابلون 3

الفصل الثالث

أساس التنظيم السياسي في الديمقراطيات الحرة الغربية

تقرع الانطعة السياسية الغربية الحرة في تنظيمها على مبدأ الفصل بين السلطات أساس السياسة البيرالية، لذلك تضمئته الدسائير التي تعتنق هذا السطام باعنباره وسيلة لمعارضة السلطة المطافقة للملوك، وكأسلوب لنقل النظام الليبرالي الى القانون الوضعي، والدليل على ذلك ما تضمئه اعلان حقيق الانسان والمواطن الصادر في 26 أوت 1789، والذي وضع كديباجة للسنور 3 سبتمبر 1791، في المادة 16 على أن كل مجتمع لا توجد فيه ضمانات للحقوق ولا يوجد فصل محدد بين السلطان لبس له دستور، وهذا يعنى ارتباط وجود الدستور باعتماد الفصل بين السلطات، لان وجود الدستور معاه تقييد السلطة السياسية، وأن الفصل بين السلطات هو الوسيلة لتحقيق ذلك (١٥٥)

والمحقيقة أن مبدأ الفصل بين السلطات نجد منبعه في الفكر القديم وهو طريقة فنية دستورية للتوفيق بين الملكية التقليدية والديمقراطية التعليق (121)

1989) الجزار 1989) المجزار 1989) ال

الاصلاح في اطار النظام الليبرالي مثل حزب العمال البريطاي أول الامر في نتيجة ما أصاب أوروبا من حكم الفاشية والمساس بالحرية في الانظمة الاشتراكية في أوروبا، تيفنت الطبقة العاملة في أوروبا الغربية بأن الحرية السياسية صرورية الى حانب الافكار الاشتراكية وبالتطور عادت الكلمة للافكار الليبرائية بمفهومها الحديث وتراجعت الافكار الاشتراكية. غير أن ما تجب ملا حطته أيضا هو أن الاشتراكية قد كان لها تأثير على الليرائية المتوحشة بأن أضفت عليها طابع الانسانية.

طقد ساهمت الاشتراكية في دفع اللبيرالية الى الاهتمام بالشروط المادية لممارسة المشروعية والحرية والسلطة السياسية وآمنت الليرالية بأن ممارسة الحربة يتطلب تواجد وسائل مادية للحياة ومستوى ثقافي معين، فطهرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي من بينها حق العمل، وحق ضمان وظيفة وحماية اجتماعيين، وحق السكن والتعليم، الى غير ذلك من الحقوق.

وأنه لتحقيق ذلك يجب على الدولة أن تتخل لحماية الضعفاء، أي الاخذ بمعهوم دولة التدخل التي أصبحت تراقب الملاك ورسائل الاعلام حتى لا تقصى على حريات وحقوق الصعفاء، بل انها تدخلت للقيام بنشاطات لم يقم بها القطاع الخاص على أحسن وجه نتيجة سعيه وراء الربع. وتقبلت فكرة التأميم كوسيلة تضمن لها الاستحواذ على الشركات الاحتكارية التي تهدد سيادتها أو تحاول الصغط عليها حماية لنفسها وأبائها من العمال.

وتجدر الاشارة الى أن النظام الليبرالى أخذ اتجاها جديدا مدهوعا بضرورة تعامل الشركات مع النقابات ضماما لتجب الاضطرابات التي تكلفها الكثير، فأصبع الضمان الاجتماعي جزءا من سياسة الانظمة لحماية ومساعدة الضعماء والعمال، فصلا عن تعدد نشاط الخدمات غير المربحة لمواحهة مطالب المواطبين.

وأحير فال تداخل الانشطة وتعقدها تنطلب من الدولة التدخل النظيمها والتخطيط لها حماية للنظام الليبرائي ذاته، مما دفع بالبعض الى تسميته بالليبرالية الجديدة والرأسمالية الجديدة، قياسا على الاستعمار الحديد،

*Néocolonialisme» «Néolibéralisme» et «Néocapitalisme»

- 163 -

ويرى بأنه من الاحسن للنظام السياسي توزيع السلطة فيما بين هيئات مختلفة تتعاون مع بعضها تجنبا لكل استبداد.

لوك والمبدأ: التحكومة المدنية، وان لم يكن وضع لذلك نطرية كاملة. فالفيلسوف جون لوك قسم السلطات في الدولة الى أربع، نظرية كاملة. فالفيلسوف جون لوك قسم السلطات في الدولة الى أربع، أولا: السلطة التشريعية وتختص بس القوانين ومنحها الأولوية والهبمنة على غيرها، السلطة التنفيذية الخاضعة لملاولي والمعنوحة للملك ثانيا، غالثا: السلطة الاتحادية وهي صاحبة الاختصاص في المسائل الخارجية، كاعلان الحرب والسلم وعقد المعاهدات، رابعا: سلطة الناج أو مجموعة المحقوق والامتيازات الملكية التي يحتفظ بها الناح البريطاني حتى الآن. وكان مختلفتين مسألة صرورية، غير أنه لا يتصور انعقاد السلطة التشريعية بصفة دائمة ومستمرة لأن مهمتها من القوانين فقط، لذلك يمكن أن تكون اجتماعاتها على فترات، خلافا فلسلطة التنفيذية التي يجب أن تبقى مستمرة في عملها المتمثل في تنفيذ القوانين ومنامتها، حتى أمه دهب الى منحها في عدم ثنفيذ القوانين اذا ذلك الامتناع يحقق مصلحة عامة.

واذا كان الانسان حسب رأى لوك مبالا بطبعه الى الاستبداد والاستعلال، قان تركيز السلطنين في يد واحدة يؤدي الى الاستبداد، لذلك يجب توزيعها بين سلطات مختفة حتى تراقب كل هيئة عيرها وتوقفها عند اختصاصها.

ولكن لوك رغم اعترافه بأولوية السلطة التشريعية، إلا أنه قيدها بالالتزام بالقوانين الطبيعية وعده اباحة الاستيلاء على أموال الأفراد واصدار قرارات فردية خاصة لأن مهمتها سن القواعد العامة المجردة.

ولفيمان احترام السلطنين لاختصاصاتهما، أقرَّ حق الشعب في الاطاحة بهما، وبمعني آخر تقرير حتى الثورة على الحكم الاستبدادي.

ان هذا المبدأ (122) يجد أصله في الملسفة الاغريقية، أخد مظهرا سياسيًا أولا، وأنه ظهر على لسان أملاطون وأرسطو وتلقفه لوك ومونتيسكيو وروسو، وانتقل الى المهدان التطبيقي على أثر الاورتين الامريكية والفرسية.

مبدأ الفصل بين السلطات عند أفلاطون: يرى أفلاطون بأن وطائف الدولة يحب أن توزع بين هيئات مختلفة بالتوارن والتعادل حتى لا تنفرد هبئة بالحكم وتمس سلطة الشعب، مما قد يؤدى الى وقوع انقلاب أو ثورة، ولتجنب فصل وظائف وهيئات الدولة، على أن تتعاون بينها وتراقب بعصها منعا للانحراف.

ويرى أفلاطون في كتابة والقوانين توزيع السلطة بين عدة هيئات هي أولا مجلس السيادة المكون 10 أعضاء يهيمون على دفة الحكم وفقا للاستور، ثانيا جمعية تضم الحكماء مهمتها الاشراف على التطبيق السليم للدستور، ثانثا مجلس شيوخ منتخب مهمته التشريع، رابعا هيئة لحل المنازعات التي نقوم بين الاقراد، خامسا هيئات البوليس وأخرى للجيش مهمتها الحماط على الامن وسلامة التراب، وسادسا هيئات تنقيدية وتعليمية لادارة مرافق المدولة.

المبدأ عد أرسطو: وصف أرسطو التطيم السياسي ولاحظ ضرورة وجود وطائف ثلاث: وظيفة المداولة «Déhbération» وهي من اختصاص الجمعية العامة أو مجلس يقضى في المسائل الهامة، وظيفة الامر والمهى «Commandement et la contrainte» التي يقوم مها القضاة، وظيفة القصاء «Justice» التي تقوم بها المحاكم.

^{424)} في مجيد عاطف الرناء النظم البيانية دار الفكر العربي 1980 من 422 × 424. 42 Y. Gochet, : Elémente de droit constitutionnel, Ed. Albutros, 1981 pp. 136 et 197.

⁽¹²²⁾ أنظر ؛ أم تربي للبدء التاتيث الدخوص و النظام المستوى في العراق الحابة الخابة بغداد مطبة خلاء وروزية 1979 من 144 - 144

ان الاخد بمبدأ الفصل بين الملطات حسيما يسرى مونتيسكيو يضمن ممارسة واحترام الحقوق والحربات الفردية على أن توزع تلك المعلطات بين ثلاث هيئات ؛

- السلطة التشريعية تكون بيد الشعب أو معثله.

السلطة التنفيذية بيد ملك قوى.

. السلطة القضائية تسند الى هيئة مستقلة.

ويرى مونتيسكيو بأن في دلك اجادة وانقانا للعمل واحتراما للقوانين، الى جانب استبعاد فكرة الاستبداد وبلورتها واقعيا.

والملاحظ أن مونتيسكيولم يذهب الى المطالبة بالمصل المطنق بين السلطات كما يرى البعض، فقد كان متيقنا أنه مهما كانت شدة القصل فان هده السلطات مضطرة للتعاون والتضامي والعمل بطريقة منسقة هدفها السملحة العامة لان القصل التام مستحيل في عالم الواقع.

جان جاك روسو ومبدأ الفصل بين السلطات: يرى أن الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيدية أمر ضرورى، لان الاولى تمثل مجموع الشعب وهي تمارس السيادة باسم الشعب وبموافقته، أما الثانية فما هي الا وسيط بين السلطة التشريعية والشعب الذي يراقبها ويقبلها متى شاء، لكنها سلطة دائمة بخلاف السلطة التشريعية التي لاتجمع الا مرات معدودات في السنة.

أما السلطة القضائية عند روسو فهي شبيهة بالسلطة التفيذية، لكوبها مطالبة بالخضوع للقوانين هي الاخرى، وانه يحق للافراد النظلم من أحكامها، وتتيجة لذلك يحق للشعب اصدار العفو عن المحكوم عليهم قضائيا.

مما سبق يمكن القول بأن روسو يخالف مونتيسكيو لكونه يفصل بيس السلطة التشريعية والتنفيذية بسبب اختلاف طبيعتها، ويعتبر السلطة القضائية جزء من السلطة التنفيذية، كما أنه لايقر فكرة تساوى السلطات في ممارسة السيادة واستقلالها.

والذي يمكن ملاحظته على أفكار لوك هو أنه كان يعير أهمية للقصاء ولم يتحدث عن استقلاليته، والسبب في دلك هو أن القصاة حتى الثورة كانوا يعينون واسطة البرلمان كانوا يعينون وبعزلون من الملك. أما بعد الثورة فكانوا يعينون بواسطة البرلمان لكهم لم يحصلوا على استقلالية في وظائعهم، فعد أن كانوا حاصعين لسلطة الملك أصبحوا خاضعين للاعلمية البرلمانية لكنهم بالتطور أصبحوا مستقلين تمام الاستقلال.

وما يؤخذ على أفكار لوك أنه لم يقدم لنا الا صورة لما كان سائدا في انجلزا محاولا ايراد بعص التعديلات، لكنه مع دلك يعترف بأن التاح يركز كل الوطائف في يده، فهو يملك الحقوق والامتيارات الملكية والسلطة التفيلية الاتحادية، ويساهم في الوظيفة التشريعية، لانه هو الذي يوافق عليها، ويعتقد بأن الملك يجب أن يبقى هو الجهاز الاعلى في الدولة، مما يؤدي في النهابة الى التقرير بأن لوك لم يقدم لما سوى تمييزا بين الوطائف.

مبدأ الفصل بين السلطات عند مونيسكيو: (124) اقترال هذا المدأ بمونتيسكيو الذي استطاع أن يصيغ الموضوع بطريقة حديدة في كتابة روح القوانين، الى جانب كونه المفكر الليبرالي الاول في فرنسا، ويرى بأن مبدأ الفصل بين السلطات وسيلة للتخلص من السلطة المطلقة للملوك.

فتجمع السلطات في يد واحدة يؤدي الى الاستداد، لان طبيعة البشر مبالة لحب السيطرة والاستبداد، وأن الحرية لا توجد الا في الحكومات المعتدلة، لان الانسان يتمادى في استخدام حقه وسلطته، وللحد من دلك وحب وضع قيود تلك السلطة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا بوجود سلطة مقابلة لها ـ السلطة توقف السلطة «ويات مختلفة تعمل من أجل تحقيق اذا لم تكن السلطات موزعة بين هيئات مختلفة تعمل من أجل تحقيق المصلحة العامة وتوقف كل منها الانحرى عند اعتدائها على احتصاصاتها.

⁽¹²⁴⁾د محد فاطف الينا البريخ السابق من 424

ه. أدون وباط الوسيط في الثانون الدعوري الدام جار العلم طبلاين جد 2 يووت 1971مي 566 Y. Ondec, Op Cit, p. 137

المبحث الثاني مشاكل تطبيق المبدأ

قبل التعرض للمشاكل علينا أن نبين ماهية الهيئة والوظائف، فالهيئة أو المؤسسة اللستورية هي ذلك العون العمومي «Agent public» المسأل بالنستور للقيام بوظيمة محددة، أما الوظائف فهي ثلاث: الوظيمة التشريعية التي تنسس القوابين، الوظيمة التنفيذية التي تنسمن تنميذ الماتون، والوطيمة، التي تنطبق القانون وتحل المسازعات بين أعصاء المحتمع أوادًا ومؤسسات.

إن قاعدة الفصل تقرر اسناد كل وظيفة الى هيئة أو مؤسسة نسمى معد دلك سلطة، هعود الوطيفة النشريعية الى البرلمان و بالتالى يصبح صاحب السلطة التشريعية، وتمود الوظيفة التنفيذية الى الحكومة التي تنفذ القوانين، والوظيفة الفضائية الى المحاكم، مما ينتج عنهما ظهور سلطة تنفيذية وسلطة قصائدة.

أما مشاكل تطبيق المبدأ فتبدى حسب رأي «M. H. Fabre» في الجانب الاصطلاحي والتحليلي.

العصطلاح السلطة له معنين، فالمعنى الضيق بجده مرادفا للوظيفة الاجتماعية، مثل البرلمان يمارس الوظيفة التشريعية. أما المعنى الواسع فان السلطة تعنى الوظيفة والهيئة أو المؤسسة التي تمارسها في آن واحد فالبرلمان هو السلطة التشريعية.

 2) أما المشكلة ذات الطابع التحليلي فهي بشأن تحديد مختلف الوطائف الاجتماعية، ولنا في ذلك عدة معايير.

معيار الموضوع «Critère de l'objet» وهو المعيار المعتمد على موضوع كل وظيفة، الوظيفة التشريعية التي تنسن القانون، الوظيفة التنفيذية التي تنفذ القانون، والوظيفة التي تطبق القانون لحل التراعات الفردية والجماعية.

ولكه معيار متقد لان لوطعة القصائية تعد ابصا الفانون كذلك الوظيعة التنعيذية نجد دورها بدأ يعتد الى المجال التشريعي عن طريق الوظيعة التنعيذية قانون والتفويض في التشريع والاعتراض على القوانين الميادرة بمشروع قانون والتفويض في التشريع والاعتراض على القوانين

معيار العمل القانوني الخاص الذي يعبر عبها، وهذه التحديد يميز كل وظيفة اجتماعية بالعمل القانوني الخاص الذي يعبر عبها، وهذه النظرية من تأسيس مدرسة بوردو (ديجي وحيز وبونار ولوبدير) فالوظيمة التشريعية تعبر على نمسها بالعمل بمثابة قاعدة «Acte Regle» الذي يشيء حالة موضوعية عامة ومجردة أي قاعدة عامة، أما الوظيمة التنفيدية فيعبر عبها العمل أو القرار الادارى، وأخيرا الوظيفة القضائية يعبر عنها بملاحطة حالة قانوبية القضائية يعبر عنها بملاحظة حالة قانوبية stuation legate

ويؤحذ على هذا المنعيار عدم احتوائه كل الرظيفة التشريعية فالبرلمان مثلا يصدر قرارات فردية مثل تأميم شركة أو تشريف شخص.

معيار الهيئة : معيار النحديد هنا يميز الوظائف الاجتماعية حسب الهيئات التي تنفيذها وليس الهيئات حسب الوظائف حسب قول «C. Demathers» فالوظيفة التشريعية هي الممارسة من طرف البرلمان، الهيئة فات السيادة، أما الوطيفة التغيذية فهي الممارسة بواسطة الحكومة وهي الهيئات المستقلة.

وقد عرفت الاعمال القانونية كالاتي:

- القانون هو كل عمل صادر عن البولمان مهما كان مضمونه سواء تعلق بقاعدة عامة أو خاصة، وما دام البولمان هو الهيئة صاحة السيادة. فالقانون هو عمل السيادة.

- العمل الادارى هوكل عمل حكومى مهماكان مضمونه وهو عمل شخصي أو شرطي. ونتيجة حضوع الحكومة للبرلمان فان العمل الادارى يتميز بكونه تاتيج عن وجود قانون سابق، فهو يضمن تنفيذ القانون، كما أنه عمل تانوي عليه أن يحترم القوانين الموجودة التي لا يجوز له تعديلها أو العاؤها.

- العمل القضائي هو الصادر عن المحاكم المتمتمة بقوة الشيء السحكوم نيد.

¹²⁵⁾ انظر المساوة Pahee, Principes républicains de droit constitutionnel, LGDJ, Paris, Je طراح المساوة المساو

والذي يلاحظ على هذا التحليل القائم على معيار الهيئة ابه لا يستق مدأ العصل بن السلطات لكونه يسنع الاولوية للبرلمان وسيادته على غيره، مما يجعل تبطيم السلطة على شكل هرمي، وهي فكرة تتماشى مع الجمهورية الرابعة التي قررت سيادة البرلمان، كما نرى بأن هذا المعيار ضيق من اختصاص السلطة التنفيذية بحيث لم يعد يتماشى مع التطور الذي عرفته الانظمة الدمنورية التي أمسدت للحكومة حاليا صلاحية التنظيم أصار لمواضيع دون اشتراط صدور نص من البرلمان.

معار المادة «Mattère» أن الوظائف الاجتماعية مرتبة أو مصنفة وفق مواضيعها في الدستور وهذا معيار يتسم بالسهرلة، حيث أن الدستور يحدد المواضيع والمجالات التي تدخل في اختصاص البرلمان والحكومة كل على حدة، عير أن التحديد لا يكون دائما دقيقا، مما يدفعنا أحيانا الى التساؤل عما اذا كانت بعض المجالات من اختصاص البرلمان أو الحكومة أو هما معا. لكنه يمكن تدارك ذلك النقص في الدساتير بتحديد صلاحيات احدى الهيئات سائمة الذكر على سيل الحصر مما يؤدي الى تقييد سلطانها وتترك للهيئة الاخرى كل الصلاحيات غير المذكورة على سيل الحصر

وحسب رأيافان هذا المعيار رغم بساطته يتماشى والواقع، إذ بموجبه يمكن ضبط مجالات تدخل هيئات أو مؤسسات الدولة، وبالتالى الحد من التداخل في الاختصاص.

مكانة المبدأ في القانون الوضعي: لقد كان مبدأ العصل بين السلطات موضوع تعسيرات متعارضة، فقد أخذ العض بالفصل المطلق في حين أحذ البعض الاحر بالقصل المرن وكلامها يقدم لنا تطاما وحكومة مختلفة.

1) الفصل المطلق بين السلطات: كان العرض من هذا الفصل عوصمان استقلال البرلمان عن الحكومة. فالدولة مقسمة بين ثلاث سلطات ويحكم هذا المبدأ ثلاث عناصرهي المساواة والاستقلال والتخصص.

م فالمساواة القصد منها أن لاتنفرد أية سلطة بسيادة اللوقة وانعا تتقاسمها.

أما الاستقلال فيكون على المستوى، العضوي والوظيفي والوظيفي والوظيفي Organique et fonctionnels بحبث لا يحق لعضو في السلطة أن يكون في آن واحد ماثبا في البرلمان ووزير، كذلك هان الهيئات مستقلة عن بعضها فلا وجود لتعاون بينهما، ولا يحق للبرلمان سحب الثقة من الحكومة، كما لا يحق للحكومة حل البرلمان.

في حين أن التخصص يعنى أن كل هيئة تمارس وظيفة محددة،
 فكل منها تقوم بوظيفتها لكنها لا تنجزها كاملة، لان ذلك يؤدي الى تدخل
 في اعتصاصات غيرها.

إن هذا التفسير الجامد بعرقل انجاز أعمال السلطات، لكن أنصار الفصل الجامد يردون على ذلك بقولهم، أن ما تخشاه ليس ضعف السلطة وانما تعسفها، لذلك نجد واصعى دستور أمريك الشمالية اعتنقوا طريقة الكمع والتوازف Freens et contre-poids» من أجل اضعاف سلطني الكونجوس والرئيس، فطهرت طريقة حتى الاعتراض التي تحدث عنها متسكير يدون تشجيع حتى المبادرة بالتشريع من قبل الرئيس في شكل مشاريع تقدم للبرلمان للدراسة.

2) الفصل المرن: ان الدولة مورعة بين ثلاث سلطات لكل منها وظيفة متميزة، لكن هذا الفصل لا ينفي امكانية التعاون بين الهيئات والوطائف، فالوزراء يمكن أن يختاروا من الرلمان وأحيانا كلهم مثل بريطانيا، كما يمكن أن تشارك السلطة التنفيذية في ممارسة السلطة التشريعية كالمبادرة يتقديم مشاريع قوابين وحل البرلمان الذي يحق له بدوره سحب الثقة من الحكومة.

3) ابعاد نوعى الفصل على طبيعة الانظمة السياسية: إن تطبيق النصل يتم حسب الطريقتين السالغتين، فحين يطبق الفصل نكون في طل حكومة أو نظام وتاسي أي نظام العصل بين السلطات، أما عندما يطبق الفصل المرن فكون حيتلا في ظل نظام أو حكومة برلمائية أي نظام التعاون «Collaboration».

وأن التفرقة بين النطامين لها أهميتها البالغة في القانون الدستودي. حيث بنميز النظام الرئاسي، نتيجة انفصل المطلق، بمساواة السنطات وحق الاعتراص الذي يقيد كل سلطة في حدود مجالها، على حلاف الطام البرلماني الذي يعطى الاولوية لتعاون السلطات على حساب الفصل بينها، والمظهر «Aspect» الايجابي للمؤسسات على حساب المظهر السلبي لها وذلك نتيجة أخده بالفصل المرن بين السلطات.

المبحث الثالث الانتقادات المرجهة لهذا المبدأ⁽¹²⁶⁾

وردت في كتب العديد من المقهاء انتقادات مختلفة لهذا المبدأ يمكن اجمالها في الآتي :

- أن خصائص السيادة مترابطة تشكل جسما واحدا هو السيادة وأن تقسيم هذه الخصائص بين هيئات مختلفة مستقلة غير ممكن، فالحسم رغم كونه مشكلا من عدة أجزاء الا أنه لا يمكن قصلها عن بعضها، وكذا الآلة، والا توقفت ولم تعد قادرة على أداء مهامها.

- أن توزيع السلطات يشجع على التهرب من المسؤولية حيث تستطيع كل هيئة أن تحمل غيرها المسؤولية في حدوث الكثير من المشاكل،

- أن الفصل بين السلطات أمر خيالي أذ لا تلبث أحدى السلطات أن تسيطر على غيرها، وهو ما ذهب أليه وكوندورسيه ومحميع الدول الجمعية الوطبة الفرنسية، أذ جاء في قوله وال التجارب في جميع الدول أثبتت أنها، أي الدول وهي كالآلة المعقدة، أذا ما وزعت السلطات فيها مرعان ما تتحطم من جراء الصراع بينها، ذلك أنه تنشأ بجانب الهيئة التي تسن القوانين هيئة أحرى نقوم على المال والرشوة وغيرها من المؤثرات، ويذلك يكون هناك دستوران:

(126) محمد كامن بله م النظم سيامية (النول والحكومات) دار النهضة العربية 1969 من 1969 من Trusté de Science Politique, T 5 p. 385 et nuiv

إحلهما قانوني عام ولا وجود له الا في مجموعة القوانين، والثاني المطلب القائمة. مستورة بين السلطات القائمة.

ويلك «Jellenik» ويلك «Jellenik» ويلك «Jellenik» ويلك «Jellenik» ويلك «Jellenik» ويلك «Jellenik» وأيدهما في ذلك العقيه النمونسي ربعي الذي اعتبرت مبررت المبدأ لدى مناقشة مشروع دمتور 1846 الفرنسي بأنها تاريخية كان العرض منها نزع السلطة النشريعية من يد الملك، وبتحقق هذا الهدف لم يعد هناك مبررا لوجوده، ومع ذلك قامهم يقررون ضرورة خضوع المحكومة للبرلمان ممثل سيادة الشعب دون أن يستد بالسلطة مع وضع ضمانات تمنع من ذلك الإستبداد.

ورغم صواب جل هذه الانتقادات الا أنه يمكن الرد عليها بالآتي .

1 أن الاعتقاد بالفصل المطلق المجرد أمر خيالي مردود عليه المؤالف متكاملة متداخلة عمد يتطلب تعاونا وتضامنا بين السلطات حتى تتمكن اللولة من أداء مهامها والوفاء بحاجات المواطنين، فالمقصود بالفصل هو الاستقلال والتساوي في ممارسة الاختصاص المحدد باللمستور حتى لا تتعدى الهيئات على بعضها لكن دون استبعاد التعاون والتضامن بفضل النظيم الحزبي السائد الآن خاصة حينما توجه الدولة أزمة خطيرة. كما أنه لا مام من قيام رقابة على الهيئات ضمانا لمحرية الافراد.

2 أما القول بأنه لا فائدة من وحوده فهو قول مرحوح، لان المبدأ في حد ذاته يعتبر هماد الديمقراطية، وأن زواله يعنى زوال الديمقراطية اليابية وطالتالي الديمقراطية التقليدية اللهم اذا استبدلت بالديمقراطية المباشرة أو حكومة الجمعية، والسبب في ذلك هو أن الديمقراطية تعادي تركير السلطة، وأن مبدأ الفصل بين السلطات يعتبر وسيلة لتحقيق الديمقراطية وصمانا لها.

وعليه عان تلك الانتقادات تكون ذات قيمة لو أمنا أحذنا بالمصل المطلق، أما وقد أقر مبدأ النعاول والنضامن فان الانتقادات تصبح دون قيمة تشخره الان كل سلطة أو هيئة تستند في وجودها على نصوص اللمتور التي تسمح لها بايقاف كل اعتداء على اختصاصها بشرط أن تحترم تلك النصوص من السلطات الثلاث؛ أما حين لا تحترم فإن الإدعاء بالحل بعتر من قبيل الليماغوجية، ومن هنا نصل الى أن تطبيق هذا المبدأ بصفة مرتة موجود في

الفصل الرابع تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية

بالاعتماد على مبدأ العصل بين السلطات ميز الفقه التقليدي بين الربعة صور من الانظمة السياسية في الديمقراطية الحرق، هي الانظمة القائمة على النعاج على التعاون بين السلطات، أي الأنظمة البرلمانية، وتلك القائمة على اندماج السلطات، وتوع ثالث على مبدأ الفصل بين السلطات وأخيرا النظام شبه الرئامي.

ورغم أن هذا التقسيم لا يزال قائما الا أن مبدأ الفصل بين السلطات كما رأينا تعرض لتأثيرات أدت الى اضمحلال الدور الرئيسي الذي كان يلعه باعتباره بهتم بالجانب القانوني فقط وبروز عوامل أخرى تساهم في عملية التطبيق، وأهمها الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومحاصة دور الاحزاب السياسية.

المبحث الاول النظام البرلماني أو نظام التعاون بين السلطات

إن النظام البرلماني نشأ في انجلترا بعد تطور طويل، وهو صورة من صور النظام النيابي ثم انتقل الى العديد من الدول وخاصة منها المستعمرات القديسة الانجليزية. وادا قلنا النظام البرلمان فهذا لا يعني أن كل نظام يوجد فيه برلمان يسمى كذلك، حيث أن النظام الرئاسي وشبه الرئاسي فيهما برلمان الدون البيرانية المتعدمة مع قارق بسيط بينها خلافا للدول النامية المعتنقة له وغير المطبقة له بمفهومه الصحيح نظريا وعمليا.

وننهى هذا الفصل بالته الى أن فكرة التدرح في السلطة قد عرت هي الاخرى الديمقراطية العربية، ولو على الاقل من الناحية العملية بسيب التنظيم المحكم للأحراب حيث أصبحت الحكومة الحائزة على الاعلية البرلمانية اذا كان رئيس الحزب في آن واحد، هي الممارس العملي السلطتين، لان نواب الحرب يلتزمون تمني مشاريع حكومتهم والاعقدوا نقة مسؤوليهم والحرب وبالتالي أملهم في السلطة مستقبلا ولو لمدة معنية تسمح لهم بالانصمام الى حرب آخر ونبل نقة أعصاته لدخول معترك السياسة مرة أخرى بامم حرب آخر وبالتالي يصمح منحازا وتابعا لذلك الحرب في حالة فوره لتولى سلطة ديابية أو حكومية. وغنى عن البيان أن المجارفة بمعارضة الحزب يمكن أن تقضي على الحياة السياسية للشخص وبالتالي السلطة وامتياراتها وهو في غنى عن هذا المجازفة واحتمال ذلك الحرمان، مما يجعل النائب يتقبل الاوضاع والوقوف بجانب حزبه ضامن بقائه طالما بقى في السلطة.

وما من شك أن المغالاة في التفيد بعبداً تدرج السلطة من شأنه أن يدعم موقف الحرب الحاكم باعتبار أن أغلبية الشعب اعتنقت مشرعه السياسي لعرحلة معنية بمنح أصوانها لممثليه، ذلك انه رغم اعتناق الطام لمبدأ العصل بين السلطات، الا أن الواقع يتماشى مع مبدأ تدرجها لان رعامة المحزب هي التي متولى القيادة والترجيه والسلطة التفيذية ومن ثمة كسوق البرلمان الذي سيصبح تابعا لها، غير هذا التركيز ودكتاتورية الحرب، مع ذلك يبقى واقفا على ارادة الشعب أثناء الانتخابات المقبلة، حيث يمكه ادا لاحط ضعفا في الحزب الحاكم أن يغير موقفه واسناد السلطة لمن يراه أهلا لها، خلافا لما هو عليه الحال في الانظمة الشيوعية حيث لا يجد الشعب لا انتظار ما يقره قادة الحزب وضرورة خضوع الهيئات الادنى لاوامر وتوجيهات الا تدرج السلطة رسميا وضرورة خضوع الهيئات الادنى لاوامر وتوجيهات الهيئات الاعلى منها، حلافا للانظمة اللبرالية التي نلاحظ فيها العلاقة القيئات واضحة، وهم ظهور بوادر تدرج السلطة فعليا مما يقلل القانونية بين الهيئات واضحة، وهم ظهور بوادر تدرج السلطة فعليا مما يقلل من حدة تأثير العامل السياسي على استقلاليتها.

يكون أحيانا أقوى من السلطة التنفيدية. لهذا فان المعيار الممير لهذا الطام عن عيره هو وجود سلطة تنفيدية مقسمة الى قسمين أحدهما الوزارة أو المحكومة التي يحق لها حل البرلمان الذي يستطيع بدوره سحب الثقة منها كما سرى. وثابهما رئيس دولة ليس مسؤولا سياسيا.

ولمعرفة النظام البرلماني على تحوكامل يتعين علينا التعرض للمراحل التاريخية التي نشأ وتطور فيها الى أن اكتملت أركانه المعروفة حاليا.

المرحلة الاولى : التطور التاريخي للنظام البرلماني : (١٥٥١)

كان للديانة لمسبحية واعتباقها من طرف أهل الحزيرة دورا كيرا في توجيد الممالك المتشرة في الحلترا، فبعد ظهور هذه الديانة وتبطيم الكيب التحدث هذه المقاطعات في مملكة واحدة نسمى المملكة المتحدة، وان كانت قد حافظت على نظمها الحاصة المتمشة أساسا في الجمعية التي يحتمع أعصاؤها وهم من الجيش مع زعيم المقاطعة لبحث وتقرير الحلول الحاصة بالمسائل الهامة.

و مقضل هذا الاتحاد ظهرت الى الوحود جمعية همومية أطلق عليها اسم مجس الحكماء يضم الاشراف والاساقفة ورؤساء المقاطعات، فصلا على رجال الملك من المحاربين والملازمين له. ولهذا المجلس اختصاصات واسعة من بيها احتيار وعرل الملوك، والمواطقة على التشريعات الملكية، ومشاركة الملك في احتيار رؤساء المقاطعات، وصع الاراضي، ومرص الصرائب، واعلان الحرب والسلم.

وفي الحقيقة والواقع فان الملك هو صاحب السلطة الفعلية لكوبه هو الدي يختار أعضاء المجلس مما يبعد فكرة احتمال معارضة أعصائه لاعمال الملك.

وعلى أثر غرو دوق «Duc» نورمانديا وليم الفاتح للجزر البريطانية وتتوجه ملكا عليها واقرار مبدأ الولاء المساشر للعرش بدلا من الولاء للاشراف، تشكلت جمعية تضم عددا كبيرا من الاعيان من بينهم ملاك الاراضي الواسعة ورجال الدين والاشراف ورجال الناح أطلق عليها اسم أو تسمية المجلس الكبير متشارتهم أو طرح قوانين للموافقة عليها، فضلا عن اختصاصه بالنظر في التضايا التي تهم كبار رجال الدولة والقضايا الهامة. ثم أصبح يبدي رأيه في التشريع، ويتمتع باحتصاص قضائي واسع حيث صار قصاة المحاكم العليا معويين منه وذلك ابتداء من القرن 12، أما ما عدا ذلك فيدحل في احتصاص مجلس الملك المشكل من الاشراف وبعض رجال الدين الذين الذين المتحوذوا على المسائل الادارية أساس السلطة، لدلك اعتبرت مرحلة حكم التور ماندين عرحلة حكم مطلق.

وفي عهد هرى الناني (1133 ـ 1189) الذي تولي العرش سنة 1154 ارداد الاهتمام بالمجلس الكبير، فكانت تعرض عليه القوابين للموافقة عليها أو يجتمع به الملك للموافقة على صياسته، والسبب في هذا الاهتمام بالمعجلس ليس خوف منه وائما نتيجة ما يتمتع به من قوة فلم يكن يخشى أي عضو من أعضائه.

وخلال حكم الملك جان سانير ابن هنري الثاني «Jean Sansterre» وغره (1166 ـ 126 ـ 126) والذي بدأ حكمه في سنة 1199 ساد شقاق كبير بينه وغيره من الاساقفة والاشراف والكنيسة بسبب طغيانه وفرض ضرائب جديدة على أمل البلد، فكان الجميع ضبده الى أن أصدر العهد الاعظم أهل البلد، فكان الجميع ضبده الى أن أصدر العهد الاعظم الدق المعبر عن ارادة المسلكة، فانضح اختصاصه في مجال فرض الضرائب ومراقبة ايرادات الدولة، وتحدد اختصاص مجلس الملك الى أن جاء القرن 13 الذي تميز باستقرار وتحدد اختصاص مجلس الملك الى أن جاء القرن 13 الذي تميز باستقرار

⁽¹²⁷⁾أطر در معبد كامل لِلة البرجع النابي من 822 وما يعتما

M. Prelot et J. Boulous, Institutions politiques et droit constitutionnel, 7 éd. Paris, 1978 Dalloz, p. 96

P. Labornière et A. Demichel, Les résques parlementaires encopéens, P.U.P., 2° éd. 1978, Paris, p. 103 et surv.

المجلس الكبير وعقد الاجتماعات الدورية ثم أطلق عليه اسم البرلمان، وبدأ يمتد اختصاصه للمسائل النشريعية وفرض الضرائب والقصاء.

فالسنة للتشريع أصبحت استشارته ضرورية وأن كانت غير ملرمة وأن القوانس التي وفق عليها لا يجوز العاؤها ابتداء من عصر ادوارد الثالث الذي حكم الملاد من 1327. وفيما يتعلق بالصرائب فقد أصبح الملك مقيدا في هدا المجال اد أنه لا يستطيع فرضها الا بموافقة معنلي المملكة هم أعضاء البرلمان.

ما لمسائل القصائية عالى البرلمان اصبح هو المختص بالنظر في المسائل الهامة المعقدة وفي الطعون المرفوعة ضد أحكام المحاكم، ثم أصبح هو المختص بالنظر في النهم الموجهة ضد أعضائه وكبار رجال الدولة ابتداء من عصر ادوارد الثالث. كما اطلقت حينذاك تسمية لورد على اعضائه وبدلت ظهرت البدرة الاولى لاحد مجلسي البرلمان الانجليزي الحائى وهو مجلس اللوردات المشكل من الاشراف والاساقية.

المرحلة الثانية : انقسام البرلمان الى مجلسين :

ظهرت البادرة الاولى للتميز بين الاعضاء المعينين والمستخين في عصر هنرى الثالث ابى جان سنير (1207 ـ 1272) الذي تولى الحكم في سنة 1216، حيث بدأ يستدعي هارسين عن كل مقاطعة للمشاركة في جلسات البرلمان بجالب الاشراف والاساقعة، وقد كان القرسان يتم احتيارهم عن طريق الانتخاب، ثم اضيف اليهم ممثلين للبرجوازية عن كل مدينة، فأصبح البرلمان بذلك يمثل كل طبقات المجتمع، لكه حلث أن انقسم الاساقعة والاشراف عن المنتخبين وشكلوا مجموعة واحدة، وهو مافعله المنتخبون بعد ذلك في منة 1327، (128) فانقصلت الكتلتان داخل البرلمان وظهر بذلك مجلسان مستقلان داخل مجلس واحد، واتخذ النواب مقوا خاصا الاجتماعاتهم مذ سنة 1361، وفي سنة 1377 شرعوا في تنظيم انفسهم بمجلس من بينهم يدعى «Speaker» وسمي مجلسهم بمجلس المعوم

M. Lalumére et Demichel, Op Cit P. 104(128)

«House of commons» في مقابل مجلس اللوردات «House of commons» وان كانت السلطة قد بقيت موزعة بينهما بالتساوى بحيث أن القرارات تصدر باغلية أصوات المجلسين.

المرحلة الثالثة : مرحلة سيطرة مجلس العموم على التشريع :

اذا كان الملك قد هدف من وراء اشراك نواب عن الشعب في السجلس الحصول على موافقتهم لعرض الضرائب وتقديم المساعدات المالية المطلوبة منهم واحتفاظه بالمسائل القانونية التي يستشير فيها المجلس الاعلى الذي يضم الاساقفة والاشراف، فإن النواب تمكنوا من السيطرة على السلطة التشريعية فيما بعد باستخدامهم لحق الموافقة على الضرائب أو تقديم العرائض.

فبالنسة لحق الموافقة على الضرائب يمكن القول بأنه اختصاص يعود الله عصر ادوارد الاول الذي بدأ حكمه سنة 1272 وهو ابن هنري الثالث، فقد اعتراف بيعض الحريات البرلمانية وضرورة موافقة اللوردات والواب على فرض الصرائب سنة 1297، ثم تأكد هذا الحق في ملتمس الحقوق لسنة 1628.

وفي سنة 1407 وافق هري الرابع على عرض كل المسائل المالية على مجلس العموم لماقشتها، ثم ترفع الى مجلس اللوردات. وقد اعتبر ذلك يمثابة تحول هام في النطام الانجليزي، وتمكن مجلس العموم على أثرها أن يسيطر بالتدريج على كل المسائل المائية وينقرد بها في الاخير.

أما فيها يتعلق بحق المرثفى فهو حق معترف به منذ القدم، وتتبجة كثرتها خص الملك بعض اعضاء المجلس الكبير النظر فيها، ثم اصبحت تعرض على اللوردات والنواب على حد سواء لدراستها والمصل فيها أو عرضها على الملك اذا كانت الصرورة تتطلب ذلك.

وإذا كان هذا المحق معترف به للمواطنين، وإن النواب هم مواطنون أيضا، فانهم لجأوا لاستعمال هذا المحق في شكل اقتراح قوانين بحيث تتضمن عرائضهم مشاريع القوانين التي يريدون اصدارها وإسبالها ثم يقدمونها للملك. وتتبجة اعتراض الملك على المشاريع أو تعديلها بما يتعارض ومطائب

النائب أو النواب، فانهم لجأوا الى طريقة أخرى هي مطالة الملك بالموافقة على القانون الوارد في العريضة، أو يطلبون منه تكوين لجنة من النواب واللوردات والقضاة تتولى وضع القانون المراد اصداره بعد ذلك.

والحقيقة أن عهد حكم ادوارد الثالث يعتبر بمثابة انطلاقة اساسية في عملية التشريع البرلماني، حيث أن رحل القوانين كانت نتيجة لملتمسات مجلس العموم، الا أنها كانت تمر على مجلس اللوردات الذي اذا اعترص عليها اعتبر ذلك بمثابة ححة للملك لرقصها، وبذلك تساوت ملطتي المجلسين في المسائل المالية أول المجلسين في المسائل المالية أول الأمر، ثم اصبح من حق المجلسين والملك اقتراح القوانين، واذا وافق عليها الملك صارت قانونا. وعند هذه المرحلة قيدت سلطة الملك علم بعد بامكانه من القوانين وإنما اقتراحها، فاستقامت بذلك سلطة التشريع للرئمان وانفطات السلطة التنفيذية التي تولاها الملك ووزواؤه.

والجدير بالذكر أنه وان كانت موافقة البرلمان على القوابين ضرودية، فان الملك كان حرا في السلطة اللائحية بعد استشارة لوائح الحاص، وهي لوائح دات صبعة عامة مثل بصوص القوانين، لعبت دورا في تعطيل تنفيذ القوانين رغم التسليم بأن القابون لا يلعي الا بقانون من البرلمان مند القرن 13. كما أن الملوك يتمتعون بحق ايقاف تنفيد القوابين على الافراد وبابعاد البرلمان عن المشاركة في السلطة بعدم دعوته للانعقاد حينما يستطيعون الحصول على الاموال دون الالتجاء الى ضرائب.

وكان هذا الاعتداء سببا في مصادمات عديدة بين البرلمان والملك، وحاصة في عهد آل ستيوارت، مما أدى الى قيام ثورة 1688 التي صدر على اثرها قابون المحقوق القاضي تقييد سلطة الملك تجاه البرلمان وانحصر دود اللوائح في تلك التي تخص دعوة المواطنين الى احترام القوانين وفقدت قوتها التشريعية الموازية للقانون.

بعد هذ العرض عن التطور التاريخي للنظام البرلماني، يمكنا القرآب بأن هذا النظام عرف ثلاث مراحل، وهي الملكية المقيدة، والاردواجية البرلمانية، والديمقراطية البرلمانية.

1) الملكية العقيلة "": تميزت بسيطرة الملك على السلطة وسعانه الطبقة الارستقراطية، في حين أن البرجوازية كانت لا تقوم بأي دور ويحانه الطبقة الارستقراطية، في حين أن البرجوازية كانت لا تقوم بأي دور يذكر، وإن القوانين تجد مصدرها في الحق الالهي، وتأحد شكل المواثيق، يذكر، وإن القوانين تجد مصدرها في المحال وتبدت الفكرة الاولى للطام البرلماني في اللور الذي لعبه البرلمان في المحال المالي ودم المراتض.

2)الازدواجية البرلمانية: تبدت مظاهر الازدواجية البرلمانية في ظهور البرجوازية كطفة لها قوتها واستقلالها. وتمكنت من ادخال فكرة الليبرالية في المصوص القانونية وكذلك السيادة الشعبية، وأصبح الملك لا يملك السفة من الاله وانما من الارادة الشعبية، واخذت الدساتير شكل العقد «Contrat».

وتميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية للسلطات بمبدأ عزل الوزراء بواسطة المجلسين، وفي مقابل ذلك يحق للسلطة التنفيذية حل البلمان.

3) الديمقراطية البرلمانية: تسيزت بطهور الاحراب السياسية وتأثير السيادة الشعية مما دعم مبدأ الاقتراع العام كما ساد هذه الانظمة الطابع العرفي للمسائيرها، أما الملك فقد تقلصت اختصاصاته بل اصبح ملكا لا يحكم، وتجمعت السلطة التنفيذية الفعلية في يد الحكومة وتقلصت سلطات السجلس الاعلى لصالح المجلس الادنى الذي تكون الحكومة مسؤولة أمامه.

معايير ومميزات النظام البرلماني :

يقوم النظام البرلماني على معايير اساسية يسكن حصرها في الآتي :

ا - المعيار التقليدي أي نظرية التعاون(1900): وهي تقوم على منصرين هما التوارد والتعاون، ويبدو هذا التوارد خارجيا بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية، اذ أن كلا مهما يتمتع بوسائل توثر على الاحر، فالبرلمان

Lalumière et Demichel, Op. Cir, p. 47 et suiv. : اُنظر: 1295 Lalumière et Demichel, Op. Cir, p. 56 - 46

يحق له مراقبة الحكومة وتقرير العسرولية السياسية، و في مقابل ذلك يكون الرئيس السلطة التنفيدية الأعلى سلطة حل البرلمان والاحتكام للامة.

أما النوازن داخليا هيئة تتألف من جهازين، فالبرلمان يتكون من مجلسين أحدهما ينتحب اعصاؤه بواسطة الاقتراع العام، أما الاحر فال أعضاؤه يعينون أو يكتسبون مناصبهم على طريق الارث أو أمهم ينتخبون بطريقة غير مباشرة.

كدلك السلطة التنفيذية فهي مقسمة بين :

ـ رئيس دولة غير مسؤول ولا يمارس سوى سنطات شكلية.

محكومة يسيرها رئيس لها يدعى الرزير الأول مسؤول أمام البرلمان. أما التعاود فيبدو من الناحية الشكلية في مشاركة الحكومة في العملية التشريعية كالمبادرة بمشروع قانون أو لأصداره ويبدو من الناحية العادية في ممارسة السلطة التظيمية أما البرلمان فنجده يساهم في الوظيفة التغيدية بالاذن والترخيص المالي والموافقة على نعض الاعمال الديبلوماسية الغ...

والحقيقة أن هذا المعيار يعاب عليه تعميمه على كل مراحل التطور الناريحي الذي عرقه النظام البرلماني، مع أن مدأ التعاون ساد في المرحلة الثانية وانهار بقيام الديمقراطية البرلمانية، حيث سيطر مجلس العموم على السلطة التشريعية والوظيمة المالية وتقلصت سلطة السلك، لذلك فان قاعدة النوارن ليست اساس النظام البرلماني على عكس الحال بالنسبة للسلطة التنفيلية فلا بد من وحود وزارة ورئيس أعلى للدولة الذي قد يكون ملكا أو منتحبا. ولا أدل على ذلك من أنظمة السويد ولكسبورع وزلندا والنرويج حيث منتحبا. ولا أدل على ذلك من أنظمة السويد ولكسبورع وزلندا والنرويج حيث يستدعي وجود نظام عديرالي كألمانيا العدرالية وسيطرة الافكار التقليدية حوقا من الدكتانورية بحيث يقيد المجلس الاعلى المجلس الادى مثلما حدث من الجمهورية الثائلة دمجلس الدولة، والرابعة ومجلس الشيوخ، وقد يتقامم في المحلسان السنطة بالنساوي مثلما هو الحال في إيطاليا وبلحيكا، أو أن النظام يعترف بوجود مجلسي ويعي التاي من قبل الملك كمجلس اللوردات مي بريطايا، أو

واسطة الوزير الاول مثل مجلس الشيوخ الكندي. وفيما بتعلق بوجود هيئتين السلطة التنفيذية واعتبارها ضرورية فذلك لان حدوث صراع أو مواجهة بين الحكومة والبرلمان لايؤدي الى فراغ أو صراع عام، فوجود الرئيس بضمن استمرار للسلطة ويلطف العبوبين الجهازين ويعتبر حكما بينهما، بل وله المناه على قرارات الحكومة مثل الرئيس الفرنسي هي الجمهورية الخامسة إذا اعتبرنا هذا العظام برلمانيا عقلانيا كما يصفه البعض. في حين أن هناك وئيسا وان كان يقوم بدور تنطيف الجوبين الجهازين في حالة الصراع الاوليسا في ها يسارس أية سلطة تذكر مثل ملك المجلزا ورئيس الماليا المدرالية وإطاليا.

ب ما المعار الحديث للنظام البرلماني: عظرية المسؤولية السياسية والله كل الانظمة التي أرادت اعتماق النظام البرلماني قد نصت على مبدأ المسؤولية السياسية سواء كانت انظمة تستمد اصلها من المطام الانجليزي مثل كدا واستراليا وزلندا الجديدة أو الدول الاخرى كالسويد والدممارك والترويج والمانيا وبلجيكا واليابان (131)،

فما المقصود للمسؤولية ؟ هو أن تكون الحكومة بمفهومها الصيق وليس الرئيس أو الملك مسؤولا أمام البرلمان وخاصة أمام المجلس الادني. لذلك يسمى النظام برلمانيا حين تقرر مسؤولية الحكومة السياسية سمحب الثقة وحق هذه الاخيرة في حل البرلمان.

وقد ظهرت هذه المسؤولية السياسية نتبجة استعمال فكرة الاتهام المجنائي «Impeachment» التي كان يستعملها مجلس العموم ضد أحد أو مجموعة أعضاء الحكومة، وهي تهمة جنائية ليست سياسية بمعنى شخصية ضد من يرتكب افعالا مخالفة للقانون، وأستمر الرضع على ذلك حتى القرن السابع حين بدأت مسؤولية الوراء تتخذ صبعة جديدة فأصبحت مسؤولية جنائية سياسية ولم تعد التهم مقتصرة على الجرائم بل حتى على التصرفات

Colliard, F.C. Les régimes parlamentaires contemporains, Ed. P.F.N.S.P. Paris, 1978. (131)

عد موقف السلطتين، وهو ما يتمانى واللايمقراطية عيب نفود الاعوار السعب من بالحكم على المشاكل السياسية، وان عملية الحل تحقق التوازن بين الجهازين وتسمح بالحث عن الاعلبية البرلمانة وأحيرا تسمح باستشارة الشعب حول مسائل هامة.

فالتوازن يتحقق عند عزم الحكومة على حل هتجر البرلمان على التعاهم معها، وبالمقابل هان ابرلمان بما له من سحب الثقة يجر الحكومة على التفاهم معه، هذا التهديد المتوارد أطنق عليه التوازن المعتمد على الخوف والرعب، أما البحث عن الاعلية البرلماية من الحل يمكن أن يتتح عنه تحقيق أو استقرار أعلية برلمائية الأمر الذي يسمح لشعب بتشكيل أعلية برلمائية ادا لم تكن موجودة. كما أنها تحقق فكرة الاستشارة الشعبية بشأن المسائل الهامة، فصلا عن كون الحل يسمح بالفصل في محتلف الحلول المقترحة من الحكومة.

واذا كان حق الحل والمسؤولية السياسية يعتبران معيادين حاسمين للنظام البرلماني، هان هناك عنصرا لازما أيصا لها بجانب العنصرين الحاسمين وهو التعاون، وأن يكون أعصاء المحكومة أعلمهم أو كنهم أعضاء في البرلمان، فقاعدة عدم الجمع بين الوظيفة النيابية والحكومة تعتبر عربية في هذا النظام وهو ما يتبناه النظام البرلماني خلافا للنظام الفرنسي.

ومن هنا يمكننا استنتاج نوعين من الانظمة البرلمانية حسب المكانة التي يحتلها الرئيس في النظام.

فاذا كما في مطام برلماني مزدوح بجد رئيس الدولة ليس مسؤولًا ولكنه يتمتع بسلطات فعلية، وأن الحكومة مسؤولة أمامه وأمام البرلمان، وبالتالي السلطة النفيذية مزدوحة قانوبا وععليا ومثل ذلك ملكية حويلية 1848/1830.

واذا كنا في نطام برلماني فردي نجد رئيس الدولة غير مسؤول وليس له دور الا ذلك الدور القضائي، فالحكومة مشكلة من الاغلية البرلمانية أمام المجلس الادني، أي المنتخب مباشرة، وبالتالي السلطة التنفيذية مزدوحة قانونا وأحادية قعليا ومثل ذلك بريطانيا.

التي يرتكب معوجها الوزراء أحطاء جسمية وهم يمارسون وطائفهم مما ساعد على تقليص سلطة الملك من الضغط على الوزراء، وكانت التهمة توجه من مجلس العدوم العموم والمحاكمة أمام مجلس الوردات الذي يتمتع بحرية تحديد وتكييف الجريمة والعقوبة ثم استقلت الجريمتان عن بعضهما.

المسؤولية السباسية تمارس بواسطة سلطتين :

1) الالحة اللوم أو ملتمس الرقابة «Motion de Censure». ويكون بواسطة مجلس النواب ضد الحكومة وهي تتطلب شروطا بشأن الاجراء والاعلبية. فتجبا للنعسف وعدم استقرار الحكومة تتطلب الاعلبية المطلقة لاعصاء المجلس من أحل اسقط الحكومة، غير أن بعض الدساتير مثل القانون الاساسي لجمهورية ألمان العدرائية يشترط لانعاد المستشار من طرف البوند مناق «Bundstag» انتخاب خليفة له بالاغلبية. (132) فضلا عن الاجراءات المعقدة لعلرح الملتمس للتصويت.

2) مسألة الثقة Question de confiance «rote de confiance» : تكون بمبادرة من الحكومة بواسطة رئيسها الذي يضع مسألة الثقة على مكتب المجلس، ثم يعدها يتم الاجراء البرلماني.

فادا حاز الموضوع على الاغلبية هان الحكومة تفقد الاغلبية وتكود ملزمة بتقديم استقالتها الجماعية لرئيس الدولة طبقا لمبدأ المسؤولية التضامية وعلى الرئيس قبولها، عير أنه يتمتع بحق تعيين رئيس حكومة جديدة أو حل البرلمان والانقاء على رئيس الحكومة المستقبل لتسييس الامور العادية في انتظار الانتخابات العامة المسبقة (133)،

واذا كان حل البرلمان من اختصاص الرئيس، منتخب أو ملك، فقد كان بمثابة سلطة تقديرية للملك ثم تحول الى مقابل للمسئولية السياسية، والالتجاء اليه يعبر عن سوء تعاهم بين السلطة النشريعية والسلطة التنفيذية، كما أنه بعتبر علاجا لهذا الاختلاف بحل البرلمان والاحتكام للناحبين حول

Collierd, J.C. Op. Cli, pp. 53 et 54(132) Ghoratt, N.E. Op Cit, p. 95(133)

التي يرتكب بموجها الوزراء أخطاه جسمية وهم يمارسون وطائعهم مما ساعد على تقليص سلطة الملك من الضعط على الوزراء، وكانت التهمة توجه من مجلس العموم والمحاكمة أمام محلس الوردات الذي يتمتع بحرية تحديد وتكييف الجريمة والعقوبة ثم استقلت الجريمتان عن بعضهما.

المسؤولية السيامية تمارس بواسطة سلطتين :

1) لاتحة اللوم أو ملتمس الرقابة «Motion de Cemure»: وبكون بواسطة مجلس الواب ضد الحكومة وهي تنطلب شروط بشأن الاحراء والاعلبية. فتحب للتعسف وعدم استقرار الحكومة تنطلب الاغلية المطلقة لاعضاء المجلس من أجل اسقاط الحكومة، غير أن بعض اللسائير مثل القانون الاساسي لجمهورية ألسابيا القدرائية يشترط لابعاد المستشار من طرف البوئد ستاق «Bundstag» انتخاب خليفة له بالاغلبية. (132) فضلا على الاجراءات المعقدة قطرح الملتمس للتصويت.

2) مسألة الثقة Question de confinace «rote de confinace» : تكون بمبادرة من الحكومة بواسطة رئيسها الذي يضع مسألة الثقة على مكتب المجلس؛ ثم بعدها يتم الاجراء البرلماني.

ماذا حاز الموضوع على الاغلبة فان الحكومة تعقد الاعلبة وتكون مدرمة بتقديم استفالتها الجماعية لرئيس الدولة طبقا لمبدأ المسؤولية التضامية وعلى الرئيس قبولها، غير أنه يتمتع بحق تعيين رئيس حكومة جديدة أو حل البرلمان والالقاء على رئيس الحكومة المستقبل لتسبيس الامور العادية في انتظار الانتخابات العامة المسبقة (133).

واذا كان حل البرلمان من احتصاص الرئيس، متنخب أو ملك، فقد كان بمثابة سبطة تقديرية للملك ثم تحول الى مقابل للمسئولية السياسية، والالتجاء اليه يعبر عن سوه تفاهم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، كما أنه يعتبر علاحا لهذا الاحتلاف بحل البرلمان والاحتكام للاخيس حول

موقف الملطئين، وهو ما يتمانى والديمغراطية خيب لعود ادهور السلمب بالحكم على المشاكل السياسية، وال عملية الحل تحقق التوارف بين الجهازين وتسمح بالبحث عن الاغلبية البرلمانية وأحيرا تسمح باستشارة الشعب حول مسائل هامة.

فالتوازن يتحقق عند عزم الحكومة على حل فتجبر البرلمان على التفاهم معها، وبالمقابل فال البرلمان منا له من سحب الثقة يجبر الحكومة على التفاهم معه، هذا التهديد المتوازل أطلق عليه التوازل المعتمد على الخوف والرعب، أما البحث على الاعلية البرلمانية فال الحل يمكن أل ينتح عنه تحقيق أو استقرار أغلبية برلمانية الأمر الذي يسمح للشعب بتشكيل أعبية برلمانية اذا لم تكن موجودة. كما أنها تحقق فكرة الاستشارة الشعبية شأن المسائل الهامة، فصلا على كون الحل يسمح بالفصل في مختلف الحلول المقترحة من الحكومة.

وإذا كان حق الحل والمسؤولة السياسية يعتبران معيارين حاسمين للنظام البرلماي، فإن هناك عنصرا لازما أيضا لها بجانب العنصرين الحاسمين وهو التعاون، وأن يكون أعضاء الحكومة أعلمهم أو كنهم أعضاء في البرلمان. فقاعدة عدم الجمع بين الوظيفة النيابية والحكومة تعتبر عربية في هذا النظام وهو ما يتبناه النظام البرلماني خلافا للنظام العربسي.

ومن هنا يمكننا استتاح توعين من الانظمة البرلمانية حسب المكانة التي يحتلها الرئيس في النظام،

فاذا كما في نظام برلماني مزدوح نجد رئيس الدولة ليس مسؤولاً ولكته يتمتع بسلطات فعلية، وأن الحكومة مسؤولة أمامه وأمام البرلمان، وبالتالي السلطة التنفيذية مزدوحة قانوما وفعليا ومثل ذلك ملكية حويلية 1848/1830.

واذا كنا في نظام برلماني فردي نجد رئيس الدولة غير مسؤول وليس له دور الا ذلك الدور القضائي، فالمحكومة مشكلة من الاعلبية البرلمانية أمام المجلس الادني، أي المستخب مباشرة، وبالتالي السلطة التنفيذية مزدوجة قانونا وأحادية قعليا ومثل ذلك بريطانيا.

Colleard, J.C. Op. Ch. pp. 53 at 54(132) Ghozall, N.E. Op Ch. p. 95(133)

هل المعاير القانونية كافية لتمييز الانظمة البرلمانية عن غيرها ؟

آن المعيارين السالفين كافيان من الناحية القانوية لتمييز الاعظمة البرلمانية عن غيرها، لكن هناك عاملا هاما يساهم في التمييز بين هذه الانظمة ذاتها من جهة ويؤثر على المعيارين السالمين من جهة أحرى الاوهو تأثير الاحراب السياسية على الاعظمة البرلمانية، وان هذا التأثير يختلف من نظام لاخر بحسب النطام الحزبي الذي تعتنقه.

الانظمة البرلمانية التي تأخذ بثنالية الحرب :

المثل عليها انجلترا وزلندا المجديدة وكندا واستراليا ونجد النمسا والمانيا القيدرائية تقترب منها. والمقصود هنا هو ثنائية الحزيين الحقيقي حيث يستطيع أحدهما أن يحصل لوحده على الاغلبية داخل البرلمان ويطبق طريقة الانتخاب المقيدة على أعضائه في الحالات الهامة مثل التصويت على حسب المثقة، وبترثب على ذلك نتائج.

النتيجة الاولى / تشكيل حكومة متنافسة من بين أعضاء الحزب صاحب الاعلبية الذي يخضع له كل أعضائه ويتحملون مسؤولية تطبيق برنامجه فلا يمكنهم الافلات من المسؤولية بتحميل الغير مسؤولية فشل تطبيقه

والنتيجة الثانية هي أن الورارة في حالة الاعلية تبال ثقة البرلمان الا إذا حدث انشقاق داخل الحرب صاحب الاعلية، وهو نادر الحدوث جدا مما يؤدي الى تحب تطبيق الحل. لذلك يسمى هذا النطام البرلماني صاحب الاغلبية.

والنتيجة الثالثة سيطرة الحكومة على السلطة وانتفاء فكرة الفصل بين السلطات، وأن مشاريع القوانين التي تصدر بالتالي تكون باقتراح من الحكومة أو من اعضاء البرلمان المنتمين لحزب الاعلبية بعد مصادقة الحكومة عليها، ومن هنا قان فكرة تقبيد الحكومة بواسطة القوانين والميزانية تعقد نوعا ما فعاليتها مع احترام المعارضة، ويتحول الفصل بين السلطات من فصل بين

أعمال الاغلبية. (134) والتيجة الرابعة تتمثل في أن انتخاب المواطبين للبرلمان يعنى مشاركتهم بطريقة غير مباشرة في احتيار أعصاء المحكومة ورئيسها. فرعم أن المواطن ينتخب في دائرته ناب عنه الا أنه باختياره لممثل حزب يعلن أنه

الحكومة والبرلمان الى فصل بين حزب الاعلبية وحزب المعارضة الدي يراقب

واذا ما تفحصها الانتخابية نجد أن الحملة تكون لصالح رؤساء الحرب أكثر سها حملة لصالح الواب، مما يجعلها شبيهة بالانتخابات الرئاسية والمثل على ذلك انجلترا.

وافق على أن يتولى رئيس ذلك الحزب رئاسة الحكومة.

ومن هنا تخلص الى أن ثناثية الحزب تحول النظام البرلمائي الى ديمقراطية مباشرة بمفهومها الحديث للانتخابات.

الانظمة البرلمانية التي تأخله بتعدد الاحزاب: في هذه الانظمة لا يوجد حزب يتمتع بالاعلبية المطبقة الا اذا كما في نظام الحرب الميسطر فالحكومة هنا ملزمة بالاعتماد على ائتلاف حزبي للحصول على الاعلبية والتي تعد صعفة قابلة للانقسام في أي وقت، مما يؤدي الى تقرير نفس الحكم على الحكومة فتبدو لدلك تجنبا للانقسام ضرورة المصالحة والتوفيق بين سياسة الاحزاب الائتلافية وبالتالي الاكتار من الديماغوجية بتقديم الوعود للشعب دول الوفاء بها والتهرب برمي مسؤولية ذلك على غيرها، فضلا عن معارضة تطبيق الوفاء بها والتهرب برمي مسؤولية ذلك على غيرها، فضلا عن معارضة تطبيق برامج غيرها كاملة مما يعرقل رئيس الحكومة عن أداء مهامة كاملة والاهتمام بالتوفيق بين الاحزاب المؤتلعة مع حزمه فيغدو ثحت رحمة البرلمان

وقد يحدث، هذا نادراً، أن تشكل حكومة دون مشاركة أعضاء الاحزاب الاخرى فيها واسا تساندها فقط في الانتحابات ولذلك تسمى بحكومة الاقلية الا أن هذه المساندة لا تدوم وهي معرضة في كل وقت للزوال.

من هنا يمكن القول بأن المواطنين لا يختارون رؤساء الحكومات مثلما هو الحال في الثنائية الحزبية، واسا يتم ذلك بواسطة رؤساء الاحزاب، وقد أطلق على هذا النوع من الانظمة النظام البرلماني القائم على الاقلية، وهو

Labimère et Demichel, Op. Ch., p. 70(134)

المبحث الثاني نظام الدمج أو الخلط بين السلطات

يتميز هذا النطام عن غيره من الانظمة في كونه يعتمد على تركيز السلطة في يد جهة واحدة هي الحكومة أو البرلمان.

1) اندهاج السلطة الحكومة يبدو واصحا في انطمة الحكم الملكي المطلق أو الحكم الديني والحكم القيصري والديكتاتوريات العسكرية وحكم الاعيان (135) والديكتاتوريات العاشية.

فالديكتاتوريات العاشية تقوم على دمج حهار الحرب في جهاز الدولة أو المكس باعتباره الوسيلة الرحيدة لاستعادة أمجاد الأمة الغابرة (الالمان والايطاليون)، وتعتمد على شرطة منظمة ذات نعود قوى، فصلا عن الميليشيا «Milice» (رسمية واحتياطية). هختمي الشرعية تحت سنار تحقيق أماني وآمال الامة ويسود الحكم الديكتاتوري تحت عطاء حزب حماهيري واحد تقوده الطبقة البرجوازية المحافظة الرجعية.

2) نظام اندماج السلطة لصالح البرلمان: فيمكن تقسيمه الى نظامين نظام الجمعية القانوني ونظام الجمعية الفعلي.

- نطام الجمعية القانوني: يقوم هذا النظام على منح الاولوية للمؤسسة التشريعية المنتخبة على غيرها من المؤسسات، فتكون هي صاحبة السلطة ليس في التشريع فحسب بل في وضع السباسة العامة للدولة.

وهذا النظام يعتمد أيضا على عدم قابلية السلطة للتجزئة صواء من حيث التعثيل أو الممارسة، مما يتطلب وجود مؤسسة واحدة نقوم بممارستها باسم الشعب صاحب السيادة، وبالتالي يشترط أن تكون منحة من قبله لتعبر عن أدادته، عير أنها نظرا الصعوبة ممارسة الوطيعتين التشريعية والتعيدية،

يتحد عدة اشكال حسب البناء الداحلي للاحزاب وتحالفها واحتلافاتها وقوتها. هادا كانت أحراب جامدة وسطمة تنظيما محكما، قال الائتلاف بين قادتها يكون قويا بمصل دلك الحمود وكدلك التحديد الاولى للسياسة العامة مثل هولندا.

وبالمكس في حالة وحود أحزاب مرنة لا تتمتع بتنظيم قوى وغير مقيدة لاعصائها في الانتخابات داخل البرلمان، فان الائتلاف يتم بسهولة ولكنه ينهار أيصا بسهولة، ومع دلك فان الحكومة يمكنها قبل القيام بأي عمل مهم أن تتكهن عن مدى نجاحها أو فشعها باستطلاع رأي الواب الذي يتم بواسطة وسائل الاعلام دون تدخل منها مناشرة. ومع ذلك يمكن أن ينشأ ائتلاف بين أحراب محافظة على حدة في مواحهة أحزاب يسارية أو العكس، مما يسمح بتكوين أعبية محافظة أو يسارية فيقترب العظام الحزبي من ثنائية الحزب وهو ما نلاحظه الدول الشمالية حيث ائتلفت احزاب الاحرار والراعيين ضد الحزب الاجتماعي الديمقراطي والمحافظين والاحرار والزراعيين ضد الحزب الاجتماعي الديمقراطي

لانظمة البرلمانية ذات العزب المعيطر: تنطيق هذه التسعية على الانظمة ذات الاحراب المتعددة والتي من بينها أحزاب مسيطرة مثل الاحزاب الاشتراكية في بلاد الشمال والديمقراطية المسيحية في ايطاليا. والحقيقة أنه وجود لحزب مسيطر بالكامل في الأنظمة البرلمانية باستثناه حزب المؤتمر في الهند وهو ما سمح له بالبقاه في السلطة لمدة طويلة غير أنه كان مع ذلك يجد معارضة قوية تراقه الى جانب تطبيق الانتخابات المحرة مما يسمح للمواطين بعراقة الحزب، وقد استمرت سيطرة حزب السيدة غاندي بعد الانقسام الذي حدث في 1971 وتشكيلها لمحزب المؤتمر الجديد وفرزه بالانتخابات في نفس السة، لكنه فقد السلطة في بداية الثمانيات الا أنه استرجعها بعد ذلك مباشرة ثم فقدها سنة 1989 الأمر الذي أدى إلى ذوال مكرة المحزب المسيطر وأو لمرحلة في هذا البلد.

⁽¹³⁶⁾ هذه الأنشبة لا تدخل في مجال دراستا لهذا القصل الدنامن بالانظنة البرية النظمة الذيكم الدلكي الدلكي الملكي المطلق يقصد به شركز السلطة في يد السلك دون مراقب، وكذلك الدال في الدكم الدبي الدي يحمع بين المطلقين السيامية والدينية، أما القيمري ليجد مصدره في حكم جرل ليمر في ربا و44م، 100م)، أما المكم المسكري فهو حيث يسهل الدبيل باعداره المبيار المنظم الرحيد الذي يدكن الاحداد عبد للحاظ على السلك، أما ويكاتبورية الاحياد في التي ساوت في عصر فرانكر في اسبانها ودكم سازار في الرتبال

فانها تعهد بالثانية الى اعضاء منها حيث يتولون تنعيذ السياسة والقوانين التي تضعها المؤسسة التشريعية وفقا لتوجيهاتها وتعليماتها، لذلك اطلق على هذا الجهاز حكومة الجمعية.

وهدا الطام بجد مصدره في أمكار روسو القاصية بعدم تحرثة السيادة وان السلطة السياسية في الدولة تتركز في التشريع، لدلك نجده لا يعترف الا بسلطة واحدة هي سلطة المواطنين، غير أنه لا يرى مابعا من قيام جهار تابع للمؤسسة التشريعية تسند اليه مهمة التنفيذ تحت توجيه ورقابة السلطة التشريعية، بحبث يكون اعضاء الجهاز التنفيذي تابعين وخاضعين ومسئولين أمام البرلمان الذي يحق له عراهم دون أن يكون للجهاز التنفيذي حق حل البرلمان ولا تقديم الاستقالة أو طرح مسألة التقة.

وقد عرف هذا النظام تطبيقات له في العصر الحديث في بريطانيا وفرنسا وسويسرا.

فني بريطانيا نجد حكومة الجمعية بدت بوادرها اثناء الخلاف بين البرلمان وشارل الاول، وبعد الاطاحة بالنظام الملكي وقيام الحكم الجمهوري الذي لم يدم طويلا وبعده الحكم الملكي على حساب البرلمان ابتداء من سنة 1659(1859).

كما أنه عرف تطبيقا له في فرنسا خلال المرحلة الممتلة من 1793 حتى 1795، قد ساد نظام الجمعية Régame conventionnel الذي مكن الجمعية من الاستحواذ على كل السلطات، ومع ذلك استدت مهمة التنفيذ الى مجلس تنفيذي تابع لها لا يتمتع بأية صلطة لمواجهتها. (187)

وعرف هذا النظام أيضا تطبيقا له في سويسرا(130) بموجب دستور 1874 في مادته 71 و 85 تقضيان اللتان تقضيان بان السلطة السامية في

الاتحاد تعود الى المؤسسة التشريعية الهيدرائية وهي مصدر السلطات باعتبارها ميثل الشعب، وتقوم بانتخاب مجلس فيدر الى يشكل من 7 اعضاء لمدة له منوات كما جاءت بذلك المادة 96، ويخضع لسلطة الهيئة التشريعية. غير أن ما يجب ملاحظته هو أن هذا المجلس لا يجوز عراء الا بعد انقضاء أربع (4) سنوات من جهة وتمتعه من جهة ثانية بسلطات واقعية واسعة كما صنوى لدى التعرض للنظام السياسي السويسرى وهو أمر يتعارض مع خصائص منظام حكومة الجمعية.

نظام الجمعية الفعلي ان هذا النظام هو نطريا نظاما برلمايا لكه تحول الى نظام حكومة الجمعية فعليا بسبب سيطرة البرلمان على السلطة نتيجة لعدم توافر أغلبية برلمانية وصعوبة حل البرلمان وسواد مبدأ سيادة البرلمان ممثل الامة.

ومن الامثلة على هذا النطام نظام الجمهورية الفرسية الثالثة الذي ظهر على القاض هريمة بالمبيون الثالث في 1871 برئاسه تبير «Thiers» ثم ماكماهون منة 1873 بعد أن عزلت الجمعية الوطنية تبير.

ويرى بعض الفقهاء نظم الجمهورية الرابعة 1946 بأنه نظام مجلسى فعلى وبرلماني نظرى (130)، حيث تركزت السلطة في يد الجمعية الوطنية اضافة الى العرف الذي اثر سلبا على اختصاصات رئيس الجمهورية الثالثة ثم الرابعة، وقد ساعد في ذلك تعدد الاحزاب مما نتج عنه قيام ائتلافات حزية ضعيفة لانعدام الاغلبية البرلمانية لمحزب معين.

كل هذه العوامل ساهبت الى جانب حرب التحرير التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي في التعجيل بانهيار الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة سنة 1958.

^{666 = 663} من 2ء السابق عند (138) أنظر تفصيلاء أدبوت إباط السريع السابق عند (138)

M. Prélot et J. Boulous, Op. Cit., 7 Ed. P. 334

M. Duverger Institutions politiques et droit constitutionnel. Ed. P.U. F., Paris, 1976, T.2, P. 27.
28.

⁽¹³⁷⁾ آنتار : 193. (193. يا 1970, p. 193.) آنتار : 1047). (138) آنتار جمعت کاس لائي، السرجع السابق، ص 1047)

Preiot M. et J. Boulouis, Op. Cit p. 74 et 77

⁽¹³⁹⁾ أنظر محمد كامل ليليء من : 145 - 149 - 77 - 14 - 77 - 14 كامل ليليء من الله (148 كامل الله)

2) توزيع الاختصاصات على أساس الفصل بين السلطات شبه لمطلقة :

فالسلطة التشريعية تنفرد مثل السلطة التغيذية في معارسة اختصاصاتها دون تعاون أو تبادل بينهما ولا يحوز الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة بالنسبة للواب وكدا الوزراء، ويبدو عدم العصل المطلق بين السلطتين في حق اطلاع الكونجرس بواسطة رسالة حول موضوع معين، وحق الاعتراص على القوابين الذي يعارسه الرئيس وإن توفيقيا ينهد بعد حيازته على أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان. و في مقابل ذلك لمجلس الشيوخ الموافقة على تعيين كيار الموظفين وقضاة المحكمة الاتحادية العليا، وابداء الرأي في شأن السياسة الخارجية وموافقته اللازمة لنفاذ المعاهدات اللولية (140).

واذا كان الفكر السياسي الامريكي قد تأثر بأقوال ماديسون ومونتيسكيو والتي تفيد بأن كل انسان يتملك سلطة مدفوع الى اساءة استعمالها وكان يقصد السلطة التنميذية، فان هذا المكر عد وضعه للدستور قد قيد سلطات الرئيس يعدة قيود قانونية يمكن ذكرها على الحو التالي :

فتجنبا للديكتاتورية حددت مدة الرئاسة بأربع سنوات وأن لا يعاد التخاب الشخص الواحد الامرة واحدة (١٩١١).

كذلك فان هناك حقوقا لمعواطنين لا يجوز للرئيس المسامى بها وهي محمية من قبل المحمة العليا. وإدا كان الرئيس مقيدا نجاه المواطنين فيما يتعلق ببعض الحقوق الاساسية وتجاه الهيئة التشريعية، فانه كذلك ملزم بمراعاة احكام اللستوريشأن احتصاصات الدويلات المشكلة الاتحاد، فكل ما هو غير محدد في الدمتور باعتباره من اختصاص السلطة المركزية يدخل في اختصاص الدويلات المكونة للاتحاد⁽¹⁴²⁾،

المبحث الثالث نظام الفصل بين السلطات

لقد كان لاراء لوك ومونتيسكو حول عبداً الفصل بين السلطات أثر بالغ العور على أفكار واصعى دستور الولايات المتحدة الامريكية لسنة 1787، فأقاموا نظاما سياسيا بابعا من هذا المبدأ هدفهم هو الفصل المطلق والمساواة بين هيئات البطام، الا أن هذه المصوص وآثار التطور أدت الى ظهور نظام يقوم على الفصل النسبي بين السلطات نتيجة تداخل الاختصاصات، فصلا عن الواقع التطبيقي الذي ساهم في رجحان كفة السلطة لصالح رئيس الدولة في عالب الاحياد بما يتمتع به من وسائل للتأثير على أعصاء الكونحرس والرأي العام.

ويمكننا القول بأن هذا النظام يتميز عن غيره من الانظمة بعدة خصائص تتناولها على التولى :

النظام الرئاسي كما يدل عليه اسمه يقوم على فردية السلطة التفيذية

وهي التي يتولاها رئيس منتخب من الشعب بواسطة الاقتراع المباشرة والجمعية في يده دون مازع، وعنيه فانه هو رئيس الحكومة أيصا، مما يعيد انتقاء وجود محسس ورراء يشاركه السلطة رسم السياسة العامة للدولة والست في القرارات الهامة، وبدلك ينفرد الرئيس بالسلطة التنفيدية واجتماعه بوزرائه أو بأحدهم لا يعني صوى الحصول على استشارة غير ملزمة.

كما أن هذا الانفراد يعنى أن الرزراء لا يتبعون سياسة خاصة بهم مجتمعين أو معردين، وانما عليهم تطبيق السياسة العامة التي يصمها الرئيس، مما يجملهم مجرد منفذين بل ويجبرهم على ذلك باعتباره هو صاحب الاختصاص في تديينهم وعزلهم فرادي لانتقاء المسؤولية الجماعية.

-- 103

⁽¹⁴⁰⁾ من ألح الساهدات التي لم يصادق عليها الكوسرس، معاهدة فرساي سنة 1919

Burdosu. G Op. Cit., T 5, p. 395

Guchet Y. Op. Cit., p. 43.

⁽¹⁴¹⁾ حدث أن الدخب ووزائت (اراتكابي) الاث مرات متالية وبعدما ليث الناصة مستوريا

Duverper.M Op. Cit, T.E. (economic au système politique frusquie) : أنظر على التسوس (142)

Deverger M.:, Schoo on Rot, Ed. A. Michel, Paris, 1978, p.17

يتم وفق رقى الحكام واضعى الدستور بحيث نجد رئيس الدولة يتمتع بسلطات واسعة ورسائل للتأثير على البرلمان مستقاة من النظام البرلماني والرئاسي دون تبني مسؤوليته. وإن اعتمدت فتيقي شكلية.

المبحث الرابع الطام شبه الرئامي⁽¹⁴³⁾

ان الانظمة شبه الرئاسية هي تلك الانظمة التي تقوم على دستور شمل قواعد يتميز بها عن النظام الرئماني وقواعد سائدة في المجتمع، فهي نظم تقرر في دساتيرها انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام ويتمتع بسلطات حاصة، ووجود وزير أول يسير الحكومة التي يستطيع البرئمان اسقاطها، وهو بذلك يجمع بين النظامين الرئاسي والبرئماني والمثل على هذه الانظمة، النظام الفرنسي والبرتغالي، غير أن هذه الانظمة تحتلف هيما بينها من حيث أبعاد السلطات التي تتمتع بها كل هيئة من الناحية الواقعية. وأن هذه الاختلافات يمكن معرفتها بدراسة موقف الرئيس الفعلي.

ق) الرئيس يتمتع بالاغلية البرلمانية: عاذا كان الرئيس يتمتع بالاغلية البرلمانية فان دور الاقلية يكون ضعيفا، وادا كانت علم الاغلبية تؤيد الرئيس فاننا نغلو أمام أغبية برلمانية ورئاسية، وهنا تكون الاعلية مسائلة للحكومة والرئيس الذي يكتسب بذلك قوة كبيرة تتجاوز أحيانا سلطة الرئيس في النظام الرئاسي، والمثل على ذلك النظام الفرنسي الذي يتمتع رئيسة بالأعلية منذ الستيات مما دعم مركزه وحوله الى محرك للسلطة. ونتبجة تلك

(143) هناك من يكيف النظام الفرنسي على أنه نظام يراساني هذالاتي

أطر المصل الخاص بالنكام البياسي الترضي.

وتجب الاتارة بأن سنة 1986 ولذية 1988 هرفت خيرجا عن علم الناحدة حيث ولم أن أصبح الرئيس التحريب الاتارة بأن سنة 1986 ولذية 1988 من أميح الرئيس التحريب الإطبية دما أخيره على تعيين رئيس التحريبة يتمي الاطبية المسافلة وهر السيد تبرك رئيس حزب التجمع الجمهوري R.P.R. منا جعل مشابات الرئيس التعنية علم تضميل لصالح المحكومة، وهر ما يجعلنا نتهي الى أن علم الوضية متكين عامل تلديم تسديرة علم الجمهورية المناسسة تهذا التموذج المهدود من العمكم، وقد تكيفت المؤسسات مع السندي

حول • هذا التابير وأثره على الجمهورية الخاسة أنظر • Deverger.M., Bréveure de la cohabitation • أنظر • P U.F., 1996, Paris-

والى جانب ذلك نجد الرئيس يخضع لتأثيرات الجماعات الصاعطة والاحراب. فالجماعات الضاغطة تلعب دورا كبيرا في توجيه سياسة الحكومة الامريكية بما يتماشى ومصالحها. أما الاحراب فان النظام المرن يحق حرية الانتخابات داحل الكونجرس، فعلا يحوز الرئيس على الاغلية خاصة اذا كانت أغلية النواب من الحزب المعارض وان كان يمكنه التأثير على البرلمان اذا حارت أعكاره على رصا معثلى حزبه وكان يمثل الاغلية، بل إنه يستطيع أن يؤثر على الأعلية في غالب الاحيان ولو كانت لاتنتمي إلى حزبه وذلك واسطة الاعلام والرأي العام.

وما يمكن قوله هو أن السلطات الثلاث تأثر على بعضها، فالرئيس يستطيع رفض الموافقة على قانون صوت عليه الكونجرس، ولكن هذا الاخير يستطيع هو الاخر رفض طلباته المالية أو المصادقة على معاهدة دولية، كما أن المحكمة العليا المعين أعصاؤها، وهم نسعة، من الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ من حقها تقرير علم دستورية القوانين.

من هنا يتصبح لنا أن السلطة التفيذية في هذا الظام غير مقسمة بين هيئين، وأن مساعدى الرئيس هم أمناء فقط وليسوا وزراء، وأن التمثيل البرلماني ضعيف لقيامه على عدد من النواب المنتمين الى جهات مختلفة والى حزبين مختلفين عكس الرئيس المنتخب من طرف الجميع، وانه اذا كان الرئيس لا يستطيع حل البرلمان فلا يجوز له هو الآخر سحب الثقة منه. وتماثيا مع الشعار المعروف دزواج بدون طلاق، قان السلطة التنفيذية تضمن مذلك استقرارها رغم مرونة الاحزاب ونظام الانتحابات داحل البرلمان.

ونختم هذا المبحث بالاشارة الى أن المظام الرئامي الكلاسيكي الذي شرحاه يحتلف عن النظام الرئاسوي السائد Presidentialiste في الدول النامية وخاصة أمريكا اللاتينية وأفريقيا يسيطر الرئيس على معظم الاختصاصات على حساب البرلمان، والسبب في ذلك هو أن هذه الانظمة حاولت تطبيق نظام دون مراعاة لاوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتلمة، فرغم اقرار فكرة الانتخاب الحر نسبيا، الا أن تلك الأوصاع تؤثر على تغليب الصعة الديكاتورية على المديمقراطية، لاسبما وأل توريع السلطة

الباب الثاني أنظمة الحكم الليرالية

بعد أن تناولنا بالدراسة والتحليل، ولوباختصار، الاسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأنظمة الليبرالية؛ تحصص عدا الهاب ليعض الصيفات من تلك الانظمة يتنسب وتصنيعها إلى برسالية (بريطانيا) ورئاسية (الولايات المتحدة الامريكية) وشبه رئاسيه (فرنسا) وحكومه الحدمية (موسيرا).

الاعبية البرسانية أصبح يعرل الورير الاول مع أن الدستور لا بنص على ذلك ولم تسقط حكومة منذ عام 1958 حتى سنة 1986 ثم عادث الأعلية واسية سنة 1988 وهي المرحلة التي وصفت معرجة التعايش Cohabstation.

في حين لا لجمعية حلت عدة مرت وبالمدابل فإن الرئيس المساوي نجده ضعيما واقد على خلاف الرئيس المرنسي مع أنه يتمتع تقريب بعلى الطلاحيات، وهذه الوصعية نجعل من الرئيس شخصا شيها بالرئيس في النظام لبرلداني لان الاحراب السياسية هي التي ارتضت أن يكون للمستشار هو الذي يتمتع بلاعليه فبولمانيه من يسمح له بمدارمه السلطة في مال كان الرئيس بتمتع بسلطات وقد للدستور الا أنه لا بمارمها.

2) الرئيس لا يتمع بالأغلية البرلمانية . أم اده كان الرئيس لا بتمتع بالأغلية البرلمانية عن لا تملك وسبة السادرة مما يؤثر على استقراره. وفسين هذه الانظمة قد نحد حزب يَشْبِكُ الأعلية وغم تعدد الاحراب مثل إسلندا (حزب الإستقلال) والبعض الاخر لا يملكها مثل فنلنا والبرنغال. وفي لحالة الاولى يستطيع الرئيس أن يترك السادرة للحكومة . أما في لحالة الثانية فان هذه السيدرة تكون لرئيس تتيجة الانقسامات الحربية مثل فنلندا في الرئدا وإبسلندا مثلا يكون الرئيس تتيجة الانقسامات الحربية المحكومات تواحده المراحدات وتسير سياسة المعولة ، فهم بشبهون الرئماء في الأنظمة البرحانية بحيث تقصر مهمهم على تعيس رئيس ورواء قادر على حمع المنطقة برلمانية مع الاحتفاظ على المقام وال كال يمارس ملعة ممتوية وسعة

أما فتلما فانا نبيد الرئيس قويا نتيجة الانقسام الماخلي للاحزاب فهو مجبر على استعمال كل الملطات المخولة لدفع الأحراب الى تكوين ائتلاف يسمح للوزير الاول ومساعديه نسبير شؤون الدولة.

1) الملكية المقيدة: بدأ التنظيم السياسي بيدو واضحا في المملكة البريطانية الناء تولى فيرم الاول (الهانح) السلطة في بريطان، بعد أن فتحها بيئة 1066 وقتل الملك هاروند في هاستنق Hasungs، فقد كان بين الحيل والآخر بسندعي ببلاء البعد لاستشارتهم في قضايا وطلب المساعدة منهم خطرج الاطار الضريسي، كما منح لمقادة مسكريين متيارات سمحت له شارع المقديم

وتميزت المرحلة الارلى هاته من الحكم بمحدية الملكية لمظام الاتطاعي، وتمكن النلاء والاشراف حلالها من افكاك الميثاق الاعظم من الملك حان ماشير سنة 1215 و بموجب ذلك بدأت تطهر البودر البرلمانية حيث تشكل مجلس بحوار الملك من النلاء والاشراف والاقطاعيين سعي الملك عبر أن بوادر القسامه بدأت تظهر أثناء حكم الملك عبرى اطائل (1216 ـ 1272) اللذي أصبح يستدعي فارسين وبائين عن البرجوارية في المدية لمجسم، ثم بعد توي افوارد الاول (1272 ـ 1307) المحكم استقر الرأى على أن الفرية لا تعرص الا بموافقة المسئلين لمنخبين المحكم المتقر الرأى على أن الفرية لا تعرض الا بموافقة المسئلين لمنخبين (ممثلى المرسان والبرجوارية)، إلى جانب الاساقمة والاشراف.

وقد انفصل الأساقة ولأشراف عن المنتخبين وشكوا مجموعة واحدة معاجدى بالمنتخبين إلى اتباع نفس المسلك فشكلوا بدورهم مجموعة حاصة يهم، وبذلك انقسم المجلس إلى محلسين في عصر ادورد المثالث منة 1327.

واثناء هذه الفترة كان السلك يتمتع بسطات واسعة معتمدا على مبدأ و السلك لا يخطى، ع، لكن ذلك لا يعنى أن البرلدن لم تكن له أبة سلطة و السلك لا يخطى، ع، لكن ذلك لا يعنى أن البرلدن لم تكن له أبة سلطة و كانت لديه سلطات أهمها حتى الموافقة على الفيرائب وحتى رفع العرائص، وحمدا الحقان الملذان استمسهما بطريقة ذكية سمحت له فيمابعد الاستحوذ عبى مجمل الاختصاص الشريعي 144 : وإن كان حتى الاعتراص والموافقة عبى الصرائب تعرصا تبعض القيود في مراحل معبية (147) ، خلافا لمعترة المعتدة

الفعيل الأول عام المال المالة

فالنظام السياسى البريطاني

يتميز لنظام السياسي البريطاني عن غيره من الانظمة في كونه لم ينشأ طفرة والحدة نتيحة نظرية معينة، وإنداكانت نشأته بعدة عوامل ظهرت متدلية عبر التاريخ البريطاني اضفت عليه طابعه خاصا يستازمه عن الانظمة الاحرى.

كما يشيز هذا النظام بكرته ثم يعرف طبة مراحل نشأته صراعات حددة أدت إلى تطع تهذه المسيرة: باستثناء ثورة كرومويل وجمهورية 1640 1689، مما حمل منه نظاما يتماشى ويساير التطور ومتطلبات لتغيير الاقتصادى والاجتماعي لهذا قبلا، فقد عرف نظام الملكية المقيمة وثنائية المجلسين واحيرا ابرئمائية الديمقراطية 40

السحث الأول الطور النظام السيامي البريطاني

عرف انتظام السياسي البريطاني أثناء تطوره مراحل ثلاث أساسيه هي السلكية المقدة والتنائية البرلمانية والبرلمانية الديمقراطية(146) :

⁽¹⁴⁶⁾ طر مرحل قطر النيسراطية. (147) مرت حكم عرى السايع 1485 والاس 1500 والزايت الأولى (1533 ـ 603) أي بن 1482 ر 1603) حكما تبيها والحكم المطلق وجد ذات جد حكم أيا سيرابات (حاك الأول و تدرك الأول و كاني م عالد الثاني) من 1603 إلى 1608 الدن فير بالمعاودات المعاد بن المعاد و برلمان

^{(144) &}quot;غر : . Demichal, Op. Cit, pp. (0) et aux. الفر أيت المسلح الماسين العقر العربين الفكاء الرئاسي

⁽¹⁴⁰⁾ سبريد أنظر المبعث الارب من القصل الربع من ألوب الاول

من 1399 إلى 1422 التي حكمها هنري الرابع تم الحامس والسائس حيث ساد فيها تعارن بين الملك والبركمان.

2) التالية البرلمانية: نتيجة للأرمة الحددة ثني تسببت فيها أمرة متورث بابعاده البرلمان عن مدرسة السطة، اطبع بهذ العظام سنة 1688 وعينت ماريا وزوحها فيرم (Mane fille de Jacques II et Guillaume d'Orange) سنة 1689 ملكين على بريطانيا، بعد الاعتراف بعانود لحقوق الذي افر ملطة تتشريع للمجلس وعدم شرهية فرض صرائب دون موافقة البرنمان، والدي عد تكملة لملتمس الحقيق المنة 1628 المقرر لمحقوق الفردية، إلى حانب عريصة بيم Pym وهيمدام Hampdara المنظمة لقواعد الطام فيرلداني

كما ظهرت اعراف حلال القرن 16 مها المسؤولة الجنائية المستثارين حيث توجه التهمة من قبل مجلس العموم و المحاكمة تكون من مجلس الموردات (188) ومؤلاء المستشارين يخدر مضهم من نوب مجلس العموم قصد لحصوب على موافقة المجلس على الورارة (188)

و مفضل الانقدام الذي حدث دخل البرلمان منة 1679 من الدين المدين المحافظين Torre ولفضل الانقدام الذي حدث دخل البرلمان منة 1679 من المحافظين والاحرار المائة الأول سائد الملكية ، والثاني يسامع عن حقوق البرلمان ، ووحود مجلسين هما البورد ت وانعموم ، تأكدت عدّه الاعراف وتولي فبرلمان لمسطة لتشريعية وحق الموافقة يعاونه في فيل المحلفة التنفيدية وحق الموافقة يعاونه في فلك اشخاص بحتارهم من النواب ومن غيرهم.

ويسعىء عائلة هاموم رجحت الكفة لصالح البرلمان (١٥٠ وذات المسب عاملين اسامين :

(143) میک پالاختام علی انگریث متزانود. Simuford راقدیس فعلما

(149) بىنىڭ قىك ئى رۇزۇ ئالتىرىنى Shafterbury ئىنە 1679

(160) يسرد خهون معريان إلى القرن المنادس مشر مدين خلاف بين الانجليكان والروتستان ما حزب العمام كام يقابر الا في سنة 893.

(1Et) مريخ الأل عليد عاك الأرن 1714 - 1727 ، وعرج التاتي 1727 ـ 1760

الاوت الد الملحين مجهلات الفيه الالجيزية (المايات) ولايهتمال بالسياسة.

الثاني: استمرار تهديد عائلة منيوارت بلاستيلاء على السطة وكراهيتها للبرلمان، مما دفع بهد الاحير إلى اسألف مع عائلة عالوم من حهه، واتحدد النواب العموم معثلى الومغ (الاحرار) ومحافظتهم على الاعلية للوقيف غيد تهديدات آل مشيوارت.

وكفالة لهذا التصامى كان السلك بمحانتهين الاشخاص المسيرين الشؤون العموم للقبام بدلك ومتحهم المؤون العموم للقبام بدلك ومتحهم المطاه المبادرة، مما ساهم في ينوره النظام البرنسان على اثر العصال السلطة التشريعية المقسمة بين لمنك رئيس الدولة عبر المسؤول مياسيا، والوزارة المسؤولة أمام مجلس العموم

ويذلك تأكدت قاعدة أن رئيس المحزب الحاز على الأعلية في مجلس العموم يترلى رئاسة الوزراء تحت أسم الوزير الاول، ومن ثمة اصبحت الوزارة مسؤولة أمام مجلس العموم وتحت رفايته، وحلت المسؤولة السياسية محل حق توجه النهمة الجائية empeachment.

3) البرامانية الديمقراطية عند كان فضل حررح الثالث في استعادة السلطة ومزيمة مريطانيا في أمريكا أثر كثير على تطور المطام البرساني، فقد ظهر قانون اصلاح الانتخابات سنة 1832، ونلته قوانين تتعلق بتوريع المقاعد في البرلمان وتوسيم حق الانتحاب (1867 ـ 1844 ـ 8-19) وأحيرا أثر مبدأ الاقراع العام 1928 ـ وأصبح مجلس العموم مصدر السلطة فقفد مجسس اللوردات سنعته، وتأكد دلك بقانوي 1911 و 1949 اللد ل بمرحبها سنعت منه السلطة وتركزت في عد مجلس العموم، ولم يعد الملك يؤثر فعيا على السياسة الداخلية.

ويتقرير مبدأ الاقتراع العام ظهر المضام الحربى وهياكنه وحاول كل حزب قطيم أعضال واجبارهم على التصويت لصالحه، فتحول الحربان في الريطانيا إلى عناصر أساسبة للحركة السياسية (حزب الاحرار والسحافصين تم حزب السحافطين والعمال)، وبدلك تحول الحزب إلى وسبط بين الراى العام والسلطة آثناء الانتخابات والوسية الاساسية لاسطرار النشام

المبحث الثاني الهيئات اللمتورية

يقوم النظام السياسي البريطابي على هيئات مركزية هي البرلمان كمنطة تشريعية، وتسلك والوزارة كمسلطه تتميذية.

أولا البرلمان: يتكين البرلمان الانحليزي من مجلمين اثنين هما مجمس اللوردات House of comons ومجلس العموم

أ مجلس اللودات ويعبر مجلس اللوردات من السؤسمات لم يعانية القديمة

1 - تشكيلة : ن مجلس اللوردات يجد اصله في المحلس الكبير وبالضبط في طقة الاشراف والنبلاء ورجال لدين من هذا المجدس، وهؤلاء الاشراف والنبلاء يرتبون على المحو الدلى أمير، ماركيء كوت، بارون، وشوالي Prince, Marquis, Come, Baron, Chevalier.

ويتم احتيار اللوردات مبدئيا عن طريق الروانة، وحنعط الملك باحق في الشاء مراكز حديدة، ولذى اصغر ر النظاء أصبح لملك واوزارة (162) يعبان اللودات، فتكونت التشكيلة تتباشى مع العصر، ومع ذلك فال الطبقة الارستقراطية الملكة للاراضى تشكل حوالى بصف للوردات (500 من 1000)، ولا كان لبعض يرى بأنه أصبح مجسنا بمثل اللجنة الاحتماعية ولدى حسوت خلاف بن المجلسين فال الحل هو لطريقة الاصلم، غير أنه لقرص رأي محلس العموم تنجأ الوزارة إلى لملك للضغط على مجسس للوردت، وقد بصل ذلك إلى التهديد باضافة عدد أخر إلى المجسس بما يحتق الاغمية المطبوبة لصالح رأي الوزارة.

والملاحظ أن ما يقارب 80 ٪ من الملودات لا يحصرون احتماعات المجلس، مما يسهل سير اعماله بسبب عدد اعضانه المعثين الذين يحصرون الاحتماعات

2 ما اختصاصاله : كان مجلس الفوردات يتمتع يسلطات واعتصاصات مساوية لمحلس العموم في مسحالين التشريعي والمالي، ويتولي محاكمة أوزواه المتهمين من مجلس العموم.

والسبب في تعتمه بهذه السلطات يعود إلى قدمه من حهة، وامتلاك اعضاله تسلطة الاقتصادية، وكونهم بضميون تجاح النواب لسجلس لعموم الحما لهم من تأثير عبى الناحين، عبر أن توسيع حيثة الناحين من 1832 اثبت بأن مجلس العموم هو الدى يعثل حقيقة الازادة الشعبية، وإن طريقة اختيار المورداب تتافى مع مبدأ الديمورضية، منا سمح بالنفال السلطة التشريعية والمالية تدريجيا إلى مجلس العموم ونتفال السلطة الاقتصادية من قريف إلى المدينة. (163)

وبموجب التعديل الدستوى لستي 1911 و 1949 سجت السلعة المشتريعية من اللوردات إلى مجلس العموم؛ وتحول مجلس الموردات إلى مجرد مجس لابداء الرأي المهني ما يعرض عليه، وهو ما دمع بالبعض إلى السطالية بالغاله في حين طلب اخرون بتحديده. ونظرا المهنو الدى يلعيه المتشاراته ومكانة بتقاليد في البطام المربطاني، فإن لاتحاه سمو التحديد يهو المحديد يهو المحديد من خيرت مختفة.

يد. ب معطس العموم: ان مجس العموم هو استوسة التي حققت للحكم الشعب في بريطانيا ضد العلك مفضل الصراعات لطوية التي كان المضاء المحلس يخرضونها ضد العلك من أجل سترجاع السلطة المدحيه المحتمية، وأن كانت الوزارة بواسطة التنظيم المحزبي المحكم قد حلت محل محجلس العموم في معاومة السلطة وتبادة البلاد.

أن النشكيل ومير العمل: يتشكن مجلس العموم من نواب عن العمي من نواب عن العمي يتخبون بواسطة الاعتراع العام وفقا للاعبية البسيطة في دورة واحدة في المواصين البادفين من العمر 18 منة (154) دمدة خمس صوات.

المجافز السيمث الدلك من العسل التجي في الباب الذي من الطسم الأول. (18) كان الانتخاب المديد من سناك في 1918، بالسبة المذكور في الانات 1928 مثله أن التون 1928 مر وفي الرحق الاناث الباديات الى سنة في الانتخاب في جاد المانين 1969 الذي تخص السن إلى 18 سنة

202 -

⁽¹⁵²⁾ يشأت الورية بالمشاركة في تعيين الوريات في الفرد 18 يتقديم المكونة فلسك عند حلق عهد ميلاده أو رأس السنة فائمة بأسماء أشتحام ساهميا في مدعيم النعريد المحاكم، أو عاده في المهيش جمعوا مجدا اليلامهم أو مسام وسائلة وكذب كدمو عندمات علميه الملادهم

وبشان عمليه الإنخاب فانها شم بطريعه تحقق اكبر فدر من الديمقراطية، بعد اعلان الملت عن حل ابرلمان النديم وصدور قاون استدء، الناحين ونشره ووضع اوراق الترشيحات، يبدأ تسجيل المرشحين على تلك الاوراق لتي تسلم لسكت لمحتص بالترشيح مرفوقا بمائة وحمسين نبرة (150) كصمان تعاديم حين انتخابه الا إذ حصل على أقل من تس لم الا المورات المعر عنها

وبعد تحديد يوم الانتخابات الذي يكون على الاقل بعد مرور تسعة أيام من آخريوم تقديم الترشيحات، تتولى الدولة، تحقيقا عليمقراطية، تتطيم الانتخابات، عصبح لسترشجين على الوسائل الخاصة بالدعية (ملصقات، قاعات، تنفزيون، واديو)، كما تحدد الحد الادبى من الاموال المحصصة المحملات الانتخابة مهما كانت علاقة المترشح وو من الناحية المظرية على الاقل

و بكون الانتخاب في يوم واحد وسري، على أنه إد. شاب الانتجابات عبب فان الفصل في الموصوع يعود الى المحاكم العادية.

أما تنظيم العمل في المجلس، فيستدعي وحود اجهزة تقسم بينها ثنك المهام، ومها الرئيس Speaker والمجموعات واللجان.

فرئيس هو الذي يتولى توجه الساقشات والاشراف على احترام المظام، وقد كان يعيى من قبل الملك بموققة المجلس ومهمته ايضا اللدةع عن حقوق المجلس امام الملك واعلام لطرفين برأيهما. وبعد سيطرة المجلس على السلطة أصبح ينتخب من قبل النواب لمدة الفترة التشريعية وقابلة للتحديد ولو أنه لا ينتمي الى حزب الاغلية، مما حعله يحتل مركز، بعد التخاب، هرق الاحزاب (الحياد)

وس المعلوم أن الذي يرجه الماقشات ويشرف على النظام يطف حتى منح أو رفض التحدث، وله أيضا الا بصر القواعد الاجرائية كسير العس البرلماني، بل له أن يوقع عقويات تأديبة إذا ما واقل النواب على ذلك.

ويوجد بجانب الرئيس نائيا مساعفا له وكذلك نائب رئيس لجة الوسائر، كما يساعده في تسير المصابح الادارية أمين عام ومساعدين آخرين

- المجوعات السياسية : للمحلس محموعتين مساميشن كبيرتين (الاعلية والمعارضة) تنظم حولهما الحياة السياسة للمحلس (161)

إن هانين المجموعتين تشكلان حلقة وصلى بين الارادة الشعية والعمل المحكومي: ولكل مجموعة قائد ونائب له ومشرفين على التصويت داخل المجلس محيث يتولون مراقبة اعضاء الحزب أثناء النصويت ذلك أن نظام التصويت المنع في المعلس هو المتصوت المامدأين يلتزم المائب بالتصويت لصالح مشروع حزبه والا تعرص لمعزل 6000

ومن هم قان رئيس المجموعة المتناسقة تؤسس عيها الحياة السياسية في السجلس.

واللجان ويشكل مجس العموم دته خلاف لمنظم الامريكي أو الفرنسي مثلاء الا ان تكاثر اعدله ادت به في حر الامر ابي تشكيل لجان دائمة و غير انه رفص فكرة التخصص حيث ان لجة اسحس بكامله إذا طرح حبها موضوع تكون هي المجلس، لكن الخلاف يظهر في أن رئامتها تكون من قبل رئيسها وليس رئس المجلس؛ وأن المنافشة تكون أكثر ديمقراطية والاقترحات تؤخذ بعين الاعتبار، وانحق في الكلمة بباح ونيس يافترنيب، وبعيد السبب في طهور هذ الاسلوب من السطيم إلى محاولة النواب التهوب من مبطرة ارئيس الدى يتبع المملك قديما.

غير ان هذا الشظيم قد حت محده السجان الدائمة التي تختص
 بدراسة كل ما لا يدخل في اختصاص استخلس كامله والرئيس هو الدى
 بغرد طرح السرضوع على نجة دائمة.

وما يتميز به مجلس العموم هو أنف رغم عقد احتصاص دعوة الرامان الانتقاد ورفض حتماعاته إلى الملك الذي يعين في غالب الاحبان معثلا عند هو الدود المستشار Lord Chasceber يقى معقدا تقريب طبة السنة،

(166) يعد مهور هذه السيموعات إلى الاحتماعات السنصلة التي كان نقرم بها تياب السراين معصلين (الوضع التوقيق) ودك في القرن 17.

(158) هم المراقبة أن منصوب حيث يعيد المؤرديد المشريخ المستريخ المستريخ المستريخ عدم اليبيني والمسترضون الأن الحسر اليساري الرئيس

والدهم من دلك هو ان الايام العاصمه بين النهاء الدورة و بداية الدورة المقيلة رسمياً لا تعد مدة توقف تتشاط المجلس.

أما مناقشاته على عموب تحت رؤسة الرئيس تنشر في التقرير 157 لرسمى للمنافشات على أن يحصر عدد معين كبعد أدنى من التواب وهو 40 % وان كان الالتزام الحزبى بعرض هي قواب الحضور مما يسمح بحضور عدد كبير منهم خاصة رؤا كان الموضوع مهما.

وبالنسبة لجدول الاعمال عان البرلمان هو الذي كان يحدده، أما حاليا قالد الحكومة هي لتي تحدده على أن ترتب المواصيع من قبل الامين البرلماني للاقبة. البرلماني للاقبة.

2) سلطات مجلس العموم واعتصاصائه: بعد مبطرة المجلس على السلطة التشريعية والمالية فين بأنه هو صاحب السلطة العليا وأنه يستطيع أن يفعل كل شيء منوى تحويل رجل إلى امرأة. غير أن ظهور الوررة والتطيم المحربي المحكم جعل تلك السلطات الى الورارة التي اصبحت تمارسها فعليا وال كان البرلمان هو صاحبها نظريا

فالمسطة التشريعية، تشمل القوامين المنظمة لمصالح خاصة والقوالين لصومية التي لها ابعاد وسعة وعامة وهي ذات الهمية بالمقارنة مع الاولى.

والملاحظ أن العوائين التي يقدم مجلس اللوردات اقتراحا بتعديلها تصبح تافذة كما هي بمرور دورتين. أما القرائين المالية فسرور شهر واحد. مما يجمل مجلس اللوردات لا دور له في هذا المحال الا إذا قبل مجلس العموم اقراحاته.

أما السلطة العالية على التي مكنت محلس الصوم من الاستيلاء على السلطة التشريعية، غير أن العبادرة الآن تقلصت واصبحت لمحكومة ون كان يحق له تحقيضها، عير ال ذلك لا يتناقص مع الميمقراطية الحديثة

(157) لأقلك أن الرئيس يتمتع بسلمات وابعه في الدرة مناشقات الهجيس يديث بجدد يتمتع حتى يعق تقصيل المحضر على الأخر المحضر على الآخر نستجه عن المحتيث والرئيس اختيار الدراخات إدا تصدت ويعدر الموضيع الهامه والماية الأحسم عرض شه تركها في الأخير أر أنها ثالث حقة وافؤا عن السائقة الرئيسة داسل المجال وكمحكونة أيضا وسائل للصجيل يحرمة مجدوح على غيره وتحديد أنبل التصريت علياء الطرائعسيلا . A Laturaière et A. المحروث علياء الطرائعسيلا . Dessicion, Op, Cit, p. 175 et a.

لأرتباط الاعلبية بالحكومة وكلاهب يعمل نتطبيق برنامج وانقت عب أغلبية

ثانيا السلطة التنفيذية : ذكرنا أن السلطة التغيية في بريطانيا يتونى مسارستها للك والوزارة مما حمل هذا النظام ينصف شائية الحهاز لتغيدي. أن الطلك : إن الطلك في بريطانيا يتولى العرش عن طريق الووائة دول اهتمام بعنس الوارث ذكرا م أشى، وقد ضهرت كملكية مطلقة ثم مقيدة، وساد لمبدأ القاضي بأن الطلث لا يخطى، فهو معصوم من الخطاوين شمة لا مسؤولية عليه حاصة بعد أن توئت الوزارة التعيد ولم يعد للملك سوى دورًا أدبيا، وإن كان يلعب دورًا بائع الاهمية في استقرار لنظام وبص الحلادت بين الاعبية والمعارضة أو أجهزة الدولة بحيث تجده يقوم بكفائة

دمك التوارد الخبروري من اجهزة السولة. ومذلك نامت المشكية رضا الشعب الذي تحسف مها وتقبل صدأ 1 لا مسؤولية حيث لا توحد سلطة 6.

اختصاصات العلك: بخص الدنك بالدوافقة على القوابين وهو اختصاص لم بيق له سوى محتوى بظري، اذأته لم يعد بامكانه الاعتراض على القوانين ابني يسنها البرلمان منذ صة 1707، كما أن للملك مسطة حل البرلمان سابقا ولم تعد هفه السلطة سوى بطرية أبصاء لان طلب الحس يكون من الحكومة، وبالذلي تعبيرا عن ارادتها: أما احتصاصات انسلك في المحال التنفيذي باعتباره عضوا في السلطة التنفيذية فامه حو الذي يختار ابرز بر الاون، واد كان أيضًا هذا الاختبار مقيد حيث باترم بتعيين زعيم الحزب العائز، مسا يقرغ هذه السلطة من محتواها يضا ويقلها إلى الشعب الذي ياختياره أعمية حزب معين يكون قد احتار الوزير الاول.

وفسلا عن ذلك هذ سلطة الملك في تمين كبار الموطفين ومنح الالقاب والنياشين وحق العدو وفير ذلك من المملطات تحولت بعد سيطرة الورق وليرنسان على الملك والقيا من قبل الوارة، ولمل القيد التي فرضت عرفيا على حياة الملك لخاصة من قبل الوارة، ولمل القيد التي فرضت عرفيا على حياة الملك لخاصة

باعتباره رمر الوحدة الدئين على كوم لم يعد يتمتع بسلطة هعية من جهة ولم بعد حرّ حتى في تصرفته الحاصة باعتباره على هذا الشعب و من الامثلة على القود رفض الحكومة والشعب نزوح الملك ادوارد الثامن مرأة امريكية مطلقة، وكان الحل هو تنازله على العرش حتى يتمكن من استرداد حريته شأبه شأب غيره من المواطبي (193).

ب ما الوزارة 1 إن الرزارة في النظام البرسائي تحد مصدر ظهورها في مجسى الملك الحاص الذي كان بقدم له الاستشارة في الأمور التي يريد عرصها عليه (60 أن وكان مداخل هذا المجلس مجان اهمها لجة الدولة مما الذي يالحض إلى القول الها اصل الورزة.

ونلعب الآن الورارة دورا أساميا في النظام المباسى دلك أنها حلت محن أنها حلت محن أنها العلمية المثلث في ممارسة السلطة التفيلية ولها تأثير كبير على الاعلمية البرلمانية

الكابيت Eshmer أو الحكومة: نقل ما نتمير به الورارة في بوريطانيا عن عيره عن الوزارات في الانطقة البرلمانية هو اختلافها عن الحكومة ولكابنيت «Cabinet» أو الديوان، ذلك أن الحهة لمسؤولة أمام البرلمان هي هذه لاخرة التي تصم أهم الرزراء إلى جانب رئيس لمسطس البلكي المخاص وصاحب الحتم الخاص.

أما عيرهم علا يحترون من الكابيت وبيسوا مسؤولين أمام البرلمان. ومن هنا قان الديوان أو الكابنيت لا يعني كامل أوراره لكون هذه الاحيرة تتشكل من اعضاء في الكاببت وآخرين هير أعصاء فيه كالأمناء ورؤماه اللحان الوزارية الدين يتولون تسيير وتنسيق الاعمال الوزارية المرض فعابتها وعدم تداحيها.

2 . الوزير الاول . بحتل الوزير الاول في النظام البريطاي مكانة بالروة في النظام السيامي لكوته المسؤول عن سياسة الوزارة ورئيس السلطة التعيذية ، فضلا عن كوبه رحيم الأغلية البرلمائية.

الإدا الأهور حيد الحديد مترقيء وحبيس عين، المرجع المدي عن 64. (1933)وريكود عنه المحامل من كيار مرضى الملاف والاساحة يتم الاراجم من جيه في ذلك المحسن.

واذا كان الوزير الارب عبد على يتم اختياره من قس المسك صمر الأغيية في الرلدان، فاده أصبح مجرا على تعيين زعيم الأغدية في الرقت المحاصر، مدا يجعل هذه السلطة في التعيين سلطة نظرية الاغير، دلك أن الذي يختار الشحص في حقبقة الأمر هو الشعب بواسطة العراقة على مشروع حزبه وضعه أصواته ومن ثم احتياره كرئيس للحكومة، وبقوز حزبه وتعييمه يشولي تعيين مساعديه مي طوزواء دون تلخص من الملك.

فالوزير الاول هو زعيم العزب واختياره يتم من قبل الشعب لتولى السلطة التعيذية، مما يحمل منه مجسد الحكومة وقائدها باستقالته تستثبل الحكومة لاعتماد النظام على مدأ تعمامن أعضائها

المسؤولية التصامنية للحكومة : لتضامن بين أعصاء الحكومة عو سبب قونها دذا برع الرئمان ثقته من الحكومة بسبب معارضة سياستها هان على هذه الاحيرة ان تستقبل مصامنة.

والذي لا جدال فيه أنه من الصعوبة بمكان تطبيق هذه القاعدة من طرف الأعلية المراسانية على حكومتها، لان من شأن ذلك أن ينسب في فقدان الأعلية السلطة دا ما طرح السيضوع على الشعب نتيجة خلافات بين أعصاء الأغلية: بل يمكن أن يؤدي الى انقسام الحزب مع ما يترثب على ذلك من نتاتج سلية على الأغلية.

العبحث الثالث تكيف النظام البرلماني

اذا كانت السطة قد انتقلت من يد السلك الذي لم يعد يلعب الا دوراً شرفياء الى يد الراسان المشخب صاحب الحق في سحب الطن من الوزارة، التي هي الاعرى تستع بحق الحل بموافقة الملك، فإن التطور قدي

القصل الثاني

النظلم السياسي للولايات المتحدة الامريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة مركبة، اعتملت شكل الاتحاد المركزي بعد أن مرت بمراحل معينة بدأت بودوها بعد الاستفلال المحالة بالمتحال الذي وقع بين المستعمرات الثلاثة عشر في يوهبر 1777 في شكل اتحاد تعاهدي Conföderence. وبعد لمصادقة عليه من قبل جميع اللول (آخرها هي المريلاند 1781) أعلى المؤتمر انشاء هذا النظام نهائيا في مارس من نفس نسنة، غير أن اللول الاعصاء حرصا على استقلاليتها لم ترض بالتنزل عن سيدتها لمدولة مركزية، وابعا أششت هيئة تلاعي هالكونجرس اليطات بها مهمة ادارة شؤود هذا التحاقف، وهذا الكونجرس لا يمثل الشعب وأنما الدول المتحدة التي ليس لها الا صوت واحد مهما تعدد معظوها (من وأنما الدول المتحدة التي ليس لها الا صوت واحد مهما تعدد معظوها (من التحاف اد بالاجماع أو الاغبية حسب طبعة لموضوع (الاحماع مثلا التحاف اد بالاجماع أو الاغبية حسب طبعة لموضوع (الاحماع مثلا يشترط في ابراء المعاهدات واعلان المعزب وشظيم المعيش ...)، وتعيف منوط بالدول المتحدة وليس بالكونجرس مما يؤكد منقلاليتها

Deverger M. Op. Cit. P. 320 (181) Guchet Y Op. Cir. p. 68 - 70 عرفه هذا النعام بعد أن كان لعدالج البرسان قد تحول فعالج الوزارة وذلك سبب سواد ثنائية الحزين (180) وتنظيمها المحكم.

فالروارة المنتمية لحزب الأعلية في المولدان تضمر ولاء أعليتها لهاء ومن ثمة تحولت المسؤوية الى مجرد شعاره مما يسمع للوزرة من تجميع السلطة انشريعية وإنسالية التي كان يتمتع بها المرثمان لي جانب سلطتها التفيذية نتيحة تأكلها من موفقة البرنمان على كل مشاريعها، كما تحرب فكرة حل المراحان والاحتكام لساخين من وسينة لحل نزاع بين الطربين (لورارة والبرنمان) إلى وسيلة سجأ اليها الرارة عند تأكدها من مسادلة الماحين فلأغلبة ومعارضتهم فلأقلية فحل لبرلمان لتدعم أعليتها وتعزيز مركزها وضحاف المعارضة

ومن هذا أصبح البرلمان حالة انصال بين حكومة تحدد ونقذ سياسة معينة ومجموع التحبين الذين يتقبلون أو يرفضون هذه السياسة. ورغم ما يقال عن النقام البريطاني ذال الحقوق المقررة لا تستطيع الورارة أن تلميها أو تعدلها بما يتعارض والديمقراطية وكذلك لا تستطيع أن تلمي مائاً المعارضة والاعراف والتقايد التي تعد من القيم المامية المسائدة المحرمة من قبل الجميع.

كما أن الشعب عند احتياره لأغلبية حزب، فأنه لا يتختار النواب بقدو ما يتختار برنامج الرزواة التي يترأسها زعيم الحزب الفائز الذي تقدم برنامجا لعمله وبال موفقة الأعلبية، منا ينجس الحكومة مسؤولة أمام البرنسان والرأي العام، وحتى أن البعض يقول أن الحكم في أنتجلتوا هو حكومة الرأي العام.

- 210 -

⁽¹⁶⁰⁾ أو كا عدالد الاحزاب لا يسكل ظعديث عن هن البرنسان أو منحب فكفة من المنكوبة عبلا وياستمران وح طلك يجب العدال والمنطقين في البرسالات فان حرب العدال والمنطقين في البرسالات فان حرب الأحرار يصبح قوا سياسية كبيرة يحيث أن انفساده استدرائية يؤدي دل شن داسال البرنساني والمنكوبي منا يبدئ منظرة من المحربين يسكن أن الصل في حدد المصبح منطاقية وكفلك محاد بالسبة فلحزب الاجتماعي الديسقراطيء وبدائلة فلورسا مبير من طبيعة النظم المحربي في يريحاب وبنائلها إلى خلام التعدية والسب

المحث الأول : الرايس

يحتل رئيس الولايات المتحدة الامريكية مكانة بارزة في الظام السياسي حتى أن البعص يعتبره الهيئة لذي تميز نظام الولايات المتحدة الامريكية عن حيره من الانظمة الميمقراهية الغربية فتجعل منه تظاما وقاسيا. (60)

ولمعوفة مكانة رئيس الولايات لمتحدة الامريكية في النظام السياسي الامريكي، يبغي عليا ساول طريقة انتحابه، ومدة الرئاسة، ثم سلطانه ومسؤوليته، وأحيرا الاجهزة المساعدة له.

1) كَفِّية انتخاب الرئيس :

ان عملية انتحاب رئيس الولايات المتحدة الامريكية ثمر بأربع مراحل، وان كان الدمتور لم يحدد الا المرحلتين الأحيرتين. أما المرحلتين الأحيرتين فقد أوجدتها الممارسة السياسية.

فاسرحلة الاولى ينم فيها تعين سهوسي كل حرب في الدوبلات المشكلة للاتحد والذين يجتمعون على أثر ذلك في مؤتمرات لاحتيار مرشح المحزب المرتاسة، وهذا يعني أنه رغم وجود حزبين، فإن الحاس العملي يبن أن هناك 100 حزب (50 ديمقراطي و 50 جمهوري حسب عدد المويلات أن هناك 100 حزب الشافس على مسترى كل دويلة وداحل كل حزب وسيترتب عن دلك من صراع وساورات.

فقي 18 دويلة تحري الانتخابات الاولية الرئاسية Les primaires التي بموجها بعين المندوبون الذين بعلون عبن يصوتون عليه في مؤتمر المحرب (المؤتمر هو جمعيات المنسوبين للأجياء والمدن والمقاطعات) (154). وقد عرض نظام المؤتمرات بالانتحابات الاولية الرئاسية أول الأمر في دويلة الاورتون منة 1910 ثم عمم بامثناء ثلاث دويلات.

Davester M. Op. G4 p. 325 ; j.cl (163)

(184)تنظير الانتخابات الإول التجابا لكوبها بين حتى شعية السرامج؛ فيع ذلك فإن الكليم الأشرة تبود للزمر السوب. وتحت تأثير لعوامل الاقتصادية والتوسع والحث عن أسوق حديدة بست الحاحة ملحة، ورغم مقاومة البعض، الى انشاء الدولة الانحادية، حيث عقد اجتماع الكولفوسيون Convention في 14 ماي 1787 بحصور قادة الحركة الاتحادية كواشنص ومادسون الدين استطاعوا اعتاع المشاركين وحصل مادسون المستوري على الاجماع في 17 سبتمبر 1787، وان كان التقيد به بقى مرهوبا بحصادقة الدرن الاعضاء (13)، وانتي بعد التردد صادقت عليه السنة الموائية بستناء أحدها وهي رود ايلاند التي امتحت عن الانضمام الى الاتحاد حتى

وبالمصادقة على مشروع المستور أصبح نافذ المعمول في بداية السفا الموابة (حامي 1789) ¹⁸²، وبه حقد أول اجتماع للكونجرس الارب في 4 مارس واعتقب أول رئيس المولايات المتحدة الامريكية في 14 فريل وهو جورج واشنطن، وبلالك اكتمل تأسيس الاتحاد السركري الذي يقوم عليه النظام السياسي لبولايات المتحدة الامريكية والمحدد بواسطة الدستور الذي وصع المبادى، الاسمية التي تحكم الملاقات بين دولة الاتحاد واللبول المشكلة للاتحاد، بحيث تص على صلاحيات دولة الاتحاد باعتباره مقيدة وما يحرح عرد ذلك هو من اختصاص المويلات، مع ملاحظة أن القضاء الميدرالي (المحكمة الاتحادية العليا) الخذ مند الارسيات موقعا في صالح دولة الاتحاد على حساب الدول الداخلية في الاتحاد، وال كانت هذه الاخرة موسيرها.

أما الهيئات المستوراة المركزية في الولايات استحدة الامريكية فهي الرئيس والكونجرس والمحكمة العديا.

⁽¹⁶⁷ أفضت على النستور الأمريكي علم تعليلاتهم

ذلك لا يعد مفروضًا عليه، وأنما من مصلحته ومنتضيات الحفاظ على الكلة أن لا يعارض ذلك الاختيار

أما المرحمة الثالثة المنظمة دستوريا، فبدأ من لحظة تعييل المرشحين الكل حزب وذلك يوم الملائاء السوالي لاول اثنين من شهر توصير والتي تعتبر من اساحية المستورية المرحلة الاولي وتتعلق بالانتخابات فرئاسية حيث تتولى كل دولة تعيين عدد من الناحبين الرئاسيين عدد منظيها في مجلس الوب التي تحدده سلطتها النشريعية يساوي عدد منظيها في مجلس الوب والشيوخ ويشرط أن لا يكونوا في أحد المحلسين، غير أنه منذ 1845 لم تعد السلطة النشريعية لكل دولة هي التي تحتار الناخيين الرئاسيين والما يتم ذلك يواسطة الافتراع الدم على القائمة.

والواقع أن هذه الانتخابات تعتبر انتخابات على الرئيس ونائبه لانه بمحرد فور حرب معيل بأكثر عدد الدخبين الرئاسيين يعرف المترشح الفائز، ذلك انهم ملزمين بالتصويت لصالح مسئل حزبهم.

والجدير بالملاحظة أن عدد الناحين الرئمين بختلف عددهم من دولة الى أحرى حسب عدد لسكان، إذ أن معثلي بيويورك مثلا لا بسكى أن يتساوى عددهم مع معثلي حزيرة عوي، لان الاولى كثيفة السكان في حين أن الثانية عدد سكانها قليل، ومن ثم فان المرشحين يعمون على كسب كل الناخيين الرئاميين أو على الاقل معثلى الدول كثيفة السكان لضمان فوزهم (165).

أما المرحلة الرابعة والاخيرة والمتمثلة في الانتخابات الرئاسة فهي المرحلة الفانونية لتعيير الرئيس ونائمه وذلك يوم الاثنير الموالى للاربعاءالله من شهر ينايره وان كانت تعتبر مرحلة شكلية تمر دون أن يعبرها الشعب الامريكي هنماما على حد قود الاستاذ ديفراجي *** ، نظر لكونه قد عرف رئيسه ونائبه بانتهاء المرحلة الثالثة ودستوريا الاولى.

(165)أنظر : الغري ميزير , البرجع السابق، ص 415 (166)أنظر , ابدري عيزير , البرجع السابق، ص 415 (

هده الانتخابات الردسية الاوليات قد تكون منافرة من قبل جميع الناجيس لمرشحيهم: هير أن هذه الاوليات قد تكون منافقة، وعندها ينعين عنى الناخيين التصريح بانتمائهم لأحد الحزبين قتندم لهم قالمة وفق تتدمائهم نضم مرشحي حزبهم. وعليهم أن يختاروا أحد المرشحين للانتحابات المقبلة، وقد تكون معتوجة وعنده لا بحدد ائتماء الالحاص فتقدم له قائمتين وديمقراطية وجمهورية) لا يستعس إلا احدهما بالطريقة السافة الدكر في الحالة الاولى، وقد تكون غير حزبية فنعدم للناخب قائمة تصم كل المترشحين دون ذكر الانتماء الحزبي.

أما في الدول الاخرى فإن أنجان الحزب تضمن تعيين المشاويس حبيب الطبة محتلفة

أما المرحلة الثانية لانتحابات الرئيس فهي اجتماع المتسوبون في المؤتمر الرصي نكل حرب Convention (حمهوري وديمقراطي) لتعين مرشحيه لمرئاسة وبابتها، هي المرحلة التي لم ينص عليها الدستور، ويتم عقد هذا الاحتماع غابا في شيكاعو

وهدا المؤتمر مكون من مدوين عن الحزب منتخير، عليهم أن يحتاروا ممثلهم لرئاسة وناثيه مراعين في دلك شروط محتلفة منها المعتوية وللمحبطبة وحتى العائبة (من حيث عائلته وزوجته وسنوكها وشكلها)، ذلك أن هذه لشروط لها أثرها الحسل و السيء على نفسية استحيل

والذي يجب التنبيه اليه هو أن المظهر الحارجي الرسمي لهذه المؤتمرات قد يبعو للعض على أنه الوحيد المحدد لمصير المرشحين، لكن العمل الفعني يكون في الكوائيس بواسطة معنى المرشحين لاستمالة أو اقدع المير على التصويت لصالح مرشحيهم وقد يصل والتدخل، الى حد فرشوة ولمساومة، ومن مطاهر المساومة نلث لتي وقعت بين كيندي وجونسون، كن هذا الاحير زعيم الديمقراطيين في محلس الشيوح بأد وعده بمنصب ناتب الرئيس اذا ما مانده في الانتحابات الرئاسية وذلك سنة 1960.

وبانتهاء السرحلة الثانية من تعيين المترشيح للرئاسة وبيابتها يلقي المترشيح حطابا يعلن هيه قبوله ويحتار ناتبه الا اذا أخماره المؤتمر، وإن كان

هذا في حالة ما اذا تمت الانتخابات وحصل أحد المرشحين على الأعلية المطافة للاصوات، أما اذا لم يحصل أحدهما على تلك السبة عالم يعود الى محلس الواب تعين الرئيس من بين المرشحين الثلاث الذين احتلو المراتب الاولى (160) أما مجلس الشيوخ فيحتار نائب الرئيس من المرشحين الحاصلين على المرتبئين الاوليتين (1800)، وهذه الطريقة لم تحدث الا في سه الحاصلين على المرتبئين وأدمس)، وهذه الاحكام ادا كانت صافحة في الدعي، عان وجود الاحزاب وتنظيمها المحكم جعل منها دود، قادة.

ولتولى رئامة الولايات المتحدة الامريكية يشترط المعنور أن الكود المعترض المتحدة والامريكية يشترط المعنور أن الكود المترشع مواط، أمريكم بالولادة وعمره خمسة وثلاثون سنة ومقيم فيها مدة أربع عشرة مسة.(189)

2) مدة الرئاسة ولنظيم محلاقة الريس :

وها التعديل العشرين في الدستور لسنة 1951 عان الرئيس ونائبه يشرعان في ممارسة وظائفهما في 20 جائبي المولى لانتحالهما طبلة أربع منوات قابلة التجديد مرة واحدة.(١٣٥)

واذا حدث أن توفي الرئيس أو عزل أو عجز عن أداء مهامه، قال ذائب الرئيس هو الذي يحل محله، وفي حالة ظهور مانع يحل محله رئيس مجلس الواب ثم رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ثم أعضاء المحكومة (الكتاب) حسب الاقدعية ودلك وفقا لتعديل 25 أكتربر 1967.

والملاحظ أنه في حالة وفاة بائت الرئيس، فان الرئيس أن يعين شخص آخر محله، بن قد يصل الرخع الى أن يتولى الرئاسة وبنايتها في الولايات المتحدة الامريكية شحصان غير منتخبان الاسباب محددة. واحثل

(16°)أنظر - تدري عن ير 4 المربع اقسلين، ص 415 (168) On 170, p. 577(168)

Doverger M. Op. Cit., p. 225(164)

(170) . مي حالة ما ذا ترقي بالت (برئيس رئاسة الولايات المتجلة لأسباب محفقة (الاخطاقة، فزلد، والله) ان اثاني الذي يتري الرؤسة بستين لا يستطيع ان بطل الرئاسة الا ابرة واحلة بعد الها، هره النياة، والسبب هر رجود فاعلم عرب طهراب مثل حكم وشتطن الذي رجعي ترشوح نصمه اللاقة الراساء ومع ذلك نقد المحلود عدم النامة: وفايلت الذي قبل الرئاسة ثلاث مراسد وبعد ذلك ثبات الفاعدة همقوريا بالكتابة

عبى دلك اختيار الرئيس السابق تيكسون المبيد جيراند مويد مائد له ليحل محل مائمه سيرواجنيو المستقبل سبب ارتكامه حيائه مائية، ولدى استقالة تيكسون بسبب قصية ووترقيت حل محمه مائيه حيرائد مويد لذي قام في نقس الوقت بتعين مائب له هو سب روكفيلير، مكان بذمك أن تولى الرئاسة وتيامتها شخصان عير مشخبان، وستمرا في الحكم حتى انتحابات 1976 التي فاز فيها جيمي كارتر،

3) منطات الرئيس .

أ - في المجال الداحلى : عد أسد دستر اولايات المتحدة الامريكية لسلطة التعيدية الاتحادية الى رئيس الدولة دون غيره، والقول بديث يعني أنه هو رئيس الحكومة وأن أعضاء هذه الاحيرة ما هم الا مجرد مساعدين (كتاب دولة) يعينهم ويعزلها بكل حرية، وهذا معاه أيضا العدام وجود محلس وزواء تطرح أمامه المواضيع لمندأول بشأنها تحت رئاسة رئيس الدولة أيضا. الدولة، ومن ثمة فان وضع سياسة الحكومة من ختصاص رئيس لدولة أيضا. من يستنبع القول بأنه يتدرد بالسلطة التنفيذية دول سازع كما هي محددة في الدستون

وبما أن رئيس بيلابات المتحدة الامريكية هو رئيس السلطة التعينية والاعارية، قان مهمة السهر على تفيذ القرنين تعود البه أيضا، مد يسمع له بناصدار اللوابح التعيذية Execute codes، واقترارات Proclamations، كما أن الرئيس هو صاحب الاحتصاص في تعيين لموطفين الفيدرايين بموطة سجس الثبوخ الشكلية، كما هو لمعان بالنسة لمرزراء وقصاة استحكمة العيا⁽¹⁷¹⁾، وهو الدي يوجه عمل ونشط الادرة الامريكية بواسطة مساهديه.

ولرئيس الولايات المتحدة الامريكية السلطة الكاملة على القوات المسلحة المحتلفة باعتباره الشاك الاعلى لها.

(171) حرى الفرف على أن سيلس الفيوخ يترك للرئيس سرانة العنيار مساهدية الأهار بين حير أن دائك لايمني أطاحل ماهلة الرئيس

217

كما أن نارئيس سلطات أخرى، كحق العفو، وحق الاعتراض خبرال 2/3 أيام على القوافين التي يقرها الكونجرس والتي يشترها عندها موافقة 2/3 أعضاء السحلسين الحاضرين، وحق العات نظر الكونجرس الى التشريع في موضوع أو مواضيع معينة، وتتوسع سلطاته في الحالات الاستثنائية.

ب) في المجال الخارجي: (١٠٥) ويشأن منطات رئيس الولايات المتحدة في المجال الحارجي، فإنها تشمل المجال الحربي والرام المعاهدات ينقهونها العام.

هيما يتملق بالمجهل الحربي خدم الفقهاء في تفسير المستور، فبعصهم يرى بأن واضعي الدستور أرادوا أن تكون مسألة الحرب من احتصاص الكوتجرس، في حين يرى لبعض بأن الكوتجرس بعنن عن القيام بالحرب. ومن هذا رأى بعضهم بأن تلايس أن يتدخل لابعاد الحصر الداهم قبل اعلان فيام الحرب من قبل الكوتجرس.

وعلى حين سادت فكرة مادسون في السوات الاولى القاضية باساد علان أو القيام باعلان الحرب الى الكولجرس، فقد ظهر التميير بين لحرب المعقبية التي يسبقها اعلان والحرب الناقصة أو الجزئية التي تقتصر على يعص العمليات العسكرية أو تشمل منطقة فقط، حيث لا يققد الكونجرس سلطاته، وهذا ما يسكن استخراجه من حكم السحكمة العبيا في لفية Taiton الذي جاء فيه بأن مجموع سلطات الحرب استات للكونجرس بواسطة دستان المؤليات المتحدة الامريكية ... والكونجرس يمكنه الترحيص بتدخل شامل الولايات المتحدة الامريكية ... والكونجرس يمكنه الترحيص بتدخل شامل وحرب جزئية (173) ... (30 George particle (1)

وقد استمر التمييرين الوضعين من جهة والحرب أو الغارات المعاجئة التي تستدعى التدخل السريع دون التقارب رغم أن المسؤوين مقتعين من أن احتصاص اعلان الحرب مناط دستوريا بالكوجرس ـ وهذا ما حدث لدى التدحل الأساني في الويزال 1805، والأنجيزي في شيراييك Chesapeake سنة 1807، فقد تدحل جيفرس ماشرة في الاعتداء الذي، ثم تقدم جما

> Guthet Y. Op. Cit, p. 532 et saw 1772, Outhot Y. Op. Cit, p. 532 533(173

بعد بطلب ترخيص من الكونجرس الموافقة على الأموان التي انفقها ولم يوفق عليها الكونجرس، مبروا موقفه بأن المفروف المستعجلة دفعته ثلقهام بذلك التصرف دون انتظار الموافقة المستقة العاجب الاحتصاص، وقد برر فيما بعد رأيه قاتلا وبأن فقدان البلد يؤدي الى فقدان القويس بالتبعية، ومن ثمة فعي مثل هذه الحالات يتوجب عبنا الحفاظ والدفاع عن الملاد باعتبارها التزامات وقوانين سامية عن القوايس العادية، ذلك أننا اذا احترمنا هذه الاعيرة على حساب مالامة الوطن وحريته فاما نفقد الكل

وبعد انتهاء العرب 19 وتوسع العلاقات الحارجية وتبوعها وكثرة المحروب بدأت نمين الكفة إلى السلطة التنفيذية هيما ينعلق بالتدخل الدسكري حارج البلاد مثل التدخل في لصين 1900 تحت غطاء حماية أرواح ومصالح الأمريكان، ثم لدى غزو كوريا لشمالية للجنوب سنة 1950 أرسل ترومان قوانا بحرية وجوية لمؤازرة الجنوب دون ستشارة الكومجرس، ثم قوانا برية معا أدى الى قسح المجال أمام الرئيس في ميدان الحرب

وجاء عهد الزنهاور الذي اتبع السويا آخر في التدخل حبث طلب تفريض من الكوسجرس لمتدخل في مسألة فورموز ونال دلك بأغلبية كبرة، ونفس الوصع في عهد كيندي حبث وافق الكونجرس على الانحة تسمع له بالتدخل في كوبا على أثر طهور زرع الصواريخ على أرضها من قبل الاتحاد السوفياتي.

ولدى بشوب الحرب الفينامية تعير لوضع ولم يعد ميرر الناخير لموجهة الحطر الداهم هو الذي يدفع بالرئيس الى التدخل فن موافقة الكوبجرس، وانما صبح الرئيس المسابق لندن جوئيسن فقد أرسل 20000 الأصيل، وهذا ما قام به الرئيس المسابق لندن جوئيسن فقد أرسل 2000 جندى الى جمهورية الموميث في سنة 1965 دون استشارة الكونجرس ثم التدخل الامريكي في الفتام في نفس البسة، وقد برر انصار الندخل ذلك بأن واضعي فلدستر لم يسموا ارئيس من مواجهة الندخل المصابىء لان ذلك بهدد كيان ومصالح الامة ومن ثم فان الاعتداء على دولة ولو بعيدة يسكن أن يهدد أس الامة عما يستدعي التدخل للمعاط على أمنها واستقراراه

~ 218-

ومصالحها. وتدعم هذا الموقف بسحى، تيكسون الدي عزى كامبوديا لحماية النجود الامريكيين في الهيشام

والحق أن هذا الرأي مرفوض نطريا وعمليا في دولة قانونية وفي طل مجتمع متمدين، لان إرسال قوات مسكرية أو غزو دولة معبة لحماية جيش في منطقة أخرى معاه الوجيد هو النوسع لان حماية الحيش الغازي للدولة الأحيرة تستدعى غزو المدولة لمجاورة وهكفا مما يؤدي الى جعل مسألة اعلان لحرب واندحل مرهوة بتعمير ورزية رئيس الولايات المتحدة وهو ما يخالف المص دمنوري. والمؤكد أن هما التعدي على الاحتصاص هو الدي يخالف المص دمنوري. والمؤكد أن هما التعدي على الاحتصاص هو الدي دفع بالكونجرس الى سن قانون في نوفمبر 1973 يحدد صلاحبات الرئيس والكونجرس في مجال المسطات الحربية، يحيث يسمح لمرئيس ولبدرة في التدخل وفي دات الوقت يسمح للكونجرس بايقاف كل العمليات العسكرية الي نقع دود موفقته. وفي عير العمورة المستعجلة بسبب اعتداء فعد الولايات المتحدة الامريكية بغتة، من الرئيس لا يمكه التدخل عسكريا لا باعلاد الحرب أو ترخيص تشريعي خاص من الكونجرس.

ومن الوسائل التي يتمتع بها الكرنجرس لفرض وأبه على لرئيس هي وسية العرق التي يتمتع بها الكرنجرس لفرض وأبه على لرئيس هي وسية العرق العرف المستقديم في الموضوع يميعه يلترم بعودة الجرد خلال 60 يوما من تاريخ تقديم التقريرة الا ادا علن الكرنجرس الحرب أو كان همك ترخيص، أو أنه أصبح من المتعدر جمع الجنود بسبب الحرب التي شتتهم.

وهناك وسيلة أخرى تنمثل في لائحة يوفق عليها المجسان بعودة الجبود, ففي هذه الحالة لا يحق للرئيس الاحتجاج بمعارضته أو ضرورة موافقته، بل عليه أن ينصاع لهذه الملائحة التي تصدر شعال 60 يوما الاولى من لحد حل.

والدقيقة أن هذا الفائين قد تكون له فعائبة باجمة لانه أستعمل من قبل الكونجرس بدى هزيمة الامريكيين في فيتنام وأثبت فعائبته فقد طلب الرئيس فورد من الكومرس الموافقة على تقديم وسائل حربية لحكومة جنوب الفيتنام فرفض هنه.

أما فيما يتعلق بسحال المعاهدات. عان لعادة انتانية من العصل الثاني تنص على أن لعربس سلطة الرم المعاهدات بعد أحد وأى ومواققة مجلس الشيوخ، غير أن تصويت 3 / 2 الشيوخ إذا توفر يكون كافيا. وهذ معناه ربط مسألة الرام المعاهدات بموققة محلس الشيوخ، ومن ثمة فإن الرئيس لا يتمتع محرية ممارسة أية سلطة في هذا المنحال دون مواققة محلس الشيوخ الصريحة. وعليه فان الرئيس بقاوض مرتبى، لاولى مع الدولة الاجمية باعتباره يمثل دولة مصاوية معها، ونتانية مع مجلس الشيوح باعباره أضعف

ولكن الوضع تعير أيضا . كما رأينا في حالة الحرب . فقد سعايا الرؤساء التعييز أول الامريين المعاهدات غير المحددة المدة أو طويلة الامد، والمعاهدات أو الاتدفات الآنية التي تنطب تنفيدامرة واحدة حيث تعرس الأولى عنى مجلس الشيوخ والثانية من اختصاص الرئيس والتي مسبت الأولى عنى مجلس الشيوخ الثانية من اختصاص الرئيس والتي مسبت ماك كينلى ثم حل نحله بعد قتله ، الذي تحطى منطة محس الشيوخ في الموافقة على المعاهدات فقد التي على المعاهدات المبرمة مع سان دومان الموافقة على المعاهدات المبرمة مع سان دومان منة 1905 التي وضعت حماركها تحت رقابة الولايات لمحدد الامريكة رغم أن مجلس الشيوخ وفض المصادقة عبها وتراجع بعد ستير وكذبك رغم أن مجلس الشيوخ وفض المصادة عبها وتراجع بعد ستير وكذبك ابرم معاهدتين تنهيدين مع اليابان، الاولى متحديد انهجوة من اليابان إلى الرح معاهدتين تنهيدين مع اليابان، الاولى متحديد انهجوة من اليابان إلى الولايات المتحدة، ولئانية تحترف بوجود مصالح خاصة دبائية في الصين الولايات المتحدة، ولئانية تحترف بوجود مصالح خاصة دبائية في الصين

ولدى تدخل المحكمة العيامي سنة 1937 على إثر برام معاهدات واتفاقات مع الاتحاد السرفياني قررت المحكمة بأن ليس كل اتفاق هو معاهدة دون أن تحدد ما يجب أن يوافق عليه مجلس الشيوح، مما مسمح المحكمة تحديد مايجب ومالا يحب حرضه عليه، وهو موقف في صاح الحكمة (179)، غير أن مجلس الشيوخ لم يرض بهذا الموقف فتضم مص

(178) تسامل معلى اللهبيخ صدا عن المعاددات التي تدوس عنى محصهم والاندادات المهديدة فأحداث المحكونة الأمام من الشبيخ عن معامدات بها الامراب عرائداتك تعيدية ، وبادلك فتنب ما مجلس الشبيخ المطابقة الشهوية التي كان يتمتع بها ، فعمل الرئيس من ذلك النبد مسية

720-

وربه باهراحات فواين لاحبار التحدوله على عرض الله 1954 التي برمها مع دولة أجبية مهما كانت طبعتها كان أولها في سة 1954، لكنه رض اللي أن جاء اقتراح سة 1970 والذي حار المواهه سنة 1973، بحيث بعرض على مجلس الشيوح كل الاتعاقات التنفيذية خلال 60 يوما من ابرامها، باستفاء ذات السربة فتعرض على لجنة الشؤون المقارجية المحلس الشيوخ باستفاء ذات السربة فتعرض على لجنة الشؤون المقارجية المحلس الشيوخ

4) مسئولية رئيس الدرلة:

للعلج قتط (1/2)

عطرا لطبعة نقطام الساسي لرؤاسي الامريكي، قان الرئيس ليس مسؤولا سياسي أمم البرلمان، كما هو حال الوزارة في سظام البرلماني، وإنسا توحد مسؤولية جنائية بقعل مصرفات محرمة كالحيانة والرشوة وما لى ذلك من الجرائم.

قي حالة رتكاب الرئيس مثل هذه الجرائم، قان اجراءات متابعته تبدأ واسطة حملية توجيه الاتهام التي يختص لها مجلس النواب بأعلية أعضائه بناء على تقرير اللحنة الفضائية، ثم يرفع الامر، أما ثبت التهمة، أي مجلس الشيوح صاحب الاحتصاص في محاكمة الرئيس يردسة رئيس المحكمة لحيا، وتثبت الادامة بأعلية ثلثي أعضاء المجلس الحاصرين.

والملاحظ أن عملية الادانة يصعب الباتها سبب السرية التي تكتف تصرفات الرئيس، فقد رفض مجلس الواب انهام الرئيس تابعود مرقين 1842 رغم تقرير المحنة القضائية، كما أن مجلس لشيوح برأ الرئيس جونسن المتهم من قس مجلس النواب منة 1868، غير أن ذلك لا يعني أن عمليات الاتهام تنتهي دائمه بالبراءة، فقد كادت ففيحة والرجوت تؤدي الى محاكمة الرئيس تيكمون بعد أن أثبتت المجلة القصائية لمجلس الواب أنه متورط في القصية الا أنه منطال قبل لمده في الاجراءات الرسمية في اله مورط في القصية الا أنه منطال قبل لمده في الاجراءات الرسمية في المورط في القصية الا أنه منطال قبل لمده في الاجراءات الرسمية في المورط في القصية الا أنه منطال قبل لمده في الاجراءات الرسمية في المورط في القصية الا أنه منطال قبل لمده في الاجراءات الرسمية في المورط في القصية الا أنه منطال قبل لمده في الاجراءات الرسمية في الاجراءات المسمية في الاجراءات الرسمية في الاحراءات الرسمية في الاحراء الرسمية في الاحراء الرسمية في الاحراء الحراء الرسمية في الاحراء الرسمية في الاحراء الرسمية الاحراء الحراء الحرا

(176) هذا من العامية التطرية أنه صلي قان أحد التوب صرح بأنه بين 1972 و 1975 تم يعرض على اللمجلسين التراس: 400 الدان.

-222 -

إلاجهزة المساعدة للريس .
 إلامناء أو كتاب الدولة أو الكابنت (الديوان) :

يتألف الكانت من مجموع كتاب الدولة الذين يشرفون على الموزارات؛ التي تسمى بالاقسام Départements وهؤلاء الكتاب كما رأيس تحيي تعينهم الرئيس بموافقه محلس النبوح - المواققة أصبحت ألية . وله الحق أن يعزلهم منى شاء ويس لهم آبة سياسة صوى تنفيذ ميسة الرئيس. يعيم ذلك نجد يعص الاقسام لها أهمية كالدفاع والخارجية حيث يعيب السكرتير فيها دورا هما ذا كان ينمتع مشخصية قرية مثل كانب المولة للشؤون المخارجية المسابق هنري كيسنجر

ويجنع الرئيس بهم أو بعصهم لدرسة المواصيع المطروحة من قبله وإيداء الرأي يشألها، الا أن دلك لا يعني أن رأبهم يؤخد بعين الاعتبار مثلما هو الحال في النظام الرلماني حيث الكائت مسؤول تضامينا أالانا، وانسا للرئيس الكلمة الاغيرة ولوكات مخالفة لكل كتب الدولة، وبعل مقولة ابراهم لنكن لديل على ذلك حيث قال صوت واحد بعم يعلب 7 أصوات بلا وهي أصوات كتابة، وبع دلك فإن لكتاب الدولة اتحاذ الكثير من القرارات التي تهم أقسامهم دون الرجوع الى الرئيس الا ادا كانت المواضيع دات أهمية، والسبب في ذلك يعود الى أن رئيس الولايات المتحدة الامريكية وال كان هو صاحب الملطة لتنفيلية لا يستطيع أن يتلخل في كل كبيرة وصعيرة.

ب) مكتب الرئيس : يعود الفضل في انشاء هذا المكتب الى الرئيس فرانكلين روزفلت وذلك سنة 1939 وتطور في عهد ترومان. واسكب يضم مساهدي الرئيس الماشرين من ديوان الرئيس أو مكتب البيئ الايض المشكل من مستشرين: وأمانة خاصة، ثم مكتب الميزانية الذي يساعد الرئيس في اعداد الميزانية والبرنامج لجبائي، ثم مكتب مجلس لمستشارين المحتص باهداد الغيرير الاقتصادي النصف سنوى الدي يقدمه الرئيس

(176))ان كتاب الدراة يسرا اعداء في الكريبرس بيس لهم حن الدحول أيه يأستناء عمويم من قبل اللجان الاستمام في تُصاهر أو يحقيم

المبحث الثانى الكونجوس أو السلطة النشريعية

الشكيل الكونجرس

يتشكن المولمان الأمريكي الذي يسمى بالكوسجرس Congress من مجلسين، محس النواب ومجس الشيوخ، لكل «اب في المجلسين مقابل تدفعه له السولة حتى يضمن استقلاليته وعدم خصوعه سغريات الادارة. كما أنه يشتع بالحصالة النيابية أثده لداء مهمته البيابية ولا بسطب عن قول أو رأي يدلي به داخل المجسر الذي يتنمي إليه.

أ مجلس الواب : يمثل هذا المجس الشعب الامريكي. على أن هذا التمثيل يأخه مين الاعتبار التعماد السكامي في الولايات بحيث لا نجد تساويه بينها في لتمثيل داحله ونسا هناك تدوت، بيس تمييرا لولاية عن أيحرى واتما يسبب الاختلاف في عدد السكان. فهناك ولا يتي بيرووك وكالبغورايا مثلا لهما عدد كبير من المستليل حلاما بعض لولايات كالاسكا (173 . والعدد الاجمالي الآن للنواب هو 435 ومدة النيامة سنتين فقط قابلة للتجديد

ولكي يحق للشخص أن يترشح للنيابة في هذا المجلس، يجب أن يكون بالغا من العمر 25 سنة ومقيما في الولاية التي يترشح فيها ويتمتع بالحنب الامريكية منا سع مسوات عنى الاقل. هذا فيما يتعلق بالشروط العامة الاساسية. أما الشروط الاخرى فانها مظمة يوسطة القوانين الانتخابية لكل ولاية والتي تراعي مبادئ، أخرى كعدم التمييز بين المحسس والمون.

والحقيقة كما على الاستاذ هورير فان المدة قصيرة جدا، مما يحمل من النالب هي الولايات المتحدة الامريكية يستعمل السنة الاولى من ولايته لحمل المتحين على نسبات الوعود المستحيلة التي احذقها أثناء ترشيحه والتي

(179) يشكل سكان كل ولاية وليربوك وكاليقويا) 20 منيه نسبة ودمن الواحدة موان 90 مثار دولار أما الالسكا فسكانها عواني 100 النا يعطب لا يعدي 144 مايار دولان

M. Prest at J. Boulous, Op. Cit., 7 etc. P. 252.

للكوبجرس، وكذلك يهتم بتحمير الحطاب السنوي للرئيس حول حالة الاتحاد، وهاك مكتب لموطعين، ومكتب محلس الأمن لوطي الذي أنشيء سنة 1949 مع وكانة المخابرات، وهذا المجلس ينعب دورا بانغ الأهمية في مجال الامن الوطني ويصم عددا قلبلا من الاشحاص هم الرئيس وباثبه وكالبي الدوبة لعخارجية والدفاع ومدير وكالة المخالرات الذي أتشيء سنة 1949 مع وكالة المخابرات، (١٧٦) وهذا المحلس يلعب دوار في الولايات المتحدة الامريكية بما نديه من وسائل ومعنومات رعم وجود الوكالة الوطبة للاس مي استناعون ومصابح دوائر لامن Services de departement d'Eta. للامر ومصابح الحيش الثلاث المرى والبحري والمعوي

ج) بالب الوليس . ينتحب باتب الرئيس بدات الطريقة التي ينتحب بها قرئيس مي نفس العترة، لكنه لا يقوم بأي دور يذكر طالمنا أن الرئيس موجود، عبر أنه ـ في حالة وفاة أو عزل أو عجز الرئيس ـ هو الذي تولى مهام الرئاسة لى أجل انتهائها، وله أن يترشح مره واحدة ادا تولى الرئاسة لمدة سنتين.

خلا من الرئيس فلاسنات؛ لمقاكورة. أما اذا كانت أقل فانه يحق مه أما يترشح مرة ثانية وذلك تصيفا ملتحديل الثاني والعشرين من الدستوريا

كما أن نائب الرئيس هو رئيس مجلس الشيوخ وال كان لا يجوز له التصويت الا في حالة تساوي أصوات محلس الشيرخ، (١/١١) ويسكن أن يبيب عيره ويتخبه مجلس الشيوخ. وقد لعب تيكسون حيسا كان نائبا للرئيس ايزيهاور دورا بالع الاهسية في سير مؤسسات الدولة اد كان يحظى دائما باستشارة الرئيس له في كل القصايا الهامة.

-224

⁽¹⁷⁷⁾بشكل حكان كل ولاية (بيربيرك وكالبعيرية) 20 طبيق سمة ودخل براحدة حزان 90 طبار دولار أما Probat Mast Boulouis, Ope Cht, 7 فاليها مواجع المحاجز الم المعارض المحاجز الم

⁽²⁶ هوري البرجع السابق من 196

تظیم الکونجوس :

للكوبجرس دورة واحدة في السنة نبدأ من يوم 3 جامي وتتهي كحد أقصى يوم 31 جريلية ، لا ١٥١ كانت هناك صرورة مستعجلة تقتضي غير دلك متدخل من لرئيس أو الكولجرس كأن تكين الملاد مهددة مخطر كحالة حرب أو أزمة خطيرة.

وأثناء الدورة لايجوز لأي مجسى أن يؤجل جلسانه أكثر من ثلاثة أيام دود موافقة المجلس الآخر، فصلا عن ضرورة توافر عساب معين في الجلسات وهو الأعلبية، وإد كان هذا الشرط غير مراهى من قبل المجلسين

وبشأن ننظيم المناقشات داحن الكونجرس عان العمل الأساسي يجري داخل السجاب الدائمة (الالله) لتي يرأسها رئيس وتشكل من النوب القدامي لذين أصبح دورهم يتربد بكثره خلافا للنواب الجدد. والى جالب اللجان الدائمة التي يمكن أن تنقسم وتشكل نجانا فرعيه هاك اللجان الدائمة التي يمكن أن تنقسم وتشكل نجانا فرعيه هاك اللجان المتخصصة، والمؤتة التي تلعب دورا قعالا في مواحهة المسطة التفيذية إذ المعترف لها استدعاء أي شخص للمثول أمامها و الادلاء مرأيه أو الاجارة على أسطة الاعضاء، وهي حالة الرفض فنه يقبض عليه ويتعرض لعقوبة حزائية.

ومع ذلك فون مجلس لشيوخ يعتار عن مجلس الواب من حيث مشاركته السبطة التفيذية في تعيين كبار موضي الانحاد والمواقة على المعاهدات، الى جانب اشتراكه في الوظيفة التشريعية مع مجلس انواب.

ونشير الى أن الكلا المحاسيل رئيس, فلمجس النواب رئيس مؤقت منتخب من قبله يدعى Speaker، وهو منحاز اللاعلية التي انتخته، حلاقا السبيكر الانجليزي. كما أنه لا يعب النور الذي يلب زبيله في انجائزا. أما مجلس الشيوخ فان رئيسه هو نالب رئيس الولايات المتحدة الامريكية، ولما كان هذا الاخير لا يستطيع الاستمرار في رئاسة المجلس، وهم حياده،

ر 18) 22 قبلة دائسة في سيدس النواب و 16 في سيلس القيرج، و أمي عدد الفجان هي بجنة التنظيم في سيلس النواب التي فختمي بنحاية حديد البناعثات منا ينجل مها نقتاح السل الراساني وكذلك اللبطة القضائية من عير انسكن الوقاء مها، والسنة الثانية من ولايته يقصرها على صباغة وعود أخرى مستحيدة التحقيق كالاولى من أحل اهادة التخابة (180).

ولعل قصر هذه المدة وسيدة الازدواجية المحزبية وشتراط الاقامة في الولاية من شابها أن نقال من دور البائب الذي يكون هذه هو كسب ثقة التحبيل لاعادة انتحابه مرة أحرى، فهو لا يستطيع أن يترشح في ولاية أحرى بسبب وجود الرشع لها من قبل حربه ومعروف يسكن أن يفوز على مرشع المحزب الآخر، في حين أن حظوظه هر ولر أدمي شرط الاقامة لكانت أقل من سخلوند المرج المحرب المحارض. كل هذا يجعل لتعثيل أقليميا جهوبه رئد لمائب الديد غوجية المائب لصمان اعدة انتحابه وهو ما يحدث بسبة تعمل الى 90 // أحياما، ففي المخامات 1962 ترشع (دواب سابقين) الشخاب 368 مترشع (دواب سابقين) فاز صهم 362 مترشع (دواب سابقين)

• مجلس الشيوخ: يتشكل هذا المجدس من واحد يمثلون الولايات بالنساوي فلكل ولاية أن تنتخب ممثلين لها دون الاعتداد بكثرة أو قلة عدد السكان والغرض من وراء دلك هو الايقاء على كيانات الدوبلات المكونة للاتحاد حتى لا تبتاع كثيرة السكان لدوبلات قبيلة بسكان. كما أنه لا يعتد بمساحة الدوبلات ولا بثرواتها الطبيعية

وبشأن اطروط الواجب توافرها في لمترشح فانها ذات الشروط المحاصة باللواب من حيث الأقامة وغيرها باست المجنسة وللمن حيث يشترط أن يكود المترشح متعتما بالجنسية الامريكية مد تسع منوات ويبلغ من العمر ثلاثين منة. وأما ملة الباية على منت سنوات بجدد الثلث كل سنتين، مما يحفظ استمرار بقاء المجلس قائما، فصلا عن أن هذا التحديد يكفل استمرار وجود أكفاء وذري أقدية في

(160)هريو : البرج البايي من 407

مضريته في المسطة التعيليه عاد مجلس الشيوح يحتارون رئيما مؤقا لهم. وتشيز جسيات المحلسين بعدم الانفساط وهو ما أدى بأحد النواب وهو ستروح ترموه الى احتلال المتبر مادة 24 ساعة و 18 دقيقة (182).

3) ملطات الكونجرس

الكولجرس سلطات متعددة أهمها سلطة التشريح والسلطة الاقتصادية والقصائبة والعلاقات الخارجية

أ، فبشأن سلطة النشريع نجد اللستور أَفْقَرَ وحصاص النشريع على الكورجوس (عادة 1 فصل 8) دون حبوه بحيث لا نجد حجالا للتقويض في لتشريع الجاري به العبل في فرسا مثلا. وإذا كان مجال الشريع من حصاص الكورجوس، فإن السادرة في مجال الصرائب من احتصاص معلى طواب، بل إن مجسى الشيوخ لا يهادو بالاقتراحات تاركا دلث الى مجسى الواب.

وتتم العبلية النشريعية عبوما على النحو التالي ، تبدأ المناقشات حول الموضوع داخل النجنة المحتصة حتى يتمكن أعضاؤها من تكوين فكرة واصحة حول الموضوع المقترح في شكن اقتراح لقانون من مختف جوابه وبالتهاء المناقشة تحتمع المحنة في جلسة مخفقة ، وعلى صور فلك الجلسات والمناقشات تصبغ النص الذي يعرص على الكونحوس موفوقا تقرير بيين اتجاه في المشرع حول نفسير أحكام القائون في حالة الموافقة عليه ، غير أنه تحب الملاحصة بأن الافتراح قبل مناقشته بيغي أن يدرج في حدول الاعمال وذلك بواسطة بحنة التنظيم في مجدس الوب والتي يمكنها أن تدمن العشروع قلا بخرج المناقشة مما يؤكد دور هذه النجنة في المحال التشريعي.

وبعد المتالثة يصوت المجلسان على الاقراح، و في حالة الاغتلاف فان نشاء لبعة مختلطة، مشكلة من 3 نوب بعينهم السيكر وثلاثة شيوخ بعينهم رئيس محلس الشيوخ، نصبح ضرورة حبث تناط بها مهمة البحث على طريقة تبجل المجلسين يوفقال على انص بادخال تعديلات عليه والا فانه يوضع جابا في حالة الفشل.

(82)أستر * هوريز اسريح السابن من 406

والملاحظ أن الرئيس حق الاعتراض على القانون خلال العشرة أيام الموالية للموافقة مما يعيده ثانية المجلس المفترح مع ملاحظات واعتراصات الرئيس قان وافق عليه ثانية بأعلية ثني أعصاء المجلس يُحُوزُ الصفة القاوية والالزامية والشاف.

وهناك محالات تشريعية أحرى ذات أهنية يمارسها لكونجرس كالتشريع المالي حيث يحتص بالموققة على الميزانية.

وللكرمجرس لى جاب سلطة التشريع سلطة تأسيسية تنعش في تعديل الدستور بموافقه ثلثي أعضاء كن مجلس على حدة، ويدخن التعدين حيز التطبيق ادا ما صادق عبه ثلاثة أرباع المجالس التشريعية سويلات كما أن له قول انضمام دول جديدة للاتحاد.

ب - أما بشأد السلطة الاقتصادية فإن الكونجرس بختص بنظيم الحياة الاقتصادية للدولة الاتحادية بمنهومها الواسع تأكيد لحكم لمحكمة العليا سنة 1824 القاصي بأد المقصود بالتجارة في الدستور هو كل حركه تجارية القديمة والحديثة الهامة والثانوية.

ج - ويشأن المعطة القصائية تعدد الدستور عقد اختصاص انهام المسؤولين الكيار في الدولة الى الكوتجرس على طريق Emperhement ومحاكمتهم يسبب اربكايهم حريمة المخيانة أو الرشوة أو حدية أو حديدة حطيرة مغرة بالمصابح العامة، عيوده الانهام من قبل مجسل الواب بناء على تقرير اللبجنة القصائية؛ ويتولى مجسل الشيوخ المحاكمة بعد أدّاء أعضائه القسم على أن يقوموا يوفيعنهم وها للقانون واعدل، ويردسة رئيس المحكمة العلد الذا كان المنهم هو رئيس الدولة؛ على أن هذه المحاكمة لا تنتع عنها الالخالة والمحرمان من تولى الوظائف الرسمية مصنة على

جدد أما فيما يخص سلطة الكونجرس في المجال الحارجي فتنشل في المجال الحارجي فتنشل في الموافقة على تعيير السفراء في جاب الوزراء وكبار الموظفين ونطيع المعاهدات واعلان الحرب والسلم.

رحي الاخير تشير الى أن لمكولجرس أيف سلطة التخبية تسل في التخاب الرئيس ادا لم يحصل على الأغلية المطلقة ضندها ينتخب من قيم.

البحث الثالث

مدى الاحد بنظام الفصل بين السلطات

اذا كان الطام الأمريكي يقوم على مبدأ المصل بين السطات بحيث تبدو في النصوص استقلالية السطة التنبيئية على السلطة الشريعية في كين لرئيس يتولى معارسة السلطة التنبيئية بدون مشاركة الكونجرس، قصلا عن نتحابه من قبل الشعب ، معا يجعله في نصس المركز الذي يحتله الكونجرس كما أن هذه الاستقلالية تبدى في عدم مسؤوليته أمام الرئدان حلالا لما هو المحال في لنظام البرئداني، وأنه يقوم مستقلا باحثير مساعديه الدين هم مسؤولين شحصيا أسمه وليس أمام الكونجرس، ولا يحق لهذا الاخير استجواب مسؤولين شحصيا أسمه وليس أمام الكونجرس، ولا يحق لهذا الاخير استجواب كتاب الدولة الدين ليسوا مسؤولين شحصيا أو تصامينا أمامه.

كما تبدو استقلالية الكونجرس عن السلطة النفيدية في استحواده على السلطة انتشريع باقتراحها واقرارها، وإن الرئيس لا يحق له دعوه البرسال بلابعقاد أو رفض احتماعه أو تأحيله أو حله، كما لا يحق للسلطة التنفيذية تقديم مشاريع قوائين لكين هذه المسأنة ينعرد بها الكريجرس, وفضلا عما مبنى قان الورزاء لايحق فهم حضور دورات الكريجرس ولا لمجمع ببن العصوية، ود كان يحق فهم حصور جلسات لكريجرس كمبرهم من المواطين وفي الأماكن فمحصصة لذلك. ورعم ما ذكر فإن هذه الاستقلالية الواضحة قرد هليها استئناءات يسكن اعتبارها بمثانة وسائل لتأثير احدى الجهنين على الاحرى نستطيع اجماعها فيما يلي ؛

لرئيس الدولة دعوة الكونجرس للانعقاد في الحالات الاستثانية كما يحق له العات نظر البردمان حول الاهسام بموضوع أو مواضيع معينة وهي مجرد رعبات غير مازمه تستوجب أن يشرع الكومجرس فيها ودلك بواسطة ترجيه رسائل البه.

مكما أن للرئيس حق الاعتراض التوقيفي وليس المطلق على انقرابين التي أقرها الكونحرس خلان العشرة أيام اللاحقة بلاقرار، وادا وفق عليها يثلثي أعضاء كل من مجلسيه عد نهائيا يعترم الرئيس بوصداره.

- والرئيس أيضا بواسطة كانت الدولة طمالية الانصال بالكونجرس حيث يقدم له التعارير والبياءات الحالية، وأصبحت كتابة الدولة عي التي تط الميزانية ثم تقدم إلى الكوبجرس بعد أن كانت قبل 1921 تعد من قبل لجنين في الكوبجرس، كما أن له أن يؤثر على أعصاء الكينجرس المازين بتعبين أصدقاء لهم في وظائف سامية مقابل حدمات قبؤر بدلك على البرلمان ويقبل من حدة الاستقلالية

وللكونجرس في مقاس ذلك وسائل يؤثر بها على الرئيس وتتمثل عموما في مشاركة الرئيس في نعيس كبار موظفي الاتحاد ودلك على طريق موافقته على تعبينهم.

كما أن الكونجرس يشارك الرئيس في مسائل السياسة المخارجية من تعيين سفراه وقدصل، حيث بشترط موافقته على ذلك وعلى المعاهدات التي يتربها. وقصلا على ذلك محد الكونجرس هو لذي يتربي عزل الرئيس بواسطة عملية | Empeschement عملية |

كل هذا يثبت أن الاستفلالية النامة غير موجودة رغم اعتناقه، وان كل هيئة لها من الوسائل ما يمكنها من التأثير على الهيئة الاخرى، فضلا هن أساوب زدواحية الحزابين وتمتع لسعطة لتنهيدية بالأغلبية في لكوسجوس من شأنه أن يسهل الانصال والتشاور والتعاون بين الهيشبي.

المحث الرابع المطلة القضالية

يحكم السلطة القضائية مبدأ النظام القيدرالي حيث نجد محاكم خاصة في كل دولة، ومحاكم خاصة بالدولة الاتحادية على وأسها المحكمة العلياء ثم تلبها المحاكم لتي ينشئها الكوسجرس طقا بلسادة الثالثة من القسم الأول و فلك تكون المحكمة العلي منشأة لموجب السمتور وتتألف لغانول من الكوسجرس، في حين أن المحاكم الاتحادية الاحرى تنشأ بواسطة قانون عادي من الكوسجرس،

عنات المحكمة العليا :

يمارس القصاة احتصاصاتهم التي تشمل القضايا المطروحة مباشرة أمام المحكمة كمحكمة ابتدائية وانبهائية والتي يكون أحد أطرافها دولة أو وزير أو سعيرا أر قصلا. كما تخص المحكمة بظر القضايا بطريقة عير مباشرة كحالات استشاف الاحكاء الصادرة من المحاكم الادني منها أمامهم، وكدلك الرقابة على دستورية القواتين حيث تحص المحكمة بالنظر مها بطريعة غير مباشرة بواسطة دعوى عن طريق الدفع وليس عن طريق (دعوى أصلية 186)، وان كانت مسألة الرقالة هانه تعارس أيضا من قبل معاكم الولايات على مدى الاستورية القواجن الصادرة في الولاية بالنسبة المسترر الولاية ورقابة الحكمة العليا على مماي دمتورية تواني الولايات بالنسبة للمعتور الاتحادي، وكذلك خلى دستورية القوالين لفيدرائية بالسبة للمشور الاتحاد، وهدم لرقابة الاخيرة كلي التي أعصت سمحكمة مكانتها في المجالين القصائي والسياسي ومنها التاسئوري نظر نكين أحكامها ملزمة للكاغة وتتعش بتفسير التصوص المستورية والمحكمة العباء نظرا للمنطات التي تتمتع لها والهبية التي يتمتع يها أعضاؤهاء تأثيرا سباسبا على الهيئات الدستورية وعلى الشعب أبصاء

صحكن تقسيم مراحل تطور التأثير السياسي إلى تلاث ١٥٥٠٠

المناه المرحلة الاولى وهي التي سيطر فيها رئيس المحكمة، وتبلغ على التخصوص في قضية ماريوري ضد مادمون حيث تقررت بموجها الرقاية على هشتورية القرابين بواسطة المحكمة العلما ساء على ما قلمه القاصى الرئيس هِاتُوشَالَ مَنْ مَلَاحَطَاتَ وَشَرِيرَاتَ وَحَجَحَ ثَنْتُ أَحَلَبُتُهَا فِي الرقابة

أما المرحة الثانية فبدأت من المعرب الانتصالية حيث أولت المحكمة اعتماما للاتحاد حوفا من الانقصال، ثم بعد دلك الحدات موقفا صلبيا صد توسع السلطة لصالح الحرية، فرفضت عدة قوتين تحد من الحرية ﴿ الْإِكْتُصَادِيةَ مَنْهَا قَانُونَ نَشَاءَ ضَرِيةً عَلَى الدَّحَلِّ سَنَّةً 1895، ونقاف محاولة وهجديد الحد الادنى للاجر بالسمة للمرأة والاطفال وموضفي مقاطعة كولومبياء

(1895) أطر في خلك موضيح الرفاية على دستيرة النوائس في محرد الأول 14. Credor J. or Postouls, 7 Ed. p. 217 - 222. Cheshet Y., Op. Cit, p. 554 - 556 الماسية: ال

انشاء المحكمة .

المحكمة العليا تتألف من تسعة قضاة بعيون لمدى الحياة من قبل وثيس الولايات المتحدة الامريكية، يمد سنشدرة وموافقة مجسس الشيوخ(١١٤٦) ، ولا محورٌ نقبهم وإنَّ كان من حقهم الاستقالة لذي بلوغهم منتفين سنة مع استمرار قيض مرتبهم، وهو ما لا يحدث الا تادرا، حتى سادت المقولة التي معادها وأن القاضي لا يستقيل أندا ويعوت نادر،

وإذا كانت المحكمة تتكون من تسعة فضاة، فان رئيسها 1841 الذي هو من بين التسعة معتبر الشخصية الثانية في الولايات استحدة الأمريكية مصا رئيس لدولة ودلك لمكاثة المحكمة من جهة، ودور رئيسها في الاتحاد، حيث يترأس مجلس الشيوخ أثناء محاكمة الرئيس، واشرافه على ادء الرئيس البمين الدستورية بعد انتحابه

والملاحظ أن رئيس الولايات المتحدة لامريكية، إدا كان من احتصاصه أن يعين من يشاء هون قيد سوى موافقة مجلس الشيرخ، قال التقليد وهو غير مدم ـ حرى على أن يراعي في اختيار القضاة العامل السياسي والانمثاء الحزبي والحنرافي والديش وحثى اللوذ وقد يمتدحني لمحنس فغالبا ما يمش البهود والبروتستان والكاثوليك كما يمثل الزموج مند 1967، ومنذ 1981 عبنت امرأه من قبل ويالد ريدن ويتقاصى قضاة المحكمة العبيا مرتبا مساويًا لمرتب الوريو.

(183)(تقول بذلك بعني أن من حلم رافق التعبين» ولد حدث مرار أن رفض الشميع نعيتات الرئيس منها تعبين القائي فرطانيFerrin كرئيس فلنحكث ماس وأربي Warren المستقين سنة 1968 كنا رضن فاشين من 6 ميهم يسكو. أن سان 1969 ، 1970.

⁽¹⁹⁴⁾يمب وليس المسكمة بالقامي الاعلى ظولايات المنحاء الامراكية الله العموميما فيدعى الماسي الممدادا Associate postee وحد ميده أن لتب Sustice على القدة البحكية الملك أنا القلباة الأخرين ليدعون

المبحث الحامس الدول الاعضاء

ريا بأن الولايات المتحدة الامريكية تقوم على النظام الفيدوالي المشكل من عدد من الدول (50) ق ، وهو مفتيح لفيرها متى بلعت مقداوا من التحصر وكثرة السكان. وهذه الدول قبلت الانضدم إلى الاتحاد بشرط الحقاظ على كياداتها المستفلة بحيث تحليها تشكل دولا صغيرة داخل الاتحد لا ينقصها سوى حربة التعامل مع الدول الاجبية، فكان لزاما أن تكون بها دسيرها الحدصة المكتوبة التي تنظيم سلطانها الماحلية باعتاره سطات أصيلة مستمدة من اللمستور وليس من قوني أو تنظيمات Reglements تصعها الدولة لمركزية مثلما هو الحال في الانظمة التي عنمدت أملوب تصعها الدولة المركزية، وهلما بعني أن نها ملطنها الثلاث التي تحددت أملوب الادارة اللامركزية، وهلما بعني أن نها ملطنها الثلاث التي تحليما في كل الدول من نشر بعية وتنفيدية وقضائية. الا أن ذلك لا بعني استقلاليتها النامة، والما هني بدحل في اختصاص الدول الاعصاء (60).

فاسؤسسة التشريعية تتشكل في المدول الاعضاء في الاتحاد من محسي الشيوخ والنواب، باستناء دولة برسكا Nebraska التي تجتمع غالبا مرة واحدة في الستين

أما المؤسسة لتعبلية، فيقوم عليها شخص بدعى الحاكم Gouvernous وهو شبيه رئيس الولايات المتحدة من حيث الصلاحيات على المسئوى المعجلي، ينتخب عن طريق الأقترع العام المياشر عالما، ونادرا ما ينتخب المام المياشر عالما عم لانتخب المحاكم

ويسارس الحاكم سبطات واسعة. ذلى جانب حصاصه التعيذى يتلحل في السجال التشريعي، خلافا لرئيس للنوبة على المستوى الفيدرالي، ممكنه الاعتراض على القوالين، وهو الذي يعد مشروع الميزابة ويطنب من

(189) أمر الديل المشكلة لمجتملا على الالإسكا سنة 198 ويتور عواي 1940.

M. Prolot et 1. Boulouts, 7 &c, Op. Cit., 252

(190) أنظر عصائص الاتحث المركزي للجزء ولاون

عقد قصت بان ذلك يتجافى مع الدستور الذي يسمح للمراة بابرام عقيد العس بحريه. ثم في عهد لرئيس فراكيس روزييت حكمت بعلم دستورية عده قونين تتعلق بالانعاش الاقتصادى سنتى 1935 و 1936 وغيرها والتي طع عدده 35 قانونا، وهي مواقف لا تتلائم مع مقتضيات العمر، خاصة بعد فرز روزقلت للمرة الثانية حيث أدخلت تعديلات على تشكيلة المحكمة العيا (187)، واعتبر ذلك القوز بعناية مواققة الشعب على سياسة الرئيس السابقة، فعدت المحكمة عن رأيها وأفرت دستوريه عدة قواني مه الحاصة بالحد الادي للاجر بالسبة للساء والاطفال ثم العيسان الاجتماعي . الع

م وبذلك جاءت المرحلة التائة التي تسمت فيها أحكام المحكمة بسراعاة العساولة لمدنية والسياسية بدءا بالتمبير لعنصري تحقيقا للمساولة المدنية (الدينة (الالله موجر بواسطة حكم الدرسود Anderson على الر اشتراط ولاية نوريان على لمترشحين ذكر العرق الذي يتمون اب ودلك سة اشتراط وكدلك محاولة كارولين الجنوبية مع السود من ممارسة حق الانتخاب، فقد حكمت نعدم دستورية قانون 66 أوت 1965 وذلك يوم 7 مارس 1966.

وسم يقتصر دور المحكمة على هذا المجال، بل أحد أيصا ليوسع من دور الاتحاد على حساب الولايات. كما انها أقرت سة 1963 حكما شهيرا حسب وجهة نظرنا، في قضية جيمون Goddoo تقضي فيه بأنا المساعدة بواسطة محمى لكل مواطل هي من المحقوق الاساسية لضمان محاكمة عادلة، وبذلك تقرر بطريقة عكية تفيد ملطة الادارة وعلى الخصوص الشرطة في استطاق المتهم بأساليب مختفة، ولو نسبيا، حيث بحق بلمواطن أن يرفض الاجابة على الاصلة الا بحصور محاميه.

⁽¹⁸⁷⁾أخر الرقائة على مستورية القولين عن عربي الماح المعرد الأول.

⁽¹⁸⁸⁾عبدو حكم في هذا المحاب في مائ 1954 في أصلة براون Brown والتنطق يندى صدامة النبير بين الاطفال في اللحول بالرافعة إين المدارس والمعابل المستورين الرابع والمدرون

البرلمان ماقشة مشاريع قولين يصملها في حطاب له، بل ويمكم دعوة ا البرلمان للانحاد

والملاحق أن للحاكم ثالثه في أعلية الدول مثلما هو الحال بالسبة الرئيس الدولة العبدرالية.

أما المؤسسة القضائية : قتلب دورا بالغ الاهمية في الحفاض على حقوق الأفراد بحيث تلاحط محاكم على مستوى الولايات . ابتدائية وستتدف، ثم محكمة عليا الدائم وهي حاصعة في أحكامها لمراقبه المحكمة العليا على المستوى الاتحادي.

المبحث السادس الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

تتميز لحياة السياسية في الولايات المتحدة الامريكية بالتداخل ولتضارب أحيانا والاختلاف سبب الانعلاق المحلي وبالتالي اختلافها بين الولايات وحتى في داحل الولاية بين السدن والارباف

وقد ضاعف في ذلك عدم وجود يديولوجية واضحة بين الحزبين من جهة مما ساهم في قسح السجال أمام الجماعات الضاغطة تنعب دورا كيرا في توجيه السياسة المعامة للولايات والدولة الاتحادية في أن واحد من جهة أخرى، وضاعف من ذلك يقاء الشعب الأمريكي الذي يؤمن بأل المصلحة العالمة ما هي الا مجموع لمصالح الخاصة، مما جمل تدخل تلك لجماعات الدفاع عن مصالحها الحاصة مسألة بديهية وطبيعية تطبع الحياة السياسية في هذا البلد.

2 ـ الاحزاب السياسية

لم ينص الدستور الامريكي على التنظيم الحربي وأدما اقتصر على الدورت هو أدى يعوز، وأن المترشح طرائمة السحصل الاعلية المطلقة للأصوات هو أدى يعوز، وأن عائبه هو الذي عدد الاصوات الاقرب إلى عدد الاصوات التي حصل عبها الرئيس. والمحقيقة أنه منذ أن بدت بوادر الاتحاد المركزي عي الظهور ظهو معها اتجاهان رئيسيان أحدهما يناصر لاتحاد والثاني يناصر لاستقلابية، وتصور

- 236 -

(191) اكثري ميزيز المامع المدين عن 422.

الاتجاهان بعد الاتحاد، الآن أصبح يدعر إلى رياده صلاحيات السلطة المركزية على حساب المول الاعصاء برعامة هاملتون، والثاني يدعو إلى عكس ذلك ويتزعمه حيفرسن. غير أن رئيس الولايات لمتحدة أنذاك حوج واشطل وقف إلى جانب هاملتون فترك جيفرسن المحكم وشكل اتحاها بالتعور سمي بالمحزب المبعقراطي بعد أن كان جمهوري، غير أن مطاهر الاختلاف بين الاتجاهين تأكدت لدى الحرب الانعصالية 1861 ـ 1865 بين دول المسال المداهنة عن بطاء الانحاد المركزي وتحرير العبد ودون الجبوب الي تدامع عن استقلاليتها والابقاء على نظام الرق.

وبذلك ظهر الاتحاد الثاني الجمهوري المعارض لنصم الرق(192). ورغم ما أصاب هدين الحزين من تطور وسيطرتهما على الانتخابات، الا أن ايديولوجيتهما متقاربة مما دمع بالعض إلى القبِل بالعدامي 1931.

ومع دلت قان الاحتلاف يبدو واضحا في الانتداء إلى فله اجتماعية والتصويت، الذ يلاحظ مثلا أن أهبية العمال يصوتون لصالح الحزب الديمقراطي, أما ذوي الدخل المرتفع فيصوب غامهم نصائح الحزب العمهوري وهذا معناه وحود اتجاهان احدهم ديمقراطي والثاني حمهوري معافظ.

التنظيم الحربي . يقوم النظيم الحربي مركزيا على وجود ثلاث أجهزة : المجه الوطيه ولجنين الانتخابات، احداهم الانحاب الواب والثالية الانتخاب الشيرع، وأمانة ومنية

أم على المسترى بمحلى فوجد لحنة مركزية لكل حزب على مستوى كل دونة تتمتع باستقلالية كبيرة عن الاحهزة المركزية، مهمته تحضير الانتحابات في الولاية سواء تعلق الامر بالهيئات السحلية أو الانتحابات الاولية للهيئات المركزية كما أنها هي التي تتولى تنظيم الجمعيات الانتحابية، ويوجد في كل ولاية عدد من المكاتب التي بجرى فها الانتحاب على رأسها مسؤول يدعى على مستوى القاعدة فتسيير الحزابي على مستوى القاعدة

¹⁹⁷⁰⁾ منابة المراب العربي لكنها مبدعه مثل معزب الاشتراكي والمترب الدامي الدامل 1954 أحد إلى جدم الدرسواطيين والجمهوريين في الزلايات على موجود حدث مجد بها حرب الاحد الرحريا المحاطين. (1930) أ. Deverger Op, Cft, Tit, p. 336.

ويعرف كل أعصاء الحزب، يساهده شخص أحريهين باعلام الأعصاء عن سياسة الحرب ومكانته ورأي الحزب في المواصيع المطروحة على المستوى البيخلي أو الاتحادي والذي يدعى Convasing أي الناطق ياسم البحرب(١٠٥٠م

والحقيقة أن التنظيم الحرسى اللامركزي حيث أن العمل السياسي من الخراطات وقوعية وتجيد.. الخ. وكل التحضيرات تكون على مستوى القاعدة. أما الاحهرة المركزية فلا تظهر إلا أثناء الانتحابات الاتحادية.

الجماعات الضاغطة : Lobbycs هي جماعات ذات مصالح تؤثر على البرلمانيين والحكام عموما وعبى الرأى العام أو الاعلام وقد صدر يشأنها قامون سنة 1946 يلرمها ولاعلان عن أعصائها وعن المبالغ التي يشقونها ويدمعونها، وهو قانون عاجز عن السيطرة على نشاطات هذه الحماعات التي تتدحل للقبخط على المواب وبوجيههم واغرائهم لاتحاد موقف معهم أوصد قاتون معين حماطا على مصالح أعضائها، بل وعنى الرآي العام لمالها من وسائل توحيه الاعلام قصد خدمة مصالحهان

ومن الامثلة عني هده التنظيمات جمعية الاطباء والنةبة الامريكية

والذي يجب التذكير هو أن أعضاء الجمعيات البارزين ووأسامعا أغبهم من النواب والشبوخ السابقين، فهم على علم باجراءات التشريع ولهم علاقة كبيرة مع أعصاء الكوسيرس وصداقات، وبالتالي مصالح، مما يسهل تحقيق مطامح المحومات التي يستلونها ، وبالتالي يؤكد الدور الكبير الذي تلعبه الحماعات الضاغطة في اتخاذ القرار السيسي.

2 ـ تكيف النظام الساسي الامريكي :

بالرغم من اختلاف العقه حول وصف المظام السياسي الامريكي من أنه رئاسيء أو حكومي Congressionne, ou Présidentiel أو حكومة القصاه Government de Juges. باعتمادهم على المرحلة الإطول التي ميرت المطام

العباس وسيطرة نموذح من الحكم أكثر من عيره. هاد الرأي هو أن الحكم وفق وحهة نظرتا محموعة من التصرفات الابجابية والسبية وعلى الخصوص المنطة في التصرف الايجابي و السلس في مجال معين وهو حال السلطة التنميذية والتشريعية، أما انسلصة انقضائية فانها لا تتدخل الاحين معرض عليها موضوعات معية تتعلق يحصومة أو تزاع بس ذوي الشأد، أي أصحاب الاختصاص، ويقتصر دورها على الوقوف يجالب أحد الطرفين، السلطة التنهيذية أو المسطة التشريعية بناء على أحكام الدستور والقوامين

وإن ذلك حسب وجهة نظرنا لا يعد مسارسة للسعلة التصيفية أو التشريعية، بل هو معارسة للسلطة القصائية لان الاحتصاص المتنارع عليه لا يؤدي الى معارضة من قبل الجهة القصائية، ومما تكتفي بتقرير احتصاص صاحبه الشرعي الذي يتولى بعد ذلك معارسته.

من هذا لا نرى بأن هناك حكيمة القضاة المشما يقول المعض ـ والما هناك حكومة الجمعية حين يكون الرئيس صعيفا، وحكومة رئاسية حي يكون الرئيس قرياء والفرة والضعف أسابهما متعددة، لعل أهمها صعف شخصية الرئيس، فلا يعض مثلاً وصع فريكلين ويؤفيت في نفس المرتبة مع يؤنهاور ولا كارتر مع نيكسون، أو ضعف موكزه السياسي في الكنجرس كأن لا يكون حزبه هِو الذي يملك الاغلية في أحد المحلسين.

لذلك ننتهى الى أن النظام الامريكي هو نضام رئاسي وذلك لعدة سوب منها :

- أُسلوب اشخاب الرئيس والمباشرة مما يجعله مساويا وأكثر فكونجرس.

- تمتح الرئيس بالأغلية في الكونحرس غالبا الى جانب سلطاته للعنتورية

- ميطرنه على مختلف لوسائل التفيدية.
 - ـ دوره في النائير على وسائل الاعلام.
- سيطرته على المعلومات التي تعد مفتاح الحكم في عصره الحاضر

-238 -

Y Gocket Op. Cit. pp. 562 - 563 (94)

⁽¹⁸⁶⁾ استى كلمة المحاولة الدهير أو بالفرسى الصحيحة والماجرة بالفراية الكواليس وهي الاماكل ائي لمسيس أمنول الرامة للاحتماع

العصل الثالث النظام السيامي القرنسي

عرفت المدكية أرمة حطيره دات صبيعه مائية في سنة 1787 بسبب التعرف القائمة في أمريكا، مما أستدعى البحث عن مصادر تمويل مائيه أخرى لسد العجر الملاحظة، غير أن المحكومة فصلت اللحوء الى جمعية الشلاء التي تقير الى جانب السلاء رحال الدين ويعض معظي المقاطعات والسيات بدلا من ستعمال السلطة، الا أن هذه المحمية رفضت الاصلاحات التي تقدم به وزير المائية كالمين مهروغ وروئة الاصلاحي المرامات لمحمول على موافقة (قا مها تعلى مشروغ وروئة الاصلاحي وغم المحلان الذي كان قائمه بين الطريس، وهو ما مسح لمولمات من المتعلان هذا الطلب وتحويله بي وسيلة للصحد على الملك، بحيث أتهت أمائي رفض طلبه، مما أدى الى حدوث أزمة حادة بين الوزد، وأثير لمان . الذي خوفا من لجوء الملطة الى العنف: أقر اعلاما يقضى فيه بأنه رغم الحكم لملكي مطلق قد الملك ليس أسمى من القوانين وعلى المعمومي الامة التي بموجب برابدناتها توافق أو رفض دفع أموال أحرى، وردا على ذلك السيق تدخلت الروازة وقصت من مافعات الرابدات.

تصاف الى ذلك علاقته الوطيدة مع الرأي العام الدي يلعب دورا دريق الأهسية في التأثير على النظام الساسي (66 أ، نظرا لكوله دو صنة بالرئيس الكثر من الكولجرس وهو ما يدعم الصفة الرئاسية للنظام

740_____

⁽¹⁹⁷²كانت هذيه البريديات ميايا من مماكم وأبها عن سياسي كهير خاصه في الفرد الاجير بحك الخام القطيم 177 Y Combet Op Ch p. 177

⁽¹⁹⁶⁵⁾ في منطقية الدائد 1981 أنفيج بان أطبية المواطنين (70 الى 700). يافيين عن النصام المائم (سيسيا والتعاديا)

40.00

المبحث الابل

النطام اللمنبوي الفرنسي منذ الثورة حتى سنة 1958

لقد درج الفقه على تقسيم هذه المرحمة من النظم المستهري الفرنسي الى دورتين، ولاوس لما أمن سنة 1789 والثالية الفرنسي الى دورتين، ولاوس لما أمن سنة 1789 والثالية أمن 1814 والثالثة (1810) تبدأ من 1814 وتشهي سنة 1870 على أثر قيام المحمهورية الثالثة (1880)

أرلا : الدوة الارثي 1789 ـ 1814 : أ ـ الملكية المقيدة :

ان هذه المتورة بدأت يتحول معنلي البورجوارية والقلاحين ضمى السجالس لعامة Etais Généraux الى جمعية وطبه ووضع دستور الملكية المقيدة التي حدث محن الملكية المعطفة، وتبدى دلك بالمحصوص في علان حقق الانسان والمواطن الذي أفر انعديد من المحقوق اسياسية والعبيعية ومادىء لنظام الحكم كسادة الامة والفصل بين المسطحة، وأحيرا صدور همشور الملكية المقيدة في 03 سيمبر 1791 وأداء الملك ليمين الدستورية على احترامه والتجد بأحكمه والمحافظة على استمرار بقائه.

وقد تفيين هذا المحتور، بالإصافة الى حم الإعلان كمفدية له، أحكاما جعلت الممكية المطلقة مفيدة، ونقلت السنطة التشريعية من يد الممك الى جمعية وطنية، وأحيرا اعتماد منا الفصل بين المسطات.

ويموجب أحكام الدستور أصبحت الملكية مقيدة ودستورية وأصبح الملك ملكا لفرنسين بستمد سلعته من الشعب، ومن ثم يم يعد ملك فرساً. كما أنه تطبيقا لمبدأي الحرمه واللامستولة السيامية لتي يتعتع بهما، فأنه لا يمكن اعتبار أهماله صحيحة الا ادا وقعها الوزير المحتص.

الجمعية الوطنية : لقد تونت هذه الجمعة السلطة التشريعية، عير
 أن تشكيلها لم يكن في حقيقة الامر شعياء اذ أنها كانت نضم نواما ينتمون

(199) مرضة فرست 16 منفور فيت بين 1789 و 1958 من براسة على السنوات الخالية . 3 سبعير 1791 (1991 - 1804) مول 1804 ـ 1804 (1994 - 1804) مول 1804 ـ 1804 (1994 - 1805) مول 1805 (1995 - 1875) مول 1875)

الا أن الملك كان مضطر للحصول على الأموال الصرورية، همجاً الى المجلس العامة بالمحتمد Génèraux والتي كانت تضم طفة الكهنة وطبقة المبلاء والطبقة لثالث تعثل الورجوارية والفلاحس وهي تؤلف أعبية المسكان وكانت تقانع عن مصالح الشعب وفصرا لموقف طفتي الكهنة والبلاء من مطلب الصفة الثالثة ممثلة أغبية الشعب، هان هذه الاحيرة بعد مراحمة السلطات للحولت الى جمعية وطبة تعهد توابها بعدم العراقهم الى أن يصعر أول دمنون تلمملكة، وبعلا تحولت تلك الجمعية الوطبة الى جمعية وطنة تأميسية وصفت دستور 3 سيتمبر 1791، وقبل ذلك وضعت علال حقوق الانسان والمواطن سنة 1789 اللي تصمن نوعين من الاحكام : الأولى خدمة بالمحقوق الاساسية للافرد، والذبة حاصة بالمبادىء التي يقوم عبها نظام الحكم، كمدأ مبادة الامة، ومندأ المقبل بين انسططات.

ولا غربة إدا قدا بأن هذه انوشقة تعد أشهر الوثائق لاحتوائها مبادىء كان له الاثر البائغ في تتشار بحربة وتطبيق المبمقراطية في محتلف أرجاء العالم، رغم أن هناك اعلانات ظهرت قبله، لا أنه لم يكتب لها الديوع والانتشار كعلانات الحقوق العديدة الاتحبيزية والاعلان الأمريكي وقعل الشهر التي بالها هذا الاعلان هو ما دفع بالمؤسس الدسوري الفرسي الى ادراحها كمقلمة للاستور 1791 وتمسك الدستورين الاحرين بها. ونظرا لما تحل انتظام السباسي الفرنسي من هزات وأزامات مباسية أثرت سراحل عني تطور الحكم الديمقراطي في هذا البلد طبلة المثرة الممتلة من 1789 حتى تطور الحكم الديمقراطي في هذا البلد طبلة المثرة الممتلة من 1789 حتى أغلب المقلة المرتسي في دراسته لهذا البلام، معردين مبحث الدورتين الادلى أتبعه أغلب المقلة المرتسي في دراسته لهذا المقام، معردين مبحث الدورتين الادلى والثالية، هي أن نخصص مبحث آخر الدورة الثائلة، ومحث أحيرا عن السلطات العامة في ظن دستور 1958.

(1614 عب مد 1614) (188) كانت تجمع مد 1614)

244

الى العدقة البورجوارية متخين من قبل دوي الأموان فقطاء حث أنه ميز الدستور بين المواطنين الإيحابيين واسمبيين وهو ما مكن البورحوارية من إبعاد الشعب والاستبلاء على السبطة على حد قول الاستاذ جيشي Gathet، (200) هذالا عن الانتخاب لايتم على درجة واحدة واند على درجيس، وأن لمترشح للجمعية يجب أن يكول ملكا لحقارات مما خفض عدد المتحين لاحتيار أعصاء الحميد 5000 من ثلاث ملاين وبصف من المواطين الذين لمنو من 25 منة الانتزاع المتراد على الطاح يتميز بكونه أحد بمبدأ الانتزاع الرياد والمتاد المتحدد ال

ماللها بين السلطات ، كان العرض من اعتماد مبدأ القصل بين السلطات هو كفالة الحقوق والحويات من اعتداء الدولة، كما أن اللاستور أعتمد لمصل بمطبق بين مؤسسات لدولة، لكنه منع المثلث حق المبتوالدي بموجه يستطع تحميد القولين والقرارات الصادرة عن لجمعية الوطنية مدة مثين، مما تسبب في حدوث أرمات حادة بين الملك والجمعية ، فضلا عن حقه في تعين لوزواء من غير الواب تطبيقا لمبدأ القصل بين السلطات.

وتيجة محاولات العلك الرجوع في حطيرة لحكم لعلكي المطبق. قامت ثورة 10 أوت 1792، وبها أنهت العلكية العقيدة التي يرأسها العلك لويسي 16 وتيام الحمهورية الاولى.

ب ـ الحمهورية الأولى 1792 . 1799

ظهرت الحمهورية الأولى على أثر تعليق سلطة المعلث ودعوة الفرنسيين دون تدبير لاتحاب جمعيه تناط بها مهمة وصع دستور جديد، بعد أن أنشأت لجة تنميدية مؤفتة متحة من المواب لتصريف شؤود الدولة.

(200) لكي يكون المرامن ابحاية بيب الى حالب شريف أخرى باأن يديم مريه ما بستها 4 أنام من الممل. يعني ما تساوي 1.69 الي 3 فوكات هما. 187 Y. Gieden Op Cit. p

(202) أقسم إن الشهر سيد - القاني، الدستيري والمم السياسية جدالات، الحواتر 1989،

وعلى أثر انتحاب الجمعية العامة الحديدة (Convention) ألميت الملكية من قبلها وأعنت قيم الحمهورية الأولى وذلك في اجتداعها الأول في اجتداعها الأول في احتداعها الأول في 1792، ثم قامت بمحاكمة الملك لويس المسادس عشر وتوجته واعدا مهما، غير أنها لم تشكن من وضع دمنور للجمهورية بسبب رحمن حوش اللول لمتحافة بحو حدود فرسنا، منذ دفعها لى تعيين لجنة بلاقاد الوطني اللول لمتحافة بحو حدود فرسنا، منذ دفعها لى تعيين لجنة بلاقاد الوطني عداء المحافة عير أن هذه المرحمة أنسمت بالحكم الاستندادي فلى أعداء الجمهورية، غير أن هذه المرحمة أنسمت بالحكم الاستندادي الأوهابي يرتاسة رويسيير الذي قصى على كل معارضه ومنهم دانتون.

و معد الثورة الشعبة لتي أشنطت يوم 31 مي وسمحت تلجمعية النمامة السيطرة عبي الوصع تقدمت تجنة الانقاد بمشروع دستور وافقت عيه الجسعية في 24 جون 1793، وهو الدستور لمسمى بفستور الجبليين ۱۲۰۰ ما المسلمي بفستور الجبليين المراف التي مرت بها البلاد، ومع دلك قاله دستور دو أهمية على حد قول الاستاد هوريبلكونه بدل دلالة قاطمة على الايمان المطلق بالمكومة المحلسية (203).

وبعد الاطاحة يحكم روبسبير وأعدامه واستعادة الجمعية لجميع السلطات، وصع دستور ثالث في 22 أوت 1795 أو دستور العام الثالث للجمهورية 201

ونسير هذ الدستور بأخذه بسلماً القصل الحامد بين السلطات، وتضمين بعص بنوده ضمامات تحول دون عودة السلكية أو انميل تحو التطوف،

كما أعتب نظام المجيبين محلس الشيوح ومجلس الحجيماتة لأول مره يموجب هذا الدستور الدي حافظ وغم ذلك وعلى نظام الانتجاب المقيد الذي أعتبده المستور الأولى، وهو ما دفع بالفقه إلى تسبية هذا الخدم بالديركتوار أي المديرية الحدامية Directoire يساعدهم وزراء يتولون تميير

M. Probet et J. Boodours, Opt. Cit, p. 313

^(20°) أبير Guelist Op. Cit. p. 187

⁽²⁰⁸⁾أطّر: 1. هو ير النوح المايق ـ 2 من 251ء بلترب من المطينات حول عمداس هذا الاستور الذي يقي العابد من وينال السياسة يحليق يتبيقه الطراقس البريع من 252

⁽²⁰⁴⁾وسع مشروع المستور السيدرياس دامكلاس Rossy d'Angles وقد بدأت ما بدنه يوم 22 جوان ولات المواقفة عميه يمرطة في 22 لموت 1795

M Protot et J. Bouloule, Op. Cit, P. 339 . 24

ضد أبيطت استطة التهيدية بثلاث قناصل يعينهم مجلس الشيرح المدة عشر سنوات قابعة للتجديد، عير أن دلك لا يعني القيادة الجماعية السلطة التنصدة، فالدستور لا يقصي مذلك، وانما يقوم أحدهم وهو القبصل الاول بممازمة المسلطة التنفيذية بوحده كاصدار القوائي وتعيس أو عزل كار الموظفين، وأحيات يستشير مساعديه مكته غير مارم برايهما

أما السلطة التشريعية فقد أستدت الى أربع مجالس هي محلس الشيوخ، ومجلس الدولة، ومجلس التربيوبات، والجمام التشريعي.

همحنس تشيرخ بعين أعصاؤه من قبل القباصل الثلاث، وكان بهتم بانتخاب أعضاء مجلسي التربيرنات والحدم التشريعي، الا أنه كان بهتم أيصا بالرقابة على دستورية القوابين وبالتائي يرقب كل المجالس باعتباره حامي الدستة (1862).

ما مجسى الدولة فيتشكل من موطفين معينين من قبل القتصل الأول، وهو مجلس للحكومة متولى المنادرة بالقوائين وتحرير المصوص واللعاع عنها أمام الحسم التشريعي

. و شأن التربيونات Tribunal فهو مشكل من عدد من الواب الذين يتقاضون أجرا سنويا يساوي 15 ألف فرنك ويتحدد خمسه 5/1 كل سنة ومدته 5 سنوت: يتولى مهمة مناقشة مشاريع القونين لكه لا يتحد قرارا نشألها والما يقترح رعبة الموطقة أو الرقص

ما أنجم التشريعي Corps in pistant وعدد أعصائه أكثر من عدد أعضاء التربيرنات، يحتمع حيلة أربع أشهر خلال السنة، الا إذا طلبت الحكومة تمديد المدة، ويستمع هذا المحسس الى المنتخلين المحددين وهم ثلاثة من مجسس الدونة أو التربيونات في صحت وبصوت ألضا عصحت وبالانتهاء من التصويت يصبح القائون كاملا ونهائه ولا يبغى لا اصد به من قبل الحكومة، وانقول بذلك يمني أن المشريع من اختصاص الحسم التشريعي.

(200) أنظر في كَلَّتُ النسل المعلمي بالزناية السابسة على دستر له متواني حـ 1 سيلاحظ أن حالا الاسجيس تحوله إلى أداة في بد تابيون أستسله حتى في تعميل المستر سنة 1802 وبعل نابيون انتصلا مدى الحداد ثم منذ 1804 عمرات المهمورية في أمراطورية الادارات العامة، على أن يتم تعيمهم عن طريق الافتحاب من قبل مجلس الشيوح أو مجلس المعدامي بناء على قوائم تقدم من قبل مجلس الخمسمائة، كل قائمة تتصمن 10 مقترحين يختار محلس الشيوخ مديرا من بين العشرة، أي أن القوائم 5 كن واحدة تعمم 10 مقترحين.

والمديرود فير مسؤولين أمام الجمعية، كن ما همالك أنه يمكن محاكمتهم أمام المجلس الأعلى المعالة Hante Cont de Justice لمنى ارتكابهم أثناء أداء وقائلهم جايات أو جمع (206).

وبسبب تواي محاولات الملكين والجمهورين المتطوين للاطاحة بهذه الجمهورية لم يستطع الصمود أمام الحملة الانقلابية التي قام بها يودنارت في 9 نوفسر 1799، فانهارت الحمهورية ودمت مكانها الامراطورية الاوي.

حــ الامراطوية الألى 1799 ـ 1814 :

لم يكن يهدف القائمون بالانقلاب أوك الامر صوى لي اجراء تعديل في الدسمور (200 م ثير أن الاحداث وشخصية بابليون أدت الى قيام نمودج جدبد من لحكم معتمد على دمتوركان نسيد سبير Sieyes دوراكبرا في وصعه، وهو الذي كان أبصا منظر السيادة الوطية واعائل بأن والسلطة بجب أن تأتى من هول وائلة من الاسقل؛

.« L'autorité don vemr d'en haut et la confiance d'en bass

ومعاها أن دور لشعب يقتصر على حتيار أشخاص قادر بن على تولي المستوثلة، رعم أن روسو تحادث ايضا عن ثلث النظرية فبن أب يحصص كتابة العقد لبحث مظربة سيادة الشعب. (١٥٠٠)

وقد صدر دلك الدستر في 15 ديسمر 1799، الذي حاول سيز فيه أن يحافظ على الحمهورية التي تكون ستارا لدلكتاتورية نابليون لواقعية.

> 256) أيطر الموزير سريع السابق من 256 (206 أغير 153 م) M Pretot of 3 Boulungs Op. Os. p. 253 (207) أشر والشعر المريع الساب، القمال العاص ياسيدا

والملاحظ أن عميه انتجاب المحلمين الاحيرين من مقترحات المقيه سيز، وهي طريقة مركبه على ثلاث درحات. الأولى تنشأ عها عائمه الكومون حيث يقوم الدخيون الأولون بانتخاب عشرهم الدين يتولون انتجاب عشرهم فتتشكن القائمة الاقليمية، وهم طورهم ينتخبون عشرهم لتكوين القائمة الوطية، وفي الاخير شولى مجلس الشموخ ختيار أعضاء المجمسين (المربوبات والجمم التشريعي)

ولعل دحال بعديلات تقلل من دور معثلي الشعب كتحقيص عدد أعصاء التربيزات، ثم العالها نهائيا، قد حول الامبراطورية الى أمبراطورية عسكرية كان الأبد أن تزول رعم ما عرفته من سجزات على بد الامبراطور خدصة فيما يتعش بالتقبين والشطيم الحائمي

ثانيا : الدرة الثانية 1814 ـ 1875

وهلم لدورة شبهة بسائقه بدأت بالمنكية الدستورية ثم الحمهورية واتهت بالامرطورية.

أ. الملكية البرلمانية النستورية : 1814 - 1848 :

يمكن تقسيم هذه المرحلة الى مرحتين المرحلة الممتدة حتى 1830 والمرحلة الممتدة حتى 1848.

المرحلة الاولى: أحتمدت هذه المرحلة على الميثاق اللذي متحه لويس 18 الى الشعب الفرنسي في 14 يوبيو 1814(١٥٤٥)

والقول بالمسحة يعني رفص فكرة سبادة الامة، لا أن ذلك لا يعني انتفاء المحقوق والحريات، بل انن نجد في هذا الدمتور يعص الحقوق والحريات قد أبقى عيها وابعض الاحرقيد، مثل الانتحاب الذي لا يعدره الا من بلع الثلاثين منة ويدفع ضريبة قدرها ثلاثمائة فرنك سبويا أم المترشح فيبعي أن يكون بالغا من لعمر 40 سنة ويدفع ضريبة مسوية قدرها ألف فربك، بل بن قانون 1820 مع الذين يدفعون ضرئب مرتمعة حق النصويات مرتبى في ذات الاعتجاب تطبيقا المدار الاقتراع لعقد.

(200) 16- نيواق س 76 (200)

العلك : صحب السيادة غير المسؤول سياسيا ولا حنائيا. يتمتع بصلاحيات وليس الدولة. فهو الذي يعين ويقين البرواء وكنار موظمي السولة مجلس الشيوخ : هو هيئة تشريعية بتم تعيس بعض أعصاءه بعد

انتخابهم من قبل لمدن المدى الحياد، أو عن طريقة الوراثة، ويسكن أل يتحول الى مجلس أعلى قضائي ممحاكمة مرتكمي جرائم المخبنة المضمى، أو المجرائم ضد أمن الدولة.

مجلس التواب : هو محلس متنجب لمدة خمس سوات قابلة للتحديد كل سنة نسسة الخسس، وأصبحت مده سنع سوات النداء من سنة 1824. أما وثيسه فتعولي تعييته الملك من 5 أعصاء مقترجين من قبل المحلس.

الهوراء لم تكن رصيتهم واضحة عير أن ذلك لم يمنع من مير العمل في دلك النظام، والورزاء يمكن أن بكوتوا أعضاء في محلس النواب أو الشيوخ وهم الحق في الدخول الى المجلس وعليهم أن يحيبوا عي الاسطة المطروحة عليهم كما أنهم مسؤوون حنائب ثم، سيامب، تأثرًا بالبطام البرلماني الانحليزي.

وقد احترت المرحدة المعتدى من 1820 لى 1827 بسواد النظام البرلماني، عير أن عصر شارل العاشر تمير بالخلاف الحاد بين الممك والبرلماني، حيث حاول الملك استرداد السعدن المعلق وممارسته، مما تعبب في تشويد ثورة 1830 شجة تصرفات العلك المعارضة لرأي انشعب وسطيده حيث قام بحل المعلس ثلاث مرات رغم تأكيد انشعب مسايدته للمعارضة الاعلية.

2 - المرحلة الثانية المسماة بعهد ملكية يوليو 1830 .

لم يدخل الملكية المديدة الا تغييرات ضعيفة على ميدق 1814، فالاجهرة الدستورية بقيب كما هي، الملك والوزارة والمجسس والجميم الانتيمابي.

ب - الجمهورية الديمةراطية 1848 - 1851 :

بعد مجاح النورة اشت جمعية تأسيسية وأسندت السلطة التغيذية إلى لجنة تعيذية ثم الى المجوال كافياك Cavagaae. (1990). وبعد اجتماعاتها أكدت اعلان الجمهورية ورفقت على المستوريوم 4 توسر 1848) الذي شير عن غيره من المسائير في أخذه دانظام الرلسائي وبعد مظاهر لديمقراطية الامريكية، وبتبدى ذلك في اعتباد الشكل الجسهوري لمحكم بصفة بهائية، وبيد فكرة المسطة الرائية وربطه بالانتراع العام الذي بعد اصمة الرئاسية للنظام الجمهوري ولديمقراطية، وذلك لى يكول إلا بنقرير ميداً سيادة الشعب، ولتحقيق ذلك افر مبدأ المشل لعام (197) والفصل بين السلمات المفاوصة من قبل الشعب لمسطيه المعاومة المناسب المفاوصة

م أجهزة الجمهورية ؛ تنحصر أحهزة المحكم في المعلم الانتخابي، والجسمية التشريعية، ومجس الدولة، ورئيس الحمهورية

الجمم الانتخابي : المكون من الذكور فقط عن الدي يتوبى
 انتخاب الجمعية ألتشريعية لمدة ثلاث مسوات وثيس الجمهورية لمدة 4 مئوات.

الجمعية التشريعية على الهيئة القرية في النظام تجتمع باستمرار، وتتلى سلطة التشريع وانتخاب أعصاه مجلس الدونة لمشاركة رئيس في معف الفضايا، واعداد القونين والنظم الادارية ومراقبة الادرة، فهي بذلك جهاز للبحث والمراقبة. غير أنه لا يفهم من ذلك اعتماد اردواجية المجلسين في تشكيل الملطة النشريعية، مهده لسلطة واحدة مثلما هي لجمهورية غير قابلة للجزئة.

ومع ذلك قان السلك فقد سلطة تأجيل تنفيذ القوائين، كما أن مسؤوئية الوزراء توسعت ولم تقتصر على الجريمتين سالعتى الذكر، في حين أن المجلسين وسعا من سلطاتهما فاشتركا مع الملك في المبادرة بالقوابي، وأن مجلس النواب هو الذي يعين وليسه معدة 5 سنوات.

أم الجميم الانتخابي Corps électoral فقد أدخل علي تعديل أيضا من حيث سن 25 منه للنخت و 30 لمبترشح و 200فرنث بدل 300 فرنث. وأنمى حق التصويت مرتين وأقر منداً سيادة الشعب.

بموجب علما الميثاق تدعم النظام البرلماي، وتأكمت مكرة الاستجراب، وتضاعف الاهتمام بمناقشات البرلمان، فضلا عن أن الملك أصبح مجبرا على اختار الوزارة من الأغلبية، لكنها تستقيل بسجرد فقدان ثقة البرلمان، وان كان لها حق حمه

وإذا كانت على المرحلة تعد أطول المراحل استقرارا بروز المسات الرئيسية للنظام المرسائي، إلا أن هناك معض التصرفات التي كانت السبب في مقوط هذا النشام، ومن بينها ارشاء المنتمين للمعارضة بمنحهم مناصب ثدر عبهم أموالا كبيرة ـ لم يكن الواب يتفاصود تعريف عن مهامهم البابية ـ كما أن الحكومة عملت عنى دفع الادارة التي الخروج من حيادها لممارسة الضغوط هنى الماخين في الدوائر الانتخابية.

وضلا عن دلت عان هذ النظام تعشت فيه الرشوة وقلة الانتاج الفلاحي. ونتيحة لتدخل قوات الأمن في باريس وقتل حوايي 50 مواطن من المنظهرين، قام سكان دويس في الصباح الموالي تحت تأثير الاوضاع الداخلية ونتيارات نثورية الخارجية فكانت انثرية وأطبح بالمحكم الملكي وقيام الجمهورية الثانية.

⁽¹¹⁰⁾هو الذي المطاع النشال ممركة وتشعية في مايين 24 را2 ماي حين تيل جميع المطعات التقيدية متوحب التغريض من الجمعية ويعدادا اصبح رئيسًا المنيسس Petaident de Comani حتى 1948/12/20

⁽¹¹¹⁾ وعدًا مِن فِي الدائق لَم يَآخِذ بديداً التَّبْل (اراس

⁽¹¹²⁾ بعد اعتبر اقتصل بين السُطاب احدى شرط قيام مكولا حرة و الددر 19) انظر + 112 M. Prate et J. Boulouls Op. Cit. p. 412

رئيس الحمهورية: هو الشحص انوجيد الذي يتولى رئاسة السلطة لتنقيلية ويعبل الورواء المسؤويل أمام الجمعية الوطنية، و بذلك يكون السمور قد زوج بين النظام الرئاسي وانتضام البرلماني على حد قول الأستاق هوريو.

الانقلاب: يرى الاستاذ هوريو بأد سبب الانقلاب يعيد الى عدة أسباب بين الامير الرئيس والحسب الوطنية، والسبب المياشر هو قانون 1850 الذي قيد حق الاقتراع الدام بشرط الاقامة لسدة ثلاث صوات، وطلبت المحكومة تعديله دون حدوى فحلت الحمعية وأطن عن برنامج وميادى، لويس نهلين التي وفق عليها اشه ، بأغلينة بسيطة

حـ. الامراطورية الثانية 1852 ـ 1875 :

ن المبادىء التي أعلتها توبس بابليون هي تحاب رئيس لسلطة التغيمية بعدة عشر (10) سوات وتبعية الورزاء له. وبحسن دولة مهمته اعداد مشاريع القرنين، وهبئة (جسم Comps) تشريعية متحفية عن طريق الاقتراع الحام، ومجلس شيوخ يتولى حماية الدستور والمحقوق والحردات العمومية، وهي المبادىء التي حرحت على الشعب الادلاء برأيه حولها.

وبمواهة الشعب عليها وضع المستور لجديد في 14 جانفي 1852. لشّب بدستر لعام الثامن للحمهرية ، حبث تحوت المجالس الى قتاع يستر لسلطة الفردية مابليون الذلث. فالجمعية لا تستطيع استدعاء الحكومة ولا ماقشة سياستها، وكانت الملاقة بين الطرفين يتولى تنظيمها مستشاروا المعرفة لمعبون من قبل الحكومة.

وقد تعير نوسع منذ 1860 باعتناق النظام للبيراي بظهور جبهات على أثر ذلك معارضة للحكم خاصة منها التجار والصناع بسبب تلك السياسة لتي قلصت من أر باحهم (١١٥٥)، وكذلك موقف الامبراطور ضد لنسبا في مواجهتها الايطاليا التي كانت تعمل آنذاك على استعادة وحدتها، وهو ما أدى لى برور معارضة لسياسة الإمبراطور تأكمت وقويت بظهور لطبقة العاملة

117] المدار الدرسج المحلق بالقام الهراي جم 24 رقير 1860 أنق _ Y Gucher Op Ch. p. 209

ورضه التحالف مع البورجوارية، ومنادأة الآخر رياحقوق وتحريات العمومية في انتخابات 1867، إلا أن أحير لل انتخابات 1863، إلا أن أحير التخابات 1863، وإزدادت المعارضة في التحالة وتحاجه في استمالة المعارضة أميل أوليقيل اعتماد التعديل التأسيسي والانتقال من الحكم العردي الى البرلماني.

وبدلك أصبح الاجراعور بمارس المنطة التقيلية بمشاركة وزرائه، وتحولت الجمعية ومجلس الشيخ الى هيئات تلعب دوره مكاس، وأضحت الحكومة نقرر بكنها مسؤول أمام الجمعية، أما الاجراطين فهو مسؤول أمام اللحياء وهو ما دمع بالبعض التي وصعه بالقيصرية المدينقراطية المسعياء وهو ما دمع بالبعض التي وصعه بالقيصرية المدينقراطية بعد 1870ء فان الاحداث التي تواثث لم تتركه يستقر، دلك أن قياء الحروب الاوربية وهزيمة صودان Sodan حيث ألني الحكم البنيوني وحل محلس اللوربية وهزيمة صودان Sodan حيث ألني الحكم البنيوني وحل محلس اللولة والجمعية الرطبية، وانتحاب جمعية أخرى لوضع دستور جديد وعين اللولة والجمعية الرطبية، قامع حركة الكومونات، ثم ما كماهونا عيد التعليد المدة ميع صوات مهدت لظهير المجمهورية الثانة التي تبدأ بها الدورة الثانة.

والشاء الدورة الثانة من 1875 حتى اليح

لقد عرف النظام الدرنسي حلال هذه المرحنة هذه ثلاث جمهوريات هي : التائلة الممتدة من 1875 الى 1940 و الرابعة من 1940 الى 1958 والحاصة وهي المجمهورية الحالية التي نشأت سنة 1958.

ألجمهورية الثالثة : قامت الجمهورية الثالثة على دستور يبكون من ثلاثة قوابن تنضمن في مجمعها 34 مادة (١١٥٥) و بسرجب هذا المستور ظهر نظام

⁽¹¹⁴⁾ يكون المستورض قولين 24 و 25 مرار يقاره 16 بينو الأيل النفاص باشاء مبشن الشيوخ و دري بتطبع المنظمات الملتة والثالث ينطق ينظيم المعرفة بين المنظام البدية

والجدير بالذكر أن رئيس الجمهورية سباعدين يسميان بالوزراء وطا للدستور وهما مساعدين به يتولى تعييهما ويترأسهما كما بعل بوانكاريه قبل أن يعين كليمصو لوتاسة الوررة. وابتداء من 1879 اكتفى رئيس الجمهورية بتعيين الورير الاول الذي يتونى بدوره تشكيل انوزارة التي بوافق طبها الرئيس فسا بعد.

وقد كان الورراء متضامتين ومسؤولين أمام المجسين جماعيا عن سياسة الحكومة وفرديا عن أعمالهم الشحصية (15).

من هنا بمكن القول بأن النظام البرلساني قد طع الجمهورية الثانث الفرنسية بدءا بحق المواب في استجواب ونوجب الاستاة الى الحكومة أو أحد أعمالها وبزع الثقة سها دون أن بحق للرئيس ، وعم نفس الدستوري ، حل مجلس النواب ولا النصرف في اهار لصلاحبات التفيدية الا بتوقيع الوزير المختص، وقد زاد في تعديق تطبيق المظام البرلماني عدم مسؤولية لرئيس السياسية وانتقالها الى الوزارة التي أصبحت بعد ذلك مرتبطة بالبرلماني، وهو سمح بانقال السلطة الى البرلمان وبالتائي تحول برع الحكم الى حكومة محلسة أي حكومة مجلس الواب، واستمر لوضع كذلك الى أن احتلف مرسا من قبل الادمان في سنة 1940 وأول لجمهورية الثائدة.

2 + الجمهورية الرابعة ـ 1946 الى 1958 :

لمهيدات

لقد كان لهزيمة فرنسا واحتلال أرضيها أثر على نظامها اللعشوري، فقد مقطت الجمهورية الثالثة وطرحت مسألة الاستدرار في الحرب ضد الالمان من قبل الوزير الأول راينو Resnand في حين رأي الماويشال بيتان Pôtam وقب الحرب، وهي وجهة النظر لتي تجحت، فتولى بيتان مقاليد الامور وأجرى تعديلا معشوريا توبي حرجه حميم السلطات للحاف على النظام وتحرير التراب الوطني والتشريم بواسطة المراميم دات القية القانونية، ولذلك

285-282 ميربر ؛ السريح السابق من -282-285

ولمان من موم حديد هو الطام البرسائي الجسهوري الذي يقوم على أجهزة هي البرلمان المكون من محسي المواب والشيوخ ورايس الحمهورية.

! و الولمان : يبكون البرسان من محلس هما النواب والشيوخ و مجلس النواب : يتم انتحابه عن طريق الاقتراع نعام المباشر و مجلس الشيوح : ينتحب على أساس الاقتراع بالقائمة وعنى درجات، أي بطريقة غير مباشرة.

والمحلسين سنطات مشتركة ومتساوية، مما يؤكد اعتماد الجمهورية أفائلة المناثية المسجلسية، وإن كان للنواب الأوبوية في المسجال السالي، والشيوخ دور تبلى السلطة القصائية بأن يشكل محكمة عبا لمسطر في القصايا لتى تمس أمن الدولة والجرائم التي يرتكبها رئيس الجمهورية.

ب رئيس الجمهورية : أن رئيس الجمهورية يتم احتياره بواسطة بواب المجسيل محتمل في هيئة واحدة، وذلك بالاطبية المطلقة لمدة مسولت، وهو غير مسؤول الا في حالة المجانة العظمى.

ويتوى رئيس الجمهورية اصدار القوائين وتنفيذها وممارسة حتى ألطوء لل وبه افتراح مشاريع القوايس، الى غير دلث من السلطات التي يتسنع بها لرئيس داحيها وحارجيا من تعيين كبار الموظفين وقبوب أورق اعتماد السفراه وترأسه القوات المستحة... غير أن الدستور إشترط لكي تكون نلك التصرفات صحيحة وقانونية بنعى أن يوافق عليها الوزير المختص.

كما أن لرئيس الحمهورية حل مجلس الواب بموافقة مجلس لثبين، وهرقام به ماكما هون Mac-Mahon لذي سحب أعضاه مجلس لنواب تقتهم من الحكومة الذي ألفها المارشال من الأقلية البرنمانية، فرد على دلك النصرف بحل اسجس في 16 ماي 1877 مما تعبب في حدوث أرمة بين فرنيس ولنواب واشعب، وتأكد تصرف الرئيس يحصوب المعارضة لمرئيس فلى الأكثرية مما أضطره الى الاستقاة. وملة ذلك الرقت ثبت عرف دستوري يقضي عدم لحوم الرئيس الى حل المجلس الياسي، رغم أن النص للاستوري ببيح له دلك، وهو ما صاهم في اضعاف مركز الرئيس وتقوية ليرلمان.

عبر العديل الاستوري المنة 1940 سئاية تقويض للسطة المناه الميه عبر العديل الاستورية المباغرة تولى يدوحها المنطة وليس الدولة والمنطقة والتشريعية في مجلس الرزاء، والثالثة أوقف بها جندهات مجلس الواب والشيوح إلى أن يستحيهما وليس الدولة، والرابعة حاصة مكيمية تولى النباية والرئاسة في حالة شعور المنصب، وهذا يعني أن المؤسسات المستورية في عصر حكومة فيشي كانت منحصرة أصلا في المؤسسة التنميذية محق بذلك تسميتها بالحكومة الديكتانورية، غير أن الانسان وحدوا مساها لهم فوضعوه على وأس الحكومة الم 1942 وهو الما الانسان وحدوا مساها لقر ر الدستوري رقم 13 صبح وليس الحكومة عو الماي يتولى انقيادة الفعية المياسة فالاد. ثم أصبح يشارك رئيس الدولة السبطة النشريعية بموجب القرار الدستوري رقم 12 مما قبد من سلطات بينان المحكومة بموجب القرار الدستوري رقم 12 مما قبد من سلطات بينان المحكومة النشريعية بموجب القرار

ومن هناك من لمن حبث بوحد مائب كانب المدونة لسفاع دبغول في حكومة رابع Reynand بدأت نمطاب بالمقاومة، وبدأ ديغول بنظمها تم انقل الى شمال العربقيا أثناء دخولها من قبل الحاشاء، فأنشئت اللحنة الفرسية تلتحرير الوطبي بمساعدة الجرال جبروا Giraud وعدت بسئاية تنظيم حكومي، ولحونت هذه اللحة الى حكومه مؤفته للجمهورية لمونسية في منه 1944 فيل دخول الحلفاء الى فرنسا، وبموجب أمر 9 أوت 1944 (بعد التحرير) اعتبرت حكومة فيشي غير شرعية، غير أن المشكل الفادني الذي تار هو هل يعي ذلك توليه رئيس الجمهورية لمورج Ichrum الماك لم تنته تار هو هل يعي ذلك توليه رئيس الجمهورية لمورج Ichrum الماك لم تنته ملة رئاسة سنة 1944 والاستمرار في طن الجمهورية الثالثة ؟

والحقيقة أنه نظرا لعجر مؤسسات نلث الجمهورية على مسايرة النطور الذي عرفته ارتساء وطهور قراع المتد من 1940 حتى 1944، ورعم اعتبار حكومة فيشى غير شرعة، قان قادة قرنسا وعلى رأسهم دينول ارتأو اللجوه الى المصادر، مصدر السلطة الاستفتائه في الموضوع (١١٦)، فتولت حكومة مؤقته برئاسته بسير شؤون الدولة في أن صدر دستور 27 أكتوم 1946 الذي أنشأ

الجمهورية الرابعة، والمغدم كمشروع من قبل الحكومة المؤتنة للحمعية التأسيسية الني وافقت عليه، وتتولى النخاب رئيس الحكومة المؤتنة بالأعلية المطلقة لاعضائها وهو بسوره يترى تشكيل الحكومة وتكون مسؤولة أمام الجمعية (118).

تظيم السلطات العبوية في ظل تعتار 1946 :

جاء هذا الدستور منميزا عن غره بتضميمه ديناجة تعلق بحقوق الاسان ولمواطن وسادىء النظام السياسيي، ومعفى المبادىء الاقتصادية والاحتماعية التي أصبحت صرورية آبلدك، وهي الديناجة التي أصبحت ذات قوة دستورية بموجب حكم المحلس الدستوري الصادر في جويبة 1971 شأنها شأن أحكام الدستور

وقد مص الدستور على عدة مؤسسات أهمها البرلمان والحكومة ورئيس الدولة::

البرلمان : يتكون البرلمان من مجلسين : الجمعية البوطية ومحلس الجمهورية.

فالجمعية لوطنية ينتخب أعضاؤها من قبل الموطنين بواسطة الاقتراع العام المباشر لمدة خمس سوات وهي تجتمع باستسرار أما احتصاصاتها فهي تشريعية حما يجعلها أسمى من محلس المحمهرية، فصلا عن المرادها بمرجعة الدمتور وامكالية الموافقة البهائية على التعديل بموجب أعلية ثاني أعصاتها.

أما مجلس الجمهورية: فيتخب أعضاؤه لمدة ست سنوات بجدد نصفه كل ثلاث سنوات. وتتعصر مهمته في تقديم الاستشارة، حيث يدي رأيه في الصوص لتي وافقت عليها الحمعة الوطنية، وهذه الاحيرة أن تعدل أو تبقى على النص الا ادا نال رأي الاعبية المطنقة قاته في هذه الحالة يشرط لعدم أحذ رأي المعبس بعين الاعتبار أن يدل مرة ثانية الأعلية المطلقة لترب الجمعية الوطنية.

^(6) 1) مالاسط أن عبدا العديل ساد في دولا وحدد "منح فيها الجمعية الرضاة جميع السلطات إلى الدار بشافة (17) كان الدوان الدول الدول الدول الدول الدول المستقبلة الهي جمعية طالبسية 9 وهذا بحق أن الدولاة المستقبلة الهي جمعية طالبسية 9 وهذا بحق أن الدولاة الشداد الدولية الثانية الدولة الثانية الدولة الثانية الدولة الثانية الدولة الثانية الدولة الثانية الدولة ال

⁽¹⁸⁾ التحب بينل رئيهًا للحكوة النوقة بالإجناع واسبحيا في ينافي 1946

2 ـ العكومة: تشكل الحكومة من رئيس محلس الوزراء والوزراء والوزراء وكتاب اللدونة. ويعين رئيس محلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية، على أن يتقدم متعرده أمام الجمعية الوطنية للحصول على مسائدتها، ثم ينولي تشكيل الحكومة، ويصلب من الجمعية الوطنية صحه التقة، عبر أن تغييرا حدث بعد ذلك وأصبح بتعدم مع حكومته ليطنب منح الثقة.

3. وليس الجمهورية: يندخب رئيس الجمهورية من قبل مجسي البرسان نمدة سبع سنوت بالأعبية المعلقة، وهو غير مسؤول سياسيا أو مدنيا أو حنائيا الا في حالة المعانة العظمى، والسبب في ذلك يعود الى كون أعسانه تتعلب العقباء رئيس محلس أورزه، وتحصر احتصاصاته في السلطة النظيمية لتي محبب منه واختص بها وليس مجلس الوزواء .. وهن لذي يعين رئيس محبس الوزواء كما يعين الوزواء بعد حصول الحكومة على ثقة الجمعية الوطنية. كما يتولى اصدار القوانين ومراسيم حل الجمعية الوطنية عبد مراقة مدى شرعية التصرف: ومن ثمة فاد، دوره ليس مقررا و مما نقريريا.

من هنا يمكن القول بأن مؤسسات الدولة متناخلة مما يسمح مظهور تأثير بينها ويبدر ذلك على الخصوص فيما يلي :

فالبرلدان له أن يطرح الاستية ببرعيها المكتربة والشفهية على أعضاء الحكومة ، وطلب مطومات سها بواسطة اللجان المتحصصة ، كما كانت الحكومة مسؤولة أدم ببرلدان عتمادا على أنها تدجأ دائما للجمعية لطلب نيل الثقة.

أم الحكومة ظها وسائل لتأثير على البرلمان، ومنها حق الحل بعد مرور ثمانية عشر شهرا من التحاب الجمعية، وبشره استقالة رئيس مجلس الوزراء طالب الحلء غير أنه بموجب تعديل 1954 ألمي الشرط الأخير،

سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة :

لقد كان الثورة الجزائرية دور بالغ الأهمية في سقوط الحمهورية الرابعة فقد توالت الحكودات، ولعل ما قاله الاستاذ أندي هو يو في هذا المرصوع بطريقة مهمطه الديل على دور الحرب التحريرية الجزائرية في انهياد

تلك الجمهورية حيث قال دوريد كالت الجمهورية الرابعة قد توصلت الى اصلاح دانها لو الها استعامت انهاء مشكلة استعمار المزائرة (181

فالدولة فشات وضعمت والمتحد في ذلك حسب ديغول هو نظام الاحزاب مما استدعى ضرورة اصلاح مؤسسات الدولة (120). فاستقالت حكومة بقليملين Pfhmin يوم 28 ماي. ويوم 29 طلب رئيس الجمهورية من ديمول تشكيل حكومه وهدد بأنه في حالة رفص منح الثقة له من قبل المواب فاله ميستقبل ويسنح الملطة وئيس الجمعية لوطنية.

ومي اليوم الأوله من شهر حوان حصل دينول على ثقة أغلة الراب (329 ضد 224)، وطلب من البرلماد الموافقة على قانون يمنع للمكوية جميع المبلطات وتعديل المادة 90 من الدستور المتعلقة بتعديل الدستور، فوافق البرلمان على القانون الأول الذي مكنها من اللجوء الى الاوامر لمدة منة أشهر واتخاد الإجراءات الملائمة قعبد الاستقرار: ثم وافق على المشروع الثاني.

وعلى أثر ذلك قدم مشروع الدستور الحديد للجنة الاستشاربة الدستورية دامة المعشاربة الدستورية لدراسته، صدر مرسوم تشكيلها يوم 16 جويلية 1958، وبعد الدراسة قدم للشعب يوم 28 سبتمبر لا ستفتائه فيه بموجب أمر 20 أوت 1958 وتأل موافقته، وم يبق الا نشاء استرسات التي تضمتها تلك الوثيقة بعد وتأل موافقته، وم يبق الا نشاء استرسات التي تضمتها تلك الوثيقة بعد المسارها يوم 4 أكتربر 1958.

ويتميز هذا الدستور بكونه أحد بنظام برنمائي عقلائي يسيطر فيه المجهاز التنفيذي والله كان الحفى يقول بأنه نظام شبه رئاسي المسكانه والسلطات التي خوت لرئيس الجمهورية

(119)أندري هن ۾ المرج اسابق 111

اً الله وبدل الموضوع بسمال أخرى الكر البدء بها من قبل الله فرسي وبش ويؤكد مدى الرف (Ambut, Op Cit., p. 267(120)

﴾ (128)بعد انتخاب واب البدسية اليائية اجتمعت لاب مرة في 9 ميسمبر 1958 وفي 12 من ظمى الشهر المديد ال<mark>مؤلف</mark> وفيما المجمهدرية المقدسة وباشر وطائفة بين 8 جاشي 1959 وبي نصل النبي شكاف المسكودة، أنا مجلس الأشوع عد الأمر المقابد الى بين 26 أفريل 1959 الاول على ويدي يحق الشخص ال يرسع يجب ال يحود السب ويدم من الله 100 المعر 23 سنة سمته بحميم الحقوق والحربات، وان يدعم من قبل 100 ثم 500 بموجب القابوت الاسمى 18 حواد 1976 منخب من 10 مقاطعات واصبحت 30 مقاطعة في سنة 1976 على الاقل، وتقدم لترتيحات الي يتوى تحديد قائمة (24 مترشحين وانقصل في المجلس الدمتوري لذي يتوى تحديد قائمة (24 مترشحين وانقصل في المجلس المصورة بالاعتقابات)

والسلاحط أن المترشحين يخصعون لقاعدة المساواة فيما يتحق باستعمال وسائل الاعلام التابع للدولة والأماكن المحصصة للشر والدعاية.

2 ـ صلاحيات رئيس الجمهورية :

ارئيس الجمهورية صلاحات متعددة بعضها شبيهة بصلاحات رؤساء القول الاخرى، والبعض الاحر خص به رئيس الجسهورية الفرنسية باعتاره حكما بين المؤسسات

أن الصلاحيات العادية : وهي الصلاحيات التي تنصل بمواصيع مختلمة.

- اصدار القوتين خلال خمسة عشريوما الموالية لتاريخ الارسال بعد الموافقة عليها من قبل البرلمان، والاصدار هو لتصرف الذي بموجه يعن الرئيس على وجود قاتون وبأمر الهيئات الممودية باحترامه وتنقيده وقرص احترامه وتنقيده وقرص

العين الوزير الأولى: ان رئيس الجمهورية هو الذي يتولى تعيين الوزير الإول وله السلطة التفعيرية مي ذلك آحد الظروف السحيطة جين الاعتبار لكويه عامل استقرار، عير أن هذه السلطة التقديرية لا تعند الى عول الوزير الاول بل أن دلك يحرح من احتساصه، والا ثما تعكن من ممارسة

(223) من حالة التخاب الإول أو الثاني فال الذي بن يعل محل المستحب

كما أذَّ المستور رعم جموده اعتمد طريقة يسبطة في تعديله واجرائين المتفائيين المواد 80 ـ 85 ـ 34 (212).

كما أن دستور أكد عدم دخول أي تعدين على انشكل الجمهوري للحك أو اجراء تعديل على الدستور ذا كانت أراضي الجمهورية محتلة.

البحث الثاني الموسات السعوبة للجمهوبة العامسة أولا : رئيس الجمهوبة : 1 ـ كيلية اختياره :

أثن كان الرئيس في ظل الحمهورية الرابعة ينتخب من قبل البرلمان بمجلسية قاد الدمتور الجديد، نظرا للمكانة التي منحت نهذه المؤسسة (رئاسة الحمهورية) وتراجع المؤسسة الأحرى (البرلمان)، قرر أد انتحابه يتم مبشرة من قبل الشعب حتى يكون هو رئيس نسجتهم، غير أن هذه الطريقة لم تكن هي الأوبى، بل انبعت قبلها طريقة في احتيار الرئيس تكود من قبل نوب المجلسين والمستشارين العامين وأعضاه محالس البنيات Communes وذلك خوفا من أن يتحود الرئيس الى تابع للبرلمان أو يتحول النظم الى وثاسى.

وَكَانَ الغرض من تعديل الدستور واحتاق أمنوب انتخابه من على الشعب ماشرة هو جعل رئيس الجمهورية مجسد للوحدة الوطنية وممثلا للشعب من حهة، ويحتل مكانة مستارة في لمؤسسات بلستورية من جهة ثانية: وهذا ما أراده ديغول. ووها باللك يتم انتخاب الرئيس لمدة سع مسولت قابلة بلتجديد في لدور الاول ادا حصل أحد المترشحين عني الأغدية المطبقة من للحين المعبرين عن رئيهم، وادا لم يحصل أحد المترشحين عني نشبة المطبوبة تعاد الانتحابات بعد مرود 15 يوما من الانتخاب الاول بين المترشحين الدين احتلا المرتبة الاول والنابة في المرحلة الانتخابة الاول بين المترشحين الدين احتلا المرتبة الاول والنابة في المرحلة الانتخابة

7000 9 p

⁽²²⁴⁾ على الفتوشنج الذي لم يحصل هن 75 من الاصواب أن يفقع بيلقا من انبال هر 2000 فرظك. (225) كاريخ التمرف هو كاريخ الامصاء وينحل الرفيس أن يطلب من البرلمان قرام النافرد مرة ثانية وهذا الاحير ينحق له أن برفض ذلك الطاب.

حياً، مهيم الأصدار أنظر 1 معهد يونشفير 2 العدم السياسي اليوالريء، مار الهائيد 1990 البيرائر من 223 وما بعده

⁽²²²⁾ يقست عدة تعليفات بستيرية منها تعليل 1960 يتسايل 1962 ينطيل 1967 (تعفيل 1974 (تعفيل 1974)

¹⁹⁹⁷ عليه عسيد عرا عراها العديل 11 ماي أمرض المهاد الرسية من 3 سرات في 3 سفرات الالك في استعام

ملطاته. ومن هنا فان الوزير الاول يترك منصبه بناء على تقديم استفالة حكومته أو لاسباب أخرى، الا أن لواقع يحالف ذلك، فلا يعقل أن يبقى الورير الاول في منصبه يؤدي مهامه اذا فقد ثقة رئيس الجمهورية في حالة تمتع هذا الاحير بالأعبية البرلمانية. أما الدلم تكل له، فان الورير الأول يبقى في منصمه لكونه ممثل الأخبية

م تعيين الوزواء : يتولى رئيس الحمهورية تعيين الوزواء باشراح من الوزير الاورد، عير أن ذلك لا يحي أن الرئيس مقيد بالموافقة على لقائمة المتصمنة لتشكيل الحكومة بن له أن يعترص على أي شخص، لا أنه بعد الموافقة يكون عرل الوزير باتفاق بن الرئيس ولوزير الاود، أو بطلب من هذا الاخي

 ومن انتصاص رئيس الحمهورية أيف تعين كبار السيظمن المدنيس والمسكريس، وله المحق في تفويص هذا الاحتصاص، مع الاشارة الى أن هماك بعص الوقائف التي يتم تعين أصحابها في اجتماع مجلس الورراء

ـ أما في محال الدفاع الوطني فان الدمتور ينص على أنه قائد الجيوش و يرأس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني.

والذي تحب ملاحظته في هذ المحال هو أن انمادة 21 من المعدور تقضي بأن الوزير الاول مسؤول عن للدوع الوطني مما يحس مله مشاركة تلفيس في هذا المجال، وإن كانت هذه المشاركة ضعيفة بسبب مكانة الرئيس في النظام وتبعيه الوزير الاول له. أما اذا لم يكن الرئيس يتمتع بالأغلية المرلماية قان مكانة الوزير الاول تندهم ويصبح مشاركا قعلا للرئيس في ممارسة الاختصاصات لمحددة في الدستور، ومع ذلك يقى الرئيس سند القرار فيما يتعلق بقوة الردع.

دكما أن لرئيس الجمهورية احتصاصات في السجال الدولي، حيث يتولى تعثيل فرسنا في الاجتماعات الهامة مع رؤساء الدول العظمى ويبرم المعاهدات والاتفاعات وقبول تعيين السفراء في باريس.

. ولرئيس الجمهورية سلطة سمارسة حق لعفو، وهو ختصاص شمخصي، وأن كان يشترط لصحته امضاء كل من الورير الأول وورير العدل مدمل الاختام

رود على المراسب ويس المراسب الموافق عليها في مجلس الوزر، و التنظيم 200 ، فهو الذي يمضي المراسب الموافق عليها في مجلس الوزر، و الاوامر التي يتخذها بناء على تعويض من البرلمان.

ب الصلاحيات المتعلقة بالازمات : حدد الدستور الفرسي السلطات لتي يمكن أن يمارسها رئيس الجمهورية في حالة حدوث أرمة ينجر عنها تهديد خطير وحال لمؤسسات الجمهورية، واستقلال الامة ووحدة ترابها، أو تنفيذ الزاماتها المدولية، وحيث يكون مير السلطات العمومية المستورية متوقعا (227).

فقي هذه الحالات يمكن رئيس الجمهورية الخاذ الاحرامات التي تصرصها الفروف بعد الموافقة الصريحة للوزير الاول ورئيسي الحدمية الرطنية الشيوخ والسجلس الدمنوري، ثم يوجه حطاب للامة يخطرها فيه الى استعمال السبطات الاستثنائية، ويجتمع البرلمان وجوبا، ولا يحق أثناه هذه المدة حل الجمعية الوطنية، كما يشترط أد لا يكود اللجوء الى استعمال المادة الا بغرض استناب الاوضاع وصدان الوسائل اللازمة لسير السلوسات اللستورية في أثرب الاجال

فانهدف من استعمال لمادة 16 هو الحفاظ على الدولة واستمراريتها من قيل رئيس الدولة (228)، بشرط مراعة الشروط الشكية (الاستشارات) والموضوعية، والحقيقة أن شروط ممارسة هذه السلطات تغيد بأن نطاق تطبقها واسع ذلك أنه يكتمي أن يكود هنك تهديد خطير وحال سواء كان داخليا أو خارجيا.

ما داخليا المحفاظ على الطام من أي تهديد بواسطة القلام أ اضطرابات.

ل خارحيا بواسعة اعتداء على الامة ومؤسساتها وترابها.

ر ان التهديد الخطير والحال هي عبارات غامصة يمكن أن تعتج الهاب أمام رئيس الجمهورية على مصراعيه لتأويل أي تصرف ـ كاضراب

⁽²²⁸⁾انظر البادة 87 مي المسون

⁽²²⁷⁾أنظر المادة 16 من التماور

⁽²²⁸⁾الذلك بدد التعديل الدعوري حول كيفية التخاب الرئيس حتى يكون معتلا قلقسيد ويعيث على حناسب الميارط في أداء مهامه والمعتقد على مؤسسات القدمية فاستجراه يقانها

مثلاً على أنه تهذيذ خطير وحال ، إلا أن هناك شرطا أخر أصبف ألى ذلك وبعد بمثابة قيد على مثل تلك التقسيرات الواسعة ألا وهو تعطل سير المؤسسات وتوقعها وممارسة سلطاتها على مختلف أقليم ألدولة (229) ،

أما يشأن مدى هذه السلطات فانها مرتبطة بمتطنبات الطروف السائدة، أي أنها ذات علاقة بها وتصاشى معها مما يسمح بتبرير المنجوه إليها: فحالة الاعتماء على الوطن أو قيام تمرد عسكري لايمنح الرئيس استعمال سبطاته لمحل نفاية أو جمعية لا صنة لها بالموضوع كما أن الغرض من استعمال هذه السبطات يكون لاعادة سير لسبطات العمومية الدستورية.

وأحيرا بجب أن لابلجاً الى حل البرلمان الذي يبقى مجتمع بقوه القانون، وله إد أى بأن الرئيس حرق النستور باستماره في ممارسة السطات الاستنائية دون مبرر لزوال السبب أو الأسياب، قيمكه أن يحيله على السحكمة المليا Haute Cour مع ان نشاطات البرلمان لاتتوقف (٢٠٠٠). وهذا السحكمة المليا كان البرلمان مجتمعا اثناء دورته العادية أما إذا كان خورج دلك أي قيما بين المورات، هانه لايستطيع أن يمارس نشاطه العادي لانعقاده في وقت غير عادي ولظروف طارئة، والا فإننا نقرر المكانية تقرير مسؤوبية لورارة باعتبارها مقلعة المشاريع، مما يسمح لبرلمان سحب للقة منه باعتبارها تحد الللاد في أمس لحاحة بي النضاص أكثر من الانشقاق وتوسيع معالى الازمة

ومن هنا قان الرئمان يمارس مشاطه _ وهو الرأي العالب _ أثناء دوراته العادية ولو أن المادة 16 سارية المفحول: في حين تتوقف نشاطاته العادية بالنهاء المحددة دستوريا.

(229) بشأن الشرح الواسع للبنطة وليس الجمهورية في تكييب المؤسسات السوسة انظر الرأي الأستشاري المعلس المستوري حول أرمة العبرائر منة 1961

(230)علما ما صرح به ميميد في 25 أفريل 1961 أمان استعماله المعدد 16 حيث توجه التي برامات باليس. في عطامه 1990 ـ 1992 أن المجرد في المعدد 16 لا يمير من بعدال الرفائد

. اختصاص رئيس الجمهورية يوصفه حكما بين المؤسسات .

قبل الحديث عن هذه الاحتصاصات يجب أن نبئ معهوم مصطلح المحكم فالمرد بالمحكم ليس المقهوم الرباضي حيث يكون بين طرفين بتبخل يبهما بيل الحين والآخر لفعل التزاعات التي تثور يبهما، ولاهو بالقائد الوحيد، وانما بلتمس من هذا وذاك من مؤسسات الدولة، ويمكن أن يلجأ الى الشعب لمحث موضوع معين وإبداء الرأي فه: ولديه في ذلك وسية الاستقناء، وحل الجمعية الوصية، واللجوء الى المجلس للمتوري واقتراح تعديل الدمتور، وحتى توجيه الخطاب الى الامة أو المؤسسات.

ما الاستفتاء التشريعي: وهو «لذي بمرجه يعرج رئيس الجمهورية موضوعا على الشعب بلادلاء برأيه نيه، وال كال يحصع لشروط مسبقة تشش في أن بكون «لاقتراح بالاستفدء واردا من الحكومة أو البرلمالاء وبجب أن يتعلق بمشروع (من الحكومة فقط) قانول لتنظيم السطات العمومية، أو يتقسس الاذن بالمصادقة على معاهدة لا تتعارض مع المصور، لكمها تؤثر على مير المؤسسات (233)، وان يقتصر الاستعداء على الجانب القانوني للمؤسوع.

Rubia de Servens et autess, المحم سجلان البرئة في قصية ريالا هي سرفاطي وآخرون Art أنظر سكم سجلان البرئة في قصية ريالا هي سرفاطي وآخرون (231). Grands arrêm de la (prosprodence administrative, 6° éd. Sirey, Paris, 1974 pp. 17-74, 75, 144, 511,525

(232)أهر الباط 11 من الدينيد

القانون، وهذا تجنبا لاحتمال عرقبة اجتماعها إذا عقد الاحتصاص بدعوتها الانتفاد الى الحكومة (1856).

م اللجود التي المجلس المستوري: بسوهب المادنين 54 و 61 من المستوري يدعق ارئيس الجمهورية اللجود التي المجسس الدستوري الابداء رأيه فيما يتعلق بدستورية أو عدم دستورية المعاهدات والفوانين.

ويطرا لكوبه يملك حق تعيين ثلاث أعضاء من بين التبحة، واحتيار وليس المجلس، هانه يتمتع بتفوذ دخل المجلس مما يجنبه المخول في صراع مع المؤسسات من جهة، ويسمع له بالحفاظ على مكانته كراسي حكم من جهة أحرى.

تعليل النمتور . منح الدستور الرئيس الحق في اقتراح تعديل الدستور بما يقضي على الازمات التي تتحبط فيها مؤسسات الدولة واحتماله قيامها مستقبلاء منا يضفي عليه صفة التُحكم بين مؤسسات الدولة

حق توجیه العظاب : ان هذا الحق مقرر للرئیس دود اشتراط المضائه می قبل الوزیر الاول مثلما کان الامر می انسابق.

وحق المخطاب هذا يسمح للرئيس بمحاطة محتلف المؤسسات دول أن يكون محل ساقشة، وبعشر من ثمة بمثابة التماس لاعارة السياضيع التي يتدولها الاهتمام الذي يليل مها.

3 - مدى مساولية رئيس الجمهورية :

بالرجوع الى أحكام الدستور نحد رئيس الحمهورية غير مسؤل مدني وجائيا الثاء اداء وطائفه، كما أنه عير مسؤل ميامي باستثاء الحيانة العظمي.

وقد يبدو هذا غربيا لشخص بمارس سلطات واسعة دون أن بكون مسؤولا الا اذا تعلق الامر بالحيانة العضمي(١/٥٥)، حيث تشكل سعكمة عليا

(23/1) لقد تم حل المحمية الوطنية ثلاث مرات الأطر في منة 1962 تبليد خلاف بين الرئيس وحفياء المحمية) ثم في حنة 1968 كان المراس منها تنحي عدى مسافق الشعب الرئيس: والثاقة كانت في فهد الرئيس المعالي مرتزك لدى تريم الرئات وتميين حكيمه المتراكبة فكان عبد والأغبية المعارضة في المحمية ألا يطلب من المنسب تأكيد نقط شرئيس

(235)4كانة 68 من الدستون

ومن هنا فإن المحاهدات التي تتعارض مع اللستور لا تعرض للاستفتاء الا معد تصول الدستور، وكذلك المعاهدات التي تقرر الحكومة ابرامها طالما أنها لم تقم بالمواقفة عليها.

ومما سبق يتصبح بأن مجال الاستفتاء مقيد ومحدد، ومع دلك فقد لجأ ديمول لي استعماله في تعديل الدسور 1962 . 1969 ، وقد تعرص تصرفه للنقد الشديد لتعارضه مع أحكام الدستور، غير أن البعض الاخر (فنة) رأى بأن ذلك يدخل صمن تنظيم السلطات العمومية.

وما من شت في أن الرئيس السابق ديغول قد حول هذا الاجراء الى وسيلة سياسية دات أهمية لا يستهان بها، خاصة ادا عسنا بأن الزير الاول هو المقترح أو البرلمان، وعلمنا بأن الصلاقة بين الرئيس والوزير تكاملية، مسايسهل على الرئيس اللحوه الى لشعب بدلا من المرئمان لاخذ رأيه في قانون أو تعديل دستوري يخشى أبه لو طرح على البرئمان لنال معارضه، في حيى أن تجومه الى لشعب قد يسكه من نيل موافقته لما به من صمعة لديه في يد من وسائل تسكنه الحصول على تلك الموافقة (2013).

معلى الجمعية الوطنية : منح الدستور ارتبس الجمهورية حق حل الجمعية الوطنية دون اشتراط موافقة جهة أحرى، غير أنه من الناحبة العملية مجد رئيس الجمهورية يستثير الوزير الاول ورئيسي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوح دون أن يكون منزما بالتقيد برأي أي منهم. الا أنه تحنيا لتحويل هذه السلطة الى وسينة لمحكم باستحواذ السلطة التفيذية على مقاليد الامور نمذة طويلة قيد الدستور بموجب المادة 12 فقرة 2 الرئيس بأن يقوم فيما بين العشرين والار معن يوما الموالية لحل الجمعية بتنظيم انتخابات جديدة نباية ، وان تجتمع الجمعية الوطنية الجديدة في أول خميس مول بوم انتخابها بقوة وان تجتمع الجمعية الوطنية الجديدة في أول خميس مول بوم انتخابها بقوة

- 286 -

⁽²³³⁾الاستبناء الأول كان يوع 1 جانبي 1961 بشأن مبدأ غرير مصير الشعب الجزائري والاستعاد الثاني كان يع 1 أثريل 1962 والمناس بالمواجه على العاليات ليبال والاستبناء الفائد كان يوم 28 أكبر 1962 بتعلق يتعمل عادين، والربع والربع كان يوم 27 أقريل 1969 عباس بالبلاح المفاطعات وتدري بحس أحكام اللاستور المناسة يسملس الشيوغ وربس المشروع فاستغال مدول أما المعلمان شناس سنبول يعلى القول الى السود الأمامة المستوكة

الناحين لمهامة الرئيس وما على هذا الاخبرالا الديترك المصب اللاي يوحد

أما بالنسبة للاستعتاء فانه بالرجوع الى المددة 11 من المعتور لا نحد نيحة تترتب على قرل أو رفض المشوع من قبل لشعب، غير أن الوقع والمسطق قد يعفع الرئيس الى الاستفالة نظرا لمعارضة الشعب لمشروع منحه أولوية هامة فطرحه على الشعب، وكأنه يطلب انحاذ موقف يتعاشى ورأيه وابجابا أو سلبا وفشمه في الحصول على تأيد الشعب معناد رفض مياسته فلا يكون أمامه الا الاستفالة وهو ما حدث سنة 1969 حيث استقال ديمول بسبب معارضة الشعب ته.

واذا كانت تلك هي منطات رئيس الجمهورية عان المني تحب ملاحظته هو أن تلويس مساعلين في قصر الابلزي، حيث نحده يعتمد على عدد فليل من بين الموظفين الكثيرين دحل القصر على رأسهم الامين العام للرئاسة 236 لذي يعرف ومطلع على كل شيء: فهو الوسيلة الاعلامية الرئيسية للرئيس، كما أنه هو الدي ينظم مواعيده ولقاءاته وجنماعته المصعرة.

ومجانب الامين العام عددا قليلا من المكتفير بمهام يعتبرون من المساعدين المساهرين الرئيس وهم يختلفون عن المكامين معهام فتية وسماعدين للامين العام.

لاتيا : الحكومة :

رضم مطاهر النظام البرلداني المعديدة في الدسور القرسي الآ أنه واهل ميداً اردواجية الوظيفة الاهتماء الحكومة أن يكونوا كدلك أعصاء في البرلمان، أو أي تمثيل وطني أو مهني أو تولي وظائف عمومية أو معارسة شاط مهني، وهذا يعني أنه يجب على أعضاء الحكومة أن يكتموا بمسارسة الوضيفة المحكومية دون غيرها مما مسق ذكره (200) واسبب في ذلك يعود إلى المهام المديدة الساطة بهم وإنني تنطلب تحصيص كل وتنهم وجه هم أيا من جهة

(237)ساعه می هم الفیل سطه 1879 هیگ اداست مال ماهون من 4 1 2 . (\$238) ، عددم بین 20 و 45 شخصا من عهد دینول حتی ایتران من نواب من الجمعية والجلس السيوح مسحب الوصية الصحة وطلم الهيئة العيا فيجتمع ولها سلطة عرل الرئيس والبطق يمقرنات جزئية، وهذه الهيئة العيا هي نتي تتولى بمعرده تحديد مدى ترام عاصر لخبانة العظمى أو لاء عطرا لعدم وجود تعريف لها باستثناء بعص العاصر التي من يبها ستصال أحكام المادة 16 دون توافر لشروط، أو عدم طرح الاستعناء المقام من قبل هيئي البرلدن وفقا لممادة 89 ويتعلق تعديل الدستور، ومن ثم يسكن اعتار الاخلال الخطير بالالتزمات الملقاة على مؤسسة الرئاسة بومعلة الممؤول عليها خيانة عظمى

ولم يحدث أن تعرض أي رئيس في ظل الجمهورية القرنسية لتهمة الخيانة العظمى، ون كان هدك قتراح تقدم به رئيس الشيوخ (236) لدى لحوه ديمول الى الاستعناء بتعديل المستور، لكن مجلسي المرلمان (النواب والشيوخ) لم يقرّرا توجيه التهمة بالخيانة العظمى لمرتبس

وقد كانت فاعدة عدم مسؤولية الرئيس مقبولة نظرا الاشتراط موافقة واسماء توزير الاول أو الوزاء، لكن الامر في شل الجمهورية اسخامة يختص، ذلك أن للرئيس سنطاب حاصة بمارسها دون حاجة الامضاء أو موخفة تحكومة عثلما رأبنا لذي مرد احتصاصاته الواصعة.

والذي لا يسكن تجاهله هو أنه رغم اخص على عدم مسؤولية الرئيس، الا أن المماوسة الديمولية حسقت طريقة جديدة لتقرير مسؤولية الرئيس السياسية أدم الحسم الانتحابي بوسطة حل الجمعية الوطنية والاستعناء

وبالسبة تلحل، في حالة خلاف بين رئيس الجمهورية وابرلمان، فإن لجوء الرئيس الي لحل معاه احتيار تحكيم اشعب بين الطرفيل حول لتزاع القائم بين الرئيس والأغلبية، ويتحدد موقف الرئيس من حيث المشمراريته أو توقفه على أداء مهامه حسب نتيجة الانتخابات، قاذ فازت الفئة المؤيدة لمشروعه استمر في أداء وفائفة، ودا انتخذ الشعب موقفا مع الجهة المعدرضة لرئيس باعادة انتخابها وحصولها على الأغلبة هدلك يعي رفض

⁽²³⁹⁾أخر المحدد 23 من المستون

ر238)السيد مزيرفيل Monorville

س جهه تابيه وقع دنك ينحل تفضو المحكومة ان يحول منتجباً على المستوى المستوى في ظل هذا الدمتور هي مراسيم تنظيمية بتحدها رئيس الجمهورية المحلي. والحكمة بدلث تشكل جهارا مرحدا منصومنا حد لا نقش كان المواج المحكمة بدلث تشكل جهارا مرحدا منصومنا حد لا نقش كان

فالحكومة بدلت تشكل جهارا مرحدا ومتصامنا حتى لا تقول كران سباسيا وقاونيا متضاما، وهي تضم الى جانب الوزير الاول هاليا وتراء دولة وورياء مفوصين لدى جهات أو بمهام معينة ووزراء وكدلك كدس لدولة، وان كانت تلك التشكيلة تتباين من مرحلة الى أخرى وهي منظمة موجب مرسوم. ومذلك فهي حهاز موجد لكون المستور متحها صلاحيات خاصة مستشق وهي متضامة لكوبها مسؤولة أمام الجمعية الوطنية.

ما الوزير الأولى: أن أبوزير الأولى في للطاح الفرنسي وقفا فلمددة 21 من اللمئور يتولى قيدة العبل الحكومي، وهو مسؤول هن اللفاع، ويتولى ضمال تنفيذ القوانين مع مراعاة أحكام المددة 18: كما بمارس السلطة التنظيمية ويقوم بالتعيين الوظائف المدية والمسكرية ويساعد رئيس الجمهورية في رئاسة المجلس ولمجان المحددة في المددة 15 وفي رئاسة أحد اجتماعات مجلس الوزراء بتعويض صريح ولجدول أعمال محدد (200 معلى وجه ووقة المادة 21 فان الوزير الأولى بالتالي يقوم مما يلي على وجه

معسوس . د ترجيه التعليمات للرزراء وتسيق أعمالهم سواء تعلق الامر باعداد مشاريع أو برامح أو تنفيذها أوتسيق الشاطات المختلفة لانجاز العس

الحكومي بما يتماثني مع توجيهات رئيس الجمهورية.

- رئاسة الدفاع عبى أن تكون نشاطاته متكاملة مع رئيس الجمهورية الذي يترأس القوات لمستحة وفي سبيل القيادة الكاملة والجساعية لمدفاع فان المهمة تتولاها مجالس ولجان للدفاع برئاسة رئيس المحمهورية، وسائك فامه رغم النص عبى أن الوزير الاول هو مسؤول الدفاع، الا أنه يشارك فقط في اتحاذ القررات نظرا لوجود مسؤولين آخرين معه في هذا لمجال.

(240) ظر الدوة 21 من الدسور وسلاحم أن اسادة 13 كلمتك عن سلاميات رئيس الهمهورية بها ينعث مسئلة انتظامه وتاين الموثين الدين والمسكرين

في ظل هذا الدمتور هي مراسيم تطيعية بتحدها رئيس الجمهورية حارح المجتماع مجلس الوزيد وخارج هذا الاختصاص فأن الوزير الاول هو الدي يمارس السلطة التنظيمية ، وكل اجراء تنظيمي أو فردي يشترط فيه أن يكون موقعا من قبل الوزير المحتص.

وغس الحال بالنسبة طعين في الوظائف المدنية والعسكرية، فإن التعينات التي نتم دخل محلس الورواء بقوم بها رئيس الجسهورية وما عداها يتولاها الوزير الأول

أما فيما ينص بمساعدة رئيس الجمهورية، فيظهر ذلك في رئاسة اللجان الدفاعية التي يترأسها رئيس لجمهورية، ولا سباب معينة قال الوزير الاول يتولى رئاستها بل قد يصل الى رئاسة مجلس الوزراء أد تعدر على الرئيس لقيام بذلك؛ وبشرط أن يكون هناك تعويض صريح من حهة وجدول أعمال محدد من جهه ثانية.

وفي سبيل أقيام بهذه المهام فإن الدستور وصع تحت تصرفته فيسائل القيام بدلك وسها :

اللجان الحكومية : التي تضم عدد قليلا من الوزراء لمدراسة ووقيع السياسة الحكومية قبد التغيد، وهي عنى نوعين دائمة ومؤقتة منطعة بموحب مراسيم، وسها اللجة الوزارية الخاصة بالتعاون الاقتصادي الاوروسي.

ديوان الوزير الأولى ويضم أقرب مساهديه المباشرين، وهناك الادائة لمامة لمحكومة التي تتولى المهام الادارية دون السياسية.

ر اللجان المتخصصة كالامانة العامة للدعاع الوطني والامانة العامة للدعاع الوطني والامانة العامة للمدنة الوزارية للتعاول الاقتصادي الاوروبي وعيرها من الاجهزة التي هي أجهزة ووسائل في يد الوزير الاول تساعده على أداء مهامه المختمة.

. مدى استقلالية وقعية الحكومة لرئيس الجمهورية :

بعد هذا العرص المحتصر لاختصاصات الوزير الأول الحالصة تنطرق الى اختصاصات الحكومة باعتبارها جهاوا متصامه ومدى استقلابتها هر رئيس الحمهورية

بالرحيج الى العقرة الاولى من السادة 20 من الدستور تحلص الى أن الحكومة احتصاصات استقلة عن اختصاصات اليس الجمهورية والورير الاول. فهي تنصى على أن الحكومة تحدد ونفود سياسة الأمة، وهذا يمي أن الرئيس والورير الاول لا يتونى أي ملهما هذا الاختصاص، دلث به معقود للحكومة وهو القرن النظرى و لمنطقي، الد لا يعقل أن يتولى رئيس الحمهورية باعتباره رئيس الحكومة وض هذه باعتباره رئيس الحكومة وض هذه السياسة على الورراء الدين هم أعضاء في الجهازين، وقسب في ذلك يعود الى أن الشخصيتين (الرئيس والوزير الاول) ما هما الا عصويين، ومن ثم الا يحق للعصو ولو كان هو الذي يترأس الحهاز أن يقرض رأبه على الاعضاء الاحرين، وبالذاني قان الامر يعود الى أعضاء الحهاز ككل يفصل الدراسة والتدوال يتحذ لفرار اللهائي

قلت هذا هو انه طبل الذي يتداشى مع النص وهو الصحيح فقرياء نكى النحية العملية وسبب السمارسات المستمرة والعلاقة التيعية التي نجلها بيل رئيس لجمهورية والوزير الاول والوزراء ودور الاول في المحالات المختلفة التي سبقت الاشارة البهاء وعلى المخصوص تعيل أعضاء الحكومة وقبول استقالتهم في حالة وجود خلاف بينهدا، فقبلا عن نسبية استقرار الفاعلة الفاضية بأل تكول الحكومة من الأعلية المرتبطة بالرئيس من حبث الانتخاه أو التحانس ما عالماء ، فال الرئيس يصبح عو صدحت السلطة المعلية في تحديد سياسة الامة بعساعدة الورير الاول وللحكومة، ومن ثم فال هذه الاحيرة من الناحية الرافعية لا تشكل كيافا سياسيا بقدم ما نشكل وسيلة في

يد رئيس الجمهورية بستعين بها تنفيذ سياسة الامة الموضوعة من قبله. أما اذا كان الرئيس لا يملك الاغبية فالفاصل بينهما هد دلك هو الدستون (المناف) المائلة المراسل في مجال تكوين البرلسان نظام أزدوليية المجسين هما الجمعية الوطية ومجلس الشيوح اللذي يتكون منهما برلمان فرنساء الا أنهما يختلفان عن بعصهما في مجال الشكيل والاحتصاص.

تشكيل وتنظيم المجلس وسيرهما :

أ ـ التلكيل:

1-1-الجمعية الوطبية: تشكن الجمعية الوطبية من دواب متنخبين لملة أربع صوات من قبل الشعب، ويعتبر قابلا للانتخاب كل مواطن ونسي بلع لثانة ولعشرين من عمره ويتمتع بكافة المحقوق المفنية والسياسية، كما يعتبر فائزا كل من حصل على الأغبية المعلقة من الصوئين، ويشترط أن يعتلون على الأقل ربع المسحلين والاهان القائون يشترط دورة ثانية بعوز فيها من يحصل على الأغلبة البسيطة من بين استرشحين الذين تحصلو في الدورة الاولى على 12.5/ على الأقل من الأصوات (20)

2 - 2 - مجلس الشيخ : ينتخب أعضاء مجس الشيوخ بواسطة الاقراع الدم غير المباشر، بموجب قانون 16 جويلية 1976، لقد اعتمد ميدا التمثيل حسب عدد السكاد، وبذلك ارتفع عدد أعصاء محلس الشيوخ من 295 في سنة 1977، ويتم انتجابهم من قبل نوب المقاطعة ولمستشارين الدمين ومفوضي المجالس البلدية لعدة نسم مسوات يجدد الثلث مهم كل ثلاث سنوات.

[241] قد يحدث أن يبقد الرئيس الأعلية الرئدانية هسمط الرزارة الاولى ولا يكين على الرئيس، وهو الحكم لك حقوسات ومناس احترام الدستين الا تعين أحد توساء الكنة البشيكلة فلأطبقة ، يعيز أو يساء ، ومناها يغتد الرئيس عُثره على الرزرة وض أنه هو استي يعين الرزير الابل ويؤنل هي الوزر عن الوزر عن الوزر الابل هو المعارس السي الاختصاصات المسوحة للمحكومة أن المعارض عور ما حدث خلال المنزة المعادة عن مارس 1986 بن 1988 ميز استفت الرزار البعي بسبب المنالة الاختراكين للأهبية الرزارة لبعي بسبب

(242)أشر كاريد 17 جورية 1916 المعدل الدين 1966 اسطن الثارن 1958 تقد كانت الدينة المطاورة هي 2٪ ثم في 1964 أميمت 10٪ من استحين المعرور حتى يمتطع الموقع أن يقدم نمية تامير الثاني واسلاحظ أن منتي أرامي ما ورأد البحار ينجين على أمامن الأطلبة وفي دورة وحدة

272

272

وما تحدر الاشارة اليه هو أن هذه المجلس تمثل فيه الارياف أكثر من المهد، حيث أن المستشارين ظلديات التي يقل سكانها على 1500 ساكن يعيون ما يساوي 741 من المندوبين، مع هذه المديات لا تمثل موى 723 من السكان، في حين أن المداد التي يتعدى سكالها 30000 وتشكن 735 من السكاد ليس بها 17٪ من المندوبين، وهذه ما دفع بالاستاد ديفرجي الى تسمية هذا المجلس معجلس العلاجين

ب . تنظيم المجلسين : تنظيم المجلسين في فرنسا على أجهزة رئيسية هي الرئيس والمكتب والمجان واجتماع الرؤساء.

1 ـ 1 الرئيس : مكل مجسس رئيس تناط به مهمة الاشراف على مير العمل البرلماي.

هرئيس الجمعية الوطنية المنتحب من النواب فقد بعض الصلاحيات الني كان يتمتع بها آثاء الحمهورية الثالثة، حيث كان يتولى رئامة المجلس ورئامة الجمهورية في حالة الشخول ومع ذلك فاله لا زال يتمتع بمركز هام المدالة الشخول ومع ذلك فاله لا زال يتمتع بمركز هام

في البرلمان عقرار حقه في المجود الى السجسى لدمتوري ويستشار قبل اللجود الى استعمال العادة 16 من قبل رئيس الجمهورية

وتظهر أهميته بالخصوص في ددارة الاعمال البرلمانية، أذ يتولى ترتيب الدواب الذين طلبوا الكلمة، كما يمكه أن يطلب الاحتصار أو الاستعرار في التوضيح رغم مرور الوقت لمحدد المنكلم، بل به يمكن أن ينهى المعاقشة اذا ما تطرق ناليان للموضوع المطروح بصفة منعارصة، عير أن هذه المعارسات نبعدها شخطف من رئيس لاعر من حيث اللاقة والتقيد بالنص ايجها أو سها.

أما رئيس مجلس الشيوخ فانه يتولى في ظل الدمتور الحالي رئامة الجمهورية في حالة شعور منعب رئاسة الجمهورية ، كما يتولى المهمة العادية استمثلة في ادارة أشغال المجلس البرلمائية.

2.2 المكتب: يتكون المكتب من الرئيس (الجمعية أو الشيرخ) ونوانه وأمناته ومكافين بالشؤون المائية والادارية وعلدهم 22 عضوا في الجمعية و 16 في مجلس الشيوخ.

ويتولى مكتب الجمعة بعد انتخابه، مع مرعاة تعثيل الإحزاب مهمة، الاشراف عبى عملية المداولة وتطيم مصالح الحمدية وتدسير كيديات تنفيذ أحكام النظام الداخلي.

وقصالا عن دلك هان بواب الرئيس يتوبون مهام فردية كرئاسة بعض التجلسات في حالة هياب الرئيس؛ أما الامناء فيرقبون عملية التصويت.

3. 3 اللجان : إن انشاء اللحان بعود الى تعدد مهام البرسان من جهة وتعقد المراضيع المطروحة عليه لدراستها والتداول بشأنها، ونظوا لطبيعتها، فانه أصبح لزاما على مختلف البرلمانات، تسهيلا لمبير أحمالها وخدليتها. إنشاء لجان برنماية متحصصة في مجال أو مجالات معنية تناط يها مهمة دراسة المشريع التي تدخل في اختصاصها وتقديم تقرير بشأنها أمم التراب قبل ماقستها في الجنمات العامة.

غير أن هذه المجان تختلف من حيث مدتها وطبيعها: فهناك المجان المائمة التي تنوي المهام الدائمة، كما أن هناك لحان مؤقة متخصصة ننشأ بموجب بدرة من الحكومة أو لجمعية الوطبة تناط بها درامة مصرص دات أبعاد مختلفة تدخل في احتصاص عدة لجان أو مواضيع دات أهمية حاصة لها تأثير على الرأي العام.

كما أن هناك لجان أحرى تدعى ملجان التحقيق والمراقة، حيث تعلى الاولى البحث عن المعلومات المتعلقة بموضوع معين ومحدد وتطرحها على الجمعية، أما الثانية فتترفى بحث النسيج الاداري والمالي أو الفني للمرافق العمومية أو المؤسسات الوطنية وتحير الحمعية بتناتج بحرثها 2013 حلال ستة أشهر من الموافقة على تشكيلها.

وهذه اللجان تنشأ بناءا داحل اللجنة الدائمة المختصة لاقتراح لاثحة الشائها، فيصدر تقرير منها يدرح صمن جدول أعمال مناقشاتها، ثم يطرح في آخر الامر على النواب في الجمعية لتي يهمها الامر للمداولة بشأن الشاء اللجنة أو عدم الشائها.

<u>~ 275</u> ~

⁽²⁴³⁾ أنظر المسابق 6 فقرة 2: 3 من أمر 17 - 14 - 1958 والتعليل المعامى بالبلغة المسبدة العديم غريرها وقلك في 19 جولمة 1977

 لا يكتمي باباع طريقة وحدة والما هناك المحصور والنشر صروريين اما البث ميكود في السناقشات العامة.

وفيما بعلق بجدول الاعمال قان المراسي تعرصه في هذا المحال صعوبات: ذلك أن المددة 48 من الدستور تقيده في تحديد جدول الاعمال بسح لحكومة اعتدد مداً حق الاوبوية ومنطة ترتيب المواضع التي تطرح للمناقشة منواء كانت مشايع مقدمة من قبها أو اقتراحات من النواب، معا يؤدي في تقيد المحلس هي خدر المواضع وطرحها للمحشة، رغم أنه قرر لهما جلمة لمناقشة الامنطة لمقدمة من قبل نواب البرادال واجابات أصفاء الحكومة. غير أن جلول الاعمال بنقسم الى قسمين : الاول وهو المنظمين المواضع ذات الاولوية، والذي تكميني، وهو الذي بعرض على المنطس أو الجمعية المفيل أو لرفض بمجملة. وهذا عفاه رجاء المواضع المدرجة في حلول الاعمال التكبي الي حين الانتهاء من جلول الاعمال التكبي الولولية المؤلفة التولية الولولية المؤلفة التولية المؤلفة المؤلفة الولولة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة التولية المؤلفة المؤلف

2. القانون الأسلمي قنائي : لا شك أن لنائب يقوم بدور هام في سير المؤسسات الدستورية وقفا للسنهج المقرر تستوريا وشظيميا، كما أنه يساهم بقسط كبير في تحقيق المسارسة الديمقراطية بواسطة التعيير عن رأي باشبيه أو الامة ومواجهة كل ما من شأنه أن يحول النسام لى بطام ديكتانوري، الا أن ذلك يتحقق بشكل واصح إلا أد وجدت نصوص تضمن استقلاليته ولو نسبيا عن الحكومة من جهة وتمكمه من جهة أخرى من شخصيص الوقت الكافي لاداء تلك المهمة بناية، وهو ما تتكفل به الدمائير والقواني الداحلية وغيرها من تحديد الشروط الوحب نوافرها في المعرشح وضرورة تخصيص وقته لمهمة المنوطة به وتوفير الصحانات اللارمة لادائها.

فاندثب الفرنسي يخضع لظام قائرني خاص به يعضم القواعد التي ينبغي احترامها من قبل النائب وغيره.

(245)للتريد من المطومات حول موضوح جديد الأهمال العتراث يوافشجر منيد ٢ اسطام الساسي الجوائري المرجح السابق 145 - 351 ونيادر بالاشارة أن الموافقة على انشاء لجال من هذا القبيل تعترضها صحوبتها تتصل بصحة الاعلبية بالحكومة ، حيث بجد الاغلبية تعارض انشامها حتى ولو أدرجت ضمن حلول الاعمال ، مما يؤدي الى انتسليم بأن هذه اللحان لا تشأ ونقوم يمهمتها الا اذ رغبت في ذلك الحكومة والأعلبية معا شيجة انتمائها الى حزب تحمع واحد.

الجماع الرياه : يتولى هذا الجهاز تحديد جدول أعماله البرامان مع الحكومة، ويوجد اجتماع الرؤساء في كل مجلس وهو يصم في الجمعية الرؤساء للجان ومقرر المجمة الدالية بمشاركة أعضاء المحكومة. (44)

جد السير البولمان: إن البرلمان يسير وفق نصوص الدستور والنظام الدخلي له ولكل مجلس دوراته الخاصة ، غير أنه لا يحور أن يحتمع أحدهما خورج احار المورة، وإن كانت اللجان تجمع في أي وقت، عهذين المجلسين دورات :

مادية: نبدأ الأولى من 2 أكتوبر وتلوم المانين يوما. أما الثانبة فبدأ في 2 أفريل وتلوم (90) يوما، ويتولى رئيس المجس أو مجمدة كل فيما يحصه الهاء اللورة التي وصلت الى حده أو أمهت جدول أعمالها.

ماستثنائية ؛ وتكون أما بناء على طلب من الوزير الأول: أو أغلية تواب الجمعية . على أن يخصص الاجتماع لدراسة جلول أعمال محدد هو سبب الدعوة دون غيره

وجوبا في حالة استعمال المادة 16، أو الإنتحابات الموالية للحل،
 أو الاستماع الى حطاب رئيس الجمهورية.

وبشأن عمية سير البرلمان داخليا فانها تتم في اطار النظام الداخلي أيضاء حيث تكون المعاقشات عامة ويضمس المستور ذلك بحصور المواطنين وكدالك بث المنافشات الهامة في التلفزيود،، وفي الاخير نشر المناقشات كامعة وبس جزئيا في الحريدة الرسمية، على أنه تجدر السلاحظة بأن البرساد

⁽²⁴⁴⁾أنظر ما يأني مباشرة حيًّا ميتموع جانون الاصال

دمالور المنة الثامنة الذي اعتبر، الطلاقا من المعيار الشكلي دون الإهتمام بالموضوع، بأن كل عمل بوافق عليه وفقا بالإجراءات التشريعية مهما كان موضوعه ومصمونه هو القانون.

ورغم غموض مستورى لجمهورية الثالثة والرابعة حول مدى الاعتداد بمضمون القابون، فان ذلك لا يعنى تقيد اختصاص الوقدان رعم أنه كان في بعض الحالات يسمح للحكومة تعديل بعض النصوص التشريعية بواسطة تنظيم بناء على تقويص منه.

وعليه قان البرلمان يحتص وها طمادة 34 بالتشريع المتعش بالقوهد لخاصة بالحقوق المدنية والسياسية وضحاناتها والجنسية ونظام الاسرة والموريث وتحديث الجائم والمنح والمقوبات والاجراءات الجنائية وتأسيس لانظمة القصائية ومجال تحصيل الضرائب وطبيعتها والقوده

كما يحتص برضع القواعد المتعلقة بنظم الانتحاب البرلمائية والهيئات المعجلية وانشاء المؤسسات العمومية والفسانات الاساسية للموظفين المدليل والمسكريين المدودة. ويتولى أيصا وضع القواعد المتعلقة بتأميم المؤسسات وتحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الحاص.

وبانسية التشريع المتعق بالمبادى، فقط، فان البرلدن بختص بوضع المبادى، بقطم العام لنفاع الوطني وحرية ادارة نهيشت بمحية واختصاصاتها ومصادرها العالمة. كما ينوبي وصع المبادى، المتعلق بالتعليم وتنفيم الملكية والحقوق والالترابات المدنية والنجارية وحتى العمل والنقابة والامن الاجتماعي. وقعالا عن دلمك فان البرنمان يتوبي مناقشة لميزانية والمصادقة عليها ومن القراهد المبرمجة التي تحدد ظهداف التدخيل الاقتصادي والاحتماعي بندونة.

ولاعداد قانون من يقتضي اتباع اجراءات معينة تكون عادية، وأحيانا حاصة تتعلق بنص دستوري أو أسسى أو مالي، يمكن تلحيصها فيمايلي . .. 1 الاجراءات العادية : .. المبادرة بالرجوع إلى الدستان نجد المادة 39 منه تقصي بأن المبادرة تكون اما للوزير الاول أو أعضاء المرلسان. في الحالة الاولى بسمى المقترح مشروع قاون يصادق عليه في مجلس الوزياء بعد رأي مجلس المولة، ويطرح أمام مكت احدى الهيتين

فهو لا يستطيع أن يكون ممثلا للشعب ويقوم بوظيعة أحرى كالمجمع بين النباشين في الحمعية الوطنية ومجلس الشيوح؛ عبر أنه يمكن أن يكون مستشار عاما أو مستشارا في لبلدية. كما أنه لا يجوز أن يكون عضرً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويتولى وظيفة عمومية أو حاصة استاد التعليم فعالي وبعض الوظائف الاخرى.

وحتى يتمكن البرنمان من آداء مهمته دول عرقلة أو خوف، قاد القوانين منحته الحصانة البابية حتى لا يتعرض النمنابعة أثناء أداته لو ظيفته بسبب رأى أو قول أيضاء حتى بعد النهاء مدة النماية. كما أنه لا بمكن منابعة أو القيض على البرنماني في المنجال البينائي دون ترغيص من الحهة التي ينتمي اليها (مجلس أو حمعية)، وهما يعني أن الحصانة لا ثمتد الى لمحالفات لتي تترتب عها غرمات مالية، غير أن هذه الحصانه تتوفف بعد المورقة، وإن كال يتطلب القيض عليه الحصول على ترخيص من مكتب الحمعية أو المجلس.

كما أنه بتمتع بحق الحصول على تعريض يحسب على أساس ما يتقاضاه الميظفون المصنفون حارج السلم

3 ـ اختصاصات البرلمان :

البرلمان القرنسي اختصاصات واسعة وبعلية في كثير من السجالات حاصة منها في المجال التشريعي والسابي.

أ) الاعتصاص التشريعي: جاء نص المادة 34 من لدستور لفرنسي محددًا على سبيل الحصر للاختصاصات التشريعية، وهذا ما أكدته المادة 37 نقولها أن ما يحرج من نطاق المادة 34 يدخل في محال التنظيم الذي يسارمه رئيس الحمهورية أو الوزير الاول، ولعل ما يتميز به دستور سنة 1958 من غيره هو هذا التحديد الذي عد اعتداء على سيادة البرلمان في القيام بأي تصرف أحر، وبالتابي اصف الصفة النشريعية عليه، وهي لسيدة التي ظهرت في أفكار روسو التي تعرف انفاون مصوبته نظر لكومه المعمر عن ارادة مشتركة من جهة، وهي اوادة الشعب، وان هذا الاحير لا بمكن التعير عن ارادته الاحيل مراضيع من جهة ثابة، وهذا ما أكده دستور 1791 واعتمده

إذا وعب التوات في دلك؛ ولوق المحافظة بن التحليل الذوحد والتصويت الحرى، واما ان يستمر الفاش مادة عمادة مع التعليل الذوحد والتصويت على المشروع أو الاتحراح على المشروع أو الاتحراح بأكسه.

وإلى جاب ذلك يمكن أن تتبع الاجراءات المحتصرة في درامة مشروع، كطاف التصويت دون منافشة على نص من قبل الحكومة أو للجة المختصة. أو المحوو إلى المناقشة المحدودة حيث لا يتدخل الا الحكومة أو الرئيس والمقرو أو مقترحى لتعديل كما يمكن أن يطلب النصوات المختل على النص وما قدمته أو قبلته الحكومة من مشاريع أو اقتراحات تعديل.

والملاحظ أن احص يقتض أن يراقق عليه المحلسان، وبالتشاور يقضى على المحلاق الذي بمكن أن يحدث يبهما بشأن مادة أو مواد منه، وقد منع الدحتور للحكومة امكانية فض الغلاف باتشاء لجنة مشتركة متساوية الاعضاء بين المجلسين طبقا لنمادة 45 فقرة 2 تناط بها مهمة وضع نص نوفين للحكومة عزح الوصوع للمداولة الثانية أمام المحتسين، ثم تعرضه عنى الجمعية الوطلية للبث فيه (مادة 44 فقرة 4) وإذا لم فقم الحكومة بأي من الاحرامين (عرض الموصوع عنى المجلسين للموافقة أولا، أو عرضه على المحلسين لمداولة ثم البت من قبل الجمعية لوطلية)، قاته بعد 15 يوما يعاد فتح الموضوع ودراسته، فعودة إلى عبلة الشالا بين المجلسين إلى ان يعاد فتح الموضوع ودراسته، فعودة إلى عبلة الشالا بين المجلسين إلى ان يعاد فتح الموضوع ودراسته، فعودة إلى عبلة الشالا بين المجلسين إلى ان يتم الانفاق بيهما حول النص النهائي.

2.2 الاجراءات غير العادية : هذه الاحراءات نتفرد بالنسبة لمرصيع معينة كالفوانين الاصاحية وانعالية.

فيانسبة القوانين الاساسية Itais organiques الا تعرض الاقتراحات أو المشاريع المتعقة بها المحتقشة أو التصويت من قبل الحهة التي قدمت لها الا بعد عرور 15 يوما، وتتع في ذلك أحام المادة 45 بشأن التشاور بين المعلمين، وعند استمرار العلاف بينهما فإن النعن لا يقبل الا إذا حار المشكلتين للبرلمان، ومن ثم فان احراء دراستها يمكن أن يكون من قبل محنى الشيوخ أو لا أو الجمعية الوطنية، عبر أن للحكومة حق سحبه قبل الموافقة المهائية عليه في محمله.

أما في المعالة الثانية فان المفترح يسمى اقتراح فانون إد قدم من نواب أحد المجلسين دود تحديد لعدد، عبى أن يحضع لدرامة مكتب المحبس حول ما إذا كان الالتراح يدخل أو يخرج من نطاقة لمددة 40 من المسئور التي تقصى يعدم قبول أر اقتراح يؤدى إلى الما تخفيص المصادر المائية العمومية أو انشائها أو مضاعفة الأعباء العامة. وإذا تمدى لممكنب مخالعة الاقتراح للمددة (40ء قونه يرفض ومن ثمة لا يحق تقديم نفس الاقتراح الا بعد مرود منة. ويحق للماتب من الحكومة محب اقتراحه قبل الموافقة عليه في القواءة الاوي (المعفى يعبر عن دلك بالتلاوة الاولى)

بعد علما الاحواء تأتي المرحمة الثانية، وهي تناوله من قبل اللحجة المسختصة بالدراسة باعتبارها مرحلة ضرورية على الرها يعد تقريرا خاصا الموضوع يعرض على الجمعية الوطنية (200) للقبول أو الرفقى. عبر أنه أثناء هذه المرحلة يسكن لمحكومة والموب تقديم مشاويع أو اقترحات لتعديم ما هو قبد الدرسة، ويعدد هذا لحق إلى اللجان لبرلمانية التي يطرح عليها الموضوع الابدء الرأى لبحث النص من حيث المضمول.

وأثراء عدّه المرحنة يمكن لمحكومة طلب رفض الأقتراحات والتعديلات المفترحة من عيرها (الواب واللحال) اعتمادا على الحص (20%) للمشورى، ولرئيس الجمعية أن يقس الاعتراص بعد استشارة لمكتب، أو يلجأ إلى المجلس اللاستورى،

م المناقشة العامة : تبدأ بقديم الحكومة مشروعها (إذا كان مشروع وليس اقتراحا) وتقرير النجة المختصة ، ثم تفتع استقشات مع المستجلين على أن تكون الأولوية لمقترحي لقانون. يحدل لموسوع إلى اللجة استحتصة

²⁴⁶⁾ يكون الطرير على المطبوع البلام أولا للجمعية الوطنية أو سول النص الدرمان من قبل مجلس النبين إد عرض أولا على ملة الاعبر

⁽²⁴⁷⁾قَشِر الدود ؟ 33، 38، 40، 41

می موصیم سامل می معبان اسابق ارتباه الدوامر ساما می المعمل الوزود على الأغلبية المطبقة لتواب الجمعية الوطبة. كما يشترط علم اصدارها الا بإعلان السجلس باستوري اتصاق احكامها مع احكام المستور⁽²⁴⁶⁾، أم بالسبة لقولين المالية فانها تقدم أمام الجمعية الوطنية أولاء وان

شروط التصويت الحاصة بها منظمة بموجب لأمر رقم 59 ـ 02 نصادر في 2 جانفي 1959 والمعدل بالقانون الأساسي في 22 جوان 1971.

ومن المعلوم إنه إدا له توافق الجمعية الرطنية بعد القراءة الاولى خلام أربعين يوماء يبدأ الحسبان من تاريح تقديم المشروع، فان الحكومة تلحاً إلى مجلس الشيرخ الذي يبت في الموضوع خلال حمسة عشر يوما

وفي حالة عدم اتخاذ موقف من قبل البرلمان خلال سبعيل بوما وفقا المادة 45 من المستور قال الحكومة تبدأ في تنفيق المشروع بموحب أمر 3 ـ 3 ابعاد البولمان باللجوء إلى الشعب أو تلويض الحكومة : إذا

كان البرلمان هو المحتص في المجال التشريعي وفقا لممادة 34 من اللمتور، عابه يمكن اعتماد على المادة 11 أو 38 ال يقوم بنلك المهمة الشعب أو الحكمية،

و التشريع عن طريق الاسطناء الشعيسي : يلجأ إلى التشريع عن طريق الاستفتاء مناء على مبادرة رئيس الحمهورية باقتراح من الحكومة وذلك حيث يكون البرثمان متعقدا ومعم بسحتهي الاستفتاء دون ان يكون له حق مناقشته أو التصويت عليه، كما يسكن ان يكون ذلك بناء على مبادرة من السجلسين بلائحة موحدة معصاة على الاقل من عشر 1 / 10 النوب وعير مرقبقة بأى شرط أو تحفظ، ثم نرفع من قبل رئيس المجلس لذى وافق بهائب على النص إلى رئيس الجمهورية لنشره في الحريدة الرسمية، وله أن يقدر بكن حرية مدى امكانية طرح الموضوع الاستعداء الشعب فيه.

 التشريع براسطة الحكومة بناء على تفريض : تقررت هذه الطريقة في التشريع بموجب المادة 38 في صحت للحكومة من أجن تنفيذ وثامعها المكانية طلب ترجيص من جولمان بالتشريع عن طريق أو امر لعدة محددة

(248) إمالتجلو الاشلية إليه أن المشرح إما كان يحظى بالإبورية، فإن المحكوم هي التي يحمد تاريخ استقد البطسه المناصة به، وإن لم يكن طلك قان المسألة نعيد وي المصمية الوطائة، وهو ما يؤكد تدعمل معكمية في المسال الرابان من حيث تخيمها ولحديد مدة اجتماحات الليطان هي هذه الحالة

بعد الحد رأي مجس النوبة وتصبح دَفَقَة بِمحرد صدورها في الجريدة الرسمية، على لا يقدم مشروع قانون للمصادقة عليها أمام البرلمان قبل انتهاء مدة التعويض حتى نصبح قانونا من الناحية الشكنية والموضوعية لا تعدل الا بقابون وألا أصبحت لاعية.

ويقراءة هده المادة يتبين لما أن همك شروب معينة مقيدة لمحكوبة وتبقى عبى الاختصاص لصاحه وهده الشروط هي التقويض لمدة محددة ويجود بربامع حكومي يبرر الطلب(249، وضرروة المصادقة على الاوامر.

ب - الاحساس الرقابي : مما لاشك فيه أد البرنمانات كتمتع باختصاصات واسمة مي مجال الرقابة؛ وتطرأ تطبيعتها السياسية واتساع بطاقها واسابيب ممارستها، فانه يمكن القول بانها تحتل المكانة الاولى أمام التشريع إنَّ مَاتُوفُرِتَ شَرُوطَ مَمَارِسَتِهِ وَصَحَانَاتَ دَلَكَ.

ومن المعوم أنه لطيام بالمراقبة يبغى توافر المعلومات وضمانات ممارسة تلك الرقابة وجاعتها. أ

1-1 وماثل الأهلام: طرلباني وسائل صديدة لامتيقاء المعمومات، فهو باعتباره موطنا يستقى المعمومات العامة، كما نه باعتدره نائبا يحصل على معنومات احرى بوسائل مختلفة ومها مايلي :

م العرائص المقدمة من قبل العواطين إلى وثيس احد المجلسين (البرسان) أو مرسة من قبل نائب إلى اللجنة المحتصة التي تتولى الست فيها أما يترتيبها أو إرسالها إلى لجنة اخرى أو إلى الوزير المحتص الذي عليه ان بجبب خلال ثلاثة شهر وزلا عرض الموضوع على الجمعية.

- الاسئلة المقدمة من قبل الرب بقصد الاستعلام حرك موضوع معين، حيث يودع انص لذي وليس احد المجلسين الذي يرسله بدوره إبي الحكومة ويشر في الجريلة الرسمية, وهذه الاسئلة على نوعين الشعهية التي حصص لها يود في الاسوع: وهي يدوره تنقسم إلى استبة شفهية دون

⁽²⁴⁹⁾ الشر صدة 86 نفرة 2 الدمية بكيمية دراستها والعمريت طبها والعادة 46 المنطقة بالإجراءات المناصة بها فسالا من الدادة 45.

خاصة هي لجان المراقبة والتحقيق (٢٥٠٠ التي نتوبي البحث والتحقيق في موصوع مين

2 . 2 منافح الرقاية : من النتائج المترقة على ممارسة البرل الرقالة ما تتوصل اليه لجان التحقيق والمراقبة والاسئة الملقاة على المحكومة، غير أن هماك وسائل اخرى يستطيع البرلسان التأثير بواسطتها على المحكومة وتعد وسيلة ضعط ومراقبة في يده ومها.

م الموققة على النعقات والإيرادات، وهي من الوسائل الهامة والقديمة المرقابة البرامانية.

. المعادلة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، نخضع سض المعاهدات والاتفاقيات التي ييرمها رئيس الدولة الى المعادقة من قبل البرلمان ومن تلك لتي تحدلف الدمتور أدار أو ندس بالتراب الوطيس سواء كان الامر يتعلق بالتنارب أو التبادل أو الغم

اعلان العرب : لا يحق لرئيس الجدهورية ١٩٥١ الحرب الا يعد موافقة البرسان إذا كان الامر يصلق مهجوم قردري وليس شيخة اعتداء على فرنسا⁽²⁰³⁾

اعلال حالة الطوارى، أو الحصار : محالة الطوراى، بعلن بناء على قابون أما حالة الحصار فتقرر في مجلس الورواء وتحصع بترحيص برلساني بعد مرور اثنى عشر يوما من اعلانه.

ما المسئولية السياسية للحكومة : لقد تقرر منداً سئولة الحكومة أمام البرلمان بموجب احكام النصوص المستورية Los constituencies البرلمان بموجب احكام النصوص المستورية 1958 وهو ما أكدته المادة 20 من المستور.

والحق ان اعتمال هذا العبدأ يؤدى إلى ترتب المسؤولية، زما تتيجة لطلب الحكومة من البرنسان منحهاالثقة ويوقض، أو نتيحة اقراح (الالحة الوم)

(260)انظر في ذلك حكم المحسن الدستون، الصادر في 13 جامي 1977 - ابرد أ ديود الرنامج المحكوبية. (261)فم ينظم الشاء هذه القبلاد عن طريق تصوير الفستين ولما معوجت الر 17 بود - 1850 عاده 6 وتسلم في 19 جويلية 1977

<u>~ 485</u>

(252)يغن المنتهوعلى الرالا چيادق اراتيمي سيامد، الااراد . . . ما طيقا سيافه ما

منائشة، حيث بعرص صاحب السؤال الموصوع خلال 10 دقائل على اوزير السختص لدى يجيب، وللسائل ارد عبه في طرف حسمة دفائل، كما يمكن للوزير الاحابة أيضا وعندها يتوقف التدخل

وهناك الاسئة الشعهية مع المناقشة المطروحة من قبل صاحبها فيما بن 10 و 20 دقيقة ويرد عليها الوزير المحتص، ثم يتولى الرئيس تظهم المناقشة حسب قائمة المسجلين للتدخل، ومن حق صاحب السؤال التدخل مرة أخرى عدة 10 دفائق، كما يمكن للورير أن يطلب توقيف المناقشة ليوم من اليومين الموالين من أيام المناقشة في المجلس حيث تقدم مكانه العكومة تصريحا بكود محلا لمناقشة.

أسطة الماعة أو أسئة للحكومة وهي الاسئلة التي تطرح على موزير الاول فيجيب عبها أو من يمثله، وهذه الامثلة تودع لدى وتاسة احد المجلسين، ويقرر في اجتماع رضاء لمجان تسجيلها في جدول الاعمال ولايعلم بها الورزاء لا قبل لاحتماع بقبيل، وللاعبية والمعارضة مدة عصف ساعة لمساحلة اصفاء الحكومة

الاستله المكتوبة: هذا النبع من الاسئلة بنشر في الحريدة الرسمية ويشترط فيه أن يتعلق بمواضيع شخصية تحاه الموجه اليهم استؤان، وعلى الوزير أن يجيب على لسؤل وجرابه يشر أيصا حتى يعلم به الغيره عبر أنه يحق للوزراء طب عدم الرد لعلاقة بالمصفحة العامة (مسائل مرية). أو طلب منح مدة اصافية على الشهر لجمع محتلف العناصر المتصقة بالموضوع

وهي حانة عدم رد الوزير يتصل رئيس المحلس بالسائل يطلب منه ما ردًا كان يرغب في تحويل سؤله إلى مؤل شفهى، والا فانه تسح أبوزير مدة شهر اصافية، وإد لم يجب حلالها، فإن السرضوع يصرح مرة أحرى في الرسمية مع مابترتب على دلك من تأثير على مكانة الورير أمام الرأى العام.

الأعلام عن طريق اللجان : تدخل هذه السهمة في احتصاص اللحال باعتدار الها هي لتي تتولى دراسة محتلف السواضيع المتعلقة بانتشريع ، حيث تطلب المعمومات من أية جهة ، ولها استدعاء أي شخص للاستماع اليه ، ان كانت هماك عقبات تعرض تحصيل هذه المجان معلومات تعلق بالدفاع الوعني ولشؤون لحارجية ، وإلى جانب هذه الوسية يمكن انشاء لجان

منتمس رقابة مقدمة من البرلمان، ويسكن للحكومة ال تطلب منح الثقة إما بموجب برنامج أو بيال السيامتها العامة، وإما بطلب التصويت على نص.

م والملاحظ ال اقتراح ملتمس الرقابة المنظم معرجه المادة 49 من المستور يكون بناء على ما سبقت الاشارة اليه. ومن شروطها الدرمل عشر النواب على الاقل في مجلس واحدة أصاف النظام الدرحلي للبرلدان امكانية النجوم إلى ذلك بواسطة الاستجوب (20%).

3 مدى مجاعة الرفاية البرلمانية لا عمال المحكومة : ان مجاعة الرفاية البرسانية في فرنسا مرتبطة بسدى حرام الغائس على الحكم بمبدأ الرفاية والعمل به: ذلك ان الحكومة التي تنستم بالاعلية البرلسانية تستطيع أن تفرس على اعصاء حربها في البرلمان مظاما رفايا بولاءا ناما، مد يبعد المحكومة عن الوقوع في أى حرح سبب صعف البرلمان وارتبطه بالحكومة من الحكومة عن الوقوع في أى حرح سبب صعف البرلمان وارتبطه بالحكومة من عصم تاما ومن ثمة يعرع مفهوم الرفاية والمسؤولية المبرسية للحكومة من محتواه تغرا لصعرية اللجوه إلى امتعمالهما من قبل الاغلية وعدم مجاح المعارضة لوحولت ذلك، وأد كانت طرق تحصيل المعارضة ومها الاستة المعارضة لوحولاما انسبى.

ومع ذلك يمكن الحول حلاها للنظام البريطاي بأن لمسؤولية السامية للحكومة وبالتالي سحب التمة يمكن قيامها في النظام الفرنسي بسبب تعدد الاحراب وبالتالي صعوبة احراز حزب وحد على الاغلية دائما، مما يمندى التلاقة مع حرب أحر لتشكيل الاغلية. هذا من جهة وس جهة أحرى قال رئيس الجمهورية يعتمد على حزبه، في حين ال الحكومة يمكن ال تعتمد على عزبه الاغلية أو على حزبين بسبب التلاف بيهما عن طريق برنامج مشترك، وهذ يعني آن الحكومة، خلاها لرئيس الحمهورية، تكون معرضه للاستحاب إذا ما حدث الشقاق بين الائتلاف وانفيمام أحدهما إلى المعارضة.

(254)أنظر الداهة 53) من النظام الدامين الجمعية الوطية.

(206ء) بن ميلاء الاستاذ Mirlum Contentials مصدين في دبك على البردآ الانشي ومرزية مسهيلة المدرد

ولس هذا ما دفع بالبحض من الفقهاء إلى اعتبار هذا النظام بأنه نطام

برلمائي عقلاني (264)، في حين اعتبره البعض الاخر بطاما شبه رئاسي لعدة

أسباب منها وجود رئيس يتمتع بسلطات واسعه إلى جانب حكومة غالبا ماتكون

تابعة له ولها الاغلبية البراسانية منا يطب العابع الرئاسي على النظام الفرسي

أكثر من الطابع البرساني (1256). أما حيث تكيب الحكومة تتمتع بالأعلية حلاقا

للرئيس فان موقف هذا الاحبر يصبر ضعيفا لكونه ينتمي إلى الاقلية المعارصة

في البرلمان ونو أنه يحتل مركزا هاما في نصوص الدستور واحتمالا لدى مركزه مع ما يترتب، الا أن تصرفاته تكوم مطبوعة دائما بالتأبي حفاها على مركزه

مع مايترتب على دلك من تراجع مؤسسة رئاسة الجسهورية أمام الحكومة وهذا

ماحدث من سنة 1986 إلى سنة 1988 أين استعاد البسار الاغلبية البرلسانية.

(263)اخر البلاة 35 س ألبستون

~ 286 +

207

سنة 1815. وقد ارتفع عدد المفاطعات إلى 19 مم 22 وهي المفاطعات التي صيفت اليها مقاطعة أحرى بموجب استفتاء 1874 (23 جوان)، ويهوجب لتحالف واحتناق الحياد الدائم والعيثاق الاعظم وصع المطام المسوري لموسرا مئة 1815.

وطقة لذلك التحالف أتر عبداً التمثيل الخارجي الموحد، أما المسائل الدخلية فيقيت خاصة بالمفاطعات التي تعمل على تدهيم الامن والدعاع، ويوجد على رأس هذا الاتحاد مؤتمر التحالف الدى يعبر أعضاؤه من رأى حكوماتهم وان كانت المسائل الحارجية من احتصاصه،

اللمتو الألحادي لـ : 12 ميتمبر 1848 -

قد استوى واضع اسعتور احكامه من دستور الولايات المشحلة الامريكية، وسؤلك النصام الانحادي محل التحالف بين المقاطعات، ومن ثم أصحت بسونة الانحادية تدميع بسلطات وهيئات كالجمعية بهدرائية والمحكمة الهيدرائية، تسمو عني المقاطعات، غير أن هذه الاخيرة بغيث تتمنع باسقلال ذاني كبير فيما يتعلق نظامها وتسبير شؤونه، واستمر المظام الاتحادي لمركزي قائما، لا أن دستور 1848 قد الذي وحل محمه بستو 29 ماي 1874 الذي وطد العلاقة بين المقاطعات الاثنين والعشرين (م 1 ليم حماية قضائية، وكذلك منع لمسلطة المركزية صلاحيات أوسع في المحال الاقتصادي باقوار حقه في التلخل لحماية الانتاج الوطني واشادل مع التحرح بل وحتى في الداخل، واستمر الاثنجاء بحوث في الداخل ما كدته مع الحدرج بل وحتى في الداخل، واستمر الاثنجاء بحو تدهيم السلطة المركزية على حدرب المقاطعات في لتعديلات الواردة على المستور، وهذا ما أكدته السادة 2 القاضية بأن المقاطعات مستقدة دات سيادة طابها مم تحدد بالدستور لفيدرائي وتحارس كل المحقيق هير المقوصة للسلطة القيدرائية بالدستور لفيدرائي وتحارس كل المحقيق هير المقوصة للسلطة القيدرائية بالدستور لفيدرائي وتحارس كل المحقيق هير المقوصة للسلطة القيدرائية بالدستور لفيدرائي وتحارس كل المحقيق هير المقوصة للسلطة القيدرائية بالدستور لفيدرائي وتحارس كل المحقيق هير المقوصة للسلطة القيدرائية

المحث الثاني الهيئات المركزية

توجد في الاتحاد المركزى ثلاث هيئات هي الجنعية الفيدرائية والمحلس الفيدراني والمحكمة العيدرائية.

الفصل الرابع البطام السياسي السويسرى المبحث الأول نشأة الاتحاد السويسرى(228)

النظام السويسرى هو نطام فيدرالى يعود تاريحه إلى الفرث 13 (1291)، حيث تم برام المعاهدة الدائمة بين مقاطعات ايرى Un وانتروالناذ (1291)، وقويش Schwitz وقويش

واعترت تلك اسعاهدة بشابة البداية الأولى الاتحاد، حيث أصبح عدد المقاطعات 8 ثم 13 واستقر في نهاية القرن 18 رة باحتلال الجيش القرنسية لسويسرا منة 1798 وضع دستور لها أثر وحدة المقاطعات في دولة موحدة غير قابلة التجرئة، وهو أون دمثور السويسرا (12 أفريل 1798)، الأأنه اتحاد ثم يدم لا مدة الاحتلال رغم شعور السويسريين التقدميين بضريدة الوحدة، وبدلك كان من نسهن الاطاحة بالبطام سنة 1800 رقيام حكومة مؤدن أوكن مهمة وصع دستور حديد إلى هيئة تأسيسية، غير أن محاوية تطبق طدستور فشلت، فترسط ناطيون بين الفرقاء يوضع دستور اتحادي بناء على المدان طبيات المدان المساطة سعى يدستور انعالميرون Maimaison والذي استمر تطبقه حتى

(226). المار (276 ما 1974 hattorique dans la constitution de la confédération station de 27 may 1974 - 1977 mg. 4 et 4

اعتارها محدده امتنات الرسادا لمحكمة العيدرلة علب

المبحث الثالث طبية النظام السياسي السويسري

يتميز الطام السويسري بأنه علم حكومة الحمعية. دلك ان الجمعية القيدرالة هي الهيئ السامية عني المسترئ القيدرالي، فالحكومة (المجلس القيدراني) مشجة من قبلها، ولها أن توجه لها الاوامر والعام قرار أنها، وهي ملزمة بتقديم تقارير للجمعيه عن تشاطهاء وبهذه الاحيرة مناقشتها وتوجيه أسئلة واستجرياء بن ولها أن تأمر المجسى القيدراس بتعدين أو تغيير سيامته: ويسبب هذه التبعة أقر مدأ عدم جرز عرل أعصاه المجلس قبل التهاء مدتهم المقررة قانيثا

وإدا كان المجلس العديرالي تابعا - نظريا - ولا يجور له قانونا حل الجمعية أو دعوتها للاحقاد ولا أن يستقيل، من النساؤل الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن حل الخلاف من الهيشن إدا وجهت الجمعية أو امرها للحكوة يتعديل بسياستها في موصوع معين وتشيئت الحكومة برأيها ؟ النحق أنه لا يوجد حل مجع وسريع لان الجمعية لا تستطيع أن تعرل الحكومة وهذه الاحبرة لا يجوز لها أن تحل البرلمان، ومن ثمة قال الحل الوجيد هو التقليص من الاعتمادات المائية ومن القوانين التي تقيد الحكومة.

والذي لا جدال فيه ان مثل هذه الخلامات نادرة، ود الجمعية لها دورات قصيرة ومن ثمة يصعب عيها تسير الشؤون التميدية ، مما يترك المحال أمام الحكومة تولي محتف المهام، عاصة وانها متحبة من قبل الحمعية، ونغيلا عما سبق فان المجسى الهيدراني بسيطرته عنى السعلة التنفيدية وحق المبادرة بمشاريح القونين وحتى أعضائه في العادة ترشيحهم لمداد غير محددة، وشيجة لماعرفته الأدارة من تطور في مجال السيطرة عني المعلومات التي تعد احدي المسائل لرئيسية للقبص على المسطة، هان هذا السجيسي تمكن واقعية من فرض وجوده بحيث أصبح يستم ينوع من الاستقلالية

 أ_ الجمعة الليدرالة: تشكل من مجلس وقد لسادة 71، أحدهما يعثل الشعب وهو المجلس لوطي Consce National ومدة البيابة أربح (4) مسوات، والذنبي هو مجلس الشول Contell d'Elat أو الولايات المتحدة بنسبة ناثيين عن كل مقاطعة وتاثبا وحد لنصف المقاطعة يتم حتيارهم وفق القوانين الجارى بها العمل في الملقطعات من انتخاب مباشر إي تحاب بواسطة البرلماذ الأقليمي.(227)

وللحمعية اختصاصات متعددة منها التشريعية ولادارية والقصالية. وان كانا يجتمعان منفصيل لا انهما متساويين من حبث الاختصاص فهما يتوليان مها انتخاب وليس المجلس الفيدرالي والقالد العام للحيش.

ب. المجلس العبدوالي : هو الهيئة التعبيلية الميدوالة ويتكون وفقا للبواد 95 إلى 104 من سمة أعصاء ليسوا أعضاء في الجمعية المركزية يتم تتحابهم مراقان عضاء الحمعية الفيدرائية المدة أأربع مسوات فتكوي ولا بتهم بالنائي مساوية لمدة بوامد الحمعية المركزية.

ولِهِذَا المحلس رئيس يُتخبه أعصاؤه من بينهم لعدة منة غير قابعة للتجديد الا بعد مرود سنة من النهاء ولايته. ويسمى برئيس الاتحاد وال كال لا يشتع يسطات منفصنة باستثناء تمثيل الاتحاد في الحارج ورثاسة المحلس مما يحقق مبدأ القيادة أو الحكومة الجماعية وصلاحيات المجلس لفيدرالي هي صلاحبات تظيفية حيث يتولي اعصاؤه مسؤولية تسير الوزارات.

ج. المحكمة الفيدوالية : تتألف المحكمة الهيدوالية حسب العود 106 و 107 و 113 و 114 من علمة مجانس أهمها المنجلس القيدرالي للإدارة والعدالة على المستوى الفيدرالي، واعضاء المحكمة منتحين من قبل الحمعية الهيدرالية لمدة ست سنوت قابعة لتتجديد.

وتولى هذه المحكمة الب في المنازعات التي يحمل أن تقع بين المقاطعات أو بين المقاطعة ومولة الاتحاد, كما أبطت بها مهمة الرقابة على دستوية القوانين الصادرة من المقاصعات دون دولة الأحاد، بصلا عن

⁽²²⁷⁾أطر من ير المرجع السابل ج. أ ، ص: 1444

أنفر غميلا دواه من 71 من 83 من المستور القيارائي المستعدة لكوغية تشكيل موهين ومير منتهما

الخانسة

إن ممارسة السطة لاتحقق وها تلمادي الديمقراطية إلا إد كانت هناك تصوص نبين احتصاصات كل هيئة ووسائل احرامها وثبين حقرق وحريات الأفراد وصمانات معارستها، ذلك أن مايلاحظ على لانظمة السياسية المعاصرة هو دلك التعاوت بين ماتتصمته المصوص والممارسات تواقعية بسبب تقارب الحصائح وتعارض الاتجاهات في ظل بطيمات محكمة تعتمد على وسائل عديدة على رأسها وسائل الاعلام التي توقعها المائل المحاكمة لخدمة برامجها وأحمانا فرضها، الى حانب وسائل الاكراء الأخرى المتنوعة المستعملة لقرب كل محاولة تستهدف الحدم بالتقام بمقهومه الوابع . ومن هنا تتحقق مقولت المنسئلة في أن المواثبة والدمائير والقوابين والمؤسسات لاتعتبر موى وسائل أو أطر يستعملها الانسان لتحقيق وغرض والمؤسسات لاتعتبر موى وسائل أو أطر يستعملها الانسان لتحقيق وغرض والمؤمنة وال فاعليها تبقى مرتبطة بمدى ابنان واصعيها والشعب بها والصمانات المقروة لتطبقها لأن دنك لايدن ولتقيد بها هر الذي يكف امتمراو بقائها واستقرارها.

وهليه عالى صناعة ووضع المواثيق والنصوص، ورحم الها تعبر عن ارادة الشعب أو أغليته: الانكون لها قيمة قاتونية وتاريخية إلا إدا تم تطبقها واحترامها من قبل مسارسي المسطة إذا أربد لها أن تحرم من قبل الشعب والذبت أيضا أنه لفهم نظام سياسي ما وتكيفه وقفا للمارسة الواقعية الطلاقا من التصوص القاتونية، يبعي اعتماد صلوب الدراسة الشامية لسختاف

الواقعية: مما جعل البعض يسبب بالحكم السديرى لا بالحكم المحلسي (20%)، وهو رأي صحيح بسبب فقط لكونه نسي أن يضيف لنوصف بأنه حكم مقلب عليه الطابع المعليرى الواقعي أو أنه حكم في غالب الاجان مديرى واقعيا ومجلسي نظريه: ذلك أن الجمعية الوعنية مشكله من نواب يتمون لاحراب أو نهم ميول معينة بعد يسمح تكوين محموعات مسجائسة تشكل بعصا مها أعبيه واذا لم تنوم هذه لاغبية بمجرد انتحاب تلك الجمعية نتيجة انسائها للحزب ـ أو نجمع معين، وهذا معاه أن احتيار المجموعة صاحة الاعمية او لائتلاف الأمر المنافي بسمح باختيار اعضائه من تلك الاغبية، بل ان الاختيار لايكون على المخابص بسعاء في الحزب ونما على زعماء وهو ما يجمل مهم بمجرد انتخابهم يدرسون للمقا لتعبذية إلى جانب المعلقة السياسية ومانالي تكون الاغلبية نابعة سياميا وعمله للمحكومة.

292

⁽²²⁸⁾ أندري فرزور، المرجع السابق ، من 449

المراجيع

أهم النصوص :

النساتير الجزابرية. 1963 - 1976 - 1989.

 Aperça historique dans la constitution de la confédération anime de 29 mail 1874 - 1977.

Constitution de la République Françaim de 1958 et autres (extes relatifs nux pouvoirs publics.

المراجع بالعربية .

ابن خلدرن : المقدمة. طبعة برلاق، وطبعة دار الفكر

2. ابرمیت علی صادق : الفانون العولی العام. مشأة العارف، الاسكنفریة ط 7. 1971.

3 ـ احمد بدر : صوت الشعب و دور الراي العام في السياسة العامة و وكالة المطبوعات. الكويت، 1973.

4 ـ ادمود وباط ، الوسيط في القانون المستوى العام. الجرء الثاني. دار العلم للملايين. بيروت. 1971،

5 .. براتمبر سعيد . القانون التستوري والنظم السياسية المقارنة. الجوء الاول. م و ك - د م ح الجزائر 1989

6 ـ بوائسير معيد : اقفانون القستوري والنظم السيامية المفارنة. الجرء التاتي. م و لك - د م ح الجزائر 1988

7 ـ بوانشمبر سعيد : علاقة المتوسسة التشريعية بالمؤسسة التنفيذية في النظام
 القانوني الجزائري. رساله ذكوراة، الحزائر 1985

8 برائشمير سعيد : تاديب الموظف العمومي. بحث عقدم ليل دبليم
 الدراسات العليا. جامعة الجزائر. 1976.

9 ـ ابياني منير حميد : الدولة القانوية والنظام لاسياسي الاسلامي. وسالة الكيواق بعداد. 1979.

10 ـ جان مير : الجماعات الضاغطة. ترجمة بهيج شمان مكتبة الفكر الحامي.

عناصر النظام دعت رها جزء منه وتؤثر هه . وبانتالي في القرار السياسي بطريقة مبشرة أو عبر ماشرة. بن يمكن ال تذهب إلى المناداة باعطاء اهمية لنعناصر الإجنبية (الدوية مواء الدول او لمنظمات) عن طريق دواسة منني علاقة نظام سياسي معين وتعاوله أو رباطه أو تجالسه مع الانطمة الأخرى ومواقعه منها ومدى تأثره بها وتأثيره فيها اذلك أل الدولة لحديثة - رخم مبادتها - تراعي دائما مدى تقبل الوادها وغير هم لتصرفانها ، أو على الاقل لا تقوم مصرف يثير قلق عبره الحصوف الدول التي تسير في مهجها أو التي لها مصاح حيوية منها ووهذا معناه أل القائمان على النظام السياسي يشعى أن يعيروا الاحتمام المختلف الانحاهات لرابطها مع بعضها ، وتحنب القمام بالتصرفات التي من شأنها تحقيق مفعة لحهة والحاق ضرر بأخرى ، دعث ال استام السياس في عصرة الحاصر مطالب بالاحتمام بالشدلات الافراد والجماعات.

وطيه فان اهمال الحواس السباسية والاقتصادية والاحتساعية والدولية والقيد والتصوص القاوية لتكيف أو تصنيف نطام سيامي معين لا يخلو من عيب ويؤدى إلى نتائج عمائة

- 11 ـ جان وليام لا يبير ، السلطة السياسية، توجعة إلياس، حمّا، منشورات عربدات. بيروت ط. 2, 1977.
- 12 ـ حاالداخورى خليل لجر : القليمة العربية. قار المعارف. بيوت. 1958
 - 13 ـ حيزة عبدللميف: الإعلام والدعاية، طبعة 1968.
- 14 عليل محس النظام لساسية والقانون الدمتيرى. ط 2 منشأة المعارف. الاسكندرية. 1971
- 15 ـ دمرحه موريس : مدخل الى علم السياسية بيروت. دار دمشق و دار الجيل ميروت
- 16 ـ ديفرجيه موريس * الأحراب السيامية. ترجمة على طلك وعبد الحسن سعد. ترجم عن الطبعة السائمية. 1969
- 17 ـ رباط أدمون . الوسيط في الفانون الدستوري العام دار العام للملاين الحزء الثاني. بيروت. 1971.
 - 18 _ السبد صبري : مياديء القائرة الدستوري. 1970.
- 19 _ لطمارى سيمان محمد _ لورة 23 يوليو 1952 يبن فروات المالم. الطبعة الأولى. دار الفكر العربي. 1965
- 22 . عبد الحميد متوى، سعد عصفور، وحلين محسين : القانون المستوري والنظام السياسة. منشأة المعارف الاسكندرية
- 23 مصيمة الحرف الروادي واليوسادي، النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة. مكتة القاهرة الحديثة. 1968
 - 24 ـ عبد لفتاح سايرداير : مبادي الظانون الدستوري. مكتبة وهبة.
- 25 ـ عاد لمعلى محمد محمد على ومحمد أبو ريان على السيامة بين النظرية والعليق. دار الحامعات العربية 1974
- 26 عمار بوحوش تطور النظريات والانظمة السياسية، ش. ل نا. ت. الجزائر 1977.

- 27 ـ فراد المعار : النظام السياسية والقانون الدمتوري. دار الهصة العربية. 1975.
- 28 ـ كمال الو المجد : الرقابة على همتورية القوانين. (رسالة دكتوراه. يروت 1960
- 29 ـ كاود دلماس : قاريخ الحضارة الأوربية الرجمة توفيق وهبه، عويمات بيروت. 1982.
- 30 ـ البنا (محمد عاصف). : النظام السياسية. دار الفكر العربي القاهرة. 1980
- 31 ـ الاقدى (أحمد حامد) · النظم الحكومية المقارنة. وكالة المطبرعات الكريث 1972
- 32 ـ محمد كامل بنة : النظام السياسية (النول والحكومات). دار المهضة العربية. 1969.
- 33 ـ تورى لعيف مروه : القانون الدستيري والنظام الدستوري أبي العواق مطبعة علاء وزيرية. ط. 2. العواق. 1979.
- 34 ـ هرريو أندي ٢ الفانون الفستوري والمؤسسات السياسية. الجزء الأول 1977
- 35 ـ هوريو أندري : القانون الدمنوري والمؤسسات السياسية الجرء الثاني. 1977.

أهم المقالات المحمد عليها

1 عبدالنجيد مريان: الشورى في جماعات مابعد الاسطاعة السلطانية مقال ألقي في النبوة البرلمانية العربية الثانية. العزائر. 1981.

2 عبد السجيد حاحيات عبداً الشورى في نظام المحكم بالمعرب العربي علال العصر الوسيط. مقال الذي في الندوة البرلمانية العربية الثانية بالجرائر. 1981.

- <u>296</u>

707 -

المراجع باللغة الفرنسية

- Barthelmy, J. La crise de la démonratie contemporalité. Sirey, Paris, 1931.
- 2 Benort, F.P. La démocratie libérale, F.U.P. Paris, 1978.
- 3 Burdeau. G. Truité de science politique, L'Etnt. T. 2. L.G.D.J. Paris 1977,
- 4 Burdeau, G. Tenné de sciences politiques T. J. L.G.D.J. Paris 1967,
- 5 Burdeou, G. Truité de sciences politiques I. 6. L.G.D.J. Paris 1971.
- 6 Burdeau G Traité de La démocratie. E4. Senil. Parls. 1970.
- 7 Burderu, G. Droit Constitutionnel et Institutions Politiques, I 3. Caris. 1969.
- 8 Carré-Demalberg Contribution à la théorie générale de L'Etat. T. 2. Sirey. Paris, 1922.
- 9 Chesko S. Révolution Algórisane, Projet et Nation. thuse. Sc. Po. Gresoble, 1976.
- 10 Colliard, J.C. Les Régimes Purlementaires Consemporains, P.F.N.S.P. Paris, 1978.
- 11 Cot JP et Mouraer J.P Pour une sociologie politique. Seull. Paris. 1974.
- 12 Dabit. J. L'Etat on la Politique, essai de définition. Sirey. Paris. 1955.
- 13 Derma, S. Man tale tomog. Théorie Critique de l'Etat. D.E.S., Sc. Po. Alser, 1976.
- 14 Dicilo A.M. La véricé du ministre. Calman-Lavy. Paris. 1985.
- 15 Cadast, J. Institutions Politiques et Drott Constitutionnel, L.G.D.J. Purus. T. 1, 1975.
- 16 Duguit L. Truité de Droit Constitutionnel 7 L. Théorie générale de l'Esst Fontantés, Paris, 1921.
- 17 Duverger, M. Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, P.U.F. Furis, T.1, 1973.
- 18 Diverger M. Institutions Politiques et Brait Constitutionald, T.2, P.U.F. Paris, 1975.
- 19 Duverger M. Brevialre de la Cohabitation. P.U.F. Paris. 1986.
- 26 Duverger M. Echec au Rol. A. Michel. Paris, 1974.
- 21 Carrere d'Encausse H. Le Pouroir Confisqué. Flummarion. Paris. 1980.
- 22 Fabre M.H. Principes républicains de droit constitutionnel. LGDJ. Paris. 1977.
- 23 Chosoli N.E. Let synthèmes politiques comparés. Cours polycopies. Institut de árois Aigus, 1960-1961.
- 24 Guchet, Y. Elements de droit constitutionnel, Albatros, Paris, 1982.
- 21 Hermand II. Eust et Société me Magirels. Etnile computée. Anthropos. Paris, 1975.

- Caman M. Caractère et rôle du Constitutionalisme des Etsts Maghreblas.
 A A N. Ed. C.N R.S Paris 1977
- 4 Djurdjevic J Le problème de l'opinion dans les democratics nocialistes. Nice France
- 5 Waterbury J. La légitimation du pouvoir su Mughreh in A.A.N. Ed. C.N.R.S. Paris 1977

أهم المحلات المحمد علها :

. المجلة الجرائرية لمعلوم الفانونية والسياسية.

##A.S.A.B. والاقصادية, الجزائر

	-	4.4	ш
- 44	_	-	

عقامة المقامة
J 11
القسم الأولى: طرق ممارسة السلطة
الباب الأولى ، المؤسسات المركزية في الدولة
اللحمل الأولى: المؤسسة التعيذية
المبحث الأولى: السلطة التعبذية في النظام غير البرساني
- لإختصاصات مي الحالات العادية
في النظام الملكي
عَي النَّفَامُ غَيرِ النَّلِكِي
له النظام الرثاسي
ـ النظام شبه الرئاسي
۔ النظام الکلی ۔ النظام الکلی
• 1
المطام الخديكتاتوري
لد في الحالات غير العادية
- مشاركة البرلمان في التشريع
ـ حق حل البرلماد
- الإعتراض على لقوانين
المبحث الثاني: السعلة التقيلية في النقام الرساني 16.
۔ الرئیسی
_ الوزارة
اللهل الثاني : البرلمان ورقابة أعمال الحكومة
المبحث الأول : تنظيم البرلمان
أ - المجالس الثانية السياسية
ما ما المحالي الإقتصادية الذية الأحداث المدارس الإقتصادية الذية
المبحث الثاني: اختصاصات المؤسسة انتشريعية
الوقيمة لتشريعية

- 26 Keisen, H. Thiorie pure de droit, Neuchatel, 1962,
- 27 Labonière I' es Demichel. A Les régimes Parlementaires Européens. P.U.F. Parls. 1966.
- 28 Lapierre, J. W. L'analyse du Système Politique P.U.F. Paris, 1973,
- 29 Lavroff, D.G. Le Système Politique Français, Dalloz, Paris, 1975.
- 30 Lefebvre. H. De l'Evat. l'Evat dans le monde moderne. U.G.E. T.L. Parks. 1976.
- 31 Lefebrie H Théorie marxiste de l'Etat de Hegel à Mao. U.G.E. T.2, Paris 1976.
- 32 Luchaire, F. Le Consell Constitutionnel, Ed. Economica, Paris, 1988.
- 13 Lukie R Théorie de l'État du droit. Dalloz. Paris, 1974.
- 34 Martelli, R. Comprendre la nation, Ed. Sociales, Paris, 1979,
- 35 Masclet, J.C. Le député sous la V. République, L.G.D.J. Paris. 1979.
- 36 Micalle M l'Etet du droit. Maspèro, Paris, 1980.
- 37 Polain. C. La Totalisarisma. P.U.F. Paris, 1982.
- 38 Poulantzas. A. L'Esat, le Pouvoir, le Socialisme, P.U.F. Paris, 1978.
- 39 Ponfestaux, N. La crise de l'Etat P.U.F. Paris, 1976.
- 40 Prelot M. et Boulouis, J. Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, Dallez, & ed. Paris, 1972.
- 41 Prelot M. Institutions Politiques et Decit Constitutionnel. Dulloz. 7: éd. Paris. 1978.
- 42 Prelot, M. et Boutouis, J. Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, Dalloz, 3 Ad. Paris, 1963.
- 43 Schwarzenberg R.G. Sociologie Politique. Monchrestian, Paris. 1974.
- 44 Seurin J.L. Le Constitutionalisme aujourd'hai, Economica, 1984.
- 45 Stoyanovitch, K. La pensée marxime et le droit, P.U.F. Paris, 1974.
- 46 Straus, S.L. Ambropologie Structurale, Plan, Paris, 1958.
- 47 Tubrizi Ben Şalah La République Algèrienne, U.G.D.J. Paris, 1979.
- 48 Touchar, J. Histoire des Institutions Politiques, T. 2, P.U.F. Paris 1970.
- 49 Townsnov, IV Pensée juridique bourgeoisé contemporaine. Moscou, 1974,
- 50 Trun Van Mith. Théorie générale de l'État-Nation, Recherche sur la Nation paridique de L'Etat-Nation. Les cours de droit. Paris. 1979-1980.

200

- 51 Virally, L'idée juridique 1., G.D.J. Paris, 1960.
- 32 WEBER M Le sevant et la politique, Plon. Parls, 1959.

. الوظيفة الرقانية

العصل اللهي التحويه المستقراتية	_ لوظيفه المالية
المبحث الأول : النطور التاريخي الأسلوب الديسقراطية في القديم 49	الرطيمة الإقتصادية
ـ الديسقراطية مي الهوبان وروما	_ لوظيفة شبه القصائية
_ الميمقراطية في الإسلام	_ المنظيم الداحي
1 _ خطبوع الدولة طقاون	لمبحث الثالث . مدى أسقلال البرلمان عن الحكومة 26
2 ـ رقابة نطبيق المشراعة	أولاً : من حيث النواب
3 ـ سيادة الأمة ولغا لأحكام الشريعة	قابيا . من حبث التسيير
المبحث الثاني: تطور الموذج الديمقر طي خلال النهصة الصاعبة - 57	الله : من حيث الاحتصاص
ي عوامل طهور لسودج الديمقراطي المحديث	لفصل الثانث : المؤسسة القصائية
والصراع بين المجالس المنتجة ولملك	لمحت الأولى: كينية احتيار القفهاة
_ الرقابة المالية	_ نظام المهة
_ الرقابة السياسية	ـ نطامُ الإشغاب أو الإحتبار يانقرعة
موقف الصبقة الأستقراطية من الصراع مين المالك واجور حواذية	لعبحث الثاني ١ الإحتصاص
_ القيم الجديدة وأثره على النظام السياسي	لبيحث الثالث : مكانة لمؤسنة لقصائية في النظام لسياسي35
ر شورة الأمريكية	لباب الثاني : أشكال الحكومات
_ الشورة الفرنسية	المعمل الأولى: تقسيم الحكومات
اللفصل الثالث : تطيع نسوذج الديمقراطي في العصر الحديث 67	لمبحث الأولى * الحكيمات من حيث حضوعها
المبحث الأول: الديمقراطية العنية أو الديمقراطية القائمة على التظيم العي	1 ـ الحكرة الإستبدادية
مي الأعلمة الليوالية	2 ـ الحكية القابية
ينظام الاقتصادي في ظل الليمقراطية لغنية	أ ـ الحكومة الفالوبية المطلقة
ـ الكثام الـياسي في طل الديمقراطية الفية	ب ـ الحكوم القالولية المقبدة
المبحث الثاني: الديمةراطية الإجتماعية ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	لمبحث الثاني • تحكومات من حيث الرئيس الأعلى للدولة . 41
المحث الثالث: الديمقراطية الماركسية المحدد ١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	1 . الحكومة الملكية
المبحث الرابع : لديمقراطيات الشعبية	الحكومة بجمهورية
المبحث الخامس : مدى تأثير واحتلاف الأنضمة الكبة والديكتاتورية على	لمبحث الثالث: الحكومات من حيث مصدر السيادة
الدينة اللوالية اللوالية	1 . الحكوبة المردية
اللهصل الرابع: صبور الديمعراطية السياسية 79	2 . الحكومة الأرستقراطية أو الأقلية
المبحث الأول : الديمقراطية المباشرة١٩٠٠	3 . الحكومة السيسقراطية أو حكومة الشعب

102.1
أولاً : الاقتراع المقيا. والإقتراع العام
أ - الإقراع المقيد
ب - الاقتراع المعام
النيا : الانتخاب والطابع الديمقراطي للانظمة انسياسية.
الله : الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر
وابعا : الإنتخاب الفردي والإنتخاب بالقائسة
خامسا : الإنتخاب العلني والإنتخاب السري
الفصل الثاني - أساليب تحديد النتائج الإنتخابية
العبحث الأول : نظام الأغلية
1 ـ الأغبية المطفة
2 ـ الأغلية البسطة
and the state of t
المبحث الثاني : نظام التمثيل النسبي
- نظام المعدل الأتوى دنال خادم 1700 م
ـ نظام Hondtابلجيكي
- تقيم النظامين
الفصل الثالث ـ الأحزاب والجماعات الضاغطة وتأثيرها على
الإنتخابات
المبحث الأولى: نشأة الأحزاب السياسية وتعريفها
1 - الأحزاب المحافظة
2 ـ الأحزاب الإشتراكية
ـ نوحا الأحزاب الاشتراكية
العبحث الثاني : دور الأحزاب السياسية في التعثيل السياسي126
1 - دور الأحزاب السياسية شجاه المناخبين
- دور الأحزاب تجاه النواب (المعطين)
- الأحزاب السياسية بين العويدين والمعارضين
- الرأي المعارض

_ مبررات الأخذ بالنظام النيابي	
1 ـ تظرية النبابة	
2 ـ نظرية العضو	
- اركان النظام النابي	
أولاً : وجود برلمان منتخب من قبل الشعب	
التيا: الممارسة الفعلية للإختصاصات المحددة في اللسنور	
الله : قالت النابة	
رابعا : إستقلالية النواب في البرلسان نجاه الشعب نسيا	
ا ـ نظرية الوكالة الإثرامية	
2 _ نظرية الوكالة انعامة تلبرلمان	
3 ـ نظرية الانتخاب مجرد أختيار	
ـ تقيم النظريات الثلاث	
ك الثالث : الديمقراطية شبه العباشرة	البحا
أولا: الإعتراض الشعبي على القوانين	
ثانها : الافتراح الشعبي للقوانين أو السادرة الشعبة للقوانين	
والإستناء انقمي	
_ صور الاستفتاء الشعبى	
_ مدى إلزامية الإستفتاء	
ـ الثمييز الإستفتاء الشعبي الشخصي أو السياسي	
ر إقالة المتخبين (التواب).	
ـ ألحل الشعبي	
_ عزل رئيس الجمهورية	
رد تقيم أساليب الديمقراطية شبه المباشرة	
الثالث أم معيزات الديمقراطية	
الأول ما التمثيل الشجبي	
نَهُ الْأُولَىٰ : تَعَانِ التَّعَيْلُ الشَّعِبِي	
نه الثاني : مضمون الانتخاب	

2 ـ العلاقة بين الايديولوجية النيرالية والاشتراكية
_ التعاون
_ الصراع
_ التقارب
اللعمل الثالث: أساس التنظيم السياسي في المنيسقراطية الحرة
الغربة
المبحث الأولى: ماهية القصل بين السلطات
_ حند افلاطون
_ اوسطون
۔ لوك
۔ عند مونشکیو
_ عنك روسو
العبحث الثاني : مشاكل تطبيق المبدأ
1 ـ المشكل الاصطلاحي
2 ـ المشكلة ذات الطابع التحليلي
3 ـ مكانة المبدأ في القانون الوضعي
ـ العبل المطلق
ب القصيل المون
_ ابعاد ترعى الفصل بين السلطات على طبيعة الانظمة السياسية
المبحث الثالث: الانفادات المرجهة المبدأ
القصل الرابع: تصنيف الانظمة السياسية الليرالية
المبحث الأرق : النظام البرلماني أو نظام التعاون بين المنطات 175
1 ـ الملكية المقيدة
2 _ الازدواجية البرلمانية
3 ـ الديمقراطية البرلمانية
معيزات النظام البرلماني : المعيار الحديث
ـ هل المعايير القانونية كافية لتمييز الانظمة البرلمانية.
المبحث الثاني: نظام الدميع أو المخلط بين السلطات 189

العبحث الثالث : الوسائل الأخرى 130
المبحث الرابع : الجماعات الضاغطة (مفهومها وأنواعها ومميزاتها) 131
المطلب الأولى : منهوم الجماعات الضاغطة وأنواعها
المطلب الثاني : مميزات الجماعات الضاغطة
 نموذج من تدخلات الجماعات الضاغطة في المجال الميامي
ـ توجيه الرئيس الأمريكي من قبل اللوبي بعد اختباره
المبحث الخامس : مدى تماشى نظام المزين ونظام تعدد الأحزاب مع
طريقتي الأغلبية والتعثيل المستمالية والتعثيل المستمالية والتعثيل المستمالية والتعثيل المستمالية المستمالية والتعثيل والتعثيل المستمالية والتعثيل المستمالية والتعثيل المستمالية والتعثيل والتعثيل المستمالية والتعثيل
القسم الثاني : أسس الأنظمة السياسة النيرالية 143
الباب الاول : أحس الأنظمة السياسية الغربية
اللصل الاولى: الأس الاقتصادية والإجتماعية للمجتمعات الحرة
الديمقراطية
المحث الأول : الأساس الإنتصادي
المبحث الثاني : الأساس الاجتماعي
الفصل الثاني: الاساس الايديونوجي للمجتمعات الحرة الديمقراطية 155
المبحث الأولى: الاقتصاد المحر و النيرالية السياسية 155
1 ـ الاقتصاد المحر
2 - الليرالية السياسية
المبحث الثاتي : الطبع القردي للنظام الحر
 1 - المشاركة في معارسة انسلطة
2 ـ الحريات العامة ضبيانا ضد السلطة
3 - المساولة
المبحث الثالث: مدى تأثر الايديولوجية الليبرالية بالايديولوجيات
الاخرى
1 . العلاقة بين الايشيولوجيتين السحافظة والحرة
- المسراع
_ النحالت

_2/3	1 _ الدماع بسافية لقباح العجومة
ـــ سنعفاته	2 ــ المعام السطة لصاح البرلان
_ مېزولىنە	3 _ نظام أجمعيا الهعلى _
ــ الأجهزة الماعدة له	ِ الْمِحْثُ الثَّالِثُ: نَظَامَ الْعَمْسِ بِينَ الْمُعْطَاتِ
المبحث الثالي: الكونجرس أو السلطة التشريعية	1 ـــ النظام الردسي يموم على فردية السلطة التنفيذية
تسكيل الكونجرس – مجلس النواسد عبس الشهوج	2 ــ توريع الاختصاصات على أساس الفصل بين السلطات
تنضيم الكونجوس	المبحث الرابع. لنظام شبه الرئاسي
سلطات الكوتجرس	
المبحث الثالث: مدى الأحد ينظام القصار المحت الثالث: مدى الأحد ينظام القصار	 الرئيس بنستع بالأغلبية البرلمانية
المحت الرابع: السلطة القضائية	2 الرئيس لا يتمنع بالأغلبية البرلمانية
ـــ إنتناء المحكمة، سلطاعها	الهاب الفاني، أنظمة الحكم في الدول اللمزالية
المبحث الحاص: الدول الأعضاء المبحث الحاص	القصل الأول النطام الانجبري 198
المحث المادس: الحياة السياسية في البردية الإمريكية. 236	المبحث الأول: علور النطاء السياسي البريطاني
ما الأحزاب السياسية والجداعات الدرين. - الأحزاب السياسية والجداعات الدرين.	1 ــ المُلكية لمقددة
تک د الادر ال	2 الشائية البرغانية
ــ تكيف الطام السياسي الأمريكي القمام العالم في مراكب	3 ــ البرغانية لديمراطية
الفصل الثالث: النظام السياسي العرفاسي	المبحث التاني: "طيئات المستورية
المبحث الأول: النظام الدستوري الفرد مي الله على المراد المعالم الدستوري الفرد مي المراد المعالم المعال	أولا: البرلمان
حتى سنة 1958 243	أبد مجلس اللوردات: . الشكلية ختصاصاته
المبحث الثاني. المؤسسات الدستورية يهيرين بريسة	ب لله بجلس العموم: تسكلية وسير العمل في مسطاته واحتصاصاته
القصل الرابع: النظام السياسي السويدري	تأنيا السلطة التنفيدية:
المحت الأول: نشأة الاعاد السويسري	أ ــ الملك تولي العرش . اختصاصاته
المبحث الثاني: الهيئات المركزيان	ب ــ الوزارة:
المحت الثالث: صيعة الدفاء السياس المد	_ احكابت
293 الخاتمة	ے آنوزیر الأول
295 years and the second of th	المبحث الثالثُ: تكيف النظام البرغاني
الفهرس	الفصل الثاني: لنظام السيسي لمولايات التحدة الأمريكية 211
	المبحث الأول: الرئيس
	_ كَيْفِية انْتَخَابِه

_ مدة الرئاسة

____ المرضعة على طابع ____ حنيهان المطهوعات الجامعية السمة هرانية - بن عانين المجازات